

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

وفرقة بحث PRFU دور الحكم الرشيد في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر 2015-2030

ينظمان ملتقى وطني حول:

# الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة



يوم الأربعاء 28 أفريل 2021

بتقنية التحاضر المرئي عن بعد GOOGLE MEET



شركة الأصالة للحشر / الجزائر

جامعة أحمد بوقرة بومرداس  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

وفرقة بحث PRFU دور الحكم الرشيد في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر 2015-2030  
وفرقة بحث PRFU السياسات العامة الإصلاح وتطوير الجماعات المحلية بالجزائر

ينظمان ملتقى وطني حول:

# الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة

يوم الأربعاء 28 أفريل 2021

بتقنية التحاضر المرئي عن بعد Google Meet



الأصالة للنشر / الجزائر



الأصالة للنشر / الجزائر

© شركة الأصالة 2022

ISBN : 978-9931-881-22-3

الإيداع القانوني : جانفي 2022

شركة الأصالة للنشر / الجزائر

العنوان : حي المندرين الصنوبر البحري قطعة رقم 161 المحمدية

الهاتف/الفاكس : 023.75.08.22

الجوال : 06.69.00.47.44

البريد الإلكتروني : [assala.edition@assala-dz.net](mailto:assala.edition@assala-dz.net)

الموقع الإلكتروني : [www.assala-dz.net](http://www.assala-dz.net)

## الهيئة المشرفة على الملتقى الوطني:

- ❖ الرئيس الشرفي: أ.د/ يحيى مصطفى، مدير جامعة بومرداس
- ❖ المشرف العام: أ.د/ بن صغير عبد العظيم، عميد الكلية
- ❖ رئيسة الملتقى الوطني: د/ سباش ليندة
- ❖ رئيس اللجنة العلمية: د/ درويش جمال
- ❖ رئيس اللجنة التنظيمية: أ/ شرقي عبد الغني

## افتتاح الملتقى الوطني: 09:45 إلى 10:00

- ❖ آيات من الذكر الحكيم
- ❖ النشيد الوطني
- ❖ كلمة رئيسة الملتقى
- ❖ كلمة عميد الكلية
- ❖ كلمة رئيس الجامعة وإعلان الافتتاح الرسمي للملتقى



## فهرس الموضوعات

- فهرس الموضوعات.....5
- الاقتصاد الاجتاعي والتضامني مقارنة معرفية مفاهيمية.....7
- الاقتصاد الاجتاعي والتضامني في المغرب ما تحقق وما لم يتحقق.....27
- الاقتصاد التضامني والاجتاعي دعامة اليقظة والحاذية الإقليمية :قراءة في الأبعاد ورصد  
لمؤشرات هذا الاقتصاد في الجزائر ( مشروع PAJE ).....43
- الإنسان كأولوية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد التضامني والاجتاعي.....77
- الاقتصاد الاجتاعي التضامني يدعم الدور الاقتصادي للجماعات الاقليمية من خلال آلية  
المشاركة الديمقراطية الجمعيات المهنية نموذجا.....97
- القطاع الاقتصادي الثالث كأداة للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.....137
- مفهوم الاقتصاد التضامني والاجتاعي في إطار منظمة الأمم المتحدة.....159
- مساهمات الاقتصاد التضامني والاجتاعي في برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية184
- التوجه نحو الاقتصاد التضامني والاجتاعي في رسم السياسات العامة الاقتصادية.....198
- دور التعاونيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتاعي في تحقيق التنمية المستدامة.....202
- صيع التمويل الاسلامي في الاقتصاد التضامني.....230
- دور الاقتصاد الاجتاعي في تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تحقيق التنمية المستدامة...253
- إسهامات الاستثمار الوقفي في تحقيق متطلبات القطاع الثالث.....272
- الاقتصاد الاجتاعي والتضامني : حدود المعنى والمفهوم.....296
- الاقتصاد الاجتاعي والتضامني في الجزائر :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا.....315

L'environnement dans la perspective de l'économie solidaire. La part des  
340..... acteurs locaux dans la promotion de l'économie circulaire en Algérie.

L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE EN MALI (EMPLOI ET  
360..... TRAVAIL, SÉCURITÉ ET SOUVERAINETÉ ALIMENTAIRE)

Intitulé de la communication: L'entreprise industrielle face aux enjeux  
sociaux, quelle est la part de la responsabilité sociétale de l'entreprise dans la  
390..... promotion de l'économie sociale et solidaire en Algérie?

# الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مقارنة معرفية مفاهيمية

Social Economy and Solidarity Conceptual Cognitive Approach

مداني ليلي2

جامعة امجد بوقرة بومرداس

l.madani@univ-boumerdes.dz

بورياح سلمة 1

جامعة امجد بوقرة بومرداس

s.bouriah@univ-boumerdes.dz

## I. الملخص بالعربية:

يتخذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تسميات مختلفة باختلاف ثقافات البلدان مثلا يطلق عليه في الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات غير الهادفة للربح، وفي المملكة المتحدة القطاع التطوعي، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حوض المتوسط، والاقتصاد الشعبي واقتصاد التنمية المحلية في أمريكا الجنوبية. وعلى الرغم من اختلاف التسميات يتمحور هذا النوع من الاقتصاد حول تلبية حاجيات الإنسان بحيث يصبح الإنسان محور النشاط الاقتصادي، ويصبح منطق الإنسان الاجتماعي القائم على التعاون بديلا عن منطق تفكير الفاعل الاقتصادي القائم على التنافس والربح. وبناء عليه تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بهذا النوع من الاقتصاد ومراحل تطوره، ومرجعياته في الفكر الإسلامي، وفي المذهب الاشتراكي، وكذا المذهب النفعي. وإبراز الأسس التي يقوم عليها وأهدافه، أيضا التطرق لدور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية انطلاقا من تساؤل حول جوهره هل هو نموذج اقتصادي جديد أو نهجا بديلا من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية بالعربية: الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛ الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الفكر الغربي؛ الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الفكر الإسلامي.

I.ABSTRACT:



The social and solidarity economy takes different designations across countries' cultures, for example, in the United States of America it is called non-profit organizations, in the United Kingdom the voluntary sector, the social and solidarity economy of the Mediterranean basin, the popular economy and the local development economy in South America. Despite the different designations, this kind of economy revolves around meeting human needs so that human being becomes the focus of economic activity, and the social logic of man based on cooperation becomes a substitute for the thinking of the economic actor based on competition and profit.

Accordingly, this study seeks to introduce this type of economy, its stages of development, and its reference in Islamic thought, socialist doctrine, as well as utilitarian doctrine. Highlighting its foundations and objectives, it also addresses the role of social and solidarity economy in development on the basis of the question whether it is a new economic model or an alternative approach to sustainable development.

**Keywords:** Solidarity social economy; Solidarity social economy in Western thinking; Solidarity Social Economy in Islamic thought.

## 1. مقدمة:

مع بداية الألفية عرف مصطلح الاقتصاد الاجتماعي التضامني أهمية في الكتابات الدولية وتقارير المنظمات الدولية، تزامنا مع تصاعد الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة وللسياسات الاقتصادية الرأسمالية خصوصا. بالرغم من أن النقاشات النظرية حول الاقتصاد الاجتماعي التضامني تعود إلى القرن التاسع عشر وتطبيقات وأنشطة الاقتصاد

الاجتماعي التضامني كانت قبل ذلك بكثير. ومع بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008، كثفت الأمم المتحدة من خطاباتها بشأن الاقتصاد الاجتماعي التضامني، كونه ممارسة اجتماعية نبيلة وهادفة وكذا موضوع علمي هام.

وبالنظر إلى أنشطة الاقتصاد الاجتماعي التضامني وتطبيقاته في مختلف دول العالم نجدتها مختلفة من دولة لأخرى حسب خصوصيات كل دولة من أنظمة اقتصادية وظروف اجتماعية وثقافية وكذا اختلاف الخلفيات المعرفية. غير أن الإشكال القائم بين بعض الباحثين هو في مدى اعتبار الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج اقتصادي مستقل. انطلاقاً من هذا طرح التساؤل التالي:

**الإشكالية:** هل يعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج اقتصادي قائم بذاته ومستقل عن باقي النماذج الاقتصادية القائمة أم يعتبر نهج بديلاً لتحقيق التنمية؟

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مرجعية وتطور وأبعاد الاقتصاد التضامني باعتباره نهجاً واعداً لتحقيق التنمية وذلك من خلال مقارنة مفاهيمية لظهور وتطور المصطلح، بالاعتماد على مجموعة من الدراسات العلمية.

وسيمت مناقشة كل ذلك من خلال المحاور التالية:

- نشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- أبعاد الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- مرجعية الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الفكر الغربي (النفعي والاشتراكي) والفكر الإسلامي.

2. تطور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

1.2 عوامل نشأة الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

يرى بعض الباحثين أن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يعود للعصور القديمة بدأ مع إقامة نظام المجتمعات الإنسانية ونظام السلطة الأبوية التي تلتها سلطة رئيس العشيرة، حيث

اعتمد الإنسان على خدمة الأرض والزراعة بعدها انتقل الإنسان للاعتماد على التجارة كمرتكز للاقتصاد. وفي العصور الوسطى سيطر نظام الإقطاع على الأراضي والعاملين ما نتج عنه انتشار الظلم والعبودية، مما استوجب تضامن أولئك الخاضعين لهذا النظام حيث تكونت بعض الجمعيات الحرفية لضمان حقوق الضعفاء وبعدها تحولت إلى جمعيات تعاونية. بعد ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية وانتشاره عبر الفتوحات الإسلامية عرف الاقتصاد التضامني والاجتماعي تطبيقات متعددة مثل الزكاة والوقف<sup>(1)</sup>. ومع نشوء الدولة الحديثة وانتشار المذهب الفردي تراجعت صور التضامن والتعاون مقابل تشجيع العمل الفردي كنهج لنجاح الاقتصاد. وفي سنة 1830 ظهرت الاشارات الأولى لمصطلح الاقتصاد الاجتماعي كبديل للاقتصاد السياسي، في بحث لـ Charles Duoyer الموسوم بـ" الميثاق الجديد للاقتصاد الاجتماعي". تبعه تأسيس العديد من الجمعيات في مجال التعاون والتضامن<sup>(2)</sup>. في العديد من الدول خاصة الأوروبية.

1-1-2-بؤادر الاقتصاد الاجتماعي التضامني في بريطانيا: بدأت بؤادر التعاونيات في بريطانيا مع ريتشارد أوين (1771-1858) الذي أسس شركة غزل نموذجية أظهر من خلاله، أن تحسين ظروف المعيشة والعمل لعماله (ساعات عمل أقصر، زيادة الأجر..). يمكن أن يسير جنبًا إلى جنب مع زيادة الإنتاجية، ومنها انطلقت العديد من الجمعيات الهادفة وبدأ الفكر التعاوني في الانتشار انطلاقًا من مقاطعة Lancaster، حيث قام مجموعة من عمال النسيج بإنشاء تعاونية غذائية في عام 1844، وعمالوا على تقاسم الأرباح وفقًا للشتريات، ومن ثمة نمت التعاونيات الاستهلاكية بسرعة وأصبحت تلعب دور بنوك الادخار، كما تأسست البنوك والتأمين.

---

(1) أحمد خلف حسين الدخيل، الاقتصاد الاجتماعي التضامني إطار مفاهيمي ودعوة للاعتماد، مجلة

العلوم القانونية، جامعة بغداد، عدد خاص، 2018، ص ص، 62، 63.

(2) أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، ص 64.

2-1-2- بوادر الاقتصاد الاجتماعي التضامني في ألمانيا: يعتبر الألماني فريدريش فيلهلم رايفيزن (1888-1818) صاحب مبادرة إطلاق التعاون المصرفي في ألمانيا، حيث أسس عام 1848 اتحادات ائتمانية متبادلة وزراعية في القرى، تقوم هذه الاتحادات بالعمل في دائرة مغلقة بجمع مدخرات الأعضاء، بعدها تمتح قروض للأشخاص تحت غطاء الضمان.

2-1-3- بوادر الاقتصاد الاجتماعي التضامني في فرنسا: تم إنشاء أول اتحادات ائتمانية زراعية رسمية بموجب مزايا قانون 5 نوفمبر 1894،<sup>(1)</sup> كما تأسست العديد من المؤسسات المالية التعاونية مثل Crédit Agricole و Crédit Mutuel و Crédit Coopératif و Banque Populaire.

وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، ظهرت بعض النماذج الجديدة من الجمعيات لم تكن موجودة سابقا مثل الجمعيات الاستهلاكية وجمعيات الإسكان وجمعيات حماية المستهلكين وغيرها<sup>(2)</sup>. ويتفق أغلب المفكرين على أن نموذج التنمية الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية دخل في أزمة في منتصف السبعينيات، بسبب أن نمط التنظيم اعتبر أن الدولة كمكمل ضروري للسوق في حين هُتمش الاقتصاد الاجتماعي التضامني. وفي النصف الثاني من السبعينيات، تبين أن هذا نموذج التنموي أصبح أقل قدرة على الاستفادة من إمكانيات المرونة والتكامل التي توفرها تقنيات المعلومات الجديدة والتي يتطلبها اقتصاد متزايد الاتساع، وأكثر انفتاحًا على العالم<sup>(3)</sup>.

---

(1) Christine Collette, Benoit Pigé, **Economie Sociale Et solidaire**, DUNOD, Paris, 2008, P13

(2) أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، ص 64.

(3) Marielle Tremblay, Pierre-André Tremblay, Suzanne Tremblay, **Développement local économie sociale et démocratie**, Canada, Presses de l'université du Québec, 2002.P56.

ومع بداية الثمانينيات في سياق اتسم بالأزمة الاقتصادية والبطالة، بُعث مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني من جديد باعتداده على مزيج من الاقتصادات الثلاثة (السوقية وغير السوقية وغير النقدية)، ومبادئ العدل والمساواة.<sup>(1)</sup> غير أن الاهتمام الحقيقي والتطبيق السليم للاقتصاد الاجتماعي والتضامني كان مع بداية الألفية الثالثة حينما دعت الأمم المتحدة إلى هذا النموذج من الاقتصاد بجميع تطبيقاته من جمعيات تعاونية أو تأمين تعاوني أو المسؤولية المجتمعية أو غيرها من التطبيقات، كما زادت الحاجة لهذا النوع من الاقتصاد الأزمة المالية سنة 2008 بسبب الانحياز للربح المادي والتركيز المفرط على الاقتصاد النقدي.<sup>(2)</sup>

ومن المفكرين الذي دعوا لإعادة النظر في الاقتصاد الرأسمالي David Korten الذي أكد أن الأزمة المالية لعام 2008 هي "أفضل فرصة لنا لبناء اقتصاد جديد... يضع المال والأعمال في خدمة الناس والكوكب وليس العكس"؛ كدعا المفكر "إيسلر" إلى خلق "اقتصاديات رعاية" تتجاوز الرأسمالية والاشتراكية، وتلبي الاحتياجات البشرية.<sup>(3)</sup> أما الكاتبة نعومي كلاين مؤلفة كتاب "The Shock Doctrine"، فقد شبهت الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 بمثابة سقوط جدار برلين بالنسبة للفكر الليبرالي، لذا يجب تطوير رؤى بديلة لاقتصاد آخر، مستمد من شعار المنتدى الاجتماعي العالمي (عالم آخر ممكن).

---

(1) Christine Collette, Benoit Pigé, **Op.cit**, P8.

(2) أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، 65.

(3) Anup Dash, **Toward an epistemological foundation for social and solidarity economy, Occasional paper 3 potential and limits of social and Solidarity Economy**, United Nations Research Institute for Social Development, March 2014, P1

إضافة لما تم التطرق إليه سابقا اجتمعت جملة من العوامل التي ساهمت في بعث الاقتصاد الاجتماعي التضامني من جديد كحل للأزمات الاقتصادية الخانقة بعد 2008، وكنموذج بديل من أجل تحقيق التنمية منها:

- التوافق الدولي على الالتزام بالاستراتيجيات التنموية المستدامة خاصة ما تعلق بالحفاظ على البيئة ومحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي؛

- تراجع الدور النظامي للدولة ورواج سياسات التحرير الاقتصادي دوليا وتنامي سياسات الخصخصة، قابله تزايد العجز الحكومي للدول أمام تحديات الإنفاق العام، وتنامي معدلات البطالة والفقر وتدهور الطبقات الضعيفة<sup>(1)</sup>.

فقد برز الاهتمام بهذا النوع من الاقتصاد في الدول الأوروبية خصوصا فرنسا واسبانيا وإيطاليا وكذا في دول أمريكا الجنوبية مثل البرازيل والاكوادور وفي الدول الإفريقية وكذا الهند والصين ولبنان والعراق وغيرها، وفي المنطقة المغاربية برز الاقتصاد الاجتماعي بشكل متجدد مضمونا ومقاربة متجاوزا المفهوم الذي كان سائدا في الستينات (تجربة التعااضيات في تونس). فقد بدأ الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي التعاوني وأخر الثمانينات وبداية التسعينات إثر تبني برامج الإصلاح الهيكلي، أما بالنسبة للجزائر فقد بدأ الاهتمام به أواسط التسعينات إثر التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق وتزامنا مع الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها البلاد<sup>(2)</sup>.

## 2-2. تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

يعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه " جميع التعاونيات والتعااضيات

---

(1) سيف الدين إبراهيم تاج الدين، مدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مفاهيمه تطبيقاته وآثاره،

الرياض: مؤسسة العنود الخيرية، (د.س.ن)، ص 9-10.

(2) منجية هادفي، النساء والاقتصاد البديل: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا، سلسلة

الاقتصاد البديل، مؤسسة روزا لوكسمبورج ومنتدى البدائل العربي للدراسات، 2012، ص 6

والجمعيات والمؤسسات التي تشترك في خصائص تميزها عن الملكية الفردية والمؤسسات العامة وشركات رأس المال، وتتميز مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي عن المؤسسات الفردية بطابعها الجماعي كما أنها تختلف عن الشركات الرأسمالية لأنها تجمع الناس قبل جمع رأس المال ودون السعي في المقام الأول إلى تحقيق عائد مالي، كما تختلف بطابعها الخاص عن المؤسسات العامة<sup>(1)</sup>.

كما يُعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أنه، "مجموعة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع أو الخدمات التي تمارسها شركات تعاقدية بشكل أساسي ذات بعد اجتماعي وجمعيات وتعاونيات ومؤسسات تترجم أخلاقياتها بمجموعة مبادئ قوامها، تكريس خدماتها لمجموعة أعضائها أو للمجموعة بدل الغاية الربحية؛ الاستقلالية في التصرف؛ الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرارات؛ إعطاء الأولوية للموارد البشرية والعمل على رأس المال في توزيع الدخل"<sup>(2)</sup>.

يركز هذا التعريف على نوع النشاط وكذا على مؤسسات النشاط ويوضح أن هدف الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو هدف اجتماعي بالدرجة الأولى، إضافة إلى التركيز على التشاركية في القرارات وكذا الاهتمام برأس المال البشري. فملاحظ أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يجمع مجالين متعارضين؛ المجال الأول يشير إلى الاقتصاد وإنتاج السلع والخدمات والمجال الثاني "الاجتماعي" يشير إلى القيم الاجتماعية من المواطنة الفاعلة وتعزيز القيم والمبادرات الهادفة إلى تحسين نوعية الحياة<sup>(3)</sup>.

كما عرف الملتقى الدولي الثاني لنشر التضامن بكيبك في كندا أكتوبر 2001 الاقتصاد الاجتماعي على أنه "مجموع المبادرات الاقتصادية ذات الهدف الاجتماعي، تساهم

---

(1) Christine Collette, Benoit Pigé, **Op.cit**, P8.

(2) منجية هادفي، مرجع سابق، ص ص، 6-7.

(3) سيف الدين برية، مرجع سابق، ص 3.

في إنشاء طريقة عيش وتفكير اقتصادي جديدين، عبر عشرات الآلاف من المشاريع في بلدان الشمال والجنوب.. والتضامن في الاقتصاد يعتمد مشروعا اقتصاديا وفي نفس الوقت هو سياسي واجتماعي، تنتج عنه وضعية جديدة لممارسة السياسة وإقامة علاقات إنسانية على قاعدة من التوافق والتصرف كمواطن فعلي<sup>(1)</sup>.

فالملاحظ أن الملتقى الدولي الثاني لنشر التضامن ركز في تعريفه للاقتصاد الاجتماعي التضامني على المبادرات الاقتصادية التي تتأسس على أهداف اجتماعية سواء في دول الشمال أو الجنوب، ما يسمح بإقامة علاقات إنسانية متوافقة وبناء ممارسة سياسية فعالة قوامها المواطن الفاعل.

## 2-2-1-مكانة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المنظمات الدولية:

تعتبر منظمة العمل الدولية أول منظمة دولية وضعت لبنة دولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني عام 1920 بإنشاء وحدة "التعاونيات"، كما أنها التزمت بتعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني في دستورها وفي إصدارها الموسوم بـ "إعلان العدل الاجتماعي والعولمة المنصفة" عام 2008.<sup>(2)</sup> وقد عرفت منظمة العمل الدولية الاقتصاد الاجتماعي في مؤتمرها المنعقد بجوهانسبورغ 2009 بأنه "يشير إلى المنشآت والمنظمات لاسيما التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعرفة والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"<sup>(3)</sup>.

---

(1) الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريطانيا، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، 2014-2015، ص 52.

(2) سيف الدين إبراهيم تاج الدين، مرجع سابق، ص 26.

(3) سيف الدين برية، مرجع سابق، ص 6.



فالملاحظ أن تعريف منظمة العمل الدولية للاقتصاد الاجتماعي التضامني جاء واسعا تضمن العديد من المنظمات التي تنتج كل من السلع والخدمات وكذا المعرفة، إضافة إلى أن أهدافها تجمع الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي.

أما الأمم المتحدة فقد أنشأت وحدة "مهام الأمم المتحدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ما بين الولايات UNTFSSSE" بهدف رفع الوعي عن أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات الدولية. وقد تم وضع هذه الوحدة تحت مظلة منظمة العمل الدولية وهي تعمل من خلال 19 وكالة إضافة إلى عضويتها في منظمة التعاون والتنمية لدول غرب آسيا OECD<sup>(1)</sup>.

والملاحظ أن الأمم المتحدة كثفت اهتمامها بالاقتصاد الاجتماعي التضامني مع بداية الألفية وخصوصا بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ويظهر ذلك من خلال خطابها وتقاريرها حيث دعت الدول إلى اعتماد جميع تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

## 2-2-2- تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني حسب الدول:

يختلف تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني من دولة أخرى حسب أولويات الدولة وحسب خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمثلا عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب بأنه "يعبر عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلية أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية وهي أنشطة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي"<sup>(2)</sup>.

---

(1) سيف الدين إبراهيم تاج الدين، مرجع سابق، ص ص، 27-28.

(2) المرجع نفسه، ص 60.

ركز تعريف المشرع المغربي على البعد الاجتماعي مجسدا في تحقيق أهداف الجماعة وكذا على بعد سياسي يرتكز على تقوية الروابط التفاهم والتعاون والتشارك بين الجماعة من أجل تحقيق التسيير التشاركي.

أما المشرع الإسباني فقد عرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه، "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية وأنشطة أرباب العمل التي تقوم بها بصورة جيدة مؤسساتها في القطاع الخاص متبعة إما المنفعة الجماعية أو المنفعة العامة الاقتصادية أو الاجتماعية أو هما معا". أما المشرع الفرنسي فقد عرفه بأنه "صيغة من صيغ المقاولات والتنمية الاقتصادية التي تناسب جميع مجالات النشاط البشري الذي ينخرط فيه الأشخاص المعنويون والخاضعون للقانون الخاص والذين تتوفر فيهم الشروط العامة"<sup>(1)</sup>.

فقد ركز المشرع الإسباني على أنواع الأنشطة والجهات التي تقوم بها والغرض منها سواء كان منفعة جماعية أم منفعة عامة اقتصادية أو كلاهما. أما المشرع الفرنسي ركز على الجانب القانوني من جهة وكذا جانب المبادرة الفردية في شكل مقاولات.

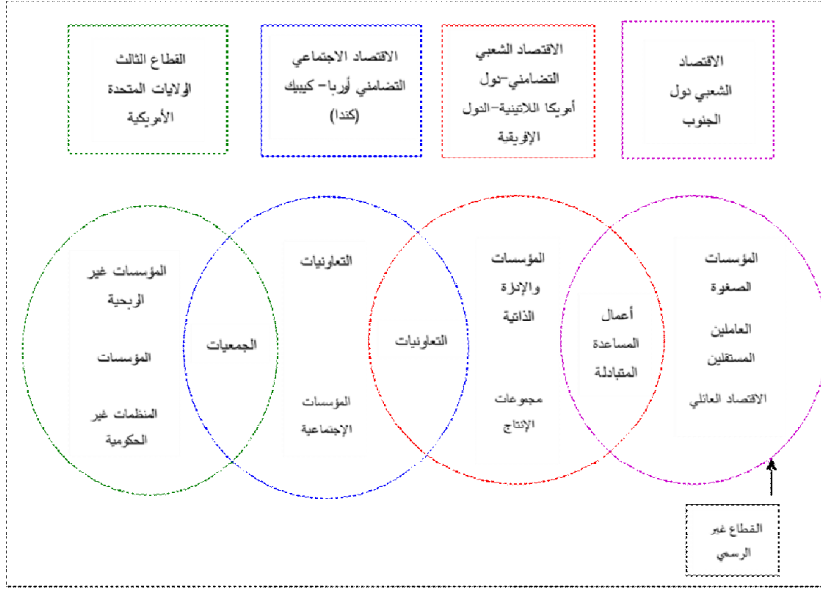
ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن تسميات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تختلف باختلاف ثقافات البلدان مثلا يطلق عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، المنظمات غير الهادفة للربح، أما في المملكة المتحدة يسمى القطاع التطوعي؛ ويطلق عليه دول حوض المتوسط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ أما في أمريكا اللاتينية يطلق عليه الاقتصاد الشعبي واقتصاد التنمية. كذلك تختلف مؤسسات وأشكال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حيث يتخذ شكل التعاونيات، منظمات التجارة العادلة، الجمعيات والمؤسسات، مؤسسات التعاضد، المؤسسات الاجتماعية. وتختلف اهتمامات هذه المؤسسات من الصحة والحماية الاجتماعية، التمويل المصغر والمصارف المحلية،

---

(1) أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، ص 78.

تأمين مختلف الخدمات الاجتماعية. وفي هذا السياق أورد الباحث Odile Castel تصنيف لمصطلح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومكوناته حسب الدول وفق ما هو موضح في الشكل التالي:

### الشكل رقم 1: مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني.



**Source: Odile Castel, Une démarche d'analyse systémique pour appréhender l'économie sociale et solidaire au sein du système économique, p1. [https://base.socioeco.org/docs/\\_index94.pdf](https://base.socioeco.org/docs/_index94.pdf)**

من خلال الشكل يتضح لنا مهما اختلفت تسميات الاقتصاد الاجتماعي التضامني من منطقة لأخرى في العالم غير أن أسسه متشابهة كما أن مجالات نشاطه متداخلة ومتعددة لأنها تنطلق من مبادئ واحدة، بالرغم من أن أشكال النشاطات قد تتخذ صور مختلفة وفق مايلي:

- شركات وتعاونيات ومجموعات إنتاج المدارة ذاتياً: ففي جانبها الهيكلية هي تختلف اختلافاً واضحاً عن الأنشطة الرأسمالية وأنشطة الدولة؛ حيث أن المخاطرة في الاستثمار

جماعية وموحدة ويتم اتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي، أما في جانبها الوظيفي تتشابه مع الأنشطة الرأسمالية.

- **المؤسسات الاجتماعية والتعاضديات:** وهي قريبة جدًا من الشركات أو التعاونيات أو مجموعات الإنتاج المدارة ذاتيًا في جانبها الهيكلي، أما في جانبها الوظيفي فإن هدفهم اجتماعي يرتكز على العمل من أجل المصلحة العامة ما يقودهم إلى التعاون الوثيق مع خدمات الدولة، ومن ناحية أخرى فإن سلوكهم في السوق قريب من سلوك الأنشطة الرأسمالية.

- **مجموعات ذاتية المساعدة ومجموعات المساعدة الذاتية:** من حيث جوانبها الهيكلية فهي مثل الأنشطة الأخرى في الاقتصاد الاجتماعي التضامني، غير أنها تختلف بوضوح عن الأنشطة الرأسمالية من حيث عملها خارج السوق، باعتبارها الوحيدة التي تقدم نموذج تشغيل بديل حقيقي للنموذج الرأسمالي<sup>(1)</sup>.

وتجمع هذه المنظمات مجموعة مشتركة من قيم التضامن والحرية والمساواة، كما أنها تتيح حرية الانضمام أي شخص (فرد أو شركة) لديه القدرة على الانضمام إلى منظمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأيضا قدرة الانسحاب من المنظمة، وفي جانب التسيير فهو تشاركيا قائم على الجماعة والمشاركة حيث يتم انتخاب القادة من خلالها، وتكون الهيئات الجماعية مسؤولة عن اتخاذ القرارات بناء على مبدأ (شخص واحد = صوت واحد). كما أن استهداف الربح لديها يكون محدود أو غير موجود أي جميع الفوائض يتم استثمارها في المشروع أو النشاط الاجتماعي<sup>(2)</sup>.

---

(1) Odile Castel, **Une démarche d'analyse systémique pour appréhender l'économie sociale et solidaire au sein du système économique**, p11.

[https://base.socioeco.org/docs/\\_index94.pdf](https://base.socioeco.org/docs/_index94.pdf)

(2) مريم الغلم، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 6، العدد 1(12)، 2017، ص 80

ويعتبر نمط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كنموذج للاقتصاد البديل وحل لمواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن مسألة الاستقلالية والأمن الاقتصادي كمحرك للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

### 2-3- أبعاد الاقتصاد الاجتماعي التضامني: للاقتصاد الاجتماعي التضامني أبعادا

متعددة منها:

- **البعد التكنولوجي:** حيث يستثمر الاقتصاد الاجتماعي التضامني في التقدم والتطور في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، عن طريق تسخير الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مثل: الفقر وقلة فرص العمل... من خلال تيسير الوصول إلى التمويل والأسواق والتكنولوجيا من أجل تحسين مستوى الدخل وضمان استمراره.
- **البعد التنموي:** يعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني وسيلة للحد من فرص العمل غير المستقرة، من خلال تمكينه العمال والمنتجين في القطاعات النظامية من إنشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والوصول إلى الأسواق وتطوير أنشطة ربحية.
- **البعد البيئي:** يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تأمين الوصول العادل للموارد البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، مثلا الاعتماد على التجارة المحلية من خلال الجمعيات الزراعية المحلية، يحقق الاستدامة لأنها؛ تقدم حلوًا بديلة للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير والطاقات المتجددة والإنتاج العضوي للسلع والابتكار في استخدام الموارد المتجددة.
- **البعد الاجتماعي:** يساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في إعطاء الفرصة للفئات الضعيفة مثل النساء في أن تصبحن فاعلات في الاقتصاد من خلال مجموعات الادخار، المبادرات الزراعية، المؤسسات الاجتماعية، كما أنه يشجع على إنشاء أدوات تمويل جديدة وابتكارية وبديلة.

- البعد الإنساني: يعزز الاقتصاد الاجتماعي التضامني القيم والمبادئ الإنسانية المراعية لاحتياجات الناس والمجتمعات، كما أنه يساهم في تحقيق التوازن بين الازدهار الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي<sup>(1)</sup>.

### 3- مرجعية الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الفكر الغربي والفكر الإسلامي

يتوافق الاقتصاد الاجتماعي التضامني مع جميع الفلسفات الاقتصادية، سواء الليبرالية أو الاشتراكية أو الإسلامية من خلال اشتراكه معها في بعض المبادئ.

### 3-1-1-3- مرجعية الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الفكر الغربي

#### 3-1-1-3-1-1-3 المذهب النفعي:

ترتكز النظرة النفعية على أن تدخل الدولة في إدارة شؤون الجماعة يكون وفق إرادتهم، فهي تعتمد على إطلاق الحريات الفردية وتحييد السلطة العامة، فدور الدولة يتمحور حول حماية الجماعة والحريات. ووجود الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النظام الرأسمالي يظهر من خلال مشاركة المنتجين والمستهلكين في عمليتي الإنتاج والتوزيع، فالمنتجون يوزعون أرباحهم حسب قيمة العمل التي قدمها كل منهم. كما يمكن للديمقراطية والمنفعة المشتركة بين القطاع الخاص والمجتمع من جهة أخرى أن تشكل أساسا فلسفيا للاقتصاد الاجتماعي التضامني، حيث تصبح المنفعة المشتركة هدفا عوضا عن هدف تعظيم الربح. كذلك يعتمد الاقتصاد الاجتماعي التضامني على مبادئ الديمقراطية وتعزيز مكاسب الليبرالية من خلال دمج مفاهيم العدالة الاجتماعية (المساواة في الحقوق والواجبات)، الحريات الفردية وحقوق الإنسان في إطار المصلحة العامة<sup>(2)</sup>. كما يساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الحد من الفقر والاستبداد السلطة لأنه يتيح تكافؤ الفرص.

---

(1) الإسكوا، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، سلسلة السياسات

العامة، العدد4، أكتوبر، 2014، ص.3-1

(2) أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، ص.68.

يتضمن الاقتصاد الاجتماعي التضامني أشكالاً من الاقتصاد المبني على العلاقات وأخلاقيات الرعاية والتعاون والتضامن بدلاً من المنافسة والفردية التي لا تتناسب بسهولة مع أطر الاقتصاد التقليدي. ويعتبر الاقتصاد الاجتماعي الاقتصادي اقتصاداً مختلفاً، يركز على أسس ودوافع مختلفة، متجذرة محلياً، ويقدم بديلاً قابلاً للتطبيق بطرق ديمقراطية. ولا يهتم الاقتصاد الاجتماعي التضامني بكيفية عمل الاقتصاد المهيمن بقدر اهتمامه بكيفية عيش الناس حياتهم كجزء من الاقتصاد القائم على المشاركة النشطة وعملية الرؤية الجماعية.

ومع بداية الألفية أصبح الاقتصاد الاجتماعي التضامني يتطور كعلم يعتمد على الأبحاث والدراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والأثروبولوجيا والاقتصاد النسوي، وعلم النفس السلوكي وغيرها من العلوم غير التقليدية، بتركيزه على فلسفة طبيعة البشرية والحياة الاجتماعية وانتقاله إلى ما وراء الإنسان الاقتصادي، وفق نموذج متعدد الأبعاد والارتباطات، حيث تقود كل من الدوافع المادية وغير المادية السلوك البشري، بافتراض أن المجتمعات هي أنظمة متصلة هيكلياً، مركزة على العلاقات الشخصية، ورأس المال الاجتماعي، والثقة والتعاون والعمل الجماعي، ما يجعل الإجراءات الاقتصادية ذات معنى ومضمون وهدف<sup>(1)</sup>، بارتكاز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أساس أخلاقي على النقيض من الاقتصاد النفعي.

### 3-1-2-المذهب الاشتراكي:

في سياق المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي واجهتها أوروبا أثناء الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، تم تطوير مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني كصياغة فلسفية، خلال مناقشات كبيرة بين الاشتراكيين الطوباويين والمفكرين الأوائل

---

(1) Anup Dash, **Toward an epistemological foundation for social and solidarity economy, Occasional paper 3 potential and limits of social and Solidarity Economy**, United Nations Research Institute for Social Development, March 2014. P9

للفلسفة التعاونية مثل، روبرت أوين وهنري دي سانت سيمون وتشارلز فورييه وبيير جوزيف برودون. بناءً على هذه المناقشات، برز مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني بديلاً للعقلانية الرأسمالية المهيمنة بالسعي للتغلب على فجوة العقلانية التي تسببت في الأزمة الحضارية، واستبدالها بمفهوم الاقتصاد كؤسسة اجتماعية، هدفها النهائي هو استعادة السوق من أجل الغايات الاجتماعية وإخضاع رأس المال للسيطرة الديمقراطية للمجتمع على أساس التضامن والإنصاف والاستدامة<sup>(1)</sup>.

ففي سنة 1896 نشر ليون والراس دراسات في الاقتصاد الاجتماعي أو نظريات تقسيم الثروة، حيث قسم الاقتصاد الاجتماعي إلى أربعة مدارس مستمدة من تصنيف المؤسسة المسيحية السويسرية للاقتصاد الاجتماعي الصادر سنة 1890، وهاته المدارس هي؛ المدرسة التحكيمية "السلطوية" لها عقيدة دينية هي المسيحية ولها أب أو سيد، مدرسة الحرية "الليبرالية"، مدرسة الدولة الجماعية (الاشتراكية)، المدرسة الجديدة "التضامن"<sup>(2)</sup>.

وعن علاقة الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمذهب الاشتراكي، يرى الكثير من الباحثين والمفكرين أن تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي التضامني هي نفسها تطبيقات المذهب الاشتراكي، ومن جهة أخرى يرى بعض الباحثين أن تطبيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو تساهلاً في تطبيق المركزية الشديدة للمذهب الاشتراكي. غير أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يختلف عن الاقتصاد الاشتراكي في أربع عناصر أساسية هي:

أولاً: من حيث ازدواجية القطاع؛ ففي النظام الاشتراكي القطاع العام يسير الاقتصاد أما القطاع التعاوني لا-مركزي من حيث إدارة الشؤون الاقتصادية.

ثانياً: من حيث مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛ ففي النظام الاشتراكي نجد فقط نظام التعاونيات خصوصاً الجمعيات الفلاحية.

---

(1) Anup Dash, *Ibid*

(2) الهادي عبدو أبوه، مرجع سابق، ص50.



ثالثاً: من حيث التطوع في المشاركة؛ في الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو طوعي بينما في الاقتصاد الاشتراكي هو إلزامي غالباً.

رابعاً: من حيث اعتماد الوسائل الديمقراطية في الإدارة؛ حيث تدار تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي التضامني بطريقة ديمقراطية عكس المذهب الاشتراكي.

خامساً: من حيث مركزية الإدارة؛ حيث يعتمد الاقتصاد الاجتماعي التضامني مبدأ اللامركزية إدارية عكس المذهب الاشتراكي الذي يتميز بالمرركزية<sup>(1)</sup>.

### 3-2- مرجعية الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الفكر الإسلامي:

يرتكز الفكر الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية التي قوامها العدل والمساواة والشورى والتعاون بين الحكام والمحكومين. وكذا الأخذ بالعدالة التوزيعية (إعطاء كل ذي حق حقه)، إضافة لصون المصالح الفردية في إطار المصلحة العامة. وعليه فبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني التي أفرها الإسلام لا تشبه تلك الموجودة في الأنظمة الوضعية، لمساهمتها في تقوية الدولة وتركيزها على العمل البشري، والتي حث عليها القرآن الكريم في العديد من الآيات التي منها: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ سورة المائدة، الآية: 2.

﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرَ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ سورة الكهف، الآية 95.

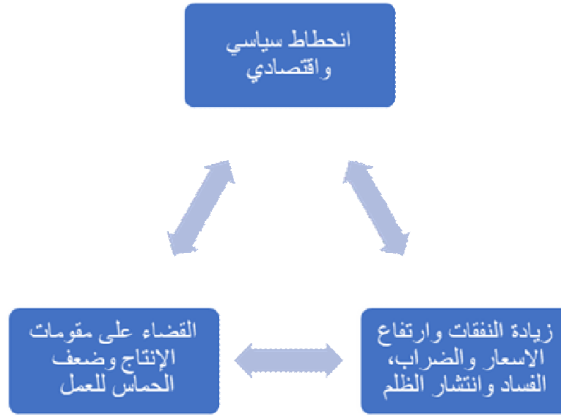
﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِ (١٩) هَرُونَ أَخِي (٢٠) أَشَدُّ بِهِمْ أَزْرَى (٢١) وَأَشْرِكُمْ فِي أَمْرِي﴾ سورة

طه، الآية 29-32

ونجد أساس الاقتصاد الاجتماعي التضامني في كتابات ابن خلدون من خلال ربطه للاقتصاد في الإسلام بالدورة السياسية وكذا بالظواهر الاجتماعية، فنجاح أو فشل

(1) أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، ص ص، 70، 71.

الاقتصاد يعتمد على المرحلة التي تمر بها الدولة وفق ما يلي: (1)



المصدر: من إعداد الباحثين

فكلما كانت الدولة تعيش حالة انحطاط سياسي واقتصادي كلما زادت النفقات وارتفعت الأسعار والضرائب، وانتشر الفساد والظلم، وبالتالي يضعف الحماس للعمل ما يتسبب في القضاء على مقومات الإنتاج وبالتالي يتدهور الاقتصاد، والعكس صحيح في حالة الاستقرار السياسي، يرتفع الحماس للعمل ويزدهر الإنتاج وتنخفض الأسعار وتقل الضرائب ما يساهم في ازدهار اقتصادي.

وبالنسبة لتطبيقات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المذهب الإسلامي نجد الزكاة لمساهمتها في إعادة هيكلة الثروة من خلال عنصرين أساسيين، يتمثل العنصر الأول في دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل ما يساهم في احتواء الفقر مصادقا لقوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (2). ما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي من كل ما يهدد أمن المجتمع جراء الشعور بالاستبعاد والتهميش الاجتماعي. أما العنصر الثاني فيتمثل دور الزكاة

(1) أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، ص 72.

(2) فلة زردومي، معالم الاقتصاد التضامني من منظور إسلامي، مجلة الشهاب، مجلد 04، عدد 02،

في التمكين الاقتصادي القائم على العمل الخيري<sup>(1)</sup>، ما يساهم في محاربة التهميش الاقتصادي والاجتماعي بنقل المحتاجين من فئة مستهلكة ومتلقية للزكاة إلى فئة فاعلة ونشطة ومنتجة، من خلال خلق مناصب شغل.

#### 4-الخاتمة:

يساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في بناء اقتصاد يقوي النسيج الاجتماعي، ويعمق الروابط الإنسانية ويجرر الناس بدلاً من إخضاعهم، كما أنه يخلق فرصاً للابتكار والتطوير نتيجة للاهتمام بالعنصر البشري، كما يدعو الاقتصاد الاجتماعي التضامني إلى تطوير نموذج قائم على أساس معرفي بديل لقيم السوق الرأسمالية، ومختلف عن المبادئ الفلسفية الوضعية سواء كانت نفعية تركز على تعظيم الربح أو اشتراكية مركزية في تسييرها ومعتمدة على نماذج محدودة غالباً. وفي المقابل نجد أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يقترب من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء من حيث دعمه لقيم التعاون والتضامن والطوعية والتشاركية، من خلال بناء نظام تضامني تعاوني يدعم الصلات والروابط الاجتماعية والإنسانية لبناء نشاط اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية ويدعم الفئات الضعيفة اقتصادياً. كما تتميز تطبيقات وأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمرونة ما يجعل منه يتكيف وخصوصيات الدول ومذاهبها الاقتصادية على اختلافها ما يجعل منه نهجا بديلاً من أجل تحقيق التنمية.

---

(1) المرجع نفسه، ص 149.

# الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب

## ما تحقق وما لم يتحقق

أسباش ليندة

أستاذ محاضر (أ) بكلية الحقوق والعلوم السياسية -بودواو-

جامعة أحمد بوقرة بومرداس

### الملخص:

يعد القطاع الثالث، أو الاقتصاد الاجتماعي التضامني اقتصادا يوفر عدة مزايا خاصة في المجتمعات التي تريد الاستفادة من موروثها الاجتماعي والثقافي وتوظيفه من أجل توفير العمل والاستفادة من الدخل، في ظل اقتصاد عالمي متسارع يتميز بالمنافسة الشديدة ويسعى إلى الحصول على أكبر ربح، على عكس هذا الاقتصاد الذي يأخذ بعين الإعتبار التطوع والتضامن والجانب الخدماتي كأسس هامة في التنمية ومحاربة الفقر والتمهيش.

لذلك تسعى هذه الورقة البحثية إلى معرفة واقع هذا الاقتصاد في المغرب، وكيفيه حصوله على الدعم من طرف الدولة، إضافة إلى المشاكل والعراقيل التي تحول دون توسعة نشاطات هذا الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التضامن، العمل التطوعي، التعاونية،

المشاركة

### Abstract:

The third sector, or the social solidarity economy, is an economy that provides several advantages, especially in societies that want to benefit

from their social and cultural heritage and employ it in order to provide work and benefit from income, in light of an accelerating global economy characterized by intense competition and seeking to obtain greater Profit, unlike this economy, which takes into account volunteerism, solidarity and the service aspect as important foundations in development and the fight against poverty and marginalization. Therefore, this research paper seeks to know the reality of this economy in Morocco, and how it obtains support from the state, in addition to the problems and obstacles that prevent the expansion of the activities of this economy. Keywords: economic development, solidarity, voluntary work, cooperative, participation

#### مقدمة:

يعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني خيار تكميلي للاقتصاد المبني عن العولمة، خاصة وأنه متجذر في عديد المجتمعات التي إستطاعت الاستفادة من وجوده في تحقيق تنمية في المجتمعات المحلية الصغيرة، بإعتبار أنه يقوم على أسبقية الأولوية للفرد والوضع الإقتصادي والتضامن على الربح ورأس المال، فهذا النوع من الاقتصاد يعطي فرص للفئات الهشة والفقيرة والتي تملك مهارات معينة من أجل توظيفها والاستفادة منها، حتى وإن كانوا لا يملكون أموال لتمويل مشاريعهم، فالتضامن والمساعدة المجتمعية الجماعية تساهم في تمويل هذه المشاريع.

والملاحظ أن هناك اهتمام متزايد بزيادة مساحة هذا الاقتصاد في عديد الدول، من خلال الاستفادة من التجارب المحلية لبعض المجتمعات التي استثمرت في موروثها الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بهذا الاقتصاد، والتي حققت نتائج معتبرة من ناحية التشغيل والتنمية وتوازن المجتمع وحتى من ناحية استدامة الموارد.

تعد دولة المغرب من الدول التي لها تجربة مع هذا الاقتصاد، فهي تمتلك عدة تنظيمات تقليدية محلية تنشط في هذا المجال من خلال الاستثمار في مواردها والتي تم دعمها من قبل الدولة، بحيث استطاعت أن تتطور وفقا لمتغيرات التي يطرحها الاقتصاد المعاصر من أجل أن تتمكن من الاستجابة لمتطلبات المتزايدة للمجتمع.

فالدولة لوحدها لم تعد قادرة على مجابهة تحديات الاقتصاد المعولم الذي أدى إلى تزايد المنافسة وإلى الضغط على الموارد ما أدى إلى التدهور البيئي، وإلى تزايد البطالة والفقر وزيادة الاستهلاك، ما استدعى اللجوء إلى الكيانات التقليدية لمجابهة هذه التحديات، والتي تعتبر من مكونات هذا الاقتصاد.

### **إشكالية الورقة البحثية:**

يأخذ الاقتصاد التضامني الاجتماعي عدة مسميات حسب الدول لكن الأساس هو ما يحققه هذا الاقتصاد من هذا المنطلق يحظى الاقتصاد التضامني الاجتماعي بمكانة هامة في الاقتصاد المغربي، وبالتالي ما الذي حققه هذا الاقتصاد في المغرب؟ وماهي التحديات التي تواجهه؟

### **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على مقومات التجربة المغربية ودورها في تقليل نسبة البطالة وتوفير فرص عمل للفئات الهشة، كما تهدف إلى التعرف على التأثير الإيجابي لهذا الاقتصاد على التنمية المستدامة والاستثمار في الموروث المادي والمعنوي للمجتمع، كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المشاكل التي تواجه تطبيق هذا الاقتصاد سواء من ناحية التمويل أو التسويق وغيره من المعوقات التطبيقية، والتي تعتبر مؤشرات هامة لتقييم التجربة المغربية والاستفادة منها.

### **منهجية الدراسة:**

يعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، حيث سيتم

استخدامه من خلال القراءة والإطلاع علي الأبحاث والدراسات السابقة والدوريات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما سيتم الاعتماد على مقارنة علاقة الدولة بالمجتمع من أجل فهم وتحليل عملية دعم الاقتصاد التضامني الاجتماعي ماليا وقانونيا، ودور الدولة في توسيع نشاط هذا الاقتصاد.

### فرضية الدراسة:

كما كان هناك دعم وتمويل للاقتصاد الاجتماعي التضامني كلما أدى ذلك إلى التوازن الاقتصادي والمجتمعي.

### هيكلية الدراسة:

- ❖ المحور الأول: ماهية الاقتصاد الاجتماعي التضامني
- ❖ المحور الثاني: مفهوم وأسس الاقتصاد التضامني الاجتماعي في المغرب
- ❖ المحور الثالث: مشاكل وتحديات الاقتصاد التضامني الاجتماعي في المغرب
- ❖ خاتمة

### المحور الأول: ماهية الاقتصاد الاجتماعي التضامني

لقد ارتبط هذا النوع من الاقتصاد بعدة تسميات فهناك من يسميه الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وهناك من يسميه القطاع الثالث، وعديد التسميات الأخرى، فقاموس "لاروس الفرنسي" يرى بأنه "مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي (بتقاطعها مع القطاعين العام والخاص) تتطور وفقا لمنطق الاقتصاد الاجتماعي الذي يشمل الجمعيات الخيرية، والمؤسسات التعاونية والمؤسسات التضامنية"<sup>(1)</sup>.

---

(1) Le concept de l'économie solidaire et sociale sur le site web <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/%C3%A9conomie/27630#:~:text=%C3%89conomie%20solidaire%2C,contribuer%20%C3%A0%20la%20coh%C3%A9sion%20sociale.>

تركز هذه الرؤية على العمل الخيري التطوعي، التي لا ترتبط بالمعطيات الاقتصادية للسوق، أو الحصول على الربح فهي تتكاتف وتندمج من أجل المساعدة في إطار جمعيات وتعاونيات، لذلك نجد هذا التعريف المطبق واقعيًا ينطبق على التعاونيات الفلاحية والزراعية الموجودة في فرنسا.

ويعرف القطاع الثالث في الاقتصاد بأنه قطاع الخدمات التي تشمل التجارة؛ والتسويق؛ والبنوك؛ والاتصالات؛ والمواصلات؛ والعناية الصحية؛ والتعليم... إلخ، حيث أن القطاع الأول هو قطاع الزراعة؛ والقطاع الثاني هو قطاع الصناعة؛ أما القطاع الثالث هو القطاع الذي يأتي بعد القطاعين العام والخاص؛ ويطلق عليه القطاع غير الربحي أو القطاع التطوعي<sup>(1)</sup>.

كما أن هناك من يراه بأنه مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين وتحتل موقعًا ثالثًا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات إضافة إلى متابعة تنفيذها كمرقب، فالجمعيات والمنظمات والمؤسسات التطوعية والخاصة والخيرية وغير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني كلها تعد أسماء ومجالات أو عناصر لهذا القطاع<sup>(2)</sup>.

---

(1) أحمد السيد الدقن، القطاع الثالث والإدارة الحديثة للدولة، دار ناشري للنشر الإلكتروني، تاريخ التصفح 10 فيفري 2021 متوفرة على الموقع: <http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/5437-2013-09-14-20-14-52.htm>

(2) محمد عبد الله السلومي، القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية، مكتبة الملك فهد، الطبعة الأولى، الرياض، 2010، ص 62.



تركز هذه الرؤية على البعد الغير الربحي لهذه المنظمات أو كل تسمية تندرج تحت لوائها فالمهم هو تجسيد مبادرات المواطنين تطبيقيا.

حسب منظمة العمل الدولية فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مفهوم "يشير الى المؤسسات والمنظمات خاصة الجمعيات والتعاونيات ذات الطابع الاجتماعي والتعاضديات التي تمتاز بإنتاج السلع والخدمات في إطار سعيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"<sup>(1)</sup>.

في تعريف المنظمة الدولية نجد بعد آخر لا يركز فقط على التضامن بل يركز على تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال انتاج السلع والخدمات من طرف الجمعيات والتعاضديات والتعاونيات التي تعد أساس هذا الاقتصاد.

يمكن القول أن هذا الاقتصاد هو تضامني تطوعي يهدف إلى تحقيق شق اجتماعي من خلال الاهتمام بالفئات الهشة والفقيرة والفئات الباحثة عن العمل والمتابعة في مجال الأعمال والحرف وتطبيق الأفكار، وأيضا في محاولة إستغلال كل ما أمكن من أجل تحقيق هامش ربح ودخل لهذه الفئات التي لم تجد فرصة في الاقتصاد الذي تفرضه الدولة.

فالاقتصاد الحالي يعمل على استنزاف الموارد مع تحقيق أقصى حد للربح، على عكس هذا الاقتصاد الذي يأخذ بمبادئ التنمية المستدامة، كما أنه اقتصاد يهتم بالبيئة من خلال محاولة تنمية الموروث الإنتاجي وتطويره بما يتماشى والتطورات التي عرفها المجال الصناعي أو الزراعي وكل مجالات الحياة الأخرى.

لذلك نجد أن هذا الاقتصاد يعمل بموازاة مع الاقتصاد الحالي، وكل دولة تختلف عن الأخرى من ناحية الحجم المعطى لهذا الاقتصاد.

---

(1)." (Marie de jerphanion et Laurelinefelder 'Pascal Gorge Levard.2013

## المحور الثاني: مفهوم وأسس الاقتصاد التضامني الاجتماعي في المغرب

في المغرب، يعود المفهوم الحديث للاقتصاد الاجتماعي إلى نهاية ثمانينات القرن الماضي، وقد ورد لأول مرة خلال مؤتمر نظمته الدائرة المكلفة بالتخطيط عام 1987، والتي حددت الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية أين يتم تنفيذ هذه الأنشطة في ثلاثة أنواع من المنظمات وهي: التعاونيات والجمعيات والتعاضد<sup>(1)</sup>.

وقد عرفت الاستراتيجية الوطنية المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2010-2020) في الصفحة 28 أن "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مجموعة المبادرات الاقتصادية التي تسعى إلى إنتاج سلع أو خدمات، والاستهلاك والادخار بشكل مختلف، وبطريقة تحترم الناس والبيئة والأراضي.

يركز هذا التعريف على عنصر الاستدامة من خلال التركيز على النشاطات الاقتصادية التي لا تؤذي الإنسان ولا تهلك الأرض والبيئة، لكن من جهة أخرى هي نشاطات اقتصادية منتجة، فمتغير استدامة الموارد يعد من ركائز الاقتصاد التضامني.

كما اقترح تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا التعريف " يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل ينيات مهيكلية أو تجمعات أشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا<sup>(2)</sup>.

---

(1) [http://www.ipemed.coop/adminIpemed/media/fich\\_article/1386003003\\_IPEMED\\_Economie\\_sociale\\_et\\_solidaire\\_Maroc\\_Alg%C3%A9rie\\_Tunisie.pdf](http://www.ipemed.coop/adminIpemed/media/fich_article/1386003003_IPEMED_Economie_sociale_et_solidaire_Maroc_Alg%C3%A9rie_Tunisie.pdf) P 92

(2) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لعمل مدجج تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2015 ص 14 تاريخ الصفح 20 مارس 2021 متوفر على الموقع:

هذا التعريف مستوحى من الاستراتيجية التي أطلقتها المغرب والتي تركز على قيم التشارك والتضامن والديمقراطية من أجل تلبية الحاجيات المجتمعية ومصالح الأفراد. يقوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني على وجود منظمات سواء أكانت تقليدية أو ذات طابع حديث ومن بين هذه المنظمات نجد التعاونيات التي تعد من أساسيات هذا الاقتصاد، وهي كما تعرفها منظمة العمل الدولية في التوصية 193 لسنة 2002 الخاصة بتعزيز التعاونيات، " تعتبر التعاونية جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص إتحدوا معا طواعية لتحقيق إحتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويشرف عليها ديمقراطيا"<sup>(1)</sup>.

### أولا: التعاونيات

ومن أجل التأسيس لهذا الاقتصاد لجأت المغرب إلى سن إطار تشريعي يقنن للتعاونيات وعملها، فوجد أن مفهوم التعاونية في القانون المغربي يتشابه مع ما طرحته منظمة العمل الدولية، حيث يعرف القانون المغربي رقم 12\_112 التعاونية على أنها " مجموعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاوله تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدار وفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها"<sup>(2)</sup>.

---

<https://www.cese.ma/media/2020/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1>

(1) منظمة العمل الدولية، التوصية 193 لسنة 2002 ص 2، مؤتمر العمل الدولي تاريخ التصفح 20

مارس 2021 متوفرة على الموقع: [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---normes/documents/normativeinstrument/wcms\\_r193\\_ar.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---normes/documents/normativeinstrument/wcms_r193_ar.pdf)

ed\_norm/---normes/documents/normativeinstrument/wcms\_r193\_ar.pdf

(2) الجريدة الرسمية عدد 6318 بتاريخ 25 صفر 1436 (18 ديسمبر 2014)، ص 8481 ظهور شريف رقم

1.14.189 صادر في 27 من محرم 1436 (21 نوفمبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 112.12 المتعلق

بالتعاونيات، تاريخ التصفح 20 مارس 2021 متوفر على موقع الشؤون القانونية والمنازعات

يشير هذا القانون إلى إمكانية التعاون في تأسيس أي عمل قابل للتطبيق بناء على التشارك، والاستفادة من النجاحات التي يحققها، خاصة وأنه في المادة الثالثة أشار إلى أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ركز على عنصر جودة المنتوجات.

فوجود القانون المتعلق بالتعاونيات سمح بتشكيل العديد من التعاونيات الناشطة في مجال السياحة والفلاحة والحرف حيث قدر عدد التعاونيات المحدثة سنة 2018 ما مجموعه 20 ألف تعاونية من ضمنها 2677 تعاونية نسائية وتهتم حوالي 67 في المائة من التعاونيات بأنشطة القطاع الفلاحي وفيما تنشط 16 في المائة منها في الصناعة التقليدية و6 في المائة في مجال الإسكان وتجاوز عدد المنخرطين في التعاونيات نصف مليون متعاون 29 في المائة منهم نساء متعاون<sup>(1)</sup>.

لقد ظهرت العديد من الجمعيات في مجال تعزيز ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه الجمعيات، الجمعية المغربية للتضامن والتنمية، والجمعية المغربية لدعم النهوض بالأعمال الصغيرة، والتي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يواجهون صعوبات مالية إما عن طريق توفير رأس المال أو من خلال تقديم المساعدة الفنية<sup>(2)</sup>، إضافة إلى تطوير العمل النسوي وتدعيمه، فهناك

---

(1) بلال لعروسي، الاقتصاد التضامني ودوره في تحقيق التنمية: النظام التعاوني الفلاحي بالمغرب "نموذجاً"، القناة الجامعية المغربية، تاريخ التصفح 15 فيفري 2021 متوفرة على الرابط:

<https://www.montadacum.ma/wp->

[content/uploads/2020/09/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF](https://www.montadacum.ma/wp-content/uploads/2020/09/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF)

(2) Guilain Denoex ,**Le mouvement associatif marocain face à l'État: autonomie, partenariat, ou instrumentalisation?**

<https://books.openedition.org/editions-cnrs/40107?lang=fr>

تشجيع كبير على العمل الحر خاصة وأن المغرب يتبنى النهج الليبرالي اقتصاديا، فهذه المشاريع تساهم في التنمية الاقتصادية وتدعم العمالة وتوجهها.

### ثانيا: الجمعيات

لقد تطورت الجمعيات في المغرب في إطار مدونة الحريات العامة. ويحكمها ظهير 15 نوفمبر 1958 المعدل والمكمل في يوليو 2002. ويحدد هذا النص الجمعية في مادته الأولى على النحو التالي: "الجمعية هي الاتفاق الذي بموجبه يقوم شخصان طبيعيان أو أكثر بوضع واحد مشترك بشكل دائم معرفتهم أو نشاطهم لغرض آخر غير تقاسم الأرباح.

تعمل هذه الجمعيات من أجل تلبية احتياجات المواطنين ومكافحة الفقر والبطالة والامية من خلال المرافقة ودعم المشاريع المصغرة وأيضا تمويلها، فالجمعيات تعتبر أقرب إلى المواطنين خاصة وأن الدولة سهلت وجودها، وقد ظهر عملها ميدانيا مع فئة النساء وذوي الاحتياجات الخاصة في الأرياف والمناطق النائية.

وتتنجلى في شكل عمليات مثل التوزيع، أو في إدارة أصول الحبوس، والجمعية الجماعية، وهي المؤسسة التي تجسد الإرادة الجماعية للتعاون وتشمل مهامها إدارة وتوزيع وتنظيم الحقوق في مياه الري والمراعي والموارد الحرجية، إلخ.

وتشارك أيضًا في إدارة المساحة وبعض المرافق العامة بالإضافة إلى هيئة التحكيم الداخلية. وبالتالي، فإن عملها يستحضر بقوة مبادئ الاقتصاد الاجتماعي في تعريفه الحديث، ولكن هذه الأشكال من المساعدة المتبادلة تميل إلى التفكك تحت تأثير العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة<sup>(1)</sup>.

---

(1) L'Economie Sociale et Solidaire au Maroc Entre tradition et nouveau mode de production bsi-economics.orgMyriam Dahman-Saïdi P2 <http://www.bsi-economics.org/images/articles/a196.pdf>

التوزيرة هي منظمة تقليدية يتبناها أفراد المجتمع لمساعدة بعضهم البعض في الحصاد، قطف الزيتون، التمور، هناك نوعان منها: التوزيرة ذات المصلحة الجماعية، التي تقرها الجماعة وفقاً للأعمال ذات الاهتمام المشترك للمجتمع بأسره (مثل بناء وصيانة المساجد)، والتوزيرة ذات المصلحة الفردية، عندما يسأل شخص أو أسرة للحصول على مساعدة من المجتمع للحصول على وظيفة (مثل تغطية منزل). هذا هو التنظيم العرفي الذي يهدف إلى إدارة المصالح المشتركة للمجتمع مثل بناء الطرق، صيانة المدارس أو بناء مسجد وغيرها، وذلك من خلال تعبئة الناس على شكل توزيرة<sup>(1)</sup>.

خلال تسعينيات القرن الماضي تم تحديد برنامج للأولويات الاجتماعية، حيث عملت الدولة على تنمية المناطق الريفية والنائية التي كانت بحاجة إلى التنمية، هذا البرنامج طبق على أربع عشرة مقاطعة من أصل خمسة وستين، من خلال الحفاظ على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية كأولوية، والتكامل المهني. وقد تم وضع عدة برامج لبناء الطرق والكهرباء وتوفير مياه الشرب للمجتمعات الريفية.

وفي عام 2005 تم تبني مبادرة التنمية البشرية الوطنية، القائمة على نهج تشاركي والتي تدعم مشاركة المواطنين في التنمية واتخاذ القرار، حيث أن الجمعيات هي من تهتم بمتابعة النهج التشاركي، إضافة إلى الاستعانة بالقطاع الخاص الذي يهتم بمشاريع المبادرة والاستثمار فيها، أي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصغار المنتجين، وهذا من أجل القضاء على الفقر والتهميش الاجتماعي وتحسين الدخل، والاهتمام بالحكومة والتنمية المستدامة<sup>(2)</sup>.

---

(1) la condition de les nourrir. Source: «L'économie Sociale et Solidaire au Maghreb: quelles réalités pour quel avenir?» IPAMED

(2) المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة الداخلية المملكة المغربية متوفرة على الرابط:

لقد حقق هذا البرنامج في المرحلة الأولى (2005-2010) أزيد من 22 ألف مشروع لفائدة ما يفوق 2، 5 مليون مستفيد، أما مرحلته الثانية (2011-2015) تمثلت في توسيع مجال التدخلات ورصد إمكانيات أكبر للمشاريع، كما تم وضع مرحلة ثالثة لهذا البرنامج (2019-2023) حيث تم رصد 18 مليار درهم في إطار الاهتمام بالأجيال الصاعدة<sup>(1)</sup>.

### ثالثا: التعااضديات:

هو نظام تكافل اجتماعي للاحتياط وللتأمين يقوم على التعاون المتبادل بين أعضاء مشتركين مجتمعين في إطار جمعية واحدة لا تهدف إلى الربح. وقد ظهر هذا النظام في أوروبا منذ بداية القرن التاسع عشر كنظام منظم، لينتشر بعد ذلك في العالم<sup>(2)</sup>.

تخضع التعااضديات بالمغرب لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 12 نوفمبر 1963 بمثابة نظام أساسي للتعاون المتبادل. فوفقا للمادة 1 منه " إن جمعيات التعاون المتبادل هي هيئات لا تهدف إلى اكتساب أرباح وإنما تعتزم بواسطة واجبات انخراط أعضائها القيام لفائدة هؤلاء الأعضاء أو عائلاتهم بعمل من أعمال الإسعاف والتضامن والتعاون مداره الضمان من الأخطار اللاحقة للإنسان".

ويتكون النسيج التعاوني المغربي من حوالي خمسين مؤسسة تتوزع بين الصحة والتأمينات ومؤسسات التكافل، لكن غالبيتها تعمل في مجال الصحة حيث تتكفل بالأنشطة التالية:

- خدمات طبية في إطار تأمين صحي أساسي و/ أو تكميلي
- تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض) المساعدات والإغاثة والتسبيقات عن التعويضات عن المرض

---

(1) كل المعلومات متوفرة على موقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

(2) <https://www.acaps.ma/ar/l-acaps-et-vous/alkhawas/mutuelles> (2) ما معنى التعااضد، هيئة

مراقبة التأمينات والإحتياط الاجتماعي

- إحداث وتدبير المشاريع الاجتماعية، لا سيما ذات الطبيعة الصحية
- ضمان رأسمال الوفاة و/ أو الشيخوخة.

أما تعاضديات التأمين فهي تغطي المخاطر الناجمة عن مختلف الأنشطة، حيث تعمل وفق نظام التأمين، وتتمثل في ثلاث تعاضديات: أهمها التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين والتي تهتم بتغطية الأخطار الناجمة عن النشاط الفلاحي، ثم هناك التعاضدية المغربية للتأمينات والتي يعتبر عملها تقليدي بحت حيث أنها تتكفل بتغطية مخاطر الممتلكات والأشخاص، ثم تعاضدية التأمينات أرباب النقل المتحدين والتي تهتم فقط بمجال تأمين النقل العمومي للمسافرين<sup>(1)</sup>.

لقد سعت هذه التعاضديات إلى ضم أكبر عدد من المنخرطين، خاصة ما تعلق بالجانب الصحي والذي يهدف إلى تغطية تكاليف العلاج، والتخفيض من تكلفته حسب الحالة.

بالنسبة للتعاضديات المهتمة بالتكافل التعاضدي فعملها كان يندرج ضمن إطار الإئتمان من خلال العمل على ضمان تسديد القروض البنكية في إطار الاستثمارات المهنية التي تهتم بالمشاريع الصغيرة على غرار النقل والصناعات التقليدية.

أما التعاضديات الجماعية فهي موجودة في بعض المناطق فقط، والتي تهتم بالتغطية الصحية في المناطق القروية التي لا تغطيها التعاضديات التقليدية، وهي جمعيات غير ربحية تقوم على جمع المساهمات وتغطية التكاليف التي تستطع تغطيتها فقط.

---

(1) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لعمل مدج تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2015 ص 65 تاريخ الصفح 20 مارس 2021 متوفر على الموقع:

https://www.cese.ma/media/2020/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%

.B1%D9%8A%D8%B1



### المحور الثالث: مشاكل وتحديات الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب:

على الرغم من أن المغرب يعد تجربة رائدة في هذا المجال إلا أن القطاع الثالث فيه يعاني من عدة عراقيل ومشاكل، فعلى الرغم من أن الجمعيات الناشطة في هذا المجال تتلقى تمويل من طرف الدولة والقطاع الخاص، ومن الدعم الدولي إلا أن هذا غير كافي، فعدد الجمعيات تعاني من نقص التمويل ومن نقص المورد البشري المؤهل، وقد ظهر هذا النقص على مستوى الاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية، فالجمعيات لم تستطع مواكبة النهج التشاركي الذي سطر لها نظرا لهذه الأسباب ما جعل هذه المبادرة نتائجها ضئيلة مقارنة مع ما كان متوقعا لها.

كما أن الجمعيات لم تستطع أن تستقل ماليا وظلت مرتبطة بتمويل الدولة وهذا ما جعلها عاجزة، ويمكن اعتبار الغالبية العظمى من التعاونيات مقاولات تضامنية صغيرة جدا، وتنشط هذه التعاونيات أساسا في قطاعات الفلاحة والسكن والصناعة التقليدية، ويبقى تواجدها محتثما في قطاعات استراتيجية من بينها القطاع البنكي والتأمين والصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.<sup>(1)</sup>

فعلى الرغم من أن الجمعيات هي مكون وفاعل رئيسي في هذا الاقتصاد إلا أن الجمعيات تعاني من ضعف في الحوكمة، فطريقة التسيير لازالت لا تواكب التطورات الحاصلة في المجال المؤسساتي وإدارة الأعمال، فالجمعيات هي مؤسسات أيضا تعمل وفقا للمبادئ الاقتصادية حتى تضمن تسيير فعال وعقلاني، ناهيك عن المشكل المتعلق بالعاملين في هذه الجمعيات إذ إن نسبة كبيرة من الأجراء في هذه الجمعيات لا تتقاضى الحد الأدنى للأجور، والغالبية الساحقة منهم لا تتمتع بتغطية اجتماعية وصحية،

---

(1) الحركة التعاونية بالمغرب: واقع أزمة كوفيد المستجد وإعادة التموقع، متوفرة على الموقع

<https://www.diae.events/postid=87765> هشام عطوش،

ونسبة كبيرة منهم تعاني من عدم احترام ساعات العمل من قبل التنظيمات المشغلة<sup>(1)</sup>. أيضا تعد الخبرة والتجربة عوامل هامة في نجاح أي جمعية على المستوى الواقعي، وهذا ما لا تتوفر عليه بعض الجمعيات والتي لم تستطع إنجاز أعمالها التطوعية. كذلك هناك مشاكل وعراقيل تتعلق بالتسويق وتسهيل ولوج المنتجات إلى الأسواق، فالمنتجات الفلاحية التي تنتجها الجمعيات مرتبطة بالبيع الموسمي، وحضورها محدود حيث أنها لا تتوفر في كل المناطق وأماكن بيعها محدودة<sup>(2)</sup>. وكما تم ذكره سابقا فإن جذور الاقتصاد الاجتماعي التضامني تعود إلى الفعاليات التقليدية على غرار الحبوس والتوزيع، هذه الفعاليات التي بدأت تندثر وتأثرت بالتطورات والتغيرات التي عرفها المجتمع، فمع التطور التكنولوجي المتسارع وتأثير العولمة لم تعد هذه الفعاليات ناشطة كما كانت سابقا.

#### خاتمة:

يعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قطاعا هاما على مستوى الدول بسبب قدرته على إستقطاب العمال وإمتصاص البطالة، والأهم هو الاهتمام بتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة، ومن خلال ما تقدم حول التجربة المغربية يمكن القول أن هذا الاقتصاد في المغرب قد زواج بين الموروث الاجتماعي والاقتصادي وبين تطورات العصر من خلال وجود هياكل تقليدية وإستحداث أخرى حديثة إستطاعت أن تحقق نتائج هامة تطبيقيا من خلال التشغيل، وعدد الجمعيات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية والصيد البحري والنقل وغيره، كما أنها إستطاعت أن تساهم بحصة في الناتج الداخلي الخام.

---

(1) <https://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/6.pdf> فوزي بوخريص، العمل

غير المهيكّل في تنظيمات المجتمع المدني، التجربة المغربية نموذجا، ص 133 متوفرة على الموقع:

(2) بلال لعروسي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

وعلى الرغم من تحقيق هذه النتائج إلا أن هناك عديد المشاكل التي تحول دون تحقيق الأهداف التي سطرتها الدولة المغربية، والتي يمكن تفاديها من خلال وضع نظام لتتبع الجمعيات وإحصائها، والاهتمام بتدريب المورد البشري والتركيز على العمل بمبادئ الحوكمة فيما يتعلق بالتمويل.

من المهم أيضا الاهتمام بالتسويق والعمل على تطويره، وتشجيع المبادرات الفردية الناشطة في المجال الصناعي، والفلاحي، والتنسيق بينها مع دمج للمبادرات المتشابهة والاستفادة من الخبرات الأجنبية الرائدة في هذا المجال على غرار كندا وفنلندا وفرنسا. كذلك فإن إعادة النظر في الجانب القانوني أصبح أمرا ملحا، خاصة وأن هناك من يرى أن هناك غموض في القانون الذي ينظم تكوين وعمل الجمعيات، ما يستدعي إعادة النظر فيه.

الاقتصاد التضامني والاجتماعي دعامة اليقظة والجاذبية الإقليمية:

قراءة في الأبعاد ورصد لمؤشرات هذا الاقتصاد في الجزائر

(مشروع PAJE)

**Solidarity and social economy is the pillar of vigilance and territorial attractiveness: reading in the dimension and monitor the indicators of this economy in Algeria ( PAJE project )**

ط. د رشيدة بوخلف

جامعة بومرداس

r.boukhalf@univ-boumerdes.dz

#### I. الملخص بالعربية:

إن الهدف من الدراسة هو تأكيد حتمية إيجاد مجال يتقاطع فيه النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، في سياق التجانس المعولم والتمايز الإقليمي، فضعف مؤشرات التنمية المحلية بسبب غياب رؤية عدالة الإقليم جعل الجزائر تتجه إلى الاقتصاد التضامني والاجتماعي كخيار تنموي قادر على إعادة هندسة العلاقات الاجتماعية لاستنطاق الفرص المحلية، ومن أجل تأكيد هذه العلاقة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكذا اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع، ولقد مكّنت هذه الدراسة من إثبات قدرة هذا الاقتصاد على تحقيق اليقظة الإقليمية والرفع من جاذبيتها، خصوصا إذا ما تم دمج الرأسمال الاجتماعي المبتكر في خلق الثروة، لهذا وقّعت الجزائر عديد الاتفاقيات المتضمنة مشاريع محققة لأبعاده، ولعل أهمها مشروع دعم الشباب والتشغيل (PAJE).

الكلمات المفتاحية بالعربية: الاقتصاد التضامني والاجتماعي، اليقظة، الجاذبية، الإقليم

## II. Abstract:

The aim of the study is to confirm the inevitability of creating an area in which economic growth and social cohesion intersect, in the context globalized homogeneity and territorial differentiation, and the weakness of local development indicators because of the absence of territory justice vision, which made Algeria heading to the solidarity and social economy as a development option capable of re-engineering social relation to explore local opportunities, and in order to confirm this relationship it has been used analytical descriptive method, and state's relationship with society approach, and this study made it possible to demonstrate the ability of social economy to achieve vigilance and territorial attractiveness.

For this reason, Algeria has signed many agreement, like youth support and employment project PAJE

**Keywords:** solidarity and social economy; vigilance; attractiveness; territory

## مقدمة:

بهدف التخفيف من الآثار السلبية لنظام اقتصاد السوق على الدول النامية التي لم تستطع ضمان النجاعة الاقتصادية بسبب إجبارها على الاندماج في اقتصاد معوم يستبعد البدائل التنموية الوطنية والمحلية، وحتى على الدول المتطورة التي لم تسلم من تأثيره، فارتفعت بها مستويات اللاعدالة التوزيعية، بدأ البحث عن بدائل تنموية تعمل على جبر الإختلالات التي أفرزها هذا النظام، خصوصا بعد تراجع الأفكار الكنززية التي

تم تبنيها عقب أزمة 1929، والتي تراجع معها الدور الاجتماعي للدولة الذي كانت تقوم به من خلال التدخل لإحداث التوازنات الاقتصادية، وإعادة التوزيع والرفع من مستوى الاستهلاك ومستوى الطلب، وعودة الأفكار النيولبرالية بقوة تزامنا مع أزمة الطاقة مطلع السبعينات، ما جعل الأفراد يعودون إلى الاستناد على المؤسسات الاجتماعية الأولية، أو البحث عن إنشاء مؤسسات تعوضها، فكان تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي في حماية الفئات الهشة دافعاً إلى إحياء صلات التضامن العائلية أو القبلية أو المحلية.

إن خطورة الأفكار النيولبرالية ترجع حسب بعض الاقتصاديين إلى أن أثارها لم تتوقف عند حدود العملية الاقتصادية، بل عملت على تفكيك العلاقات دون الوطنية، ما أضعف الروابط الاجتماعية، وأفرغها من القيم الإنسانية والأخلاقية، وذلك بسبب تمجيد الفردانية المستندة إلى ما يعرف "بالداروينية الاجتماعية" الأمر الذي أدى إلى استنزاف النظام البيئي، واستغلال النظام الاجتماعي، الشيء الذي انعكس في النهاية على قيمة الرفاه الاجتماعي، الذي لم تعد تحدده المكتسبات المادية، بل أضحت العدالة والتعاون والتضامن قيم أساسية مندمجة في عملية التنمية المستدامة.

إن هذه الأسباب هي من أسس البدايات الأولى لعودة الحديث عن الاقتصاد التضامني والاجتماعي من اجل تقديم الدعم للطبقات الهشة الموجودة على هامش النظام الاقتصادي والاجتماعي، خصوصا وأن الأزمات المتتالية أصبحت تضع النظام الرأسمالي موضع مساءلة وفي مأزق عدم القدرة على الاستمرار بنفس الآليات التي لم تعد تتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة التي أصبحت أهدافها تتزايد من جدول أعمال إلى آخر، آخرها الأهداف السبعة عشر (17) لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2015-2030)، والتي يمكن أن يحقق العديد من أهدافها وبالأخص الأول والثاني ما أصبح يعرف بالقطاع الثالث.

غير أن هذا الاقتصاد لم تعد تنحصر أهدافه في محاربة الفقر والجوع، والتخفيف من نسب البطالة، بل أصبح يعول عليه في إعادة هندسة العلاقات الاجتماعية برفع وعيها الجماعي، وترسيخ قيم الانتماء بتفعيل عوامل ارتباط الفرد بالحيز الجغرافي، والتسويق الإقليمي من خلال استنطاق مختلف الفرص التي تتيحها المجالات الإقليمية الضامنة للاستفادة القصوى من الابتكار الاجتماعي للرأس المال الاجتماعي المحلي ودمجه في مسار خلق الثروة، ومنه يصبح هذا الاقتصاد مساهما في تحقيق الأمن المجتمعي الداخلي والخارجي، كما يمكن أن يقدم مبررات لتقسيمات إقليمية جديدة مبنية على البعد الاقتصادي.

وأمام هذه المزايا التي أضحت يحققها الاقتصاد التضامني والاجتماعي، والتي جعلت العديد من دول العالم تعتمد عليه أيضا في تكوين طبقة وسطى توازن البناء الاجتماعي، أصبح أمام الجزائر خيار مهم تستطيع به التخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية والصحية الحالية، وتزيد من إمكانية الرفع من جاذبية أقاليمها وبالتالي إمكانية تشكل مبرر لإعادة التنظيم الإقليمي يكون أساسه النجاعة الاقتصادية، بدل الاعتبارات السياسية التي لطالما حكمته.

ومن أجل بحث إمكانية تحقيق الاقتصاد التضامني والاجتماعي بأبعاده وأهدافه المتعددة في الجزائر وباعتباره اقتصاد محلي أكثر من أي شيء تم طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن الاقتصاد التضامني والاجتماعي من تحقيق اليقظة الإقليمية ورفع جاذبية الجماعات المحلية في الجزائر؟

وكإجابة مسبقة عن الإشكالية صيغت الفرضية الرئيسية التالية:

- كلما تم دمج الرأس المال الاجتماعي المبتكر في مسار خلق الثروة مكّن ذلك الاقتصاد التضامني والاجتماعي من تحقيق اليقظة الإقليمية ورفع من جاذبية الجماعات المحلية في الجزائر.

وتندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

- الأزمات الاقتصادية دفعت المنظمات الدولية لإعادة بعث الاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- الابتكار الاجتماعي ضامن تحقيق أبعاد الاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- المتطلبات الاقتصادية والأمنية دفعت الجزائر إلى تبني خيار الاقتصاد التضامني والاجتماعي كمدخل للتنمية.

كما وأن أهمية الموضوع تنبع من الجدة التي تميزه خصوصا من ناحية الطرح الأكاديمي، والمراهنة عليه في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة زادت من هذه الأهمية لما يتضمنه من أبعاد إنسانية وأخلاقية، الشيء الذي جعل الدول تعمل على تدعيم آلياته لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية بعد أن أحل بها النظام الرأسمالي.

أما الهدف من دراسة موضوع الاقتصاد التضامني والاجتماعي يتمثل في البحث عن إمكانية الاستفادة من المزايا التي يطرحها، والتي تمكن من خلق اقتصاد محلي مستدام قادر على تحقيق اليقظة الإقليمية من خلال استنطاق والاستفادة من الفرص التي يتيحها كل إقليم، وذلك لتحقيق أبعاد اجتماعية، خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي أبانت الأزمة الصحية الحالية (كوفيد 19) هشاشة السياسات الاقتصادية المنتهجة، والمعول عليها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، والمرتهنة بتقلبات أسعار الأسواق البترولية.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية والوقوف على مختلف الأبعاد التي يطرحها موضوع الاقتصاد التضامني والاجتماعي تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وكذا اقتراب الدولة والمجتمع وذلك للتمكين من معرفة مدى قدرة هذا الاقتصاد على التأثير في طبيعة العلاقة بينهما، ونقلها من منطق الصراع والاحتكار للسياسات التنموية إلى منطق التعاون والتكامل.



- وللتفصيل في أهم العناصر التي يتضمنها الموضوع قسمت الدراسة للمحاور التالية:
- ❖ المحور الأول: الاقتصاد التضامني والاجتماعي: اقتصاد له تاريخ قديم يحمل قيم متجددة
  - ❖ المحور الثاني: الابتكار الاجتماعي مفتاح يقظة الأقاليم: وسيلة وهدف الاقتصاد التضامني والاجتماعي
  - ❖ المحور الثالث: الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر: كل المتطلبات تدفع باتجاهه

1. الاقتصاد التضامني والاجتماعي: اقتصاد له تاريخ قديم يحمل قيم متجددة  
 إن تأكد استحالة استمرار النمو إلى ما لا نهاية، وبنفس الآليات وضعت نظام اقتصاد السوق في مأزق نظرا للآثار السلبية التي أحدثها على النظام الاجتماعي والبيئي، كما جعلته الأزمات الاقتصادية المتتالية خصوصا بعد أزمته (1975- 2008) موضع مساءلة، ما دفع المنظمات الدولية إلى البحث عن بدائل اقتصادية في ممارسات اقتصادية كانت موجودة سابقا، لكن بصياغة ووسائل ومسميات جديدة، ولعل من بينها الاقتصاد التضامني والاجتماعي وربطه بعدد المفاهيم الجديدة كالنمو المندمج والتنمية الأساسية والتنمية المستدامة.

## 1.2 تاريخ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعود أول استخدام لمصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" بمعناه الحالي إلى عام 1801 في رواية كتبها "Chateaubriand Atala" واستشهد بها "Timothée Duverger" في أطروحته حول تاريخ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي تتبع عودة انبعائه منذ سنة 1968 وصولا إلى أزمة 2008 مروراً بانهيار المعسكر الشرقي<sup>(1)</sup>.

(1) Timothée Duverger, L'EMERGENCE DE L'ECONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE: une histoire de la société civile en France et en Europe de 1968 à

إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو نتيجة مسيرة طويلة اقتصادية وديمقراطية وتضامنية غير هادفة للربح، بدأت منذ أكثر من 150 عاما، هذا الاسم الفرنسي النموذجي هو نتاج حركة وتقارب العديد من التيارات والعائلات تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها، خصوصا بموجب القانون الصادر في 14 جويلية 2014، الذي يعتبر نقطة تحول مهمة لهذا الاقتصاد في تاريخه المؤسسي بقيادة " Benoit Hamon "، وهو تنويع للتطورات التي لوحظت على أرض الواقع.

ولقد بدأ الاهتمام بهذا الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر (19)، كرد فعل للضرر الذي أحدثته الرأسمالية والثورة الصناعية، ولقد تم تشكيل منظماته لأول مرة في البيئات الحرفية الحضرية، قبل أن تنتشر إلى البروليتاريا في الثلث الأخير من هذا القرن، حيث سعى المصلحون إلى حلول غير تأميم وسائل الإنتاج من خلال استحداث طريقة جماعية لإنتاج السلع والخدمات، بناء على احتياجات الجميع وليس على مصالح القلة والفكرة تنطوي أيضا على تطبيق المبادئ الديمقراطية على الأنشطة الاقتصادية، وهكذا ولد النظام الأساسي للتعاونيات والتعاضديات في نهاية القرن التاسع عشر، ثم الجمعيات في عام 1901، ولفترة طويلة بقيت هذه الفئات الثلاثة أهم مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وهي نشطة بشكل خاص في الحماية والخدمات الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

---

**nos jours**, disponible sur: <https://www.editionsbdl.com/produit/leconomie-sociale-et-solidaire-une-histoire...>, consultée le 11/03/2021.

(1) Chambre Régionale del 'économie Sociale et Solidaire Ile-de-France, **Histoire de L'économie Sociale et Solidaire**, disponible sur: <https://www.cressidf.org/less/chronologie/L'%C3%A9conomie%20sociale20e...>, consulté le: 08/03/2021.

ويعد عالم الاجتماع الفرنسي (Jean- Louis La ville) من أكثر المهتمين بهذا الموضوع وظهر ذلك من خلال كتابه " الاقتصاد التضامني والاجتماعي: توجه عالمي " الذي تتبع فيه الصيرورة التاريخية لنشأة وتطور الفكر الاقتصادي، ولقد حدد أربعة مراحل أو نماذج للسلوك الاقتصادي تتمثل في<sup>(1)</sup>:

❖ **مرحلة الإدارة الذاتية أو الأهلية:** في هذه المرحلة قام الإنسان بالإنتاج من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخزين الفائض، وهذا في سياق مجموعات مغلقة تأسس نواتها العائلة بالدرجة الأولى وعلى الرغم من تغير حجم المجموعة إلا أن الهدف يبقى تخزين المنتج.

❖ **مرحلة التبادل:** في هذه المرحلة بدأت تتسع العلاقات ما بين المجموعات في شكل تبادل للمنتجات لكن مع من يعرفونهم فقط، فيكتمل بذلك الجانب الاقتصادي العلاقات الاجتماعية.

❖ **مرحلة إعادة التوزيع:** وتساعد هذه العملية إلى سلطة معينة يقدم لها المنتج، لتقوم في فترة لاحقة بتوزيعه، وهو ما يفترض وجود تخزين وفترة انتظار بعد التسليم إلى غاية إعادة التوزيع، وهذه المرحلة تؤسس لفكرة المؤسسة المركزية صاحبة السلطة.

❖ **مرحلة السوق:** وهو مكان التقاء العرض بالطلب من خلال عمليتي البيع والشراء، وبواسطة قيمة تسمى "سعرا" ومعادل عام هو "المال"، وبذلك يمكن السوق من ترسيخ علاقات بين الأفراد في مجال الاهتمامات المشتركة من جهة والحفاظ على المصلحة من جهة أخرى.

---

(1) معاذ جماعي، الاقتصاد التضامني والاجتماعي: محاولة في الفهم، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، تونس، متاح في: <https://www.csds-center.com/article/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA>، تاريخ الإطلاع:

ولقد امتد هذا الاقتصاد التقليدي أو الميكانيكي بحسب التعبير "الدوركامي" إلى غاية منتصف القرن العشرين، والذي كان يحمل بعد تضامني، لكن سرعان ما تم التخلي عن هذا البعد بسبب إعلاء أهمية اقتصاد السوق، وتراجع مكانة المصلحة العامة أمام المصلحة الفردية.

ما يمكن الوصول إليه من خلال هذه المراحل أن الانتقال من الاقتصاد التضامني إلى اقتصاد اجتماعي يشترط المرور بالاقتصاد الليبرالي، لأن الاقتصاد الاجتماعي أخذ ميزة الانفتاح من هذا الأخير في الوقت الذي يظل الاقتصاد التضامني بالمفهوم التقليدي ضمن دوائر مغلقة، وبالتالي يكون الاقتصاد الاجتماعي مرحلة جديدة بعد الاقتصاد الرأسمالي، والذي يجب الاستفادة من إيجابياته التي لا ينكرها أحد، والعمل على موازنة ومعالجة الإختلالات التي أحدثتها من جهة ثانية.

ولهذا ففي سبعينيات القرن العشرين زاد التوجه إلى الاقتصاد الاجتماعي نتيجة لإعادة تشكيل العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني حسب >> *Timothée Duverger* << فبسبب تزايد نسب البطالة بدأت تظهر التطلعات المتزايدة إلى نمط جديد من التنمية الاقتصادية القائمة على المؤسسات البديلة، التي تعمل بمبادئ التجارة العادلة، ودوائر الإنتاج القصيرة، وأنظمة التبادل المحلي.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد التضامني الاجتماعي كممارسة يعود لفترات زمنية قديمة، وله أصول دينية وثقافية وتاريخية، إلا أن الأزمات الاقتصادية الأخيرة خصوصا منذ سنة 2008 جعلت هذا التوجه بمسمياته المختلفة حسب الدول ( الاقتصاد التضامني والاجتماعي، الاقتصاد الشعبي أو اقتصاد التنمية المحلية، القطاع التطوعي، المنظمات غير الهادفة للربح) الخيار المطروح والمتفق عليه لمواجهة، والأكثر من ذلك يعول عليه في تحقيق أهم أهداف برنامج التنمية لمستدامة (2015-2030).

## 1.2 تعدّد المقاربات يباين المفاهيم والتعريفات

لقد أضحى الاقتصاد التضامني والاجتماعي جزءا من الفضاء العام، يتدخل في إعادة هندسة المجتمع بالتوازي مع مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص في إطار مبادئ تتراوح بين الشراكة والمنافسة والتفاوض.

وعلى الرغم من تعدد المحاولات التنظيرية في هذا المجال الاقتصادي، إلا أنها لم تتمكن من صياغة تعريف موحد له، وذلك بسبب تباين الخلفيات الثقافية والاجتماعية والسياسية للباحثين في هذا المجال، فتعددت بذلك التسميات كما تمت الإشارة لذلك سابقا (القطاع الثالث، الاقتصاد الشعبي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) لنفس الموضوع، في ظل غياب تيار نظري يحتكر رمزيا الإسهامات الفكرية ويأطر المبادرات النظرية والعملية، ما جعل لكل تجربة خصوصياتها التي تبنى تحت تأثير العوامل المحلية والتاريخية، ولهذا يمكن تصنيف أغلب التعريفات المتداولة ضمن أربعة مقاربات وهي<sup>(1)</sup>:

❖ **المقاربة القانونية:** تحيل هذه المقاربة إلى النص القانوني المنظم لهذا النشاط الاقتصادي ومختلف الشروط التي يفرضها من أجل الانتماء للقطاع وضمان شرعية النشاط، ويندرج تحت هذه المقاربة مثلا تعريف المركز الفرنسي للتوثيق والمالية "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو ذلك القطاع المتكون من مجموعة من المؤسسات الناشطة تحت الشكل القانوني للتعاضديات والتعاونيات والجمعيات، وتتميز هذه المؤسسات بتركز مجمل أنشطتها على مبدأي التضامن والفاعلية الاجتماعية".

❖ **المقاربة التشغيلية:** وتركز على دراسة الآليات والأشكال الرسمية وغير الرسمية التي تلجأ إليها الفئات الهشة من أجل تحسين أوضاعها الاجتماعية، وتتبنى المنظومة

---

(1) صفوان الطرابلسي، مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: جدل التعريفات وعناصر التمايز،

مجلة المفكرة القانونية، العدد 19، تونس، 2020/11/17، متاح في: <https://www.legal->

.2020/03/11...agenda.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9

البرازيلية هذا التصور وتعرف الاقتصاد الشعبي "بأنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والممارسات الاجتماعية التي طورها المجموعات الشعبية لضمان تلبية حاجاتها عبر استغلال المقدرات والموارد المتوفرة لديها"، وهنا تندرج الجمعيات الشعبية التي تحدث عنه "ليون وورلاس".

❖ **المقاربة السوسيولوجية:** وتركز على كيفية إعادة هندسة الصلات بين الأفراد بهدف إيجاد نمط اقتصادي قادر على دمج أكبر عدد ممكن من الفئات الهشة، وذلك من خلال تقوية الصلات التطوعية والتعاقدية التي يبنها الأفراد في شكل مؤسسات إنتاجية تضمن الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، وتؤمنهم من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، ويعتبر "شارل غيد" أحد أبرز مفكري هذا التوجه.

❖ **المقاربة السياسية:** تهتم هذه المقاربة بمدى قدرة هذا الاقتصاد على تحقيق العدالة الاجتماعية والانخراط في خط مناهضة العولمة والسياسات النيوليبرالية، ويعتبر "جون لويس لافيل" أحد أهم ممثلي هذا التيار الذي يعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني "باعتباره أنشطة الإنتاج والتبادل والادخار والاستهلاك التي تندرج ضمن صيرورة ديمقراطية الاقتصاد من خلال الالتزام المواطني التي تفرض كسر احتكار السوق المعولمة، وذلك من خلال التزام المواطنين بممارسة نشاطا اقتصاديا يخرج عن القواعد المتعارف عليها في النظام الرأسمالي<sup>(1)</sup>.

وتأسيسا على ما سبق، ونظرا لتباين التعريفات وتعدد المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد التضامني الاجتماعي وحتى لا تصبح عائقا أمام تحديد أسسه في ظل عصر "الحداثة السائلة" على حد تعبير عالم الاجتماع البريطاني "زيغمونت باومن" حيث يتميز بسيولة

---

(1) صفوان الطرابلسي، اثر مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إعادة بناء الثقافة الاقتصادية لدى الفئات الهشة اجتماعيا: دراسة لحالات تونسية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 33، جويلية 2020، تونس، ص 68.

المفاهيم وصعوبة ترسيم حدودها، وتخضع لدينامية دائمة من التعريف وإعادة التعريف، فقد تم الاتفاق بين مختلف الاتجاهات على جملة من المبادئ، ولعل أهمها: المشاركة والتضامن والابتكار، طوعية الانضمام والاستقلالية، المصلحة العامة<sup>(1)</sup>، وهي كلها مبادئ تركز على أهمية إعلاء قيمة الإنسان.

وبالنظر إلى هذه المبادئ يمكن تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أنه "مجموعة المؤسسات الاجتماعية الطوعية- التعااضديات، التعاونيات، الجمعيات، مؤسسات العمل الاجتماعية، المؤسسات الخيرية المختلفة- غير الهادفة للربح، والعاملة في مجال إنتاج السلع والخدمات، بهدف تفعيل روح التضامن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وتمكينهم من المشاركة الديمقراطية في الإنتاجية المفيدة لهم ولمجتمعهم<sup>(2)</sup> وبالتالي يتم إعادة هندسة العلاقات الاجتماعية من أجل بناء نظم اقتصادية تكون على درجة من العدالة التوزيعية"

### 3.2 تطبيقات دولية ومبادرات عالمية لدعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي:

من باب التأكيد على أهمية هذا التوجه الاقتصادي ستم الإشارة إلى بعض الإحصائيات والممارسات المتعلقة به سواء في الدول المتقدمة أو النامية منها:

- تجربة البرازيل في إطار برنامج "Brasil sem Meséria" خير مثال عن هذا الاقتصاد، تم إطلاقها سنة 2011 لمحاربة الفقر<sup>(3)</sup>.

- 
- (1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "ESCWA"، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية (الأمم المتحدة: سلسلة السياسات العامة، العدد 4، 2014)، ص 02.
  - (2) سيف الدين ابراهيم تاج الدين، مدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مفاهيمه، تطبيقاته، آثاره (السعودية: مؤسسة العنود الخيرية- الرياض، ..)، ص 11.
  - (3) لياندرو بيريرا موريس، الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي وتشغيل الشباب: حالة الأشغال العامة و برامج العمالة في البرازيل، دليل أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، 8-12 أبريل 2013، أغادير- المغرب، ص 03.

- يبلغ عدد المنظمات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 1,5 مليون منظمة، تمكنت عام 2018 من جذب 427,71 بليون دولار.
- يبلغ عدد المنظمات الاقتصادية المدرجة ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أوروبا حوالي 2 مليون منظمة.
- يقدر عدد المنشآت الاجتماعية والتضامنية في بريطانيا حوالي 62000 منشأة، بها 800000 موظف.
- يوجد في الهند أكثر من 2,2 مليون مجموعة "عون ذاتي" توظف 30 مليون عامل معظمهم من النساء.
- تمكنت حركة "التجارة العادلة العالمية" في سياق سعيها لدمج صغار منتجي الدول الفقيرة في سوق الصادرات العالمي من توظيف 1,2 مليون عامل "منتجو الكاكاو في غرب أفريقيا".
- مبادرات منظمة العمل الدولية، والتزامها بتعزيز الاقتصاد الاجتماعي بعد إصدارها "إعلان العدل الاجتماعي والعملة المنصفة" سنة 2008، وتجلى ذلك من خلال "أكاديمية SSE"، لمنح فرصة تبادل الخبرات العالمية، وبلورة فهم لهذا الاقتصاد، وعقدت أول أكاديمية سنة 2010 بإيطاليا وبعدها في كندا، ثم المغرب، فالبرازيل وغيرها من الدول.
- مبادرة "وقف My" المايليزية لمساعدة الفئات الهشة، والأكثر تضرراً من جائحة كورونا<sup>(1)</sup>.

---

(1) أساء آكلي، دور الوقف في التنمية الاقتصادية المستدامة في ماليزيا خلال جائحة كورونا، ملتقى دولي حول الجماعات الإقليمية والتنمية المستدامة، المنعقد يومي 07-08 مارس 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس.



ورغم العقبات التي مازالت تواجه هذا الاقتصاد، إلا أنه يعتبر من أهم دعائم تحقيق التنمية المستدامة من حيث تخفيف التفاوت الطبقي والإقليمي، وذلك من خلال تفعيل دور " رأس المال الاجتماعي " لحماية الفئات المتضررة من الحرية الاقتصادي، وتراجع دور الدولة الاجتماعي، وهذا ما جعل الدول المتقدمة تسعى إلى تطبيقه حتى قبل الدول النامية، وذلك إدراكاً منها بأهمية الأبعاد الذي يحققها، والتي لا تتوقف عند البعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، إنما يمكن أن يطرح أبعاد أخرى لا تقل أهمية.

3. الابتكار الاجتماعي مفتاح اليقظة الإقليمية: وسيلة وهدف الاقتصاد

### التضامني والاجتماعي

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اقتصاد مستعرض، وله القدرة على تعبئة المجالات المختلفة، لذا فإجراءاته تنطوي على أهداف اقتصادية(خلق فرص عمل)، أهداف اجتماعية (التكافل والتضامن المقوي للروابط الاجتماعية والمحسن للأحوال المعيشية)، أهداف سياسية (المشاركة الحرة والطوعية والديمقراطية) أهداف ثقافية (الحفاظ على الهوية)، أهداف بيئية (الممارسات المستدامة والصديقة للبيئة).

وبالنظر إلى كل هذه الأهداف، والعديد غيرها يصبح الاقتصاد التضامني وكأنه عرض مغري لحل كل المشاكل التنموية على المستوى الإقليمي، ولكن ذلك لن يكون ببساطة ما لم تكن سياساته الاقتصادية ضامنة لحلول ابتكارية للمشاكل المتباينة من منطقة لأخرى، ومعتمدة على الرأس المال الاجتماعي المحلي، الذي له قدرة معرفة الفرص التي يتيحها الحيز الجغرافي، وطريقة الاستفادة منها لتلبية الحاجيات، وبالتالي القدرة على خلق أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك.

### 1.3. الإقليم والاقتصاد التضامني والاجتماعي:

لقد أضحت الاقتصاد التضامني والاجتماعي نهجاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية التي تمر عبر الأقاليم، والدفع بها في اتجاه صاعد، ففي ظل الاختلافات الإقليمية لم يعد من الممكن النظر إلى التنمية المحلية بطريقة موحدة، وذلك لتباين الفرص التي تقدمها المناطق الجغرافية<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق يرتبط الاقتصاد التضامني ارتباطا وثيقا بمسألة التنمية المحلية، التي تتطلب بناء اقتصادات محلية مستقلة، وهو الشيء الذي يحققه هذا التوجه الاقتصادي من خلال إضفاء الطابع الإقليمي والمحلي على القيمة المضافة، فهو يتيح أساليب مبتكرة للعثور على إجابات للاحتياجات المحلية، والمساهمة في خلق فرص عمل، وحشد مواطنين حول مشاريع مختلفة تحقق لهم أهداف جماعية ذات أبعاد متعددة، وتشكل رافعة رئيسية لتنمية المجالات المحلية، وهكذا تبدأ فكرة اليقظة الإقليمية.

إن اليقظة الإقليمية تقتضي الاستفادة من الفرص الكامنة التي يتيحها الحيز الجغرافي المتباين مع غيره من حيث الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية، فيتم الانتقال إلى الإقليم الذكي، والذكاء هنا ليس بالمنطق التقني والتكنولوجي، ولكن بمنطق القدرة على تفعيل الفرص والاستفادة منها بتعاون وتضامن كل الجهات الفاعلة على المستوى المحلي، ما يساهم في إنتاج روابط اجتماعية مدمجة للفئات الضعيفة، وملبية للمطالب من خلال الاقتصاد التضامني والاجتماعي، ومنه يمكن لهذا الأخير التسويق للإقليم، فتزيد جاذبيته وقدرته على استقطاب الموارد الجديدة والاستثمارات المالية، والموارد البشرية المبتكرة من الأقاليم المجاورة، وذلك من خلال منافسة الجذب في ما بين الأقاليم العادلة والمستدامة، والتي تعد مؤشرات

---

(1) Patricia Andriot, **L'économie sociale et solidaire, un vecteur de développement des territoires**, LE LABO DE L'ESS, 16 décembre 2015, disponible sur: <https://www.lelabo-org/l-economie-sociale-et-solidaire-un-vecteur-de.html>., consultée le: 13/03/2021.

دالة على اليقظة الإقليمية<sup>(1)</sup>، ومحققة لفكرة عدوى التنمية.

إن الاقتصاد التضامني يمكن الجماعات الإقليمية من أن يكون لها ناتج داخلي خام محلي (P. I. B) تساهم من خلاله في الناتج الخام الوطني، بدل أن يتشكل فقط من عائدات ريعية ومن حيز جغرافي واحد، مع بقاء الأقاليم الأخرى عاجزة تنتظر الإعانة من السلطة المركزية، وذلك سيتحقق من خلال الاعتراف بدور السلطات والمؤسسات المحلية وبالأخص هيئات المجتمع المدني في تبني التوجه الجديد للسياسات الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار تدعيم الاقتصاد الاجتماعي.

### 2.3 الابتكار الاجتماعي وسيلة الاقتصاد التضامني والاجتماعي لتحقيق التنمية

#### المستدامة

إن أحد أهم أبعاد الاقتصاد التضامني والاجتماعي التي يتم إغفالها هي قدرته على الابتكار الاقتصادي والاجتماعي، ويعرفه "Hugues Sibille" بأنه استجابة إبداعية للاحتياجات الاجتماعية التي لا يتم تلبيتها، أو يتم تلبيتها بشكل سيء<sup>(2)</sup> (من جديدة، أشكال جديدة للتسيير، سلع وخدمات مع طرق تسويق جديدة، إعادة هندسة العلاقات الاجتماعية والمكانية..)، الشيء الذي سيعمل على تحسين صورة الإقليم وتفعيل عوامل الجذب.

كما يمكن للاقتصاد التضامني والاجتماعي ومن خلال تركيزه على الأنشطة المحلية البسيطة التي لا تستهدف تحقيق أرباح كبيرة أن يساهم في الحفاظ على الموارد غير

---

(1) بشير مصيطفي، التنمية المحلية في الجزائر يجب أن تكون مبنية على عدالة الإقليم، يومية

الإخبارية، الصادرة في: 19/12/2017، متاح في: [www.elikhbaria.com/7813/](http://www.elikhbaria.com/7813/)

(2) Hugues Sibille, **LA VOIE DE L'INNOVATION SOCIALE**, Article Le Monde, 02

décembre 2011, disponible sur:

<https://www.lemonde.fr/emploi/article/2011/12/02/la-voie-de-l-innovation-social-d..>

المتجددة، والابتكار في الموارد المتجددة فيضمن الاستدامة البيئية بما تحقّقه من عدالة بين الأجيال، لأن الابتكار لا يتطلب وسائل معقدة بقدر ما يتطلب في أحيان كثيرة التنبيه لأفكار غابت عن البعض، مثل ابتكار " التمويل المصغر " **micro finance** لتيسير الخدمة المصرفية للطبقات المحرومة من قبل الخبير المصرفي "محمد يونس"<sup>(1)</sup> من خلال تأسيس "**Grameen Bank** " في بنجلاديش، مساهماً في التأكيد على الدور المركزي الذي يجب أن تلعبه المرأة في التنمية المحلية<sup>(2)</sup>، وحاز بهذا الابتكار على جائزة نوبل لانتشاره في العالم ومساهمته في حل مشكلات الفقر والإقصاء الاجتماعي.

ولأن الابتكار إنتاج بشري، وجب الاهتمام والاستثمار في الفرد لتنمية مواهبه وقدراته لإيجاد حلول للصعوبات المعاشة، ولإخفاق القطاع العام والخاص في تحقيق التنازح الذي بين الكفاءة الاقتصادية والتناسك الاجتماعي واحترام البيئة حسب "Anne-Marie Crétiéneau"، كما صاغ " Schumpeter " مع غيره معادلة ( رائد الأعمال الاجتماعي = الابتكار ) نظراً لأهمية الابتكار الذي يعتبر وسيلة وغاية الاقتصاد التضامني والاجتماعي<sup>(3)</sup>.

---

(1) سيف الدين ابراهيم تاج الدين، مرجع سابق، ص 71.

(2) Jacques Defourny, Patrick Develter, **THE SOCIAL ECONOMY: THE WORLDWIDE MAKING OF A THIRD SECTOR**, CENTRE D'ECONOMIE SOCIALE, UNIVERSITE DE LIEGE, 1999, p 08.

(3) Sylvain Allemand, Sophie Boutillier, **L'économie sociale et solidaire, une définition pluridimensionnelle pour une innovation sociale**, revue marché et organisations, 2010/1, pages 9 à 14, disponible sur: <https://www.cairn.info/revue-marché-et-organisations-2010-1-page-9.htm>

ويمكن كذلك لهذا الاقتصاد الوصول إلى الجهات الفاعلة غير التقليدية وتمكينها، ولعل أهمها النساء باعتبارهن الأكثر مساهمة وانخراطا فيه (63%)<sup>(1)</sup>، فهو بذلك يبتكر حلول لعدم المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، خصوصا المرأة الريفية التي تكون غالبا في أسفل السلم الاجتماعي، ومستبعدة اجتماعيا واقتصاديا، ومن أمثلة هذه الحلول "مصرف التنمية للنساء بفنزويلا"، والذي قدم دعم مالي وغير مالي لمجموعات صغيرة من النساء، للقيام بالمشاريع التي تكفل لها أمنها المالي.

ويعتبر الاقتصاد التضامني والاجتماعي أيضا معززا للأمن الغذائي، من خلال توجيهه لعدد كبير من الأفراد نحو التعاونيات الزراعية ولا سيما في المناطق الريفية، لذا قامت فرنسا مؤخرا باستحداث " جائزة الابتكار الريفي" التي ستمنح في ماي 2021 لمشاريع التي ستحقق حلول ابتكارية للمشاكل الريفية ومدعمة للزراعة العضوية، كما يسعى هذا الاقتصاد إلى تحقيق الأمن الصحي باعتداده على مبدأ " الصحة للجميع" وخير مثال على ذلك الهند التي تنشط فيها أكثر من 34 منظمة غير حكومية لتأمين الخدمات الصحية للفقراء<sup>(2)</sup>، كما وأن أهم غاية لهذا الاقتصاد هي التحفيز على إنشاء أدوات تمويل مبتكرة لمشاريع الاقتصادية المجتمعية، وقد تكون في شكل تعاونيات مالية أو مصارف محلية، ولعل التجربة البرازيلية مع المصارف المحلية أو المجتمعية خير مثال على ذلك.

### 3.3 التنظيم الإقليمي والاقتصاد التضامني والاجتماعي

بعد تنامي الأفكار المنادية بجعل الإقليم اللبنة الأساسية للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تعبئة الفواعل المحلية، وجعلهم وكلاء للتنمية زادت أهمية البعد المكاني

---

(1) Khadijat Abelchaguer et autres, **Projets des femmes dans l'économie sociale et solidaires**, revue Spécificités, N° 5, 2012, p p 113- 124.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "ESCWA"، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 03.

في تحقيقها، والتي عبر عنها باحثون إيطاليون وهولنديون (Roberto Capello- Nijkamp) من خلال "Théorème de localité"<sup>(1)</sup> للدلالة على أن السياسات المحلية الفعالة يكون لها عائد مزدوج، إذا ما أخذت فعلا بالفرص المحلية، ولعل الاقتصاد القائم على التضامن أحد المداخل المهمة للاستفادة منها، ما يسمح بتقاسم التكاليف الاجتماعية داخل العملية الاقتصادية، ويضمن الاستمرارية في حالة الصعوبات المالية ويدعم البناء الاجتماعي للمنطقة، ومن هذا المنطلق يمكن أن تصبح هيئات الاقتصاد التضامني كمثل عن هذه المنطقة المبنية اجتماعيا، والمتميزة بالتاريخ الثقافي والسياسي والاقتصادي المشترك.

إن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يقود إلى تقديم نفسه ليس فقط كمجموعة غير متجانسة من العوامل المادية واللامادية، ولكن كعامل موجد قادر على دعم التنظيم الإقليمي والتأثير فيه، وهو ما حاول "D. Demoustier" إثباته من خلال الدراسة التي أجراها (2007-2008)<sup>(2)</sup>.

ويمكن للاقتصاد التضامني بناء كيانات مكانية غير مكتملة تنتظر الاعتراف الرسمي بها، ولكن تماسكها يجعلها تؤكد نفسها، وهذه هي الطريقة التي يمكن أن نفهم بها ظهور مناطق جديدة، فهناك إعادة اكتشاف وتنظيم للجغرافيا من خلال الاقتصاد، ولقد أخذت النسخة الإيطالية تسمية " المنطقة الصناعية"، كما طور الأدب الأنجلوساكسوني

---

(1) Jacques Theys, **L'approche du développement durable, condition d'une prise en compte de sa dimension sociale**, Open Edition Journal, 2002, disponible sur: <https://journals.openedition.org/developpementdurable/1475>.

(2) Danièle Demoustier, **Economie sociale et solidaire et régulation territoriale: étude sur quatre zones d'emploi en Rhône-Alpes**, journal GEOGRAPHIE, ECONOMIE, SOCIETE, N° 2010/1, Vol. 12, pages 89 à 109, disponible sur: <https://www.cairn.info/journal-geographie-economie-societe-2010-1-page-89.htm>

هذا التقاطع بين الفضاء المحلي والتنمية من خلال تسمية "العناقيد"، أما في فرنسا فأُنشأت "الأقطاب التنافسية"<sup>(1)</sup>، وهي تمثل صوراً رمزية يمكن البناء على أساسها لتنظيم إقليمي جديد، وبالتالي الانتقال من مناطق إنتاجية إلى مناطق إقليمية، قادرة على تجاوز أزمة انفصال الاقتصاد عن المجتمع، والذي أصبح في ظل العولمة مجرد فكرة، لا يجد المواطن نفسه فيه، غير أن الاقتصاد التضامني والاجتماعي قادر على تجاوز هذا الانفصال، وذلك نابع من الخصوصية التي تميز الدورة الإنتاجية التي تصبح ذات سلسلة قصيرة يتحكم أعضاؤها في العمليات الإنتاجية لاقتصادها محققة بذلك النمو المدمج (جغرافي- قطاعي- اجتماعي) فتصبح للمناطق الهامشية أنوية اقتصادية، قد يعمل التخطيط الإقليمي على استحداث مناطق جديدة تكون النجاعة الاقتصادية أساسها.

وفي الأخير يمكن القول أن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يعمل على تعزيز القيم التي تركز على احتياجات الناس من خلال الاستفادة من الفرص التي يتيحها الإقليم، فتحقق بذلك فكرة الإقليم المستدام، تكون العدالة أهم سماته سواء أكانت على نطاقه ما بين الريف والمدينة، أو بين أفراده خصوصاً بين الرجل والمرأة من خلال التمكين لهذه الأخيرة للوصول بنفس الدرجة للفرص المتاحة، الأمر الذي سيزيد من جاذبية الأقاليم وتنافسيتها ما قد يؤدي إلى صياغة معايير جديدة للتقسيمات الإقليمية، التي لظالما حددتها الدوافع السياسية في الدول النامية وحتى المتطورة، بدل النجاعة الاقتصادية التي يمكن أن يحققها الاقتصاد التضامني والاجتماعي.

---

(1). Bernard Pecqueur, Xabier Itçaina, **ESS: de l'approche entrepreneuriale à une perspective institutionnaliste**, Revue internationale de l'économie sociale, N° 325, Juillet 2012, p. 48- 64, disponible sur: [www.erudit.org/fr/revues/recma/2012-n325-recma0740/1017421ar/](http://www.erudit.org/fr/revues/recma/2012-n325-recma0740/1017421ar/).

#### 4. الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر: كل المتطلبات تدفع باتجاهه

لقد زادت الأزمة الصحية الحالية ( كوفيد 19) من صعوبة الوضعية الاقتصادية، خصوصا بالنسبة للدول التي تعتمد على العائدات البترولية، والتي تشكل في الجزائر 96% من عائدات التصدير، لذلك فإن انهيار أسعار البترول كان له الأثر المباشر في الركود الاقتصادي والضعف الاجتماعي، ما دفع إلى البحث عن بدائل مدعمة للاقتصاد الوطني، والتي كان من بينها تبني خيار الاقتصاد التضامني والاجتماعي.

وجاء اهتمام الجزائر بهذا الاقتصاد متأخراً مقارنة بدول الجوار، على الرغم من تأصله كممارسة في التعاليم الدينية ( الزكاة، الوقف، الجبوس..)، وفي قيم التكافل والتضامن الاجتماعية (التوريعة، الفقارة..)، إلا أن التأسيس القانوني والمؤسسي له كقطاع قائم بذاته لم يتحقق بعد، عكس المغرب التي أنشأت وزارة تهتم بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني سنة 2011، كما قامت تونس بسن قانون ينظم هذا الاقتصاد شهر جوان 2020، وفي الجزائر لم يتم تقنينه ولا مأسسته، ولكن يمكن تتبع بعض المبادرات والمشاريع التي تتقاطع بعض أهدافها مع الاقتصاد التضامني والاجتماعي، والتي بدأت تؤسس لهذا الاقتصاد، وتجعله الركيزة الجديدة للتنمية المحلية، وضامن اليقظة والعدالة الإقليمية.

#### 1.4 الإرهاصات المؤسسية للاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر:

ظهرت بوادر هذا الاقتصاد بشكله الحديث في الجزائر عام 1996، من أجل التخفيف من آثار الانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي صاحبه زيادة نسب البطالة والفقر والإقصاء، وذلك بعد برنامج إعادة الهيكلة الذي شرعت فيه الدولة مطلع التسعينات (1994-1997)، بتوصية من صندوق النقد الدولي، حيث بدأ يطرح مضمون الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الخطاب الرسمي لتوصيف التدابير الطارئة المتخذة



لحل المشاكل الاجتماعية<sup>(1)</sup> ولعل أهمها:

➤ وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): أنشأت بالتوازي مع إنشاء وزارة التضامن والعمل، وكانت أولوية هذه الوكالة تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل، وتطوير المبادرات المحلية ودعم الأنشطة الصغيرة، وذلك بهدف خلق اقتصاد له أبعاد اجتماعية، وفي هذه الفترة كانت الدولة الفاعل الأول المنضم لهذا الاقتصاد والممول له، باعتبار أن أهداف القطاع الخاص لا تتناسب والاقتصاد التضامني، وهشاشة منظمات المجتمع المدني لم تمكنها من المساهمة في تفعيله، عكس وضعه في تونس، فالمجتمع المدني خصوصا " جمعية حماية واحات جمنة" كانت من أهم الفاعلين في تقنين القطاع في 17 جوان 2020.

➤ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشأت سنة 1996، وهي تابعة لوزارة التضامن مهامها دعم ومراقبة الشباب العاطل عن العمل والحامل لأفكار، وتشجيعه على إنشاء مؤسسات صغيرة، وإقامة المشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 10 ملايين دينار<sup>(2)</sup>.

➤ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): استحدثت هذه الوكالة بعد تجربة خاضتها الجزائر منذ سنة 1999 عبر تمويل مشاريع مصغرة اسند تسييرها للجماعات المحلية، ليطم ذلك سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي (04-13) المعدل والمتمم بالمرسوم (11-133) ليصدر بعده القانون (04-14) تندرج مهام الوكالة في إطار

---

(1). Mustapha Charif, Abdellah Benmansour, **LE ROLE DE L'ETAT DANS L'ECONOMIE SOCIALE EN ALGERIE**, Revue internationale de l'économie sociale, N° 321, disponible sur: <http://recma.org/actualite/le-role-de-letat-dans-leconomie-sociale-en-algerie-par-c...>

(2) جمال درويش، الإبداع الاجتماعي ودوره في بناء الاقتصاد التضامني: واقع التجربة الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد 20 العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020، ص 707.

التنمية الاجتماعية منة خلال سياسة الدعم المباشر سواء بمخدمات مالية وغير مالية، وذلك بهدف محاربة البطالة، وتنمية روح المقاومة<sup>(1)</sup>.

➤ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): يقدم الصندوق قرض استشاري مدته 08 سنوات أو أكثر يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال، لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

إن تولى الدولة الإشراف على هذه البرامج دون إشراك مختلف الفاعلين، راجع بالدرجة الأولى إلى أن الهدف منها كان شراء السلم الاجتماعي وليس البناء لاقتصاد اجتماعي، خصوصا في ظل الوفرة المالية وغياب الصرامة في منح القروض، ما أبعد هذه المشاريع كل البعد عن غايات الاقتصاد التضامني، بل على العكس زادت من ترسيخ الاتكالية على الدعم المركزي، بدل تنمية روح المبادرة المبتكرة لمشاريع جديدة، لكن الأزمات المالية المتتالية فرضت تغيير أسلوب التفكير، وبدأ ينعكس ذلك على طريقة العمل وطبيعة المشاريع والبرامج المتبناة.

#### 2.4 برنامج دعم الشباب والتشغيل (PAJE) يضع أسس الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر

يعد هذا البرنامج ثمرة تعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ويندرج ضمن سياسة مكافحة البطالة في أوساط الشباب الذين يتراوح سنهم ما بين (16-30)، تم التوقيع على اتفاقيته في ديسمبر 2012، وحُصص له غلاف مالي قدره 26 مليون أورو، قدرت المساهمة الأوروبية بـ 23,5 مليون أورو، والجزائر 2,5 مليون أورو ويعمل البرنامج على المستويين المركزي والإقليمي في أربعة ولايات نموذجية (بشار، عنابة، وهران، خنشلة).

---

(1) وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاوطني جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/11/19.

أما عن ما يميز هذا البرنامج عن سابقه هو دعوة المجتمع المدني والسلطات المحلية على رأسها المجالس الشعبية البلدية إلى المشاركة في البرنامج، فالجمعيات والمجالس التي بإمكانها تنفيذ مشاريع لتشغيل الشباب على مستوى أقاليمها تستفيد من إعانة هذا البرنامج. كما زاد البرنامج من فرص منظمات المجتمع المدني في التكفل بالاحتياجات الجماعية، وتطوير النشاطات الخالقة للثروة، وذلك من خلال البرنامج التجريبي المشترك بين السلطة الأمامركزية ممثلة بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والوكالات المحلية المعنية، وفي هذه الولايات تم وضع أرضية قطاعية سميت "وجهة الشباب cap jeunesses"، بهدف مرافقة الفاعلين المحليين ومختلف المشاريع المنضوية تحت مسمى المقاولاتية الجماعية<sup>(1)</sup>.

ولقد نُظمت ندوة وطنية ختامية لبرنامج (PAJE) يوم 24/09/2019 تحت شعار "ثلاث ديناميات لإدماج الشباب وتشغيلهم"، أبرزها هيكلية الاقتصاد التضامني والاجتماعي، حيث مكّن البرنامج 6500 شاب وشابة من الدعم، كما تم من خلال جهاز (CODEVA) تعبئة 04 ملايين أورو لتمويل أنشطة 95 جمعية في الولايات الأربع ومن خلال نفس الجهاز استفاد 4200 شاب من الدعم من أجل التوظيف، منهم 974 تمكنوا من الاندماج في الدوائر المهنية، و182 أقاموا أنشطة اقتصادية، كما تم توقيع 115 اتفاقية شراكة بين الهيئات العامة والجمعيات<sup>(2)</sup>.

وبانتهاء آجال المشروع، يبقى للسلطة الوصية بعد التقييم القرار في تمديده أو توسيعه أو توقيفه.

---

(1) حسان هدام تيجاني، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، مداخلة وزير العمل في الندوة الوطنية حول الاقتصاد التضامني والاجتماعي، 18/07/2019.

(2) Algérie Presse Service, Algérie-UE: Clôture de Programme d'appui Jeunesse et emploi, 24/09/2019.

### 3.4 الاقتصاد التضامني والاجتماعي ضامن التنمية المحلية المبنية على عدالة

#### الإقليم في الجزائر

إن ضعف مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر راجع حسب عديد الخبراء إلى غياب رؤية عدالة الإقليم التي تعد أحد مؤشرات اليقظة الإقليمية، بالرغم من القدرات المعتبرة التي تتمتع بها، فالتفاوت في فرص التنمية البشرية بين الولايات والبلديات سبب مباشر في ضعف معدل النمو على مستوى الاقتصاد الوطني، لأن ذلك يقلل فرص الإقليم في إنتاج الثروة من خلال الاستفادة من عناصره المادية واللامادية، ومن ابتكار الرأسمال الاجتماعي المحلي.

ومن أجل تحقيق النهوض بجماعات محلية عادلة، تم وضع خارطة طريق لرؤية النمو المبني على اليقظة الإقليمية، والتي تكون عبر ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: هي مرحلة الإقلاع، وتكون بداية من سنة 2021.
- المرحلة الثانية: هي مرحلة الصعود، وتكون سنة 2030.
- المرحلة الثالثة: هي مرحلة الوصول، أو التقدم الصناعي الكامل، وتكون سنة 2050<sup>(1)</sup>.

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، وتدعيم الاقتصاد التقليدي تبنت الحكومة هذه المرة صراحة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك بموجب اتفاقية بين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وقعت في 03 جوان 2020 لتنفيذ "مشروع الاقتصاد الاجتماعي في خدمة الإدماج الاقتصادي للشباب والابتكار الاجتماعي"، وذلك بتمويل إجمالي تجاوز 804 ألف دولار أمريكي، يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة 350 ألف دولار أمريكي، واليابان بمبلغ 454 ألف دولار أمريكي،

(1) بشير مصيطفي، مرجع سابق.

ويهدف المشروع إلى تعزيز التوظيف والإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مشاريع مصغرة تكيف وخصوصية المنطقة<sup>(1)</sup>.

وسيستمر تنفيذ هذا المشروع حتى ماي 2021 بالتعاون مع تسع وزارات في ثلاث ولايات تجريبية (خنشلة بشار، وهران)، من خلال دعم 30 شابا، 40% منهم نساء في إنشاء مشاريع صغيرة، تتناسب وخصوصية الولايات، لضمان خلق اقتصاد محلي مستدام، أولويته التمكين للشباب، ما سيخدم أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، خصوصا الهدفين (8-9).

وبحسب القائمين على المديرية العامة لتهيئة وجاذبية الإقليم فإن المشكل الحقيقي للأقاليم الوطنية هو التوزيع السكاني، حيث يتمركز 64% منهم في المناطق الساحلية في مساحة لا تتعدى 4% من المساحة الإجمالية<sup>(2)</sup>، لذا فإن دعم مشاريع الاقتصاد التضامني في الهضاب العليا والمناطق الجبلية والمعزولة والمناطق الحدودية، خصوصا الجنوبية منها يمكن من خلق الثروة وتحقيق تنمية عادلة، ما يزيد من ديناميكيتها، فتجذب الأفراد للعيش، والمؤسسات للاستثمار فيها ويتعزز بذلك التعاون اللامركزي مع دول الجوار، فتصبح المناطق الحدودية جدار صد لمكافحة التهريب، وحماية الحدود.

وبهذا يمكن القول أن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يتناسب مع الخطوط التوجيهية الأربع للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030، والذي وسعت آفاقه إلى

---

(1).Laila Zaimi, **Economie sociale et solidaire: Accord entre la PNUD et le gouvernement algérien**, 04/ 06/2020, disponible sur: <https://www.reporters.dz/economie-sociale-et-solidaire-accord-entre-le-pnud-et-le...>

(2) مجيد سعادة، للولاة دور هام في جذب الاستثمار عبر كل أقاليم الوطن، حصة ضيف الصباح، الإذاعة الجزائرية، 2018/03/18.

2050، وهي<sup>(1)</sup> :

- 1- ديمومة الموارد
- 2- إعادة التوازن ما بين الأقاليم
- 3- جاذبية الأقاليم وقدرتها التنافسية
- 4- العدالة الاجتماعية والإقليمية

في الأخير يمكن القول أن الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر يشهد مراحل الأولى، حيث مازالت السلطة المركزية هي الراعي الأول لمبادراته، على الرغم من وجود بعض المبادرات لمنظمات المجتمع المدني لتفعيل هذا الاقتصاد مثل مبادرة "باب رزق" لجمعية كافل اليتيم بولاية البليدة و" تعاونية أروماكس لإنتاج زيت الضرو" بيقوس ولاية الطارف، وهناك عديد المبادرات الأخرى المغيبة حتى إعلاميا، كانعكاس لعدم التأسيس لهذا القطاع، ولضعف مؤسسات المجتمع المدني التي لم تضع بصمتها فيه، لذلك فالحديث عن مختلف الأبعاد التي يحققها هذا الاقتصاد في الجزائر، خصوصا من حيث قدرته على إقناع صانع القرار للبناء عليه لتقسيم إقليمي جديد، على أساس المزايا الاقتصادية للإقليم لن يكون له أي معنى، ما لم تُحدد توجهاته ومؤسساته والقانون المنظم له، حتى يتبن موقع هذا الاقتصاد مقارنة بالاقتصادات الأخرى.

#### 4. تحليل النتائج:

لقد أصبح الاقتصاد التضامني والاجتماعي أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي من خلال خلق طبقة وسطى تُوازن البناء الاجتماعي، لما يوفره من فرص عمل ومساهمة في نمو الناتج الداخلي الخام المحلي، الشيء الذي يخلق رؤية جديدة للاقتصاد، يتم من خلالها تجاوز فكرة المجتمع الأجير الذي كرسه نظام اقتصاد السوق،

---

(1) وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، متاح في:

<https://www.aniref.dz/index.php/ar/2020-01-27-10-03-47/2020-06-30-10-01-45>

بجعل الاقتصاد في خدمة المجتمع وليس العكس، غاياته تحقيق العدالة بين الأفراد والجهات والأجيال، وجعلها مندمجة في اقتصاد مستدام، وذلك من خلال سياسات ومؤسسات مختلفة عن غيرها في القطاع العام والخاص، وهذه بعض الأسباب التي جعلت المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة العمل الدولية تلتزم بتعزيز هذا الاقتصاد في عديد الدول، وذلك لتطعيم النظام الرأسمالي بالبعد الاجتماعي، الذي لطالما كان مغيبا في سياساته وجعله عرضة لعدد الأزمات، ومنه الفرضية الأولى مثبتة.

كما وأن قدرة النظام الاقتصادي التضامني والاجتماعي على الاستثمار في الفرص التي تتيحها الأقاليم تجعل منه عامل حاسم في تحقيق يقظتها، وزيادة عوامل الجذب فيها خصوصا إذا ما تم الاستفادة من ابتكار الرأسمال الاجتماعي، فتزيد حركيتها فيساهم في تحقيق الدفع الصاعد للتنمية من المستويات المحلية إلى المستوى الوطني لأن المشاريع الهامشية تخلق أنوية اقتصادية طرفية غير النواة المركزية للاقتصاد الوطني، فيتحول الهامش إلى صانع المركز أو على الأقل داعماً له، إذاً الفرضية الثانية أيضا مثبتة.

وعلى الرغم من أهمية هذا الاقتصاد، إلا أن الجزائر لم تعط له الأولوية اللازمة، وحتى المبادرات التي قامت بها في البداية (ads -ansej-angem-cnac) تندرج أكثر ضمن المساعدات الاجتماعية المركزية، الشيء الذي غيب عنها الآثار الاقتصادية، كما وأن غياب المفهوم الحقيقي للمجتمع المدني أضعاف فرصة أن يكون عين السلطة في مختلف المناطق التي تعاني الاختلالات التنموية، وأن يكون محرك الاقتصاد التضامني والاجتماعي، بدل أن يكون أداة ضبط في يد الدولة، ولكن طبيعة الظروف الحالية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية دفعت الجزائر إلى النظر بجدية لتفعيل هذا الاقتصاد، خصوصا من خلال عقد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية، وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة أيضا.

وفي الأخير تصل الدراسة إلى أن الابتكار الاجتماعي هو ما سيعطي قيمة مضافة لسياسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي، ويجعله قادرا على تحقيق يقظة الأقاليم، ورافعا

من جاذبية الجماعات المحلية في الجزائر، وهذا إثبات للفرضية الرئيسية وإجابة عن الإشكالية.

## 5. الخاتمة:

إن الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر يعرف مراحل التأسيس الأولى، وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الترويج له والاهتمام به في الآونة الأخيرة، إلا أنه لا أحد ينكر قدرته على التقليل من الاختلالات التي أحدثها نظام اقتصاد السوق، لذا ومن خلال دراسة الموضوع يمكن تقديم النتائج والتوصيات التالية لتدعيم هذا القطاع في الجزائر:

- دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي بإطار قانوني يحقق له شرعية الوجود، ويضمن مشروعية الأداء، ويحمي مؤسساته في ظل منافسة مؤسسات القطاع الخاص، وامتيازات مؤسسات القطاع العام، ما سيجعله دعامة تنموية أساسية لا خيار احتياطي في وقت الأزمة.
- يعتبر الاقتصاد التضامني والاجتماعي اقتصاد مستعرض له قدرة على التعبئة الإقليمية والفئوية والقطاعية من أجل تحقيق النمو المدمج والعاقل، لذا يجب أن يعتمد في الجزائر كمدخل محقق لمتطلبات المركبة المرحلة الراهنة (الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية).
- يعد الابتكار الاجتماعي وسيلة وغاية الاقتصاد التضامني، وبإمكان ذلك جعل منظمات القطاع الثالث شريك في وضع السياسات العامة التي تعنيها، ولا تكتفي بالعمل في الإطار الذي ترسمه السلطة المركزية.
- بإمكان المجتمع المدني أن يعطي دفعا قويا للاقتصاد الاجتماعي إذا ما أتيحت له فرص ووسائل ذلك، ونفس الشيء بالنسبة للقطاع الخاص، إذا ما تم أعمال المسؤولية الاجتماعية لمؤسساته.



- التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة، والمناطق المهمشة التي جعلها الإقصاء لا تنظم حتى تحت الصيغة الرحيمة المستحدثة له (مناطق الظل)، يمكن من دعم قيم المواطنة، كما يسمح بالانتقال من نظام الكفالة إلى نظام الكفاية.
- يضمن الاقتصاد التضامني والاجتماعي الابتعاد بمفهوم الإقليم عن التوظيف السياسي، والنظر إليه على أنه ذلك الحيز من الفرص الكامنة، التي تحتاج إلى سياسات من أجل الاستنطاق.
- يعتبر الاقتصاد التضامني أداة تمكين للمرأة في بناء الاقتصاد، ولعل ما فعلته الأيدي الناعمة في آسيا(الصين سنغافورة..) لخير دليل على ضرورة دعم هذا الاقتصاد النسوي بدرجة كبيرة.
- يساعد الاقتصاد التضامني والاجتماعي على أن تصبح دوائر الإنتاج ذات سلاسل قصيرة، ما يعني سرعة الاستجابة لمتطلبات الحقيقية، ومن خلال استخدام عقلائي للموارد، وخفض التكلفة المادية والبصمة البيئية للعملية الإنتاجية، وهذا هو جوهر التنمية المستدامة.
- توسيع أبعاد الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وعدم قصرها على محاربة الفقر والجوع، ولعل أهمها إمكانية البناء عليه لتقسيمات إدارية جديدة، أسسها الأهداف الاقتصادية لا الحسابات السياسية.
- التعريف بالفرص الاقتصادية التي تتيحها المجالات الإقليمية( القليل يعرف أن رخام سكيكدة بني به البيت الأبيض والحرم المكي) من خلال إدراج مواد تعليمية تمكن من ذلك كالجغرافيا الاقتصادية، وعلى أساسها يتم إنشاء مشاريع الاقتصاد التضامني والاجتماعي، خصوصا إذا ما انضمت وسائل الإعلام إلى خطة التعريف بأهمية هذا الاقتصاد.
- يمكن للاقتصاد التضامني أن يخلق فضاءاً ومبرراً داعماً للتعاون العربي من أجل تبادل خبرات وتجارب هذا القطاع.

## 6. الهوامش:

1. Duverger Timothée, **L'EMERGENCE DE L'ECONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE: une histoire de la société civile en France et en Europe de 1968 à nos jours**, disponible sur: <https://www.editionsbdl.com/produit/leconomie-sociale-et-solidaire-une-histoire...>, consultée le 11/03/2021
2. Chambre Régionale de l'économie Sociale et Solidaire Ile-de-France, **Histoire de L'économie Sociale et Solidaire**, disponible sur: <https://www.cressidf.org/less/chronologie/L%C3%A9conomie%20sociale20e...>, consulté le: 08/03/2021
3. جماعي معاذ، الاقتصاد التضامني والاجتماعي: محاولة في الفهم، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، تونس، متاح في: <https://www.csds-center.com/article/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA> تاريخ الإطلاع: 2021/03/08.
4. الطرابلسي صفوان، مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: جدل التعريفات وعناصر التمايز، مجلة المفكرة القانونية، العدد 19، تونس، 2020/11/17، متاح في: <https://www.legal-agenda.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9> تاريخ الإطلاع: 2020/03/11
5. الطرابلسي صفوان، اثر مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إعادة بناء الثقافة الاقتصادية لدى الفئات الهشة اجتماعيا: دراسة لحالات تونسية، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 33، جويلية 2020، تونس.

6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "ESCWA"، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية ( الأمم المتحدة: سلسلة السياسات العامة، العدد 4، 2014).

7. ابراهيم تاج الدين سيف الدين، مدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مفاهيمه، تطبيقاته، آثاره (السعودية: مؤسسة العنود الخيرية- الرياض، ..).

8. موريس لياندر بيريرا، الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي وتشغيل الشباب: حالة الأشغال العامة وبرامج العمالة في البرازيل دليل أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، 8-12 أبريل 2013، أغادير- المغرب.

9. آكلي أسماء، دور الوقف في التنمية الاقتصادية المستدامة في ماليزيا خلال جائحة كورونا، ملتقى دولي حول الجماعات الإقليمية والتنمية المستدامة، المنعقد يومي 07-08 مارس 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس.

10. Andriot Patricia, **L'économie sociale et solidaire, un vecteur de développement des territoires**, LE LABO DE L'ESS, 16 décembre 2015, disponible sur: <https://www.lelabo-org/l-economie-sociale-et-solidaire-un-vecteur-de.html>., consultée le: 13/03/2021.

11. مصيطفى بشير، التنمية المحلية في الجزائر يجب أن تكون مبنية على عدالة الإقليم، يومية الإخبارية، الصادرة في: 2017/12/19، متاح في:

[www.elikhbaria.com/7813/](http://www.elikhbaria.com/7813/)

12. Sibille Hugues, **LA VOIE DE L'INNOVATION SOCIALE**, Article Le Monde, 02 décembre 2011, disponible sur: <https://www.lemonde.fr/emploi/article/2011/12/02/la-voie-de-l-innovation-social-d..>

13. Defourny Jacques, Patrick Develter, **THE SOCIAL ECONOMY: THE WORLDWIDE MAKING OF A THIRD SECTOR**, CENTRE D'ECONOMIE SOCIALE, UNIVERSITE DE LIEGE, 1999, p 08.
14. Allemand Sylvain, Sophie Boutillier, **L'économie sociale et solidaire, une définition pluridimensionnelle pour une innovation sociale**, revue marché et organisations, 2010/1, pages 9 à 14, disponible sur: <https://www.cairn.info/revue-marché-et-organisations-2010-1-page-9.htm>
15. Abelchague Khadijat et autres, **Projets des femmes dans l'économie sociale et solidaires**, revue Spécificités, N° 5, 2012.
16. Theys Jacques, **L'approche du développement durable, condition d'une prise en compte de sa dimension sociale**, Open Edition Journal, 2002, disponible sur: <https://journals.openedition.org/developpementdurable/1475>
17. Demoustier Danièle, **Economie sociale et solidaire et régulation territoriale: étude sur quatre zones d'emploi en Rhône-Alpes**, journal GEOGRAPHIE, ECONOMIE, SOCIETE, N° 2010/1, Vol. 12, pages 89 à 109, disponible sur: <https://www.cairn.info/journal-geographie-economie-societe-2010-1-page-89.htm>
18. Pecqueur Bernard, Xabier Itçaina, **ESS: de l'approche entrepreneuriale à une perspective institutionnaliste**, Revue internationale de l'économie sociale, N° 325, Juillet 2012, disponible sur: [www.erudit.org/fr/revues/recma/2012-n325-recma0740/1017421ar/](http://www.erudit.org/fr/revues/recma/2012-n325-recma0740/1017421ar/)

19. Charif Mustapha, Benmansour Abdellah, **LE ROLE DE L'ETAT DANS L'ECONOMIE SOCIALE EN ALGERIE**, Revue internationale de l'économie sociale, N° 321, disponible sur: <http://recma.org/actualite/le-role-de-letat-dans-leconomie-sociale-en-algerie-par-c...>
20. درويش جمال، الإبداع الاجتماعي ودوره في بناء الاقتصاد التضامني: واقع التجربة الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد 20 العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.
21. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاوлатي جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/11/19.
22. تيجاني حسان هدام، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، مداخلة وزير العمل خلال الندوة الوطنية حول الاقتصاد التضامني والاجتماعي، 2019/07/18.
23. Algérie Presse Service, Algérie-UE: Clôture de Programme d'appui Jeunesse et emploi, 24/09/2019
24. Zaimi.Laila, **Economie sociale et solidaire: Accord entre la PNUD et le gouvernement algérien**, 04/ 06/2020, disponible sur: <https://www.reporters.dz/economie-sociale-et-solidaire-accord-entre-le-pnud-et-le...> Algérie Presse Service, Algérie-UE: Clôture de Programme d'appui Jeunesse et emploi, 24/09/2019
25. سعادة مجيد، للولاية دور هام في جذب الاستثمار عبر كل أقاليم الوطن، حصة صيف الصباح، الإذاعة الجزائرية، 2018/03/18.
26. وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، متاح في: <https://www.aniref.dz/index.php/ar/2020-01-27-10-03-47/2020-06-30->

# الإنسان كأولوية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في

## الاقتصاد التضامني والاجتماعي

The Human as a Priority for Economic & Social Politics in the  
Solidarity & Social Economy.

نصيرة ملاح

جامعة امجد بوقرة بومرداس

الجزائر

n.mellah@univ-dbkm.dz

جمال بن مرار

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة- الجزائر

مختبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات

d.benmerar@univ-dbkm.dz

### I. الملخص بالعربية:

إن تفاقم أوضاع الفقراء في عالم اليوم، ما عمق من معاناة الأغلبية من سكان العالم، فتسارع الأزمات الاقتصادية وتضخم العجز المالي الرسمي، وفتح الأسواق وتأثير العولمة، يستدعي إعادة النظر في كل من دور الدولة وتركيبية السوق، فالدولة في كثير من الحالات أصبحت عاجزة عن مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، والسوق تهزه من الحين لآخر أزمات قوية تحقق آلياته الذاتية في معالجتها، ما فتح المجال لظهور ما يسمى الاقتصاد التضامني والاجتماعي وهو يكمل أدوار كل من الدولة والسوق ويسعى إلى المساهمة في معالجة وتصحيح الاختلالات المترتبة عن الممارسات الخاطئة ومراجعة القيم الاقتصادية للنظام الاقتصادي القائم من خلال وضع الإنسان كأولوية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية بالعربية: السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ التنمية؛

الاقتصاد التضامني؛ الآليات؛ الإنسان.

## II. Abstract:

The aggravation of the conditions of the poor in today's world, which has deepened the suffering of the majority of the world's population, as the acceleration of economic crises, the inflation of the official financial deficit, the opening of markets and the impact of globalization, calls for a review of both the role of the state and the composition of the market. The economic and social challenges of its citizens, and the market shakes it from time to time to the last strong crises its own mechanisms fail to address, which opened the way for the emergence of the so-called solidarity and social economy that completes the roles of both the state and the market and seeks to contribute to addressing and correcting the imbalances resulting from wrong practices and reviewing the economic values of the existing economic system By placing the human being as a priority for economic and social policies.

**Keywords:** Economic & Social Policies; Development; Solidarity Economy; Mechanisms; Human.

### 1. مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي انتكاسة وما زاد من تفاقمها جائحة كورونا، حيث تلقي بظلالها على الفرد والمجتمع بكل مكوناته في كل أرجاء العالم، وكنتيجة لهذه الوضعية هناك طرح لإيجاد بديل للنظام الاقتصادي الحالي أو إحداث إصلاحات في بعض جوانبه فلم يعد النظام الليبرالي السائد وأطروحاته تقدم حلاً لمشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية.

وبذلك تناول العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع وكيفية تأثير النظم الاقتصادية أو الإصلاحات الاقتصادية على علاقات الأفراد بعضهم ببعض، فمع ازدياد الوعي بأهمية العلاقات الاجتماعية والفعل التضامني الاقتصادي الاجتماعي الذي يشمل كل مساهمات وحدات المجتمع التضامنية كالأفراد والمؤسسات والدولة في السعي لتقليص الفوارق وترسيخ التنمية وتلبية احتياجات المجتمع.

ويعتبر الاقتصاد التضامني أحدث المقاربات الاقتصادية التي وجد فيها الكثير من العلماء الاقتصاد المواصفات وخاصة تركيزه على التنمية الاجتماعية التي مازالت مطلبا دوليا وأساس للتنمية البشرية.

### إشكالية الدراسة:

كيف يمكن تحقيق التنمية وفق ميكانزمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي؟

### الفرضية الأساسية:

- كلما وضع الاقتصاد التضامني والاجتماعي الإنسان في مركز التنمية كلما زاد من فرص بناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية جيدة وحقق المشروعات التنموية.

### أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- ✓ محاولة توعية بأهمية الاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- ✓ محاولة استعراض امكانيات الاقتصاد التضامني وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ التوصل إلى نتائج وتوصيات مناسبة في تحقيق التنمية من خلال آليات الاقتصاد التضامني لأحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ومستمرة تراعي خصوصية جميع فئات المجتمعية وتعزز الأمن والسلام.

### مناهج الدراسة:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على طبيعة الموضوع في حد ذاته، كما يتوقف على الهدف الذي تصبو الدراسة للوصول إليه، وإذا كان الاعتماد على المنهج الوصفي



التحليلي والمقاربة التنموية أقرب وأكثر توافقاً.

## 2. المحور الأول: تفعيل الاقتصاد التضامني والاجتماعي

إن الاقتصاد التضامني يهتم بكيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع، ليستخدم المصطلح بعد ذلك عالم الاجتماع "اميل دوركايم" في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي 1893 الذي قسم المجتمعات إلى شكلين على أساس التضامن السائد فيها:

1. تضامن آلي: وهو ساد المجتمعات القديمة، تماثل بين أعضاء المجتمع وقوة الضمير الجمعي<sup>(1)</sup>.

2. تضامن عضوي: هو النتيجة الحتمية لظاهرة تقسيم العمل، ويسود المجتمعات الأكثر تطوراً، ويقوم على أساس التباين، تقل فعالية الضمير الجمعي ويظهر دور القانون والتعاقد.

إن الاقتصاد التضامني هو حقل الذي يهتم بدراسة كيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع عن طريق أنواع التضامن الذي ينشأ بين مختلف وحدات المجتمع، وتلك الكيفية تشمل الإطار النظري والعملي؛ ويمكن تقسيم الاقتصاد التضامني حسب العنصر المؤسسي كقطاع الأنشطة معرفة تاريخياً حسب ثلاث شبكات عائلية أو أنظمة: تعاونيات، التعااضديات، الرباطات، حسب المفهوم الفرنسي أو حسب المفهوم الأنجلوساكسوني يطلق عليه القطاع التطوعي.

وحقيقة التضامن هو أنه تنظيم اجتماعي واقتصادي يسعى إلى رفع التهميش عن الإنسان من خلال أنشطة متعددة: اقتصادية، اجتماعية وثقافية وسياسية الغرض منها هو إزالة كل العوائق التي تعترض الإنسان في حياته، وتزايد أهمية الاقتصاد التضامني نتيجة لعجز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ودوره هو سد النقائص والتركيز على

---

(1) بشير محمد، مقدمة في علم الاجتماع العام من خلال فكر "غني روشي" تقديم حوصلة تركيبية مع أمثلة مرفقة بدراسات، كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان، 2009، ص 31.

مشاركة المواطنين من خلال وحدات التضامن المجتمعية، ما يجعل المواطنين ليسوا مستهلكين فقط وإنما يشاركون في صنع القرار ودفع عجلة النمو، والتركيز على قيم جوهرية كالعامل التشاركي والتضامن وإعطاء قيمة للرأس المال البشري بدل الرأس المال المادي، وللأقتصاد التضامني محركات منها: محاربة الاقصاء الاجتماعي والدفاع عن الهوية المشتركة للمجتمع، والاقتصاد التضامني يسعى إلى التخفيف من آثار آلية السوق<sup>(1)</sup> على الفئات الهشة والضعيفة، لأن داخل اقتصاد السوق توجد علاقات اقتصادية لا تعتمد على المنافسة كبداً أساسياً بل على التعاون، التكافؤ أو العدالة، التنوع والاعتماد على الذات وهذا ما يعرف بالاقتصاد التضامني.

يرتبط الاقتصاد التضامني بكل من المجتمع، الدولة والسوق، فقد تنبع المبادرة من أحد الأقطاب الثلاث، ولها دورة حياة قد تشترك فيها الأقطاب الثلاث، فإن كانت مثلاً: سلع وخدمات للبيع، فهي تباع في السوق من خلال قوانين الدولة وفي حمايتها، وكل المبادرات التضامنية الانتاجية تتشكل من التبرعات وتحتاج للسوق للبيع ولمساعدة الدولة.

الاقتصاد التضامني كمصطلح يكتسب موصفات خاصة وآليات متعددة، حسب الحيز الجغرافي، فهم مجموع المبادرات الجماعية لتصحيح الاختلالات على مختلف الأصعدة، محلياً: التعاونيات الاستهلاكية ودولياً: التجارة العادلة، المساعدات الإنسانية.

كما يسعى الاقتصاد التضامني للخدمة الاجتماعية مثل إعطاء الأفضلية في التكفل بشخص لديه معاناة أو مساعدته في انشاء نشاط خاص به، تنمية أنشطة في مجال البيئة أو تطبيق نوع من التبادل يحترم الترتيبات الاجتماعية والبيئية.

---

(1) أحمد الكواز، إخفاق آلية السوق وتدخل الدولة، سلسلة جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي

للتخطيط، العدد 69، يناير 2008، ص 25.

وما سبق يمكن تأسيس التعريف الهيكلي التشغيلي لقطاع الاقتصاد التضامني بأنه يشمل الكيانات التالية:

أ) الوحدات المجتمعية المختلفة: المنظمات، الأسر والأفراد، التي تنشأ كيانات قانونية أو تقليدية لتقاسم أعباء الحياة.

ب) المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة أو أي آليات تسعى لتقليص الفوارق مهما كانت.

ت) ذات طبيعة تضامنية: الهدف من انشائها هو تقاسم الأعباء والإيرادات والهدف الأساسي ليس الربح الفردي.

وفي الغالب تكون:

➤ طوعية: أي أنها ليست إلزامية، وتنطوي على درجة معقولة من لنشاط التطوعي.

➤ ذات الإرادة الذاتية: أي أنها تتحكم في أنشطتها.

وعليه يمكن تحديد أهم أهداف الاقتصاد التضامني الرئيسية فيما يلي:

1. اجتماعية: أي القضاء على اللامساواة والفقير.
2. اقتصادية: من خلال اقتصاد انتاجي تعددي وجماعي.
3. سياسية: تهدف إلى تحقيق بديل مجتمعي مبني على قيم التعاون والتضامن بدل الاحتكار والأنانية والجشع.

## 1.2 خصائص الاقتصاد التضامني:

تبرز أهمية الاقتصاد التضامني وتنظيماته المختلفة لسد الفجوة بين امكانيات الدولة والنمو السكاني واتساع وزيادة مطالب وتطلعات المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية، فإن تنظيمات الاقتصاد التضامني تتعدد وتتسع وتوسع لسد كل تلك الثغرات على اختلافاتها من خلال الفعل التضامني الاجتماعي الذي يشمل كل مساهمات وحدات المجتمع التضامنية كالأفراد أو المؤسسات أو الدولة أو أي تعاون ثنائي بينهما، وترسيخ التنمية

سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل ومن خصائصه أن تتعاون كل الوحدات المجتمع على تلبية احتياجات المجتمع من دون ربح فردي.

يتميز الاقتصاد التضامني وتنظيماته المتعددة بخصائص ذاتية ويختلف في مقاصده عن سواه، وميزته الأساسية هي تخصصه الاقتصادي الاجتماعي حسب الفرنسي " Jean Louis Laville"، ويمكننا تلخيص خصائصه فيما يلي<sup>(1)</sup>:

1. التسيير الديمقراطي: القرارات المهمة يتم أخذها بشكل جماعي، مهما كانت مشاركته في كل مراحل المشاريع، وتتعدد مستويات المشاركة حسب المراحل المختلفة لأي فعل أو مشروع للوحدة التضامنية:

(أ) المشاركة الجزئية: أي تلك المتعلقة بفئة معينة أو على جزء أو مرحلة معينة.  
(ب) مشاركة دور الفئات المستهدفة هو المصادقة فقط على خطوات وآليات المشروع بدون المشاركة في المراحل الأولى كالتهيئة.

(ت) المشاركة التامة: يتم استشارة الطبقة المستهدفة من البداية في التخطيط وتتاح لها المشاركة في الإدارة بصورة فعلية.

(ث) المشاركة الكاملة: تشارك فيها الفئات المستهدفة من بداية المشروع حتى نهايته ويأخذ برأيها

(ج) مشاركة تتيح للفئات المستهدفة صنع القرارات على جميع المستويات ويعتبر هذا المستوى هو أحسن المستويات وأكثرها فعالية في تطوير المستفيدين.

2. حرية الانتساب: لا يفرض على أحد الانتساب من عدمه لأحد تنظيمات الاقتصاد التضامني.

---

(1) François Espagne, Economie Sociale et Solidaire: Histoire et Valeur, Forum régional de l'emploi dans l'économie sociale et solidaire en Rhône-Alpes Lyon, 11 Janvier 2008, p22.

3. عدم الربح الفردي: هذه الخاصية لا تنفي قانونية الربح كالتعاونيات والتعاضديات، لكنها تمنع الملكية الفردية أو الاستعمال الفردي للأرباح.
4. المنفعة الجماعية أو الهيكلية الاجتماعية للمشروع: هيكلية الاقتصاد التضامني توجب أن يكون المشروع يخدم المجتمع، وليس مشروع يديره فرد لمصلحته الشخصية.
5. الموارد مختلطة: تعني مختلطة الموارد من حيث المصدر، فوارد هذا الحقل متعددة، قد تكون خاصة، عامة أو مختلط، فالموارد المختلطة تعني موارد سوقية عن طريق منتجات للبيع، موارد غير سوقية عن طريق إعادة التوزيع من الدولة، موارد غير نقدية من الالتزامات الشخصية الطوعية أو طبيعة الاعارة.
6. اقتصار الحلقة عن طريق التبادل المباشر ما بين المنتج والمستهلك.
7. الهوية الأخلاقية: المقاربة القيمة الكبرى المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي.

إن المؤسسات الاجتماعية هي المؤسسات التي تضم أشخاصا يعملون معا من خارج السوق ومن خارج الدولة، ومن المؤسسات الاجتماعية المهمة الشبكات الأسرية والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، ويبقى حجم الدعم الذي تقدمه المؤسسات الاجتماعية وفقا على عدد من الأعراف السائدة، كمدى اعتبار تقديم المساعدة في أوقات الشدائد واجبا اجتماعيا وعلى كفاءة المؤسسات وقدرتها.

## 2.2 آليات الاقتصاد التضامني:

يعتمد الاقتصاد التضامني كحقل نظري وعملي في تأدية وظيفته المجتمعية على بعض الآليات تتيحها المنافذ المتوفرة ضمن التفاعلات الاجتماعية الكونية، كالسياسات العامة والأسواق والتكنولوجيا والمساعدات الدولية، ومع أن هذه الآليات منفصلة عن بعضها إلا أنها تؤثر على بعضها البعض وتتيح فرص من تخفيف اللامساواة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

إن حقل الاقتصاد التضامني يشمل المبادرات المجتمعية وكل الجهود الرسمية التي تصبو إلى المصلحة العامة، وكذا الشراكة بين القطاع العام والخاص التي لا تهدف إلى الربح بل حافز المسؤولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة.

تتعدد مستويات اللامساواة في العالم فهي تنتشر في المجتمعات وبذلك تهدد تماسك الاجتماعي المحلي والدولي، وعليه تحاول آليات الاقتصاد التضامني التي تبرز مؤخرًا معالجة تلك الفوارق على مختلف المستويات فتسعى الدولة لذلك من خلال سياساتها الاجتماعية والتي هي جهد تضامني من الدولة مع مواطنيها لتقليص الفوارق وتوفير الحياة الكريمة والرفاهية، حيث تعني السياسة الاجتماعية المتكاملة بما يلي:

- بناء مجتمع لجميع المواطنين.
- تلبية احتياجات الفقراء والطبقات الهشة وضمان الحصول على الخدمات الاجتماعية التي تحسن صحتهم وتحقيق رفاهيتهم وتعزيز قدرتهم على المساهمة في المجتمع.
- ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المشاركة في المجتمع والاقتصاد.
- تمكين الأنظمة والآليات المؤسسية المعنية من إزالة الحواجز التي تعوق تحقيق الاحتواء والمشاركة.

إن السياسات الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من السياسات العامة، مجموعة من الأدوات لتنظيم وتكامل مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية بتأمين إعادة التوزيع والحماية والتماسك والعدالة الاجتماعية، تكمل وتعزز السياسات الاجتماعية التنموية الاقتصادية عن طريق تحسين رأس المال البشري والتوظيف المنتج<sup>(1)</sup>.

دعا تقرير التنمية البشرية للعام 2013 إلى خلق علاقة تآزرية بين النمو والسياسة الاجتماعية، فالبلدان التي لا تعاني من فوارق في الدخل تستفيد من النمو

---

(1) إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مذكرات توجيهية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأم المتحدة (UNDESA)، نيويورك، يونيو 2007، ص 07.

بفعالية في الحد من الفقر أكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة، وتحقيق المساواة بين المجموعات الدينية والاثنية والعرقية المختلفة يسهم أيضا في القضاء على الكثير من أسباب الصراعات الاجتماعية؛ وليس من الضروري أن يتولى القطاع العام تأمين جميع هذه الخدمات، لكن مسؤولية الدولة هي ضمان حصول كل مواطن على المقومات الأساسية للتنمية البشرية<sup>(1)</sup>.

ففي القرن الحادي والعشرين ظهر إجماع على أن السياسة الاجتماعية هي جزء من الوظيفة الأولية للدولة، والسياسة الاجتماعية المصممة والمنفذة بشكل جيد توفر قوة الدول ورعاية الوظيفية والتنمية والقضاء على الاستبعاد والتغلب على الصراع وهي تشكل جزءا أساسيا من أي استراتيجية إنمائية وطنية بهدف تحقيق النمو والنتائج الاجتماعية العادلة.

ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل مرت بها السياسات الاجتماعية في الدول الصناعية المتقدمة<sup>(2)</sup>:

- المرحلة الأولى: تميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة في المجال الاجتماعي، وكانت عبارة عن الدولة الحارس التي تسهر على الحفاظ على مبدأ دعه يعمل دعه يمر، وهدفت إلى معالجة بعض المشاكل الاجتماعية التي رافقت عملية التراكم الرأسمالي في القرن التاسع عشر، كالتخفيف من معاناة الطبقة العاملة وتحسين شروط العمل وظروفه.
- المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة في المجال الاجتماعي بهدف معالجة الأزمات الاقتصادية خاصة 1929، للاستئناف عملية النمو الاقتصادي، وتمثلت هذه

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهضة الجنوب، تقديم بشري في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية 2013، ص 05.

(2) نجيب عيسى، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: 2006، ص 135-136.

التدخلات (بالمفهوم الكينزي) بهدف رفع وزيادة الطلب الفعال وتأمين التشغيل الكامل، أي تدخل الدولة في المجال الاجتماعي من أجل استمرار النشاط الاقتصادي.

■ **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة دولة الرفاه الاجتماعي، حيث أصبحت فيها وظيفة السياسة الاجتماعية بالإضافة إلىوظيفتين -معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة من التراكم الرأسمالي وتأمين استمرار عملية النمو الاقتصادي- وظيفة توزيع عوائد النمو وارتفاع الانتاجية بالاستناد إلى مفاهيم قيمة مثل مفهوم الحقوق الاجتماعية التي أصبحت جزءا من شريعة حقوق الإنسان، ومفهوم العدالة وإتاحة فرص متساوية أمام جميع المواطنين، ما يجعل دولة الرفاهية الاجتماعية تتميز بارتفاع حصة القطاع العام من الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع حصة الانفاق الاجتماعي من الانفاق العام، وآليات لإعادة توزيع الدخل لسد الفجوة بين مختلف الفئات الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

تستثمر الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع بقوة في التنمية الاجتماعية منها الدول الأوروبية واليابان وأمريكا الشمالية وحثت عدد من البلدان النامية شرق آسيا -السياسة الاجتماعية- أمريكا الجنوبية تعتمد نظم الأمن الاجتماعي الشامل، وحسب رؤية هذه الحكومات فإن الاستثمارات الاجتماعية ضرورية ليس فقط من أجل تطوير وتنمية الدولة بل من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، لكن تراجع ذلك في الثمانينات ببرامج التصحيح الهيكلي التي استبعدت سياسات إعادة التوزيع وتقليص النفقات الاجتماعية بعد أزمة الديون في عام 1982 مما أدى باليونسيف للمطالبة بما أسمته "تسوية ذات توجه إنساني" فقد كانت تُستبعد السياسات الاجتماعية ويتم التقليل من شأنها باعتبارها مجرد شبكات أمان اجتماعي في مناطق، وكانت برامج الاستثمار الاجتماعي الممولة من المتبرعين يسند

---

(1) Isabelle Hillenkamp, L'approche Latino-américaine de L'économie Populaire, les inégalités et la pauvreté, **Revue de la République**, N°06, Paris, 2ème Semestre 2009, P32.



إليها التكفل بسد تلك الفجوة لكنها بطبيعتها لم تكن مناسبة للاعتماد عليها كحلول دائمة، فيما كانت قاصرة عن علاج الأسباب الهيكلية للتوتر الاجتماعي وفشلت في إنشاء مؤسسات لتأمين تنمية عادلة ومستدامة، وعمل لائق وتماسك اجتماعي.

### 3. المحور الثاني: أهداف ومجالات الاقتصاد التضامني والاجتماعي

إن التضامن له أهداف اقتصادية واجتماعية عديدة، وقد تطور في مفهومه ووسائله ومنطلقاته مسيرة للتطورات المجتمعية، وخصوصا في أهدافه، فقد كانت يقتصر على الرعاية والاعانة المجتمعية، أصبح يقوم بدور أساسي في إحداث التنمية بكل مستوياتها ومقياسا لمستوى التطور الاجتماعي للمجتمع والفرد.

#### 1.3 أهداف الاقتصاد التضامني والاجتماعي:

وتتعدد أهداف الاقتصاد التضامني، وتشعب حسب انتشار تنظيما، وشمولياتها لمختلف مجالات الحياة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- **الأهداف الاجتماعية:** إن أهم أهداف الاجتماعية لتنظيمات الاقتصاد التضامني في كونها تسعى من خلال أنشطتها إلى ما من شأنه تنمية الإنسان، ويعتبر المجتمع هو الوسط الطبيعي لتلك الجهود، وفي هذا الصدد تركز جهود تنظيمات الاقتصاد التضامني على:
  - نشر مبدأ التضامن: فإن نشر مبدأ التضامن بين أفراد المجتمع بشكل منظم ومقنن فهو يضيف على القضايا التي تحظى بتضامن الأفراد بقيمة تجعلها مقبولة وتزيد قوة التضامن واتساعه.
  - التأسيس لتماسك اجتماعي قوي: إن التغيرات الاجتماعية المتسارعة كنتيجة لتأثيرات العولمة باتت تهدد العلاقات الاجتماعية وتضعفها، وهو ما يؤهل تنظيمات الاقتصاد التضامني ليكون لها دور في سد الهوة والتخفيف من آثار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العالم، ما يضمن تماسك اجتماعي قوي في مجتمع إنساني يعترف بمحورية الإنسان كأولوية للسياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ وتعد منظمات الاقتصاد التضامني

من خلال أنشطتها أداة قوية وفعالة في سد الثغرات في العلاقات الاجتماعية مما يقوي التماسك الاجتماعي ويوسع انتشاره، فالتماسك الاجتماعي هو أحد العوامل التي تسعى منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي إلى إعادة تأسيسه وترسيخه<sup>(1)</sup>.

وتسعى منظمات الاقتصاد التضامني إلى إشراك العناصر المهمشة في المجتمع في عملية تمكين ذاتي تؤدي بهم إلى مزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحسين نوعية المعيشة في المجتمع، ويترسخ بظلك الانسجام الاجتماعي أكثر.

ويمكن قياس التماسك الاجتماعي ضمن نطاقين هما:

- نطاق أفقي: الثقافة العامة بين الأفراد ودرجة استعدادهم للتعاون فيما بينهم.
- نطاق عمودي: بين فئات اجتماعية وبقية الفئات صعودا إلى المؤسسات ومراكز صنع السياسات.

إن تبني هذه المقاربة في الدول العربية يوضح أن البنية الاجتماعية تعاني من ضعف وهشاشة العلاقة بين الأجيال ومن انعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات مما يهدد التماسك والسلم الاجتماعيين<sup>(2)</sup>.

يعتبر خدمة الإنسان لأخيه الإنسان ومراعاة التنوع في المجتمعات وإيجاد ساحة للتفاعل الاجتماعي الايجابي، واحترام الحقوق وتعدد مراكز القوة في المجتمع، فالتقليل من الاقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه الطبقات الهشة الفقيرة، كما أن التمكين للمشاركة

---

(1) Centre International de Formation de l'Organisation Internationale de Travail  
«Economie Sociale et Solidaire: Noter Chemin Commun vers le Travail Décent»  
Deuxième édition de l'Académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre  
2011, Montréal, Canada, P 14-15.

(2) كريمة القرني، أثر مشاركة الشباب على التماسك الاجتماعي، الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص 17.

ومقاومة الضغوط الاجتماعية وتحقيق الذات كل ذلك يوفر للفرد قابلية امتلاك المعرفة والخبرة، ما يزيد من وعي الإنسان بما يدور حوله من أحداث ويتيح له مسيرته وبالتالي القدرة على ضمان مصالحه، ويؤدي في النهاية إلى ترسيخ الديمقراطية على أساس المواطنة من خلال التآزر والتقارب الإنساني وهو روح الأنشطة التضامنية.

**الأهداف الاقتصادية:** إن التنظيمات الاقتصادية التضامنية تسهم كغيرها من القطاعات في الدخل القومي من خلال المساهمة في تقديم خدمات ملموسة في مجال البيئة والتعليم وخدمة فئات المهمشة والهشة بما في ذلك الفقراء والمعوقين والأطفال وكبار السن والعجزة والنساء، وقد اعتبرت قمة التنمية الاجتماعية أنجع سبيل لتحقيق التنمية المستدامة هو تنمية مفهوم الشراكة بين مؤسسات الدولة وبين تنظيمات الاقتصاد التضامني.

ويمكن اقتصار تلك الأهداف في مختلف مستويات التنمية التي تسعى إليها تنظيمات الاقتصاد التضامني في الآتي:

- تنمية المجتمع المحلي عن طريق المواطنين المحليين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم عملية المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي التي تستخدم كجزء من استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي، وتشمل تنظيمات الاقتصاد التضامني أشكال متنوعة وعديدة من هذه التنظيمات التي تقوم بدور كبير في تنمية المجتمعات المحلية.
- التنمية التشاركية: تتأسس على المقاربة التشاركية والمبدأ المركزي في هذه التنمية هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرارات وهذا يعني أن نجاح التنمية رهين بتوفير المناخ الديمقراطي والدور الفاعل للمنظمات المحلية وحياد الإدارة واحترام الحقوق الفردية.

تسعى تنظيمات الاقتصاد التضامني إلى ذلك من خلال ما يعرف بالعمل المجتمعي الذي يشمل كل الأعمال التي تتم خارج نطاق العمل الاجتماعي الرسمي، التي تعتمد على المبادرة والمشاركة لدعم الأفراد والجماعات في المناطق المحلية ولجعل منظمات المجتمع

المحلي هي المجال الطبيعي لممارسة العمل المحلي وذلك لقدرة تنظيمات الاقتصاد التضامني على حشد الجهود لإحداث تغيرات في المجتمعات المحلية في الاتجاه الايجابي في مختلف المجالات، وعلى ضرورة ارتباط أهداف التغير المجتمعي المادي بالأهداف غير المادية، وحدد "توماس شيرارد" في النموذج في التنسيق بين منظمات المجتمع المحلي الذي هو عبارة عن مجموعة من الوحدات التضامنية، أكد على اهمية وجود نظرية تقوم على أساس تحليل المهام التي يتطلبها التخطيط والعمل في المشروعات الاجتماعية وتشخيص المجتمع قبل العمل لحل مشكلاته، أهم ما في هذه النظرية أنها حاولت تكوين وجهة نظر متكاملة حول العوامل المؤثرة على التنسيق. في هذا الاطار المفهومي ترى أن الأسلوب الأمثل للتنمية والوسيلة تتمثل في المشاركة القاعدية بكل مكوناتها والتشاركية والمحلية على اختلاف مسمياتها والتي تمثل الحل الأمثل، وأقرب شيء والذي تتوفر فيه خاصية المشاركة هو تنظيمات الاقتصاد التضامني<sup>(1)</sup>.

ومنه لا سبيل إلى تحقيق تنمية مستدامة إلا من خلال الإقرار أن البعد الاجتماعي يُعد السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تنمية المجتمع تُعد أحد أهم ركائز التنمية الشاملة.

#### 2.4 مجالات الاقتصاد التضامني والاجتماعي:

يتزايد الدور الاقتصادي للقطاع التضامني حيث يقوم بتقديم الخدمات الأساسية للأفراد في المجالات والمناطق المختلفة التي لاتصل إليها الدولة أو يحجم عنها القطاع الخاص، ولعل أهم هذه المجالات هي:

1. توفير الخدمات الأساسية: تقوم منظمات الاقتصاد التضامني بدعم الفئات والمناطق المحرومة عبر تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية: كتوصيل مرافق البنية التحتية من

---

(1) الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب الحنية، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أغسطس 2008، ص 10-11.

مياه وكهرباء وإنشاء شبكات الرعاية الصحية والدعم المادي والمعنوي للفئات الهشة والأكثر احتياجاً مثل اليتامى والمشردين وذوي الاحتياجات الخاصة، وبما يقلل من الانفاق الحكومي ويسمح بتوجيه هذه الأموال إلى قطاعات ومناطق أخرى.

2. تدعيم العدالة الاجتماعية: تساهم منظمات القطاع التضامني في عملية إعادة توزيع الدخل والثروات بين الطبقات الاجتماعية من خلال تلقي التبرعات وتوجيهها إلى مجالات تهدف بالأساس إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة والهشة، الأمر الذي يأخذ أهمية خاصة في عالم الذي تتفاقم فيه اللامساواة.

3. توفير فرص تشغيل: توفر تنظيمات الاقتصاد التضامني فرص تشغيل متنوعة سواء داخل هيكلها المؤسسي أو من خلال مشروعات البرامج الاقتصادية التي ترعاها، ومن ثم تحد من ارتفاع نسب البطالة بين الفئات الهشة والفئات الشباب والنساء وما يصاحبها من تأثيرات إيجابية متراكمة من حيث زيادة طلب هذه الفئات ذات الميول الاستهلاكي على السلع والخدمات المختلفة ومن ثم استمرار الطلب الفعال على المنتجات التي يضمن بقائها الأمر الذي يساهم في إنعاش الاقتصاد.

ولهذه الأسباب تعتبر الوحدات التضامنية محركاً أساسياً لعملية النمو وفي تنفيذ خطط الإصلاح الهادفة إلى رفع مستويات معيشة الفرد، ويتزايد هذا الدور في حال الأزمات وتدهور مؤشرات الاقتصاد وزيادة البطالة وتراجع أداء القطاع الخاص بما يساعد على تخفيف الأعباء خلال الأزمات الاقتصادية.

#### 4. النتائج:

- تتمثل السياسات الاجتماعية في أطر مرجعية ومبادئ توجيهية تتبناها الحكومة لبناء علاقة بين الدولة والمواطن.
- السياسات الاجتماعية ترسي المبادئ التي يجب على الدولة ومواطنيها الالتزام بها مثل حقوق الإنسان والتسامح الديني وعدم التفرقة العنصرية والمساواة والديمقراطية.

- الهدف الأساسي للسياسة الاجتماعية هو كبح الفقر والاقصاء الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية وتحسين أوضاع المواطنين.
- تركز وظائف الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تلبية الاحتياجات الإنسانية والقيم المشتركة التي أهملت بسبب قدرات المؤسسات المختصة من خلال إرساء التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية وإدراج المفاهيم والتطبيقات الاجتماعية في الأطر التشريعية وأطر السياسة العامة.
- إن امكانيات الاقتصاد التضامني والاجتماعي يمكنها المساهمة بشكل فعال في التنمية الاجتماعية من خلال مجموعة واسعة من أشكال التعاون والتضامن وبتعاضد في كافة المستويات.

#### 5. التوصيات:

- ضرورة دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي بجميع آلياته وأشكاله وبكل الطرق سواء تلك المتعلقة بالدعم المادي والقانوني ولاداري.
- ضرورة الرجوع إلى التكوينات الاجتماعية وخصوصا الفوارق في قدرة المجتمعات على الاستفادة من الفرص.
- التركيز على الدور المحوري للاستثمار البشري عن طريق التعليم والصحة كمتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.
- العناية بالإنسان وتنمية الثروة البشرية وإتاحة الفرص للعامل البشري للإبداع والمشاركة النوعية هي سر نجاح الدول الآسيوية من خلال التعليم والتدريب.
- الاهتمام بالصحة كأولوية في سلم التنمية، فالفرد الذي يتمتع بصحة جيدة هو الأكثر قدرة على الفعالية في المجتمع بما في ذلك القدرة على الانتاج.
- ضرورة تجسيد المبادرات الرامية لتحقيق التنمية.

## 6. خاتمة:

نستنتج في هذا الاطار أن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يستند إلى وضع الإنسان في قلب العملية الاقتصادية والانتاجية من خلال تفعيل مبدأ المساواة أمام الانتاج والثروة، وهو يعمل من داخل مفاهيم ثقافية واجتماعية مغايرة للمنظومة الاقتصادية التقليدية حيث يهدف إلى تحقيق الادمج الاجتماعي وتقوية الروابط الاجتماعية وتفعيل انظمة إنتاجية جماعية تعاونية كمبادئ بديلة أو مصححة للمقاربة الرأسمالية الفردانية المبنية على الأنانية والتنافسية وتراكم رأسمال.

وتشكل تنظيمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي مثلثا عمليا وعمليا يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان.

## 7. قائمة المراجع:

### أولاً: باللغة العربية:

#### 1- الكتب:

- 1- بشير محمد، مقدمة في علم الاجتماع العام من خلال فكر "غي روشي" تقديم حوصلة تركيبية مع أمثلة مرفقة بدراسات، تلمسان: كنوز للانتاج والنشر والتوزيع، 2009.
- 2- العوض حاج أحمد الأمين، حسن كمال الطاهر، رباب المحنية، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أغسطس 2008.
- 3- نجيب عيسى، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006.

#### 2- المجالات:

- 1- الكواز أحمد، إخفاق آلية السوق وتدخل الدولة، سلسلة جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد 69، يناير 2008.

#### 3- التقارير:

- 1- أورتيز إزابيل، السياسة الاجتماعية، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مذكرات توجيهية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA)، نيويورك، يونيو 2007، ص 07.
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهضة الجنوب، تقديم بشري في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية 2013.
- 3- القرى كريمة، أثر مشاركة الشباب على التماسك الاجتماعي، الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.



## ثانياً: باللغة الأجنبية:

### 1- Books:

- 1- Espagne François, Economie Sociale et Solidaire: Histoire et Valeur, Forum régional de l'emploi dans l'économie sociale et solidaire en Rhône-Alpes Lyon, 11 Janvier2008.

### 2- Review:

- 1- Hillenkamp Isabelle, L'approche Latino-américaine de L'économie Populaire, les inégalités et la pauvreté, **Revue de la République**, N°06, Paris, 2ème Semestre 2009.

### 3- Reports:

- 1- Centre International de Formation de l'Organisation Internationale de Travail « Economie Sociale et Solidaire: Noter Chemin Commun vers le Travail Dément», Montréal, Canada: Deuxième édition de l'Académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011.

# الاقتصاد الاجتماعي التضامني يدعم الدور الاقتصادي للجماعات الإقليمية من خلال آلية المشاركة الديمقراطية الجمعيات المهنية نموذجا

الطالبة: بوعقال سماح

جامعة أمجد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

E-mail: semahbouagal@gmail.com

## ملخص:

في السنوات الأخيرة وتحت تأثير عدة متغيرات داخلية وخارجية: كالعولمة والتحول الى اقتصاديات السوق وتغيير طبيعة دور الدولة وموجات الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية وظهور افكار وممارسات الحكم الرشيد وتنامي قوة ونفوذ القطاع الثالث، ازدياد التوجه نحو الاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تحقيق التنمية على مستوى الجماعات الإقليمية.

نهدف من خلال هذا البحث الى التعريف بالقطاع الثالث، والدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الأخير في عملية التنمية الاقتصادية على مستوى الجهات الإقليمية في الجزائر. وقد توصلنا إلى أن القطاع الثالث يلعب دورا كبيرا في تفعيل الحكم الرشيد من خلال آلية الديمقراطية التشاركية ما بين أهم الفاعلين ( القطاع الخاص، الجماعات الإقليمية، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني) في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، هذا الأخير هو الساق المتبورة تشريعا في القطاع الثالث بالجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية التشاركية، القطاع الثالث، الجماعات

الإقليمية، الاقتصاد الاجتماعي التضامني

**Résumé:**

En ces dernières années, et sous l'influence de plusieurs variables internes et externes: comme la mondialisation, le passage à l'économie de marché, la nature changeante du rôle de l'État, les vagues de réformes politiques, le passage à la démocratie, l'émergence d'idées et les pratiques de bonne gouvernance, le pouvoir et l'influence croissants du tiers secteur, la tendance croissante à s'appuyer principalement sur le secteur privé pour réaliser le développement au niveau des collectivités territoriales.

A travers cette recherche, nous visons à définir le tiers secteur, et le rôle que celui-ci peut jouer dans le processus de développement économique au niveau des instances régionales

Et nous en avons conclu que le tiers secteur joue un rôle majeur dans l'activation de la bonne gouvernance à travers le mécanisme de la démocratie participative parmi les acteurs les plus importants (le secteur privé, les collectivités territoriales, les institutions de l'économie sociale solidaire, ces dernières étant la jambe légalement amputée du troisième secteur en Algérie).

**Mots clés:** démocratie participative, tiers secteur, les collectivités territoriales, économie sociale solidaire.

## مقدمة:

في اطار التطورات التي شهدها العالم في اواخر القرن 20 على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتي انعكست على دور الدولة، حيث حدث الانتقال من نظام حكم محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام حكم محلي يشارك فيه القطاع الخاص والقطاع الثالث

وذلك من خلال آليه الديمقراطية التشاركية جنبا الى جنب مع الديمقراطية تمثيلية، هذه الأخيرة اثبتت قصورها في تحقيق طموحات المواطنين وتطلعاتهم الرامية الى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص. لذا جاءت الديمقراطية التشاركية لتكمل الديمقراطية التمثيلية من خلال المساءلة الرقابة والمشاركة وابداء الراي في المسائل المحلية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.....الخ

يلعب القطاع الثالث دورا حيويا في دعم المسائلة والرقابة وتحقيق الحكم الراشد من خلال آلية المشاركة الديمقراطية في اعداد برامج التنمية المحلية للجماعات الإقليمية والرقابة على تنفيذها

ومن هنا فان دراستنا لهذا الموضوع تطرح أمامنا الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة القطاع الثالث في دعم الدور الاقتصادي للجماعات الإقليمية بالجزائر؟

## الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بالقطاع الثالث وما هي مكوناته؟
- ما هي الجماعات الإقليمية؟ وما هو اطار عملها وفقا لدستور الجزائر الجديدة؟
- كيف يساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في دعم الدور الاقتصادي للجماعات الإقليمية في الجزائر؟

## الفرضيات :

التنمية الاقتصادية المحلية عملية مشتركة وفيها جهود كافة الاطراف من مختلف القطاعات من اجل تحفيز المستوى المحلي.

ينقسم القطاع الثالث الى قسمين هما قطاع الاقتصاد قطاع المجتمع المدني

يستطيع قطاع الاقتصاد الاجتماعي تضامني أن يكون دعامة اساسيه لتحسين مناخ الاستثمار المحلي وانعاش التنمية الاقليمية وذلك من خلال اليه الديمقراطية التشاركية المنظمة للعلاقة بين القطاع الخاص والجماعات الإقليمية عبر تفعيل الحكم الراشد الذي هو لب الديمقراطية التشاركية.

## أهمية الدراسة:

نحاول من خلال هذا البحث الى محاولة تقديم تحليل زربط فيه بين الجماعات الاقليمية والقطاع الخاص ونبين دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني في ترشيد سير هذه العلاقة الهادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية

**منهج البحث:** سنعمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف مضمون قطاع الثالث ومكوناته، والجماعة اقليميه واطار عملها في ظل الجزائر الجديدة، والديمقراطية التشاركية واهميتها، ثم تحليل دور الاقتصاد الاجتماعي في تفعيل الحكم الراشد انعكاساته على التنمية الاقتصادية المحلية.

## مجتمع البحث:

اقتصرت الدراسة على احدى مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني الا وهي الجمعيات المهنية نظرا لطابعها الاقتصادي الاجتماعي

## محاور البحث:

- أولا: القطاع الثالث ومكوناته... مفاهيم الأساسية
- ثانيا: الجماعات الإقليمية ودورها الاقتصادي في الجزائر

- ثالثا: الديمقراطية التشاركية وأهميتها في ارساء المساءلة والرقابة وتحقيق الحكم الرشيد
- رابعا: دور القطاع الاقتصادي الاجتماعي في تحسين مناخ الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية

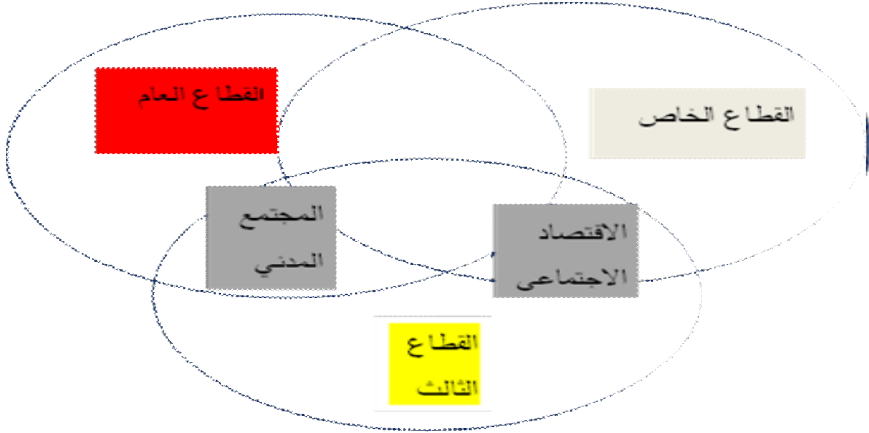
### أولا: القطاع الثالث ومكوناته..... مفاهيم أساسية

تعريف القطاع الثالث: هو القطاع الرابط بين المجتمع والقطاع الخاص والقطاع العام ويسعى الى تقليل الاقصاء والتمهيش والصراعات الطبقيّة في المجتمع والحروب الأهلية بإرساء هيئات فعالة تقوم على مبدأ الحوار والعدالة والمشاركة الحرة والطوعية والتسيير الديمقراطي.

ويطلق عليه أيضا القطاع الشعبي، القطاع الأهلي، القطاع الغير ربحي، القطاع الغير حكومي....الخ

مكونات القطاع الثالث: ينقسم القطاع الثالث إلى قسمين هما:

الشكل 1: مكونات القطاع الثالث وفقا لعلاقته بالقطاعين العام والخاص:



المصدر: من إعداد الباحثة

## 1. تعريف المجتمع المدني:

"إن المجتمع المدني وهو أداة للتوازن والتنظيم تقف بين الدولة وسلطتها القمعية وبين المجتمع وتطلعاته التي قد تتجاوز ما هو مسموح به قانونا والحد من النزعات الإنسانية التي قد تأخذ أشكال تعبيرية تتنافى مع مبادئ وفلسفة المجتمع المدني في هذا السياق يعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني: هو مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف"<sup>(1)</sup>.

## 2. مؤسسات المجتمع المدني:

"بمجال المجتمع المدني هو ما يمثله من منظمات معينة هدفها الأساسي هو خدمة الصالح العام في إطار منظم يبنذ الفوضى والعنف بكل أشكاله. ويشمل المجتمع المدني على المؤسسات غير الحكومية وكل مؤسسة غير عائلية أو إرثية، والتي يولد فيها الفرد ويرثها تكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة والعشيرة، وقد تم الاتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن المؤسسات التالية تدخل تحت إطار ما يسمى بالمجتمع المدني، وهذه المؤسسات والتنظيمات هي:

منظمات حقوق الإنسان، تجمعات أساتذة الجامعة، الأحزاب السياسية (هناك من الباحثين من يعتقد بأنها لا تقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني)، الجمعيات الخيرية الإنسانية، الجمعيات الدينية، جمعيات تنمية المجتمع (لجان الأحياء، اللجان النسوية...)"، الجمعيات الرياضية، الجمعيات الثقافية، الجمعيات العمومية، الجمعيات الفنية، إضافة الى أدوار العبادة للمسجد"<sup>(2)</sup>

---

سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، دار قباء، للطباعة والنشر (1) والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 13

(2)

### 3. دور المجتمع المدني في الجزائر من خلال دستور 1 نوفمبر 2020:

اعتبر دستور 1 نوفمبر 2020 أن المجتمع المدني شريك الدولة في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد، وذلك من خلال التقارير التي يرفعها إلى المرصد الوطني للمجتمع المدني هذا الأخير هو "هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، يقدم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني، ويساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشترك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية"<sup>(1)</sup>. ويهدف انشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني ايضا الى ترقية أداء المجتمع المدني من خلال تقديم توصيات لمؤسسات المجتمع المدني ومراقبة هيكله المجتمع المدني بنفسه على المستوى الوطني والمحلي (الولاية، البلدية) وتنظيم نفسه بنفسه من خلال التسهيلات المقدمة لإنشاء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني من أجل الوصول الى أداء احترافي يساهم في خلق الثروة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية"<sup>(2)</sup>.

### 4. الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

• تعريف منظومة العمل الدولية: تعرف منظومة العمل الدولية هذا القطاع باعتباره "مجموعة من المقاولات والهيئات، وخصوصا التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمقاولات الاجتماعية، التي تقوم على مبادئ التضامن والمشاركة والتي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف، مع الحرص في الوقت ذاته، على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية"<sup>(3)</sup>.

(1) لجنة الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور، المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، 5 سبتمبر 2020، المادة الجديدة 213.

(2) نزيه رمضان، المرصد الوطني للمجتمع المدني دوره ترقية وهيكله الجمعيات على المستوى الوطني. 22 أكتوبر 2020، الساعة 23:35، النهار، أنظر الموقع الالكتروني:

<https://tv.ennaharonline.com/vidéo>.

(3) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعه لنمو مدج. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، المملكة المغربية، [www.cems.m](http://www.cems.m) ص 37.



• أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي: فقد عرفه على أنه " جميع المؤسسات الخاصة ذات التنظيم المهيكل والتي تتوفر على استقلالية القرار وتتمتع بحرية الانخراط، والتي أنشئت لتلبية حاجيات أعضائها عبر السوق، وذلك بإنتاج سلع أو تقديم خدمات التأمين أو التمويل، حيث أن القرارات وأي توزيع للأرباح أو الفائض بين الأعضاء لا ترتبط مباشرة برأس المال أو مساهمات كل عضو بل لكل من منهم صوت واحد، وجميع الأحداث تجري من خلال قرار ديمقراطي وتشاركي. ويشمل الاقتصاد الاجتماعي أيضا هيئات خاصة مع هيكل رسمي، مع استقلالية القرار مع التمتع بحرية الانخراط، تنتج خدمات يمولونها، وأن فوائدها إن وجدت، لا يمكن أن تكون مصدرا للدخل بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين يضعونها أو يتحكمون فيها أو في تمويلها"<sup>(1)</sup>.

#### 5. مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي:

هيكلية الاقتصاد الاجتماعي حسب القانون الفرنسي "وتتمثل في ثلاثة اشكال

قانونية:

- أ- المؤسسات ذات الطابع التعاوني: وتؤسس على مبدأ الأولوية والتسيير المشترك لنشاط وهي توجد ضمن العدد من القطاعات البنكية السكنية وخدمات التأمين والزراعة.
- ب- مؤسسات ذات طابع تعاضدي: وهي مؤسسات المساعدة المشتركة (تبادلية) ضد مخاطر الحياة سواء كانت صحية أو لحماية الاشخاص بواسطة خدمات تأمين الصحية، أو الاستحقاقات المهنية.....الخ.
- ت- مؤسسات ذات طابع جمعي: كل المؤسسات التي تجمع مختلف أشكال التجمعات الحرة للأشخاص والتي تهدف الى تحقيق نشاط اقتصادي لا يكون الربح هدفه النهائي."

(1) Comité Economique et Sociale Européen, 'Economie Sociale dans l'Union Européenne', par José Luis Monzón & Rafael Chaves.

من أبرز سمات القطاع الثالث اعتماده التسيير الديمقراطي الذي يضمن تكافؤ الفرص بين مختلف الأشخاص في المشاركة في الوصول الى صنع القرار فالقطاع الثالث هو سبيل الى الديمقراطية التشاركية.

**ثانيا: الديمقراطية التشاركية وأهميتها في ارساء المساءلة والرقابة وتحقيق الحكم الراشد**  
**1. تعريف الديمقراطية التشاركية:**

حاول العديد من الباحثين تعريف الديمقراطية التشاركية وفقا لرؤيتهم للموضوع إلا أنهم يجمعون على أنها أهم آليات إشراك المواطنين بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقويم مدى تنفيذ هذه القرارات.

**2. نشأة الديمقراطية التشاركية:**

تشير أغلب البحوث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع الديمقراطية التشاركية إلى أنها ترتبط في بروزها بالولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من القرن الماضي لقضايا الفقر وسوء الأوضاع الاجتماعية دورا واضحا في الكشف عن أهميه الديمقراطية التشاركية كما كان لأسلوب الحوار والتشاور مع المواطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام, وصنع القرار الكفيل لمواجهة التحديات الاجتماعية المحلية نخبة محلية من المواطنين العاديين كان لها القدرة والقوة لتقديم البدائل الملائمة للمشاكل المطروحة على المستوى المحلي ( التونسي 2017 )

قد توالى الدعوات في القارة الأوروبية الى ضرورة انتهاز الديمقراطية التشاركية كقاربة بديلة أزمة الديمقراطية التمثيلية، لعل ابرزها دعوة مؤتمر الاتحاد الاوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 8 و 9 من مارس 2004، حيث تم التأكيد على ان الديمقراطية الأوروبية في ازمة حصيلة يتقاسمها الكل وان الديمقراطية التشاركية لازمه وقيمه مضافه لدول الاتحاد الاوروبي يجب على الديمقراطية التشاركية ان تضع بديلا جديدا للديمقراطية لتكمل الديمقراطية التمثيلية وتنميه التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين

تنطلق مقارنة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الاخبار ترى والمشاركة المنتخب للجماعات المحلية les collectivités locales متابعه المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي البلدية municipals وتقضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية بطاقات الانصات والتفاعل واقتصاد المسؤولية والمعرفة مع المواطن, والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص واشراك كل من يمكن ادماجه من ساكنه المدينة الاحياء والشباب والنوادي والجمعيات وغيرها هي عمليات ترسي قيم التخلي السلوي عن الاستئثار المركزي اليه اتخاذ القرار حيث ان الاصلاح الحتمي للسياسة العامة اصبح اكثر من ضرورة في ظل انهيار التام للمجتمع في مواجهه السلطة كما قال الباحث علي خليفه لا بد من الاصلاح لان السلطة اكثر من مطلقة والمجتمع اكثر من عاجز.

حدد Norberto Bobbie الديمقراطية في ثلاثة مبادئ:

✓ اولاً ما هي مجموعة من القواعد محددة من طرف السلطات لاتخاذ القرارات التي تمه الجماعات في الحياة الجماعية

✓ ثانياً اشراك الافراد بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ هذه القرارات

وأن تكون القرارات واقعية ما يعني أن مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تعنيهم هي جوهر الديمقراطية والديمقراطية تنقسم الى قسمين تمثيلية وتشاركية الديمقراطية التمثيلية كما هي معروفة تنحى منح اختيار المواطنين لممثلين عن طريق انتخابات مباشرة كما هو شأن في الانتخابات العامة الديمقراطية التشاركية مرتبطة باستدعاء الافراد من طرف السلطات باستشارات واسعه تمه مشاريع محلية تعنيهم بشكل مباشر وبالتالي اشراكهم في اتخاذ القرارات تحمل العبء الجماعي للعواقب المترتبة عن ذلك ( المناصف 2012)

### 3. أسباب ظهور الديمقراطية التشاركية:

العديد من الأسباب ساهمت في ظهور الديمقراطية التشاركية غير أن العوامل

السياسية الدوراً كبيراً في بروزها عوامل تعود أساساً للعيوب التي شاب نظام الديمقراطية التمثيلية كما تلعب الأسباب العميقة الثقافية

يلعب التقسيم الانتخابي دوراً كبيراً في التقاط الاجتماع الانتخابي بمعرفة بخبرات الناخبين الشيء الذي يسمح بتفضيل تشكيلة سياسية على أخرى هذه الممارسة عرفتها الجزائر في التقسيم الانتخابي للانتخابات 1991 مضيف كذلك العائق المتعلق بوجود الحصول على نسبة معينة من الأصوات في القوائم محلية الشيء الذي ينتج اقضاء فئة معينة من التمثيل داخل المجلس

دائماً في ما يتعلق بالنظام الانتخابي في الإدارة هي التي تمتلك وتسير الانتخابات فالرقابة على العملية الانتخابية يكون من طرف الإدارة ولا تملك الأحزاب المعارضة وبالخصوص الصغيرة حتى إمكانية الرقابة المادية لصحة عملية الفرز تستعمل الإدارة العديد من الأدوات لتفضيل الأحزاب القريبة من السلطة، النقل والتغطية الإعلامية والتمويل أو البشرية تعبئة الجماهير الزبونة

يتمثل في عدم امتلاك الناخبين لآلية وسيله تسمح لهم بالرقابة على المنتخبين طيلة العهدة الانتخابية نموذج طبقه خياليه ومرتبطة بالمواعيد الانتخابية كما يصبح التنظيم البيروقراطي البلدي القائم على الارتباط الشديد للبلدية بـ التركيز لمنتخب الانفصال عن الناخبين بصفه الى درجه ابن ينص انه منتخب محلي اولاً دوله ثانيه

العلاقة بين المواطنين والمنتخبين المحليين وتدهور جدا وهذا راجع لبعده المسافة التي تربط المنتخب بالمواطنين تمثيلية الاداء لا دماج النخبة السياسية في النظام الاداري بدل لعب دور التمثيل التشاركي للمواطنين

أسباب تعود إلى الأحزاب السياسية هذه الأخيرة تعد أجهزة لاختيار الشخصيات التي تترشح لشغل المناصب في الجماعات الإقليمية. غالباً ما يكون هذا

الاختيار بالنظر الى قدرة المترشحين في الحصول على الأصوات. وفي الحقيقة ليس المواطنين من يختارون المنتخبين مناضلين بالمحترفين سياسه يصنعون مسارات حياتهم ويدافع القرية من السلطة من تنجح في الغالب.

أمام هذا الوضع لم يبق للمواطن الا مقاطعه الانتخابات الوحيد والصمود. الانتخابات ليست مهمه بالنسبة للنظام الا فيما يتعلق بنسبه المشاركة.

### الأسباب الثقافية والعلمية:

المسافة الثنائية بين الناخب والمنتخب لم تعد كبيرة على المستوى الجغرافي. بفضل تطور وسائل النقل وتطور الصحافة المكتوبة والمسموعة ثم المرئية واخيرا الأترنت. المواطن في اتصال دائم الشيء الذي يسمح بالمشاركة الدائمة للمواطن في الشأن المحلي والأمر نفسه بالنسبة للمسافة الثقافية.. بفضل ارتفاع مستوى التعليم وتطور وسائل المعرفة

أمام هذا الأمر يجب ان يكون العرض السياسي جيد وكذلك تطوير البرامج السياسية.

لكن توجد أزمة حقيقية في عقد التفويض الذي يشكل الديمقراطية التمثيلية تجديد العلاقة بين الناخب والمنتخب من خلال المشاركة.

### 4. أهمية الديمقراطية التشاركية:

لم يكن الهدف من تكريس الديمقراطية التشاركية ايجاد حل للامزة التي تتواجد فيها ديمقراطية تمثيلية فقط انها استجابة لمتطلبات اجتماعية من خلال تجديد العلاقات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية تقدم المشاركة كآلية لتبني المناهج الجيدة في التفسير العمومي

### ✓ الفرع الاول الاهداف التسييرية:

يمكن أن يكون الهدف من استعمال المشاركة تحقيق أهداف في التسيير الجيد للهيئة الإقليمية أو ما يطلق عليه اليوم بالتسيير العمومي الجديد new public

management الخدمات العمومية المشاركة في الوقاية من النزاعات وضمان تقبل المواطنين للقرارات الإدارية.

أخيرا ترمي هذه الفكرة إلى الحصول على خبرة المستعملين والسكان فإذا كنا في نظام التسيير العمومي يجب بضرورة أن نكون في نظام ديمقراطي

### ✓ الفرع الثاني تجديد العلاقات الاجتماعية

القليل من الكتاب من يتطرقون الى دور الديمقراطية التشاركية في المحيط الاجتماعي العلاقات بين المنتخبين والمواطنين تنشيط الاحياء والقرى ومن وجهه النظر اعاده بناء الثقة بال التمثيل من الناحية الاجتماعية دائما تمكن المشاركة من بناء مواطنين جيدين بتسيير بعض الفئات الاجتماعية ممكن مجال لتوسيع الوعاء الانتخابي وتسمح المواطنين وارساء فعاله مساهمه في تطوير مصير طبقات الضعيفة وتجربه أمريكا اللاتينية في هذا المجال خير دليل على ذلك من خلال الميزانية التشاركية التي تسمح بتوجيه النفقات العامة لتقليص الفجوة الاجتماعية

### ✓ الفرع الثالث الديمقراطية التشاركية كحل لازمه الديمقراطية التمثيلية

يعتبر الفقه أن الوظيفة الاولى للديمقراطية التشاركية هي محاولة ترميم البناء وتشكيل عناصر المشروعية التشاركية تكون الحجر اساس التي من خلالها يمكن بناء العلاقة بين المجال السياسي والمجتمع المدني على اسس جديد

ليست جديدة شوالي ترقية أيديولوجية المشاركة هدفها معالجة ضياع المشروعية الناتجة عن ازمة التمثيل الأمر بتأسيس الأنظمة للسلطة الموجودة ديمقراطي المشروعية لا تأتي من الأعلى أو من الهيئة بل من القاعدة فأمام ارتفاع نسبة المقاطعة وعدم الثقة في المنتخبين الأمريكيين فلم تعد الأحزاب السياسية تلعب دور التحكم بين النظام السياسي والمجتمع المدني ممكن لنظام التمثيلي وأكثر بواسطة ادخال جرعات ديمقراطية جديد مثل الاستفتاء المحلي وعريضة التوقيعات والنقاش العام ومبادرة المواطنين

جاءت الديمقراطية التشاركية لتغطي قصور الديمقراطية التمثيلية في المجالس المنتخبة على مستوى الجماعات الإقليمية هذه الأخيرة التي تعمل من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة

### ثانيا: الجماعات الإقليمية ودورها الاقتصادي في الجزائر

تعريف الجماعات الإقليمية: عرّف الدستور الجزائري الجماعات الإقليمية في المادة 16: الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية<sup>(1)</sup>. اتخذ المشرع الجزائري من أسلوب الانتخاب وسيلة لبناء الديمقراطية المحلية وأداة لتفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وهو ما نستكشف من خلال المادة 15 من الدستور والتي تنص على ان تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية.

المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب من ارادته ويراقب عمل السلطات العمومية، كما نصت المادة 17 منه على ان المجلس المنتخب هو قاعده اللامركزية ومكان مشاركته المواطنين في تسيير شؤون عموميه .

أسلوب الانتخاب تأسس قانونيا في كل من قانوني البلدية والولاية فقد نصت المادة 2 من قانون البلدية 11-10 ان البلدية ما هي القاعدة الإقليمية للامركزية. ومكان لممارسة المواطنة وتشكل اطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية تشكل البلدية الاطار المؤسسي لديمقراطية على المستوى المحلي وتسيير الجوّاري نصت المادة 12 من قانون الولاية رقم 12-7 للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام المجلس الشعبي الولائي وهو هيئه المداولة في الولاية

وعلى الرغم من العيوب اللزقة لمبدأ الانتخاب فهي لا تصل الى العواقب الناجمة تقليص المحليين من انتخاب من يمثلهم الانتخابات المحلية هي مدرسة الديمقراطية

---

(1) دستور الجزائر 2016، المادة 16

تم الأخذ بنظام الجماعات الإقليمية في الجزائر تطبيقاً لفكرة المركزية الإقليمية التي تركز على جملة مبادئ وأسس يوفرها هذا النظام بشكل صحيح منظومة قانونية يتبين مدى حرصها وجدديتها على تجسيدها حقيقة من خلال توفر كل متطلبات نجاحها وناجعتها

#### 5. تنظيم وتسيير الجماعات الإقليمية:

يظهر تجسيد فكرة اللامركزية الإقليمية وصور تطبيقها في النظام الإداري للدولة من خلال منظومتها القانونية ومن خلال حيازتها الكافية بالتنظيم والتأطير القانوني المحكم والمناسب.

لقد حرص المشرع الجزائري من خلال وضعه لنص القانون الجديد رقم 11 10 المؤرخ في: 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية القانون رقم 12 / 7 المؤرخ في: 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية على ضرورة التأسيس للديمقراطية التشاركية باعتبارك من البلدية والولاية المجالس تشكلان الإطار المؤسسات لممارسه الديمقراطية المحلية والتسيير الجوارى ويلزم المشاريع الجزائرية من خلال قانون البلدية وقانون الولاية استشارتهم لمؤسسات المجتمع المدني في كل الخيرات ذات الأولوية لا سيما في مجال تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية.

#### 6. دور المجالس الشعبية البلدية والولاية في تعزيز الديمقراطية المحلية:

رغم اختلاف التوجهات التي حملها كل دستور في الجزائر غير أن نظام اللامركزية أساسية في تسيير كل من الولاية والبلدية كهيئات محلية تعمل على تنفيذ برامج ومخططات الدولة على المستوى المحلي وتسعى للاستجابة لمتطلبات المحلية، فالجماعات المحلية هي الأرضية الصلبة التي تبنى عليها الديمقراطية، والإدارة الأقرب للمواطن للصيقة باهتمامه، وهي أفضل مكان ومجال يمارس فيها المواطن المحلي حقوقه السياسية من المشاركة في القرار وانتخاب ممثليه في المجالس المحلية وهي تكون بذلك خير مدرسه لتعليم مبادئ وقيم الديمقراطية وتعتبر بذلك الهيئات المحلية الفضاء الملائم لمشاركة المواطنين تفسير وتفعيل مبادئ ديمقراطية الاحكام التي نص عليها الدستور والقانون اذا تتمثل كل من الهيئات المحلية لكل من الولاية والبلدية في



جهاز تداولي منتخب من مواطني الاقليم يتداول في تسيير الشؤون المحلية ويعكس الإرادة الشعبية المحلية ويكرس اللامركزية الإدارية باعتباره ركنا أساسا منها ويمثل الانتخاب الوسيلة المثلى لتشكيلها إن مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم ومصالحهم تعد ضمانة هامة في كفالة حقوقهم، وبمقتضى ذلك تظهر أهمية الانتخابات كوسيلة فعالة وأسلوب أمثل للتعبير عن رغبة وإرادة الشعب في اختيار من ينوب عنه في ممارسة السلطة والسهر على حماية حقوقه والمحافظة على ممتلكاته، فتمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في ادارة شؤون العامة المحلية من خلال الانتخاب والذي يعتبر ظاهره ديمقراطية وممارسه حضارية لتأكيد حرية الفرد في اختيار من يراه مناسباً لتمثيله في السلطة

#### 7. دور المجالس الشعبية في التنمية المحلية:

##### أ- دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية الاقتصادية المحلية:

طبقاً لنصوص المواد من 107 إلى 112 من قانون البلدية 2011 فإن المجلس الشعبي البلدي يعد برامج السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده، ويبادر بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي، لهذا الغرض، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته.

ونصت المادة 117 من قانون البلدية 2011، بأن تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي، ويمكنها أيضاً القيام أو المساهمة في بيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية

##### ب- دور المجلس الشعبي الولائي في التنمية الاقتصادية المحلية:

لقد منح المشرع الجزائري للمجلس الشعبي الولائي من خلال قانون الولاية 2012 صلاحيات واسعة من أجل النهوض بالتنمية، حيث يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد

مخطط للتنمية المحلية - ولقد نصت المواد من 80 إلى 91 من قانون الولاية 12 على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

وتنص المادة 81 من نفس القانون: ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية، وتعد الولاية جدولاً سنوياً يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع.

ويقوم المجلس الشعبي الولائي في إطار مخطط التنمية المصادق عليه بما يأتي:

- يحدد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويبيدي رأيه في ذلك.
- يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي.
- يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية، 39 في هذه النقطة أردنا الإشارة إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2015 الذي تضمن أحكاماً متعلقة بأملك الدولة فيما يخص تشجيع الاستثمار. ( المادة 48 لقانون المالية التكميلي لسنة 2015 التي تعدل وتتمم المادة 04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة - 05 من الأمر رقم 08 للأملك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية).

بموجب هذه الأحكام يمنح الامتياز على العقارات الموجهة للاستثمار حصرياً عن طريق التراضي، بموجب قرار من الوالي:

- على أساس اقتراح من المدير الولائي المكلف بالاستثمار المختص إقليمياً، فيما يخص الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة، الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المنحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وكذا

- الأماكن الواقعة على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاط .
- بناء على اقتراح هيئة تسيير المدينة الجديدة بالنسبة للأماكن الواقعة داخل محيط المدينة الجديدة بعد موافقة الوزير المكلف بالمدينة.
  - بالنسبة للعقارات الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي وبعد موافقة (ANDT) - بعد رأي موافق للوكالة الوطنية للتنمية السياحية الوزير المكلف بالسياحة.
  - إجراءات منح الامتياز على الأماكن العقارية للدولة لإنجاز المشاريع الاستثمارية تبينها التعليمات الوزارية المشتركة رقم 01/03 المؤرخة في 06 أوت 2015 تشرح هذه التعليمات الكيفيات الجديدة والإجراءات المتبعة للحصول على حق الامتياز بالتراضي وكذا الأجال الجديدة لمعالجة الملفات.
  - شروط منح الامتياز: يمنح الامتياز لمدة دنيا قدرها 33 سنة قابلة للتجديد وقصوى قدرها 99 سنة. ويخول لصاحبه الحقوق التالية:
    - الحصول على رخصة بناء.
    - التماس الحصول على قرض لدى المؤسسات المالية قصد تمويل مشروعه.
    - حق الامتياز مضمون ولا يمكن إلغاؤه إلا في حالة إخلال صاحب الامتياز بالتزاماته وعن طريق العدالة.

#### • الامتيازات المالية التي يخولها الامتياز:

يتم منح تخفيضات على ثمن الامتياز حسب النسب المحددة وفقا لموقع المشروع:

#### (1) ولايات الشمال:

- 90% خلال فترة انجاز المشروع التي تمتد من سنة واحدة (01) إلى ثلاث (03) سنوات،
- 50% خلال فترة الاستغلال التي تمتد من سنة واحدة (01) إلى ثلاث (03) سنوات.

## 2) ولايات الجنوب والهضاب العليا:

بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات و 50 % من مبلغ الإتاوة المستحقة لأملاك الدولة بعد هذه الفترة.

بالنسبة لمشاريع الاستثمارية المتواجدة بولايات الجنوب والهضاب العليا بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة خمسة عشر (15) سنة و 50 % من مبلغ الإتاوة المستحقة لأملاك الدولة بعد هذه الفترة بالنسبة لولايات الجنوب الكبير.

تجدر الإشارة إلى أن الجماعات المحلية في الجزائر وحسب السياسة الجديدة للدولة التي تقضي بتحسين الجباية المحلية و تامين ممتلكات البلدية والمحلية، ستكون مسؤولة على خلق موارد مالية محلية لتمويل ميزانياتها بقسميها (التسيير والتجهيز)، وخاصة في مجال تشجيع الاستثمار المحلي الذي هو عصب التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال خلق مناطق نشاطات بالنسبة للبلديات الصغيرة ومناطق صناعية

بالنسبة للبلديات الكبيرة، ومنح عقود الامتياز للمستثمرين هذا من جهة.

ومن جهة ثانية فلقد انتهجت وزارة الداخلية سياسة اقتصادية بحثة سواء من حيث تكوين إطارات الجماعات المحلية تكوين اقتصادي أكثر منه إداري وهنا نذكر التوجيهات السديدة للوزارة القاضية بفتح تخصصات اقتصادية في المدرسة الوطنية للإدارة<sup>(1)</sup>

ما سبق يتضح لنا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لازالت موجهة من طرف الدولة كما نصت عليه قوانين الجماعات الاقليمية (البلدية والولاية) " حيث يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخطط للتنمية المحلية - والمصادقة عليه في اطار تجسيد مشاريع الدولة.

(1) مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر، العدد 01، العدد 01،

## 8. تقييم دور الجماعات الإقليمية في التنمية الاقتصادية:

في ظل التحديات الراهنة الناتجة عن ضعف المداخل النفطية واثارها السلبية الكبيرة على الخزينة العمومية حيث تراجعت العائدات المالية بشكل خطير ما جعل الدولة الجزائرية مجبرة على تبني سياسة التقليل من النفقات واتخاذ عدة اجراءات أهمها انتهاز سياسة التقشف في نفس الوقت محاولة إيجاد موارد مالية بديلة عن الموارد النفطية متميزة بالاستدامة نظرا للخسائر النفطية المحققة في السنوات الأخيرة حاولت الجماعات الإقليمية بالجزائر تنويع مصادر تمويلها التي اشار اليها كل من قانون البلدية وقانون الولاية لأن معظم الجماعات الإقليمية تفشل دائما في تنويع مداخيلها معتمدة بشكل تقريبي كلي على اعانات الدولة لا نجاز مشاريع التنمية على المستوى المحلي هذا سبب لدولة نفقات كبيرة أصبحت تشكل عبء كبير عليها إذا صار من الضروري إيجاد آليات فعالة للنهوض بالتنمية المحلية دون بقائها مرتبطة بإعانات الدولة، لذلك فقد ازداد التوجه نحو الاعتماد على القطاع الخاص على المستوى المحلي في مختلف الأقاليم والوحدات المحلية هذا التوجه الذي تم اعتماده منذ سنوات التسعينات مع بداية تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي وتساعدت وتيرة هذا التوجه مع اتفاقيات التعديل الهيكلي والاصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقها منذ النصف الأول لعقد التسعينات في القرن العشرين.

وجاء هذا التوجه نظرا لا ثبات التجارب الدولية الناجمة أن القطاع الخاص يستطيع دفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية من خلال جلب الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية التي يمكن أن تدر مداخيل متنوعة للجماعات الإقليمية وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

إلا أن القطاع الخاص في الجزائر يعاني من تدني مؤشرات مناخ الاستثمار حسب بعض المؤشرات الدولية.

✓ **مؤشر الحرية الاقتصادية**<sup>(\*)</sup>: احتلت الجزائر المرتبة 12 عربيا و 154 عالميا، في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2016، من بين 178 دولة شملها التقرير الصادر مؤخرا عن مؤسسة هيرتيج الأمريكية الدولية، لتكون بذلك في المراتب الأخيرة، على خلاف المغرب التي احتلت المرتبة الثامنة عربيا و 85 عالمياً. ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد، والانفتاح التجاري الضيق للجزائر وتعاملها المحدود مع بقية دول العالم، بسبب العديد من المعوقات الإدارية والتجارية، وعدم كفاءة القوانين الخاصة بالاستثمارات والتي كانت غير جاذبة وغير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر مما انعكس على درجة التصنيف التي حصلت تتحصل عليها الجزائر ضمن هذا المؤشر نظرا لقوة ارتباط التجارة الخارجية بالاستثمارات الأجنبية.

✓ **مؤشر الشفافية**<sup>(\*)</sup>: ذكرت منظمة الشفافية العالمية في آخر تقرير لها، أن الدول التي تنتشر فيها النزاعات والاضطرابات والدكتاتوريات تعد من بين أكثر الدول فسادا

---

(\*) مؤشر الحرية الاقتصادية: تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 وذلك لقياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر على عشر عوامل وهي: معدل التعريفية الجمركية ووجود حوافز جمركية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية (مؤشر التضخم)، تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء.

(\*) مؤشر الشفافية: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية منذ 1995 م لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض الشفافية وجهود محاربة الفساد على تحديد تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار، وتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، وعشرة الذي يعني درجة شفافية عالية.

وأقلها أمناً أيضاً، مشيرة إلى أن أكثر من 6 مليارات نسمة يعيشون في دول يتفشى فيها الفساد بشكل أو آخر.

وجاء في آخر تقرير أن الدول العربية وبعد مرور 6 سنوات على بداية التغيير، لم يكن كافياً لحصد نتائج على صعيد مكافحة الفساد ووضع حد للإفلات من العقاب، ولم تعكس أرقام التقرير نتائج حقيقية لإرادة الشعوب، في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة، وتعزيز الشفافية في القطاع العام على وجه الخصوص.

فجاءت دولة الإمارات الأولى عربي أ والمرتبة 24 عالمياً، تبعها قطر في المرتبة الثانية عربياً و 31 عالمياً، وجاءت السعودية في الترتيب 62 عالمياً مقارنة ب 48 العام الماضي، ونوه التقرير أن تراجع دول الخليج العربي، قد يعزى إلى هيمنة العائلات المالكة على الأنظمة السياسية والاقتصادية، وتقييد وقع الحريات العامة، وعدم وجود مؤسسات مجتمع مدني نشيطة وفعالة، وانخراط الدول في تحالفات عسكرية مما يزيد من السرية وعدم الوضوح في الموازنات والصراف العام.

وجاءت تونس في المرتبة 75 دولياً مقارنة مع 76 في تقرير العام الماضي، وتراجعت المغرب إلى الترتيب 90 عالمياً مقارنة مع 88 عالمي أ، وانحدرت الجزائر إلى الترتيب 108 عالمياً مقارنة مع 88 في تقرير العام الماضي.

✓ **مؤشر التنمية البشرية**: احتلت الجزائر في 2015 المرتبة 83 من أصل 188 دولة، في قائمة الدول التي تشهد تنمية بشرية متوسطة، متقدمة عن دول المغرب العربي تونس والمغرب وليبيا، في حين حلت الرابعة عربيا وراة قطر في المرتبة الأولى 32 عالميا، تلتها المملكة العربية السعودية في المركز 39 عالميا، ثم الإمارات العربية المتحدة 41.

✓ مؤشر المركب المخاطر القطرية: الجدول التالي يوضح وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية<sup>(\*)</sup>.

الجدول رقم (06): وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية من 2005- 2015

السنوات	2015	2013	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
درجة مخاطر الجزائر	74.7	72.0	-	72.0	70.8	76.8	78.5	77.8	77.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ص 24.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطر منخفضة خلال السنوات العشر الأخيرة، وكل ذلك يرجع لتحسن واستقرار ايجابي في وضعية الجزائر الاقتصادية واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي فقدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وذلك راجع إلى تنامي عائدات النفط، فقد أصبحت الجزائر تعيش في مجبوحة مالية حقيقية<sup>(1)</sup>

(\*) مؤشر المركب المخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة الدليل الدولي للمخاطر PRS GROUP القطرية منذ عام 1980 م، ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أول التعامل تجاريا مع البلد وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسداده، ويستند المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية على 25 %، أما مؤشر تقويم المخاطر والمالية فهو 25 % أيضا. ودليل المؤشر هو: من الصفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطر مرتفعة جدا، من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطر مرتفعة، من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطر معتدلة، من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطر منخفضة، من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطر منخفضة جدا.

(1) ريحان شريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسي الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، الجزائر، أبريل، 2013، ص 34 - ص 33.



✓ مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية<sup>(\*)</sup>: خفض المؤشر تصنيف الجزائر إلى وخطر ضعيف على المدى المتوسط، كما جاء في التقرير أن الجزائر التي كانت "B" سجلت تراجعاً بدرجة من سبتمبر 2015، A مصنفة منذ سنة 2009 في الفئة 4 إلى جانفي 2016 بسبب تراجع أسعار المحروقات التي لا تزال تؤثر على النشاط الجزائري.

✓ مؤشرات التنافسية العالمية: منذ سنة 2000 أصبحت الجزائر تظهر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004 حين احتلت الجزائر الرتبة 71 عالمياً مسجلة تحسناً مقارنة بالسنوات السابقة، لكن بعد عام 2008<sup>(1)</sup> بدأت في التراجع إلى أن وصلت في 2016 إلى المرتبة 156، ما يدل أن الجزائر تعاني من تنافسية ضعيفة بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية، وعدم توفر بنية قاعدية وفق المؤشرات الدولية، وكذا نقص العناية بالبحوث والاكتشافات العلمية في مجال الابتكار والتطوير، التي تدخل في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية، والتي أثرت سلباً على المناخ التنافسي في الجزائر وجعلها تأتي في ذيل القائمة، مما تبين تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

---

(\*) مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية: يصدر عن مؤسسة التامين الفرنسية لضمان التجارة الخارجية، المؤشر يقيس مخاطر عدم قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات والدول بأداء الاقتصاد المحلي والأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي. ويصنف المؤشر الدول إلى مجموعة درجة، (A4، A3، A2، A)، وتنقسم إلى 1 (A) مجموعتين هي: مجموعة درجة الاستثمار ويغطي المؤشر 165 دولة منها 19 دولة عربية، (B، C، D)، المضاربة 199

(1) فط سليم، زرمان كريم، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الاقتصاد الكلي على الجزائر: دراسة قياسية 1999-2011، الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، ص 8.

✓ مؤشر بيئة أداء الأعمال: احتلت الجزائر الرتبة 136 عالميا عام 2008 ليتراجع أكثر خلال السنوات اللاحقة لتصل للرتبة 156 في 2016 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): مرتبة الاقتصاد الجزائري في المؤشرات الرئيسية لتقرير ممارسة الأعمال

2008	2012	2016	المؤشرات الرئيسية
134	153	142	مؤشر بدء النشاط التجاري
141	118	77	مؤشر استخراج تراخيص البناء
118	167	162	مؤشر تسجيل الملكية
162	150	175	مؤشر الحصول على الائتمان
131	79	173	مؤشر حماية المستثمر
70	164	155	مؤشر دفع الضرائب
166	127	178	مؤشر التجارة عبر الحدود
118	122	102	مؤشر انفاذ العقود
-	59	74	مؤشر تسوية حالات الإعسار
-	164	118	مؤشر توصيل الكهرباء
136	148	156	الترتيب العام

المصدر: صبيحي شهناز، مناخ الاستثمار في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية - المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص 109.

من خلال الجدول يتضح لنا أن مناخ الاستثمار في الجزائر من ناحية أداء الأعمال قد حقق تراجع كبيرا في السنوات بسبب تعديل عدد من الأنظمة الإدارية خاصة فيما يتعلق بتسجيل الملكية التي لطالما كانت تأخذ وقتا طويلا لإتمامها بسبب العراقيل الإدارية، ومن ناحية البدء في المشروع عرفت الجزائر تراجعا ملحوظا من المرتبة 134 عام 2009 إلى المرتبة 142 في 2016، وتراجعت في العديد من المؤشرات

الفرعية الأخرى كمؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2016 مقارنة ب 2008 إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة 178 والمرتبة 74 عالميا، وهذا ما يعد دليلا على تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة<sup>(1)</sup>.

9. معوقات الاستثمار في الجزائر: تتلخص أهم وابرز المعوقات التي تعترض الاستثمار المحلي والأجنبي في عدد من الصعوبات مقارنة بقدرات السوق الجزائري وتتمثل في:

i. الحصول على التمويل: وهو أكبر عائق يواجه الاستثمار في الجزائر، حيث تم ترتيب الجزائر في مؤخرة الترتيب العالمي في مؤشر التمويل الذي يؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من إعادة رسملة البنوك وتمتعها بسيولة عالية وفتح القطاع المصرفي أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي لا يزال عائق التمويل وتدني جودة الخدمات المصرفية يعد كإحباط للاستثمار، فالبنوك الجزائرية والمملوكة بنسبة 90% للدولة لا تزال تسيير بشكل بيروقراطي ومركزي يتميز بكثرة الإجراءات وطول مدة دراسة طلبات التمويل، وكذا المبالغة في المطالبة بالضمانات مقابل الحصول على القروض.

ففي دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2009 اعتبر النظام البنكي الجزائري الأسوأ عالمياً، حيث احتل الرتبة 130، هذا التقييم يجرى من خلال منح علامات بين 1 و7 وتحصلت الجزائر على 3.1 ودولا مثل ليبيا تحصلت على علامات أفضل.

---

(1) صبيحي شهناز، مناخ الاستثمار في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية - المدرسة الوطنية العليا للعلوم

ii. **البيروقراطية:**<sup>(1)</sup> "حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمناخ الاستثمار في الجزائر والذي يصف الإجراءات الإدارية في الجزائر بالرادعة حيث تعم البيروقراطية في كل دواليب الإدارة، فالمستثمر الأجنبي يواجه العديد من التعقيدات، خاصة ما تعلق بالتأخير المسجل في المراحل الأولى لإنجاز المشروع من الحصول على التراخيص الضرورية، استيراد، معدات الإنتاج، الوصول إلى الخدمات العمومية كالكهرباء والماء...إلخ.

وفي تقرير للبنك الدولي الخاص بترتيب الدول من حيث سهولة ممارسة الأعمال في مختلف دول العالم لسنة 2011، والذي يحظى بمصداقية عالمية والذي يقيم النظم والإجراءات السارية المفعول في أكثر من 180 دولة، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 136 خلف كل من تونس ومصر والمغرب من حيث تسهيل في الأعمال وخلق المؤسسات.

iii. **الفساد:** يعتبر ثالث أكبر عقبات الاستثمار ونتيجة حتمية ومنطقية لتفتشي البيروقراطية وما ينجر عنها من كثرة الإجراءات وعدم وضوح اللوائح والتنظيمات الإدارية، ذلك أن المستثمر غالبا ما يكون مجبرا أمام هذا الوضع لدفع رشايي للموظفين الإداريين لاختصار الوقت وتسوية المعاملات.

وترتيب الجزائر في مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في تدهور مستمر في السنوات الأخيرة فحسب تقرير المنظمة لسنة 2015 احتلت المرتبة 88 والذي شمل 167 دولة، وفي 2016 احتلت المركز الثالث إفريقيا. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها ضخامة الأرصدة المالية المخصصة لمختلف البرامج والخطط التنموية المسطرة لتدارك التأخر المسجل في مختلف جوانب التنمية، هذه البرامج حولت الجزائر لورشة مفتوحة صاحبها استفحال ظاهرة الفساد.

---

(1) منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان،

iv. **الاقتصاد الموازي:** عانى الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره من تفشي الاقتصاد غير الرسمي وفي العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وتكرس بصفة واضحة في مرحلة الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر، وما ترتب عن هذه المرحلة من ضعف دور الدولة الاقتصادي وانخفاض نسب التشغيل وتدني مداخيل الأفراد، مما أدى إلى ظهور ممارسات مهدت لإقامة وانتشار القطاع غير لرامي في البلاد.

وفي تقرير للبنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2007 أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمثل ما نسبته 35 %، وقد ارتفعت لتصل إلى 40 % من الناتج المحلي الخام في 2015 وهي النسبة الأهم في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

فهذا الحجم الكبير للاقتصاد غير الرسمي ترتب عليه إفرازات ومضاعفات سلبية على أداء الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال رسم صورة سيئة للاقتصاد الجزائري لدى المستثمرين الأجانب، نظرا للتأثير الواسع للاقتصاد غير الرسمي على أنشطة القطاع الرسمي، ومواجهته بمنافسة غير عادلة لعدم تكافؤ فرص العمل كونه لا يخضع لنفس الأعباء التي تلتزم الأنشطة الرسمية.

v. **نقص تأهيل الموارد البشرية:** يعتبر عامل نقص تأهيل الموارد البشرية رابع أهم العوائق أمام الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وذلك حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2012 وذلك حسب رأي 7.7 % ممن شملهم الاستقصاء.

فبالرغم من تخصيص الجزائر لنسبة عالية من مداخيلها لقطاع التعليم العالي والتكوين وإتاحة التعليم في جميع الأطوار، إلا أن سوق العمل في الجزائر يعاني من نقص في العمالة الفنية اللازمة لإنجاز العديد من الاستثمارات، ويمكن استدلال بذلك بجلب أغلب المتعاملين الأجانب لعمالة أجنبية تمكنهم من إنجاز مشاريعهم بالكفاءة اللازمة وفي الآجال المحددة، كما أن أغلب تقارير التنافسية تشير إلى تدني جودة نظام التعليمي في الجزائر والقائم على الجانب الكمي.

.vi عوائق أخرى: فالإضافة إلى العوائق السابقة هناك عوائق أخرى لا تقل أهمية وهي:

- أزمة العقار الصناعي وصعوبة الحصول عليه.
- التعامل مع الجمارك وبطء الإجراءات الجمركية، حيث تصل المدة اللازمة في المتوسط لإخراج البضائع 22 يوما بالمقارنة مع المغرب التي لا تتجاوز 3 أيام، وهذا التأخير لا يخدم تنافسية المؤسسات الموجهة للتصدير.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالاستيراد.
- عدم وجود مناطق حرة في الجزائر، وهي الدولة الوحيدة عربيا التي لا تحوز عليها والبالغ عددها 114 منطقة

وحسب تقرير ممارسة نشاط الأعمال فان الجزائر لا بد من أن تقوم بإجراءات محفزة كتخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية وتسجيل الملكية العقارية، وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات، وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه، وتجسيد مبادئ الحكم الراشد لتحسين مناخ الاستثمار في الاقليم وذلك من خلال دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني للحكم الراشد عبر آلية الديمقراطية التشاركية.

### 10. الاطار القانوني للديمقراطية التشاركية في الجزائر:

الديمقراطية التشاركية صارت مبدأ دستوري من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 اين أكد المؤسس الدستوري الجزائري علي تشجيع الدولة الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي وعليه يتضح جليا فإنه ومن خلال ما ورد ضمن احكام قانون البلدية، كما ساقه مؤسسه الدستوري، فان الهدف من ذلك ما هو جعل مواطني البلدية طرف فاعلا في تسيير شؤونهم المحلية خدمة للصالح العام وهو ما يعد احد مرتكزات اللامركزية الإدارية واهم مظاهر وتجليات الديمقراطية التشاركية.

- يقوم النظام الدستوري الجزائري على اساس فصل السلطات وتعاونها وتكريس الديمقراطية التشاركية وتسهر السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي للمواطنات والمواطنين والمساواة بينهم ومشاركتهم في الحياة السياسية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من اهم المواد التي كرسست الديمقراطية التشاركية تجلياتها في المادة 15 من القانون 16-01 المتضمن التعديل الدستوري حيث نصت المادة على:
- تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية.
  - المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية.
  - تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية<sup>(1)</sup>.

كما ان المجالس الشعبية المحلية من واجبها وضع اليات تشاركية للحوار والتشاور لتسيير مساهمه المواطنات والمواطنين والجمعيات في اعداد برامج التنمية وتتبعها وهذا ما اشار اليه الباب الثالث من قانون البلدية والمعنون تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

رابعا: دور القطاع الاقتصادي الاجتماعي في تحسين مناخ الاستثمار وودعم التنمية الاقتصادية من خلال تجسيد الحوكمة الراشدة: (الجمعيات المهنية نموذجا):

### 1) تعريف الحكم الراشد:

الحكم الراشد يعرف ال البنك الدولي الحكم الرشيد على انه الطريقة الت يمارس بها الحكم في تفسير واداره اقتصاد وموارد بلدي ما، وجاء تعريفه في اتفاقيه شراكه كوتن بانه الإدارة الشفافة والقابلة للحاسبة موارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة وذلك ضمن نطاق بائية سياسيه ومؤسسته تحترم

(1) دستور الجزائر 2016 المادة 15.

حریم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون، التي يمارس بها

## (2) مؤشرات الحكم الراشد:

متطلبات تحقيق الحوكمة أو الحكم الراشد يركز مفهوم على قيم وادوات التمكين التي تسمح بقيام الحكامة المحلية الرشيدة التي تستخدم السلطة السياسية ممارسه الرقابة على المجتمع المحلي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعليه لابد من الحوكمة المحلية الرشيدة:

1. المسائلة: يقصد بها خضوع المسؤول أو متصرف مهما كانت درجة مسؤوليته أن يخضع للمحاسبة والمسائلة يحددها القانون وعلى المسؤول تقديم تقارير أو توضيحات عن أنشطته الادارية أو المالية أو الاجتماعية وعلى المسؤول عبء البيئة في اثبات الالتزام بالقانون وعدم مخالفته
2. الشفافية: أن يتم الأداء في كنف وفي الوضوح التام واستعداد المسؤول لتقديم المعلومات في الوقت المناسب ووعدم اخفاء التصرفات ذات الصلة بسير نشاط المرفق مهما كانت طبيعته
3. الفعالية والكفاءة: أي أن يتم الاداء الحكومي بقدر من الكفاءة والفعالية باستعمال الامكانيات المادية والبشرية المتاحة بما يحقق المصلحة العامة وتجنب الأداء السيء وغير المنتج.
4. رؤيه الاستراتيجية: أين يتم الاداء الاداري والحكومي ببرنامج معد سلفان لاستراتيجية يعدها أهل الاختصاص مع تجنب المشاريع الوهمية وهدر المال العام وهي تختلف من قطاع الى اخر ومن مرفق الى اخر.
5. حكم القانون: هو من المعايير المهمة والحساسة بحيث تصبح التصرفات والمعاملات والأنشطة العامة خاصة المالية والإدارية مطابقه للقانون وتم على أساس مبدأ المشروعية والاحتكام إلى القانون
6. اللامركزية: وذلك بتقسيم السلطات بين جهات مركزية وجهات محلية على



- أساس عناصر ومعايير لا مركزية تبنى على استقلال الوحدات المحلية شخصية معنوية مستقلة واعتمادها على عنصر الانتخاب وخضوعها للوصاية الإدارية
7. **المساواة:** يقصد بالمساواة كمؤشر من مؤشرات الحوكمة اخضاع المواطنين لنفس الواجبات ونفس الحقوق وكل ماله علاقة بالمرافق والمساواة في التوظيف وفي الخضوع للضرائب المختلفة والمساواة في ممارسة الحقوق العامة الدستورية.
8. **العدل والانصاف:** وذلك بتحقيق العدل الاجتماعي ومصدره لكل فئات المجتمع الامان والحياة الكريمة وبعث الثقة في نفوس المواطنين في وطن يسود فيه العدل والانصاف ويغيب فيه الظلم والتعسف.
9. **السلوك الاخلاقي ومكافحه الفساد:** ويندرج ضمن هذا الجانب احترام المواعيد والانضباط الاداري والاخلاق المهنية واعتماد الاليات القانونية والقضائية لمواجهة ومكافحة الفساد وذلك من خلال الاعتراف بحق المشاركة اتخاذ القرار المحلية التي تعنيهم بسن القوانين وتثبيت ممارسات بموجبها يتم ابداء الراي.
10. **حمايه حقوق الإنسان:** تم تأكيدها في المواثيق الدولية والقوانين الداخلية لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
11. **تبسيط الاجراءات:** بتسهيل تعامل مع المرافق الإدارية ومحاربة البيروقراطية وكل تخفيف للإجراءات الادارية.

3) **الجمعيات المهنية نموذج لتدعيم الدور الاقتصادي للجماعات المحلية:**  
تسعى الجمعيات المهنية لتحسين بيئة النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من الأهداف المسطرة لكل جمعية والمجهودات المبذولة من دراسات وملتقيات ومنشورات واقتراحات مبتكرة في كل من المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تبينت لنا من خلال تحليلنا لأهم ما جاء على لسان رئيس جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات ورئيس الاتحاد الوطني للصيادلة الجزائريين كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول 03: يوضح دور الجمعيات المهنية في تدعيم التنمية الاقتصادية من خلال تجسيد مبادئ الحكم الرشيد:

اسم الجمعية المهنية		
الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة	جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات	
عدد المنخرطين	30 في 1 جانفي 2001	32
تعريف بالجمعية	هي جمعية تأسست في 1999 من أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمنخرطين والمساهمة في تنظيم وتنمية الصناعة الصيدلانية، والحصول على مهارات في ميدان انتاج الادوية الصيدلانية.	هي جمعية تأسست في 2003 من أجل الدفاع عن مصالح المنتجين الوطنيين لمشروبات مثل: محاربة المنافسة غير عادلة من القطاع الموازي وتنظيم السوق، تحديث المهنة بتشجيع الابتكار وتنمية المهارات، توفير المساعدات المالية والتقنية في مجال البحث وتحسين الجودة في تعبئة المنتجات
المساءلة	لقد أصدرت جمعيتنا بالفعل سلسلة كاملة من المقترحات والتوصيات في هذا الاتجاه. وهي على استعداد لمناقشتها مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك ليس فقط أولئك الذين يهتمون بالجانب الصحي فقط ولكن أيضاً المسؤولين عن الجوانب الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصناعية.	قنا باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بلغت حد الغلق بالنسبة لبعض المنتجين، مع متابعة بعض الشركات الأجنبية التي قلدت بعض المماركات الجزائرية".
الشفافية	دعم القدرة التنافسية للشركات، وسياسة الهوامش والأسعار التي تشجع الجودة والابتكار، والتنظيم الشفاف للسوق الداخلي، وسياسة التدريب المستهدفة بشكل أفضل، وسياسة سداد	"بادرنا كجمعية إلى إصدار العديد من الدلائل الخاصة بالمشروبات موجهة في المقام الأول للمنتجين، ومنها على سبيل المثال، الدليل الخاص بالتغليف ودليل آخر حول كيفية مراقبة المنتج لمنتجه،

<p>وآخر تم طرحه حول عصائر الفواكه، وآخر خاص يميز بين نوعية العصير والمغلف الذي يتوافق معه</p>	<p>تكليف الأدوية المعروضة بوضوح ويمكن التنبؤ بها، ودعم الابتكار والبحت والتطوير</p>	
<p>في يوم تحسيبي بعنوان "نوعية المشروبات وواقع صحة المستهلك" مؤخرًا، حيث قال؛ "إن الجزائر اليوم تمكنت من تغطية السوق بـ98 بالمائة من المشروبات المنتجة محليا، في حين قدرت نسبة الاستيراد بـ2 بالمائة، وهذا مؤشر إيجابي ليتسنى لنا التحكم كمنتجين فيما يشربه المواطن من مشروبات ذات نوعية، بشهادة الجمعية التي تشرف بصورة دورية على مراقبة كل ما يجري إنتاجه من عصائر ومشروبات غازية</p>	<p>تظل صناعة الأدوية أيضًا واحدة من المنافذ الواعدة لآلاف الخريجين الشباب من جامعاتنا الذين تقدم لهم شركاتنا تدريبًا إضافيًا ما يجعلهم عاملين ومنافسين بسرعة في ورش الإنتاج لدينا وكذلك في مختبراتنا الخاصة بالسيطرة أو البحت والتطوير.</p>	<p>الفعالية والكفاءة</p>
<p>إن الجمعية التي أنشئت منذ عام 2003، من أهم أهدافها الوصول إلى تنظيم سوق المشروبات بكل أنواعها، لأننا نؤمن كمنتجين أنه بدون مستهلك لا نسوي شيئا، ومنه التحدي الذي عملنا عليه يقوم على فكرة إعداد مشروبات نوعية تستجيب للأطر العلمية العالمية والمحلية</p>	<p>إذا كان لدى بلدنا، من الناحية النظرية، القدرة على التعامل مع هذا السوق الواعد ولكن المتنازع عليه بشدة، فلن يكون قادرًا على اغتنام الفرص حقًا إلا على حساب نهج استراتيجي مدروس بعناية والذي يتضمن إجراءات متضافرة بين السلطات. الجمهور والمنتجين على جميع الجهات</p>	<p>الرؤية الاستراتيجية</p>
<p>كل المشروبات التي يعدها المنتجون الممثلون لـ53 علامة منظمة للجمعية تحاول التقييد بالمعايير التي يجري العمل بها على المستوى العالمي، وكذا التقييد بالقوانين المحلية الخاصة بالتجارة والصناعة،</p>	<p>التحدي الثاني هو تحديث الإطار التنظيمي وتزويد بلدنا بوكالة دائمية قوية، ينص عليها القانون</p>	<p>حكم القانون</p>

<p>عدم التقيد بالقوانين المتعلقة بنقل المشروبات من المنتج إلى المستهلك، إذ يجري نقلها في بعض الأحيان دون مراعاة شروط النقل، الأمر الذي ينعكس سلباً على نوعية المشروب، وقد لفتت الجمعية انتباه المنتجين إليها بضرورة التقيد بقوانين النقل، وكذا إلزام أصحاب المحلات التقيد بشروط الحفظ، لأن وضع المشروبات الغازية أمام واجهات المحلات يؤثر على نوعيتها وعلى صحة المستهلك، ويدفع البعض إلى اتهام المنتج لا السوق</p>		
	<p>إذا كان لدى بلدنا، من الناحية النظرية، القدرة على التعامل مع هذا السوق الواعد ولكن المتنازع عليه بشدة، فلن يكون قادرًا على اغتنام الفرص حقًا إلا على حساب نهج استراتيجي مدروس بعناية والذي يتضمن إجراءات متضافرة بين السلطات. الجمهور والمنتجين على جميع الجبهات</p>	<p>اللامركزية</p>
<p>، أوضحنا في بيان صحفي. هناك أيضًا خطط للتنظيم المشترك من قبل Apab و PME II لأيام إقليمية للمعلومات والتوعية للشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع، بشأن متطلبات الجودة وسلامة الأغذية . يهدف البرنامج إلى دعم عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الرائدة في جميع مراحل عملية الارتقاء بها وتعزيز نقل الممارسات</p>	<p>.. إذا كانت الإدارة الصحية قادرة حتى الآن على مواجهة الأعباء الملقاة عليها بصعوبة كبيرة، وبفضل تطوعية مديريها التنفيذيين، ستكون قادرة على الاستجابة بشكل أقل وأقل للمطالب المتزايدة والملحة للمنتجين الوطنيين. الذين يحتاجون إلى المرافقة والدعم في جهودهم التنموية في مواجهة بيئة</p>	<p>المساواة</p>

الجيدة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى في القطاع.	صيدلانية عالمية يعرف الجميع مدى تعقيدها	
دعت جمعية منتجي المشروبات الجزائرية (APAB)، الأربعاء 25 نوفمبر 2020، خلال اجتماعها مع لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، إلى تقنين عمليات توزيع المشروبات وتكثيف الضوابط، في خاصة فيما يتعلق بأنشطة السوق الموازية	إن اقتناعنا هو أنه في اقتصاد مفتوح على التبادلات الدولية مثل الاقتصاد الجزائري، فإن الاستشارات عالية الجودة هي شرط أساسي للحفاظ على حصصنا في السوق، وجعل استثمارنا مربحة وحماية وظائف الأكاديميين الشباب.	الانصاف والعدل
أوضح رئيس الجمعية علي حماني الوضع الذي يواجهه المنتجون، لا سيما فيما يتعلق بمشكلة توزيع المشروبات للاستهلاك الكبير، مؤكداً أن الجمعية رفعت مشكلة التوزيع للسلطات المحلية منذ كانون الثاني (يناير) الماضي. 2017. دعا ممثلو APAB إلى حلول عاجلة لعواقب هذا الوضع لأنه مرتبط بعامل الوقت الذي يتطلب الحاجة إلى إرسال المنتج إلى المستهلك وفقاً لمعايير الاستهلاك	إن ظهور أداة صناعية تتماشى مع المعايير الدولية الأكثر تطلباً، نتيجة للاستثمارات الخاصة والعامة الكبيرة على مدار العشرين عامًا الماضية بالإضافة إلى تشجيع السلطات العامة، يمكّن بلدنا اليوم من منح الموارد بطموح جديد: أن تكون قادرة على الاستجابة بشكل أفضل وأفضل لأهداف سياستها الصحية مع المشاركة في تقاسم أفضل للقيمة المضافة	السلوك الأخلاقي ومكافحة الفساد
مهمتنا هي تعزيز وتطوير وتعزيز أنشطة قطاع المشروبات. للقيام بذلك، نحن نطلق مبادرات مختلفة ونواجه العديد من التحديات، والتي أردنا مشاركة نتائجها مع كل من قد يجدون اهتماماً بها.	لقد أصدرت جمعيتنا بالفعل سلسلة كاملة من المقترحات والتوصيات في هذا الاتجاه. وهي على استعداد لمناقشتها مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك ليس فقط أولئك الذين يهتمون بالجانب الصحي فقط ولكن أيضاً المسؤولين عن الجوانب الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصناعية.	المشاركة
إلى أن آخر ما يجري التركيز عليه هو	أن التنبؤات التي وضعها مكتب الأمم	حماية حقوق

الإسنان	المتحدة للشؤون الإنسانية في عام 2012 تظهر قدرة أداة الإنتاج الوطنية على ضمان تغطية غالبية احتياجاتنا من المنتجات الصيدلانية المعتادة.	الاهتمام بتكوين العاملين في قطاع المشروبات لحماية المستهلك، حتى لا تكون صحته مستهدفة
تبسيط الإجراءات	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة

من الجدول السابق يتضح لنا أهمية دور الجمعيات المهنية في تجسيد الحكم الراشد الذي يرفع من جودة المناخ الاستثماري وبالتالي زيادة الفرص الاستثمارية وجذب المشاريع الاقتصادية للأقاليم.

خاتمة:

شكل الناتج المحلي 33,80 للقطاع الخاص من الناتج المحلي الكلي (الاجمالي) هذا ما يوضح لنا هيمنة القطاع العام على المشاريع الاقتصادية التنموية، رغم الإصلاحات التي كانت تسعى اليها الدولة الجزائرية الا ان هذه النسبة تعكس عدم بلوغ تطلعات الدولة في الولوج الى سوق الحرة وتفعيل الياته بكفاءة وفعالية عالية وذلك من خلال الأعمال الحرة والتشجيع على الاستثمار في القطاع الخاص بتوفير بيئة أعمال جاذبه للاستثمارات اي مناخ استثماري جديد للأعمال الحرة وفقا لسياسه منتهيه من قبل الدولة الجزائرية وذلك منذ صدور قانون النقد والقرض 1990 الذي توجهت فيه الدولة الجزائرية الى التخلي عن دور الدولة في القيام بدور المستثمر والمنتج نظرا معرفه الجزائر في سنوات سابقه فشل الدولة في تحقيق معدلات نمو المطلوبة ما نتج عنه عجز في الميزانية وتراكم المديونية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومن هنا ظهرت الحاجة الى تدعيم دور القطاع الخاص والنهوض بالأنشطة الاقتصادية ان من اهم أسباب ضعف الاستثمار في القطاع الخاص هو الجزائر تتميز ببيئتها الاستثمارية بمناخ استثماري غير جادب للاستثمارات في الأنشطة الحرة

ويعود ذلك للأسباب التالية منها البيروقراطية فساد الاداري عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ولاقتصادي والمالي قله المعلومات ما يشكل زياده نسبه وعدم التأكد وبالتالي زياده المخاطرة أو معدل الخطر في المشاريع الاستثمارية الخاصة ما شكل البيئة منفرة للاستثمار الخاص بالإضافة الى مشاكل العقار والتلاعب بالقوانين ومن اجل هذا قامت الدولة الجزائرية بتدعيم دور القطاع الثالث يكون دعامة وسندا للقطاعين الحكومي والخاص هو الذي تجسد في اعتراف الدولة الجزائرية بالمجتمع المدني

رغم الاعتراف بدور المجتمع المدني في الجزائر الا انه القطاع الثالث لازال يشكل قصورا من حيث ادائه في اشراك المواطنين في الحياه السياسية والاقتصادية للبلاد

وقد تجسد هذا من خلال تكريس الدولة للديمقراطية التشاركية وفقا السنه 2016 الا ان الملاحظ انا الدولة الجزائرية لم تولي اهتماما للاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي هو الشرط الاخر انقطاع الثالث القطاع الثالث رغم وجود مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر الا ان المشرع الجزائري لم يخصص الاطار القانوني الخاص بالاقتصاد الاجتماعي التضامني تنظيم سيره ودوره بصفة مستقلة عن المجتمع المدني نظرا لاختلاف الطابع في كل من القطاعين لابد من سن قوانين تبدي اهتماما بالدور يقوم به الاقتصاد الاجتماعي التضامني كدعامة اساسيه للقطاع الخاص وكهمزة وصل بين القطاع العام والخاص ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

الاجتماعي تضامني يمكن ان يساهم في التنمية الاقتصادية لميممه من خلال اليه الديمقراطية التشارك مع الجماعات الإقليمية ما يسمح تفعيل الحكم راشد في البيئة أو بيئة الأعمال الجزائرية واصلاح المناخ الاستثماري ما يجعله جاذبا للاستثمارات الخاصة والأعمال الحرة

الديمقراطية التشاركية تسمح بمشاركه اصحاب الأعمال الحرة في التنمية الاقتصادية من خلال استشاره وابداء الراي المبنية على الخبرة العملية والتجربة

الميدانية والمعرفة الواسعة للبيئة الاستثمارية وتقلبات السوق ما من شأنه أن يسهم في وضع أهداف تنمية اقليميه واقعية

كذلك يمكن لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي تضامني ا توفر قدرا من المعلومات السوق وذلك من خلال نشر تقارير عن دراسة السوق بالتالي التقليل من مشكله عدم التأكد بسبب عدم توافر المعلومات اللازمة اضافه الى هذا يمكن لمؤسسه الاقتصاد الاجتماعي للتضامني أن تكون شريكا للجماعات الإقليمية في القيام بدور المساءلة والرقابة على السوق ما يسمح بتحقيق المنافسة العادلة الذي هي شرط من شروط جذب الاستثمارات الخاصة وبتالي تحقيق مزيد من الشفافية منافسه العادلة

كما يمكن التقليل من حجم البيروقراطية من خلال اليه الديمقراطية التشاركية مراقبه على تنفيذ الخطط التنموية اشترك في تخطيط التنمية للسنوات المقبلة.زيادة الفرص الاستثمارية من خلال تسهيل الولوج الى الاطلاع على مجريات السوق من خلال الانخراط كشخص معنوي أو فردي جمعية مهنية المهنية وتقليل احتكار المعلومات

تحقيق المشاركة الفعلية للاقتصاد الاجتماعي التضامني من خلال الديمقراطية الالكترونية ونشر وتبادل المعلومات ولبدء الرأي على المواقع الالكترونية للمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

تحقيق رقابه مستمرة وحساسة لأي طارئ نظرا لارتباط الجمعيات المهنية بالقطاع الخاص مباشرة وسعيها الى إيجاد الحلول الفعالة خاصة عند وقوع الازمات ما يخلق استجابة سريعة وفعالة من خلال عرض الاقتراحات للمشاكل الحالية وتوفير الحلول الانية.

### ومن هنا أقترح التوصيات التالية:

- الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي التضامني في المنظومة القانونية وسن القوانين المنظمة لسيره في اطار التعاون المشترك بين القطاع الخاص والعام وتجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية مع الجماعات الاقليمية



- الفصل القانوني بين الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمجتمع المدني نظرا لاختلاف الطابع والاهداف والعلاقة مع القطاع العام والقدرة على الاستقلالية المالية للاقتصاد الاجتماعي التضامني من خلال اعتماد هذا الاخير على التمويل الذاتي.
- يمكن رفع كفاءة التخطيط للمشاريع التنموية الاقتصادية من خلال مشاركة قطاع الاقتصاد التضامني في برامج وخطط التنمية بمشاركةهم في قرارات المجالس المنتخبة من خلال اشراكهم في المصادقة والظعن في القرارات الاستثمارية وخطط المشاريع التنموية للإقليم ما اذا كانت لهم مبررات حقيقية مبنية على دراسات علمية وأبحاث موضوعية.
- انشاء فضاء تعاون في اطار تبادل المعلومات ونشر التقارير بصفة دورية عن الجماعات الاقليمية والجمعيات المهنية ( مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني) من أجل تكريس مزيد من الحوار والشفافية والمساءلة عن الاداء
- اشراك مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني بصفته شريك في التنمية المحلية وبصفة رسمية وليس مجرد مؤسسة استشارية في مداوات الجماعات الاقليمية الى جانب المجتمع المدني من خلال التصويت والمصادقة وتجسيد الحكم الراشد ما من شأنه تقليص دائرة الفساد والمحسوية والمحابة والجهوية بإعطاء فرصة المشاركة للجميع دون استثناء.

# القطاع الاقتصادي الثالث كأداة للتنمية المحلية

## المستدامة في الجزائر

The third economic sector as a tool for sustainable local development  
in Algeria

جلول بلهادي

d.belhadi@univ-boumerdes.dz

### I. الملخص:

يعتبر قطاع الاقتصاد التضامني والاجتماعي قطاعا اقتصاديا ثالثا إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص، حيث غالبا ما تمثل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خيارا حتميا للمجتمعات المحلية وخصوصا المهمشة منها، ويمكن أن تمثل هذه المؤسسات ذات الطابع التعاوني الاجتماعي آلية دعم ومساندة لتدابير السياسات العامة، كما تساهم في تماسك المجتمعات المحلية الضعيفة ورفع إمكانياتها المالية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إمطة اللثام عن مفهوم وواقع مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، بالإضافة إلى بحث سبل ترقية هذا النوع من الاقتصاد والاستفادة منه كقطاع ثالث خلاق للثروة وفرص العمل.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاعتماد على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتفعيل مجموعة من الآليات المختلفة والمناسبة في هذا المجال من أجل دعم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** القطاع الاقتصادي الثالث، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مؤسسات لاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

**ABSTRACT :**

The solidarity and social economy sector is considered a third economic sector along with the public sector and the private sector, as social and solidarity economy institutions often represent an inevitable option for local communities, especially the marginalized ones, and these institutions of a cooperative social nature can represent a support and support mechanism for public policy measures, as well as contribute to Cohesion of vulnerable local communities and raising their financial capabilities.

The importance of this study lies in its attempt to uncover the concept and reality of the solidarity and social economy institutions and their role in achieving sustainable local development in Algeria, in addition to exploring ways to promote this type of economy and benefit from it as a third sector that creates wealth and job opportunities.

The study concluded the necessity of relying on the social and solidarity economy and activating a set of different and appropriate mechanisms in this field in order to support the efforts made to achieve sustainable local development in Algeria.

**Keywords:** The third economic sector, the social and solidarity economy, sustainable local development in Algeria, institutions for a social and solidarity economy.

## 1. مقدمة:

تحتل مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة هامة في حياة الأفراد والمجتمعات، وذلك لما تلعبه من دور أساسي في رفع مستوى الدخل وتحسين معيشة الأفراد، زيادة على أنها توفر كل حاجيات المواطنين من سلع وخدمات وفرص للعمل، بالإضافة لتحسين المستوى التعليمي والثقافي والصحي داخل المجتمع، كما أنها تساهم الحد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين شرائح المجتمع.

وبارتفاع معدلات الفقر وتزايد الأزمات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية ازدادت حاجة المجتمعات لوسائل بديلة للتقليل من حدة هذه المشاكل والأزمات مما أدى لبروز مفهوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي كأداة جديدة لتجسيد مبادئ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ تسعينيات القرن الماضي عرف المفهوم انتشارا واسعا وحضي بتأييد متزايد واعتبر بديلا جديدا عوضا عن النماذج الاقتصادية التقليدية التي تركز على دعم النمو.

وبدون شك فإن موضوع التنمية المحلية المستدامة قد أصبح اليوم من أبرز أولويات الدول والمجتمعات، حيث ترتبط هذه الأخيرة في أبعادها الأساسية بالمجالات الحياتية للأفراد سيما منها السياسية والاجتماعية والثقافية، وهي في حد ذاتها أي هاته المجالات تشكل إطارا عاما لأبعاد التنمية المستدامة، وأمام تعاظم دور الدولة الحديثة وحاجتها لشركاء آخرين بجانبها في تجسيد برامجها وتحقيق أهدافها التنموية ظهر دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني كقطاع ثالث مواز للقطاع العمومي والقطاع الخاص في استكمال جهود التنمية المستدامة، والجزائر بدورها تراهن أيضا على دور هذا القطاع الهام كشريك أساسي وهام في تحقيق التنمية المستدامة المحلية والوطنية بأبعادها المختلفة.

### إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن لقطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية على

النحو التالي:

- المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد التضامني الاجتماعي.
- المحور الثاني: مفهوم التنمية المحلية المستدامة.
- المحور الثالث: الاقتصاد الاجتماعي التضامني كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

## 2. المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد التضامني الاجتماعي:

### 1.2 مفهوم الاقتصاد التضامني الاجتماعي:

يعبر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلية أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا.

ظهر المفهوم أولا في ألمانيا وفرنسا في ثمانينيات القرن الماضي، وفي مطلع القرن الحالي انتشر في بقية دول العالم، يعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني بمثابة القطاع الثالث في الاقتصاد الرأسمالي المختلط الذي يختلف عن القطاعين العام والخاص. ومن الناحية النظرية يندرج مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني ضمن ما يعرف بمنوال اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يسعى للمزاوجة بين هدي الربح وخدمة المجتمع ويختلف بالتالي عن اقتصاد السوق الليبرالي واقتصاد السوق الاشتراكي<sup>(1)</sup>.

وشهد هذا المفهوم نموا ملحوظا إثر انهيار المنظومة الاشتراكية في تسعينات القرن الماضي وتحول إلى مطلب اجتماعي عالمي خصوصا بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية عام

---

(1) الغلم مريم، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014، مجلة التظيم والعمل، المجلد6، العدد 1، 2017، ص ص3-4.

2008 التي أبانت عن مساوئ نمط الإنتاج الرأسمالي وعدم استقراره البيوي وتفاقم المديونية وعجز الدولة الرأسمالية عن تحمّل مجمل الأعباء الاجتماعية في الاقتصاد.

ويعزى النمو الملفت لهذا القطاع في السنوات الأخيرة إلى العديد من الأسباب منها عجز الدولة الحديثة عن القيام بدورها التمويلي ووظيفتها في الاقتصاد وتنامي الحاجة إلى تفعيل رأس المال الاجتماعي لحماية الفئات المتضررة من الخصخصة، تماشياً مع الحراك المتصاعد دولياً للمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وفشل مقولة الدولة "الصفيرية" (صفر دولة) وهيمنة القطاع الخاص على المجتمع بالإضافة إلى مأزق اللجوء للمديونية في تمويل الاقتصاد وخلق الثروة وفشل النظام الاقتصادي السائد في تحقيق العدالة الاجتماعية في معظم البلدان<sup>(1)</sup>.

## 2.2 استراتيجيات ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

يتماز قطاع الاقتصاد التضامني الاجتماعي عدة إسهامات تنموية وعلى رأسها محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي وخلق فرص العمل الجديدة وتنظيم القطاع غير المهيكل تماشياً مع أسس التنمية الاجتماعية، حيث يسعى القطاع من خلال أهداف مبادرة التنمية المحلية إلى دمج العديد من المخططات الاستراتيجية والتنموية التي يتم تنفيذها في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومبادرة منه للحفاظ على الجهود المبذولة من طرف الفاعلين من مختلف القطاعات، ويسهم هذا القطاع في إدماج شرائح معتبرة من المجتمع في العمل عن طريق خلق فرص الشغل، وهذا ما أدى بالحكومات للاهتمام به كونه لا ينحصر فقط في النظرة الاقتصادية بل يهتم أيضاً بالجانب الإنساني من خلال تركيزه على التضامن والتعاون بين الأفراد بحيث يساهم بذلك في نبذ الإقصاء والتمييز في المجتمع ويقلل مستوى التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، ولا يمكن لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني أن تؤدي هذا الدور إلا باعتمادها على استراتيجية واضحة وقائمة على

---

(1) المرجع نفسه.

محاور مدروسة وتتضمن مجموعة مبادئ أهمها الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمويل وتأمين مختلف الخدمات الاجتماعية، ويمكن تقديم أهم المحاور الاستراتيجية لتأدية هذا الدور بالشكل اللائق في ما يلي<sup>(1)</sup>:

#### ➤ المشاركة:

- الحكم الديمقراطي المتضمن للقيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرارات.
- المسؤولية المشتركة.
- تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة.
- المساواة بين الناس في إبداء الرأي والتصويت.

#### ➤ التضامن والابتكار:

- بديل ابتكاري عن النماذج الاقتصادية التقليدية.
- اقتصاديات الشاملة تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا وفقرا.
- توجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين.

#### ➤ الطوعية:

- المشاركة تكون تطوعية في مؤسسات الاقتصاد التضامني الاجتماعي.
- الإنطلاق من القاعدة بإنشاء المؤسسات بناء على الإحتياجات الاجتماعية.
- اقتصاد مستقل بطبيعته.
- إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصاديات السوق.

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة سلسلة السياسات العامة، العدد4، 201، ص 2.

## ➤ المصلحة العامة:

- تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل.
- المشاركة في المسؤوليات.
- جعل النمو والرفاه للمجتمع دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة هدفا رئيسا.

### 3.2 أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني وآلياته:

يرمي قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني الى جملة من الأهداف الاجتماعية والتنمية منها بعث مشاريع تشاركية غير ربحية (أو ذات ربحية محدودة) تدار بالاعتماد على مبدأ الديمقراطية القاعدية ويعاد استثمار فائض إنتاجها لتحقيق أهداف اجتماعية، الغرض منها فك العزلة على الفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا وتوفير الفرصة أمامها لتمكين من تحقيق اندماجها داخل المنظومة المجتمعية الشاملة. كما يهدف إلى توفير منظومة تمويل تضامنية بديلة تجنب الارتهان الكلي للبنوك والشروط التي تفرضها ويكون محورها تحقيق الغايات الاجتماعية والمجتمعية العامة مثل التنمية المستدامة، التشغيل، التجارة العادلة، الاستثمار المسؤول اجتماعيا، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والنشاطات، محاربة الفقر والتمهيش والإقصاء...إلخ.

### 4.2 هياكل الاقتصاد التضامني الاجتماعي ومجالات تدخلها:

يعتمد الاقتصاد التضامني الاجتماعي على مجموعة من التنظيمات المهنية التي يمكن أن تتدخل في إطاره، ويمكن أن نحصر أهمها في ما يلي<sup>(1)</sup>:

- 1/الجمعيات: وتعرف الجمعيات في معجم السوسيوولوجيا على أنها: تلك التنظيمات التي ينتمي إليها غالبية أعضائها على الأقل بحرية، والتي لا يعتبر وجودها ضروري في

---

(1) محبوب عزيز وآخرون، الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة، مجلة الإبداع، المجلد9، العدد1، ص 10.



حياة المجتمع، وفي التعريف الإجرائي، الجمعية هي اتفاق يضم شخصين أو أكثر يضعون معارفهم وأنشطتهم بشكل مستمر من أجل هدف وليس تقاسم للأرباح.

- 2/ التعاونيات: وهي ان تشكل مجموعة من الأفراد رجالا ونساء متحدين مع بعضهم مشروعا يدار ديمقراطيا بشكل مشترك ولا يكون تحقيق الربح من بين أهدافه، وتكون الأولوية في هذه التعاونيات للناس قبل الربح، كما أنها تساعد أعضائها على تحقيق أهدافهم المشتركة وتطلعاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعاونية مشروع اجتماعي يعزز السلام والديمقراطية.

- 3/ التضامديات: وهي عبارة عن تجمعات لأشخاص يشتركون في أهداف اقتصادية واجتماعية وتربوية مثل تضامديات التجار أو تضامديات البحارة أو تضامديات الفلاحين أو مربّي الأبقار... وهذه التضامديات تدار من طرف أعضائها ويتحملون مسؤوليات المخاطر على قاعدة المساواة في الحقوق والالتزامات لكل مساهم.

- 4/ المؤسسات الخيرية: وهي تجمع يضم شخصا أو أكثر مادي أو معنوي ويقررون تخصيص ثروات أو حقوق أو موارد للقيام بمشاريع مصلحة عامة من اجل أهداف غير ربحية... في هذه النقطة المهم حصول حوار وطني للوصول إلى توافق يمنع التوظيف الإيديولوجي والحزبي للمؤسسات الخيرية وضبطها بضوابط أخلاقية.

### 3. المحور الثاني: مفهوم للتنمية المحلية المستدامة:

لقد أضحي مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات المتداولة في حياة الدول والمجتمعات، وذلك لارتباطه الوثيق بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل هذه المجالات على وجه الخصوص الإطار العام لأبعاد التنمية المستدامة

بالإضافة إلى ما جاء به هذا المفهوم من مستجدات لا سيما في مجال الاهتمام بالبيئة، حتى أصبح لا يكاد يذكر هذا المصطلح إلا وذكرت البيئة معه، لدرجة تحولهما مترادفين ويعبران عن دلالة واحدة، وفي ظل التنافس الاقتصادي العالمي، والتطورات التكنولوجية المذهلة والمتسارعة، وإفرازات العولمة التي غيرت ملامح العالم في كل

المجالات صار مبدأ التنمية المستدامة المحلية منها والوطنية مطلباً وغاية عالمية تسعى كل الدول في العالم وخاصة النامية منه لبلوغها وتحقيق أهدافها، وذلك باستعمال كل ما هو متاح من إمكانيات ذاتية أو في إطار التعاون والشراكة الخارجية.

### 1.3 تعريف التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي عبارة مركبة تتكون من كلمتين يمكن أن نتطرق لهما كما يلي:  
**1.1.3 التنمية:** ويقصد بها في المجال الاقتصادي "زيادة الدخل زيادة تراكمية مستمرة، حيث يحقق المؤشر الاقتصادي زيادة في الزمن الحاضر بالمقارنة مع الزمن المنقضي"<sup>(1)</sup>  
وتعني التنمية تحقيق نمو اقتصادي عن طريق زيادة الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو في وقت وجيز.

**2.1.3 المستدامة:** تشمل كلمة الاستدامة على عدة معاني منها ما هو لغوي، كالدوام والتأني والمواظبة، وهي شروط أساسية ولا بد منها في عملية التنمية ومنها التأني أثناء رسم السياسات العامة، ودوام واستمرار المشاريع وظهور نتائجها في المجتمع، وكذلك المواظبة في تنفيذ البرامج والمحافظة على النتائج والمكتسبات المحققة<sup>(2)</sup>

**3.1.3 التنمية المستدامة:** هناك العديد من التعريفات المستعملة لمصطلح التنمية المستدامة، ومن أهمها مايلي<sup>(3)</sup>:

- "هي التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

---

(1) نعمة الله إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 20.  
(2) عثمان محمد غنيم، ماجد أمد أبو زنت، التنمية المستدامة وفلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ط، 2007، ص 23.  
(3) أبو الحسن عبد الموجود، التنمية وحقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتبة الجامعي، 2006، ص 221.

- وعرفت أيضا بأنها: "هي استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها".
- وتعرف أيضا بأنها: "هي استخدام الموارد الطبيعية دون السماح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كلياً".

وعرفت بأنها: "عملية تغيير يتم فيها تحديد استغلال الموارد واختيار الاستثمارات، وتوجيه التطور التقني والمؤسسي وفق الحاجات الراهنة والمستقبلية، وهي كيفية خدمة وتحقيق رفاهية الأجيال الحالية مع الحفاظ على الموارد لصالح الأجيال القادمة"<sup>(1)</sup>.

**4.1.3 تعريف المشرع الجزائري للتنمية المستدامة:** عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة بأنها: "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"<sup>(2)</sup>.

**5.1.3 تعريف التنمية المحلية المستدامة:** تعرف بأنها: "محصلة التفاعل بين مجموعة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والثقافية في أي مشروع تنموي، وفي منطقة أو مكان معين، وتعتبر البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة، حيث تعتبر اقرب الهياكل للمجتمع وهي الأولى بتلبية حاجيات المواطنين".

كما تعرف أيضا بأنها: "استراتيجية لتنمية المجتمع، وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، بمعنى الاعتماد على موارد المجتمع ومواهب أفرادها والعلاقات

(1) بوزيان لعجال وشمة نوال، التنمية المستدامة، محددات وتحديات، على الموقع:

[http://www.asjp cerist.dz/en/down article/276/4/6/7849\(consultation 15/03/2021](http://www.asjp cerist.dz/en/down article/276/4/6/7849(consultation 15/03/2021).

(2) القانون رقم 10/13 المؤرخ في 10/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المادة 5/4، ج روج 2003، عدد 43 في 20/07/2003 ص 09.

الاجتماعية التي بداخله في تنميته، مع الحفاظ على العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة والاستمرارية"<sup>(1)</sup>.

### 2.3 أبعاد التنمية المستدامة:

تنقسم أبعاد التنمية المستدامة إلى ثلاثة أبعاد أساسية للتعبير عن مجالات وموضوعات استخدامها وهي البعد الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية والبعد البيئي والبعد الاجتماعي والسياسي، وسنتطرق إلى هذه الأبعاد على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

#### 1.2.3. البعد الاقتصادي:

ويتعلق البعد الاقتصادي بالنمو بهدف الزيادة والرفع من مستوى الدخل الوطني، وذلك باستعمال الكفاءة في الإنفاق العام وترشيده لإنتاج الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحسين نوعيتها وترقيتها عن طريق الرفع من معدل الدخل الفردي لخلق التوازن بين إشباع إشباعه لحاجياته وإمكانياته بشكل يضمن الاستقرار والتطور والتقليل من التفاوت في الدخل بين شرائح وطبقات المجتمع، وتحقيق العدالة الاقتصادية والمساواة في توزيع الموارد بين السكان والمناطق وحتى الأجيال دون استنزاف الموارد الطبيعية.

#### 2.2.3 البعد الاجتماعي والسياسي:

يتمثل البعد الاجتماعي في مجموعة المهام والخدمات الموجهة لمعالجة المشاكل

---

(1) مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة تبسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، (الجزائر)، 2011/2008، ص 64.

(2) ماجدة أبو زنت وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية،

عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، 2009، ص 176.

الاجتماعية مثل البطالة والفقر والنمو الديموغرافي والخدمات الصحية وحماية حقوق المرأة والطفل، كما يعالج قضايا العدالة الاجتماعية وما ينطوي تحتها من حقوق مثل التعليم والسكن، والتنوع الثقافي وضبط عدد السكان، بالإضافة إلى المشاركة الشعبية في الشأن العمومي واتخاذ القرار والعمل التنموي في جميع مراحل من البداية حتى النهاية، والمساهمة في ترشيد الاستهلاك للتقليل من الإسراف الذي يؤثر بصفة مباشرة في نسبة النفقات<sup>(1)</sup>، واستدامة المؤسسات بإنشاء مؤسسات مستمرة ودائمة وإنجاز مشاريع يمكن أن يستفيد منها عدة أجيال مثل المنشآت القاعدية والأساسية والمؤسسات ذات الطابع الخدماتي.

### 3.2.3 البعد البيئي:

البيئة هي أحد أهم مواضيع التنمية المستدامة ولذلك يستدعي مفهوم التنمية المستدامة إعطاء اهتماما كاملا للنقاط التالية:

- الحفاظ على البيئة بتجنب كل ما يلوثها ويفسد خصائصها العضوية والحرارية والبيولوجية، وتفاذي استخدام المواد الملوثة للجو وسطح الأرض وباطنها.
- العمل على استخدام التكنولوجيا النظيفة في جميع ميادين الحياة ولا سيما في المجال الصناعي.
- معالجة النفايات بأنواعها وخاصة منها طويلة التحلل والسامة والضارة للطبيعة، وكذلك إعادة تدوير المخلفات.
- العودة لاستخدام الموارد الطبيعية كبديل للموارد الطاقوية.
- المحافظة على الطبيعة والتنوع البيولوجي وحماية الحيوان والنبات.

---

(1) عبدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة

الدخل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم

لاقتصادية، جامعة سطيف، 2012/2011، ص 11.

#### 4. المحور الثالث: الاقتصاد التضامني والاجتماعي كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

##### 1.4 علاقة الاقتصاد التضامني الاجتماعي بالتنمية المحلية المستدامة:

إن عملية التنمية بصفة عامة هي عملية حضارة وتحضر بالإضافة لكونها وسيلة مادية وتقنية فهي تعتبر موضوع إنساني من الدرجة الأولى، فالإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، وتقوم التنمية على مجموعة متكاملة من الوسائل في كل مجتمع، حيث تمثل المشاركة الحقيقية والفاعلة للأفراد والمجتمع المحلي بالإضافة لتحكم الحكومة بسياساتها المتمثلة في الإدارة اللامركزية والأجهزة التنفيذية مكونان أساسيان لنظام الإدارة المحلية بشقيه التنفيذي والشعبي والذي ينضوي على جهود شعبية تكشف عن تمويل للتنمية المحلية ويقوم على تعبئة الموارد المحلية بأقصى جهد جنبا إلى جنب مع الجهود التنفيذية للحكومة<sup>(1)</sup>.

وكما جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية المحلية فإنها عملية توحيد جهود المواطنين والسلطات لتحسين أحوال المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها<sup>(2)</sup>.

وتشكل العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتنمية المحلية المستدامة توليفة جيدة تتخذ كحل من الحلول لتخطي أزمة التشغيل ووضع حد لدور الدولة المتدخلة، وذلك لكون العلاقة القائمة تظهر دائما في الفترات الحساسة من جهة ومن جهة أخرى لأن الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتنمية المحلية يشاركان في خلق فرص التشغيل ودفن المؤسسات للعمل والإنتاج، كما أنها توفر المراقبة المحلية للتنمية وتشجع على العودة للمجموعات المحلية وإلى تنشيط دور المواطنين.

---

(1) برية سيف الدين، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، 2020، ص 52.

(2) المرجع نفسه.

لكن رغم قوة العلاقة بين الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتنمية المحلية المستدامة إلا أنها لا تزال من الناحية العالمية في خانة القضايا الأكثر حداثة، لكنها من المنظور العملي فهناك روابط قوية ومتشابكة بين التنمية المحلية المستدامة والاقتصاد الاجتماعي التضامني وتعد من أقدم القضايا، وهذا باعتبار التنمية المحلية المستدامة ترتبط دائماً بالعوامل التالية<sup>(1)</sup>:

- التآزر بين مختلف الجمعيات الفاعلة في إقليم معين.
- وجود ارتباط إيجابي بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- الاتفاق حول آفاق التنمية على المدى الطويل.
- رأس المال الاجتماعي لترسيخ الشراكات.

#### 2.4 الاقتصاد الاجتماعي التضامني مصلحة وطنية وضرورة اقتصادية

لقد أضحت إرساء هذا القطاع الحيوي مصلحة وطنية وضرورة اقتصادية في الوقت نفسه. فهو يعد مصلحة وطنية لأنه يمثل فرصة لتدعيم جهود الدولة في الرعاية الاجتماعية للشرائح والفئات المهمشة وتعزيز الإدماج الاجتماعي للأفراد وصناعة رأس مال اجتماعي يسند رأس المال البشري والمالي في بناء الثروة الحقيقية وتعزيز التضامن والعدالة الاجتماعية في المجتمع. كما أن النهوض بمثل هذا القطاع يساهم في الحد من الفوارق الاجتماعية عبر توفير فرص اقتصادية للشرائح الهشة ويدعم اللحمة الوطنية والتماسك الاجتماعي الذي هو المحرك لنجاح المسار التنموي بالبلاد.

وتتجسد الضرورة الاقتصادية لهذا القطاع في تحقيق التوازن الاقتصادي والتكامل الوظيفي بين القطاعات، هذا التوازن الذي أصبح مفقوداً في ظل التجاذب المزمّن بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص والتنازع حول أحقية كل منهما في قيادة العملية التنموية، هذا التجاذب الذي يتراوح تارة بين ريادة القطاع العام والتعويل حيناً آخر على الخصوصية وتسليم زمام المبادرة الى القطاع الخاص. فالاستنجاد بالقطاع

---

(1) المرجع نفسه، ص 53.

الثالث يقضي على هذه الثنائية السلبية ويصح الخلل الهيكلية في القطاعات الكبرى التي يقوم عليها الاقتصاد ويحدد لكل واحد منهم وظيفته الاقتصادية والاجتماعية ضمن نظرة تكاملية مجدية<sup>(1)</sup>.

### 3.4. دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر:

#### 1.3.4 الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر:

يتميز الإطار القانوني لقطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر بالغموض وصعوبة الفهم نسبيا، وذلك لأن مجموعة التشريعات الخاصة بهذا الشأن غير حديثة، فهو يقدم مفاهيم لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني منفردة وليست تحت مصطلح الاقتصاد الاجتماعي التضامني أو القطاع الاقتصادي الثالث أو أي مفهوم من المفاهيم السابقة الذكر، حيث يعتبر القانون الجزائري أن الجمعيات التي هي أكبر مؤسسات هذا القطاع من الناحية الكمية بأنها أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة، ويشارك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم طوعية ولأغراض غير مربحة من أجل ترقية الأنشطة وتشخيصها خصوصا في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والخيري والإنساني<sup>(2)</sup>.

وحسب إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فإن عدد الجمعيات في الجزائر يبلغ 108 ألف و940 جمعية منها 16607 جمعية غير مطابقة (غير قانونية).

---

(1) محمد النوري، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أو القطاع الثالث: مصلحة وطنية، ضرورة اقتصادية وثروة حضارية، إطلع عليه بتاريخ 2021/03/19 على الموقع:

<https://ar.leaders.com.tn/article/5588->

(2) الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 10-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات ج ر ج، العدد 2، جانفي 2012، ص 34.



أما بالنسبة للتعاونيات التي تعتبر المؤسسة الثانية من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني من حيث تعداد وكثرة النشاط، أستعمل في الجزائر لأول مرة من خلال إحداث التعاونيات الفلاحية سنة 1970 والتي تخضع في تسييرها للأمر رقم 72-23، ويتواجد حاليا حوالي 1091 تعاونية فلاحية توفر 34% من الإنتاج الوطني للحبوب بمختلف أنواعها، حيث ان هذا النوع من التعاونيات المعنية بالزراعة سواء كانت متخصصة في الإئتمان الزراعي أو كانت متعددة الأغراض تعتبر أفضل مصدر تمويلي بالنسبة للأعضاء المنخرطين فيها نظرا لما تصحبه من رقابة ذاتية تقلل من المخاطر وتضفي مزيدا من الثقة بين أعضائها، ونظرا لنجاح هذا النوع من التعاونيات أنشأ المشرع الجزائري أنواعا أخرى من التعاونيات تختلف باختلاف القطاع الذي تنشط فيه، وبذلك تم إنشاء التعاونيات العقارية بمقتضى القرار المؤرخ في 21 جانفي 1978 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للتعاونيات العقارية، ثم إنشاء التعاونيات الاستهلاكية سنة 1978 بمقتضى الأمر 87/164 المتعلق بتعاونيات الاستهلاك ن ومن بعد ذلك تم إنشاء تعاونية الصناعة التقليدية والحرف سنة 1997 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99/97، ثم بعد ذلك أنشأت تعاونيات الإدخار سنة 2007 بمقتضى القانون رقم 01/07 وقد ساهمت هذه التعاونيات في تقديم خدمات متنوعة لأعضائها وحل الكثير من العراقيل التي تمنعهم من أداء نشاطهم<sup>(1)</sup>.

كما جاء القانون 87-18 المتعلق بالتعاضدية الاجتماعية بالعديد من البنود الهادفة لتحديد شروط وكيفيات تأسيس التعاضديات الاجتماعية وتنظيمها وسيرها.

---

(1) برة سيف الدين، الاقتصاد الاجتماعي التضامني بين النظري والتطبيق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2021/2020، ص 137.

وأحصت وزارة العمل والتضامن الاجتماعي أكثر من مليون و300 ألف منخرط في التعااضديات الاجتماعية في الجزائر أي ما يقارب نسبة 08% من المؤمنين اجتماعيا يتوزعون على 30 تعاوضية، حيث يستفيد أكثر من 07 ملايين جزائري، وتنتشر هذه التعااضديات تقريبا في معظم القطاعات مثل التربية والثقافة والضمان الاجتماعي والصناعة البترولية والبريد والمواصلات... إلخ<sup>(1)</sup>.

وفي مجال ريادة الأعمال الاجتماعية تاتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الهياكل التنظيمية والتمويلية الحكومية في مقدمة المؤسسات التي تعول عليها الحكومة الجزائرية بمنحها الكثير من الإمتيازات، وقد تم إنشاء أكثر من مليون و14 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر وذلك منذ أكثر من 20 سنة وهي تشغل 247800 عامل رغم أن نسبة 20% منها فشلت مثل مؤسسة ANSJ التي رافقت 390 ألف مشروع بقيمة 3.8 مليار دولار ومنها 78 ألف مؤسسة أعلنت إفلاسها بعد ان إستغلت حوالي 760 مليون دولار.

لكن مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية التي تعتبر إحدى أهم الركائز من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتي ليست هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة ضمن القانون السابق، فرغم تحفيز الحكومة بتخصيص 20% من مشاريع الصفقات العمومية لصالح المؤسسات المعنية إلا ان عدد مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية يتراوح ما بين 15 و20 مؤسسة فقط تنشط في مجالات متنوعة ذات طبيعة اجتماعية سياسية وتضامنية تعمل على تعزيز المواطنة وحقوق الإنسان والتضامن وتنفيذ المشاريع في المناطق المحرومة بهدف محاربة الفقر<sup>(2)</sup>.

---

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه، ص 138.

#### 2.3.4. أهم مجالات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر:

من أهم القطاعات الناشطة في الجزائر والتي تعتبر أنها مجالات واسعة للاقتصاد الاجتماعي التضامني وهي قوية فيه والمتمثلة في كل من قطاع التربية والتعليم وقطاع الصحة وقطاع السكن وقطاع الرياضة، كذلك مجال المرأة ودورها في عالم المقولاتية، هذا بالإضافة إلى مجالات أخرى تبدو أنها مجالات ثانوية لكنها في الأصل ذات أنشطة مهمة بالنسبة لقيام المجالات التي تعتبر رئيسية، وهنا يمكن أن نذكر بعض أهم المجالات التي تنشط ضمنها الجمعيات في الجزائر وتعتبر من أكبر مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من حيث النشاط والعدد على المستويين الوطني والمحلي<sup>(1)</sup>:

- لجان الحياء ويقدر عدده بـ 20137
- اللجان الدينية ويقدر عددها بـ 15304.
- لجان الرياضة والتعليم ويقدر عددها بـ 15019.
- اللجان التضامنية ويقدر عددها بـ 2978.
- اللجان السياحية ويقدر عددها بـ 894.
- اللجان النسوية ويقدر عددها بـ 919.
- لجان المستهلكين ويقدر عددها بـ 111.
- اللجان الصحية ويقدر عددها بـ 644.

من خلال هذه المؤشرات يتبين لنا أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر هو اقتصاد مستعرضا وقطاعيا بحيث نجد حوالي 92333 من الجمعيات الناشطة عبر الوطن وأهمها جمعيات ولجان الأحياء 21.81% ثم تليها الجمعيات الدينية بنسبة 16.57% من مجموع الجمعيات في الجزائر، وكل من المرتبة الثالثة والرابعة للجمعيات الرياضية والتعليم وجمعيات أولياء التلاميذ وذلك بـ 15019 و 14891 جمعية لكل منهما، أما

---

(1) المرجع نفسه، ص 139.

الجمعيات التي لها أولوية في القطاع الثالث بنسب ضئيلة فنجد الجمعيات التضامنية بنسبة 3.23% والجمعيات السياحية ب 0.97% في حين نجد الجمعيات الصحية في ذيل الترتيب ب 0.7%

وهذا ما يجعل من مهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر مهمة ليست سهلة لكنه رغم ذلك قادر على تعبئة المجالات المختلفة للمداخلة العامة الاجتماعية ويمكن ان يؤدي مبادرات ومشروعات وآثار الاقتصاد الاجتماعي التضامني لخلق فرص للإندماج في المجتمع خصوصا للفئات المتضررة مثل الشباب والفئات الهشة. ويبقى قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني يلعب دورا كبيرا في المجال الاقتصادي والاجتماعي خصوصا في تقديم الخدمات الصحية والدفاع عن حقوق المستهلكين والحفاظ على البيئة ومكافحة البطالة وتشجيع روح المبادرة ونوعية الوظائف.

#### 5. الخاتمة:

وفي الأخير ومن خلال كل ما تم ذكره حول آلية الاقتصاد الاجتماعي التضامني ودوره في المساهمة في دعم جهود التنمية المحلية المستدامة توصلت الدراسة إلى بعض النتائج يمكن ان نطرحها على شكل نقاط في ما يلي:

- أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني أصبح من المفاهيم التي تحظى بالأهمية البالغة من الناحية الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا بفضل دوره الهام على الصعيد الدولي والوطني، كما لا يمكن إخفاء دوره وغايته التي تتزايد باستمرار في الواقع الجزائري على المستويين المحلي والجهوي مما يجعله يتميز عن الاقتصاد الحر والاقتصاد غير الرسمي.
- أن منظمات القطاع الثالث تشترك في سمات كثيرة تجعلها تلتقي على هدف واحد وموحد من اجل تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية عامة وتركز على التلاحم الاجتماعي والتمكين والاعتراف بالنشاط الجماعي، بالإضافة لاشتراكها في نفس مبادئ التشغيل التي تبنى على الابتكار والتضامن والمشاركة الطوعية والملكية الجماعية.

- أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني تحتاج لمزيد من التشريعات والقوانين الحديثة لإعادة تقويتها داخل المجتمع وتمكينها من تشكيل قطاعا اقتصاديا ثالثا قائما بذاته ويمارس دوره المجتمعي والتنموي جنبا إلى جنب مع القطاعين العمومي والخاص.
- أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو من صميم ومكونات المجتمع الجزائري الذي يمتاز عبر التاريخ بروح التعاون والمشاركة والسعي لتحقيق المنفعة العامة وعدم تغليب المصالح الشخصية، بالإضافة لطبيعة الفرد الجزائري المحب للتطوع وخدمة الآخرين.
- أن قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر في حالة وجود الإمكانيات والدعم المادي والمعنوي الكافيين سيساهم بدون أدنى شك في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المحلية المستدامة التي تعتبر في حد ذاتها جزء لا يتجزء من التنمية الوطنية الشاملة.

## 6. قائمة المراجع:

- 1- الغلم مريم، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014، مجلة التنظيم والعمل، المجلد6، العدد1، 2017، ص ص43.
- 2- المرجع نفسه.
- 3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة سلسلة السياسات العامة، العدد4، 201، ص 2
- 4- محبوب عزيز وآخرون، الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة، مجلة الإبداع، المجلد9، العدد1، ص 10.
- 5- نعمة الله إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 20.
- 6- عثمان محمد غنيم، ماجد أمد أبو زنت، التنمية المستدامة وفلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ط، 2007، ص 23.
- 7- أبو الحسن عبد الموجود، التنمية وحقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2006، ص 221.
- 8- بوزيان لعجال وشمة نوال، التنمية المستدامة، محددات وتحديات، على الموقع:
- 9- [http://www.asjp.cerist.dz/en/down\\_article/276/4/6/7849](http://www.asjp.cerist.dz/en/down_article/276/4/6/7849)  
(consultation 15/03/2021).
- 10- القانون رقم 10/13 المؤرخ في 13/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المادة5/4، ج راج2003، عدد 43 في 20/07/2003 ص 09.
- 11- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة تبسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، (الجزائر)، 2008/2011، ص 64.

- 12-ماجدة أبو زنت وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية،
- 13-عمان، الأردن، المجلد36، العدد1، 2009، ص 176.
- 14-عبدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم
- 15-لاقتصادية، جامعة سطيف، 2012/2011، ص 11.
- 16-برية سيف الدين، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، 2020، ص 52.
- 17-المرجع نفسه.
- 18-المرجع نفسه، ص53.
- 19-محمد النوري، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أو القطاع الثالث: مصلحة وطنية، ضرورة اقتصادية وثروة حضارية، إطلع عليه بتاريخ 2021/03/19 على الموقع: <https://ar.leaders.com.tn/article/5588-20>
- 21-الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 10-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات ج ر ج ج، العدد 2، جانفي 2012، ص 34.
- 22-برية سيف الدين، الاقتصاد الاجتماعي التضامني بين النظري والتطبيق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2021/2020، ص 137.
- 23-المرجع نفسه.
- 24-المرجع نفسه، ص 138.
- 25-المرجع نفسه، ص 139.

# مفهوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة

The concept of solidarity and social economy within the framework of  
the United Nations

زكرياء ربيع

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة البويرة

zk.rabia@univ-bouira.dz

## I. الملخص بالعربية:

تناولنا في هذه الورقة البحثية مفهوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة، وقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تبيان مدى اهتمام الأمم المتحدة بهذا النوع من الاقتصاد وذلك عبر العديد من الأحكام القانونية التي أصدرتها في هذا المجال في مختلف الصكوك الدولية باختلاف مسمياتها وقيمتها القانونية، باعتبار أن هذا النوع من المجالات يدخل في صميم اختصاصها، لارتباطه بمجال حيوي ألا وهو حقوق الإنسان. وذلك، اعتقادا منها بأن حقوق الإنسان كل متكامل، لا يجوز تجزئتها ولا الانتقاص منها، مهما كانت الأسباب والمبررات.

الكلمات المفتاحية بالعربية: منظمة الأمم المتحدة؛ حقوق الإنسان؛ الاقتصاد التضامني والاجتماعي؛ التنمية المستدامة.

## II. Abstract:

In research intervention, we dealt with the concept of the solidarity and social economy within the framework of the United Nations, and we



tried through this research, following the descriptive and analytical methodology, to show the extent of the interest of the United Nations for this type of economy through numerous legal provisions which it has enacted in this field in various international instruments, with their different names and their legal value, considering that this type of field falls within its core competence, because it is linked to a vital area, namely, human rights. And this, in the conviction that human rights are an integral part, and that they can neither be divided nor diminished, whatever the reasons and the justifications.

**Keywords:** United nations organization; human rights; the solidarity and social economy; sustainable development.

### المقدمة:

إن منظمة الأمم المتحدة قد بلورت مفهوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي وفق رؤية هادفة وأساسية، تسعى من خلالها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، الذي يعتبر شرطا لازما للتنمية في أي بلد، وخاصة الدول النامية والسائرة في طريق النمو، ثم لما تنبني عليه هذه العدالة الاجتماعية باعتبارها تندرج ضمن مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والمشاركة والتنمية المستدامة.

إن تغير المناخ في مناطق عديدة من العالم، وتفاقم الفقر والمشاكل الاجتماعية في كثير من بلدان العالم، فرض على المختصين في إطار سعيهم إلى تنمية تضمن عدالة اجتماعية-ومن بينهم منظمة الأمم المتحدة- إلى ايجاد أدوات شاملة وجامعة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ضمن مفهوم لم يتبلور وينتشر إلا في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ألا وهو مفهوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي.

إن التكنولوجيا والابتكار يعدان من عوامل استئصال الفقر وتوفير فرص العمل، في الدول النامية، لذلك، تقع المسؤولية على كاهل مسؤولي هذه الدول لوضع خطط واستراتيجيات حقيقية في إطار التعاون الدولي من أجل إيجاد حلول تكون كفيلة بالقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل.

لذلك، فإن تدخل منظمة الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد التضامني والاجتماعي يدخل في صلب اختصاصها، استنادا إلى أنها تعد أهم جهاز دولي يهتم بتنسيق الجهود الدولية في مجال تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء، كما عبرت عن ذلك في ديباجة ميثاقها، مع التزامها على تحقيق مستوى معيشي أعلى وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما عبرت عن ذلك صراحة، في المادة 55 من الميثاق نفسه، مع تعهد جميع أعضاء المنظمة بأن يقوموا سواء بصفة منفردة، أم مشتركة بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك هذه المقاصد.

في ظل هذا التداخل الدولي، فإن الإشكالية التي نطرحها هي: ما هو مفهوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة؟

انطلاقا من هذه الإشكالية، فإننا سنعالج موضوع مداخلتنا وفق محورين، نتناول التعريف بالاقتصاد التضامني والاجتماعي (كمحور أول)، ثم استراتيجيات منظمة الأمم المتحدة في تشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي (كمحور ثان).

**المحور الأول: التعريف بالاقتصاد التضامني والاجتماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة**  
نستهل محورنا هذا بتعريف الاقتصاد التضامني والاجتماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة (أولا)، ثم نتطرق إلى الإطار القانوني الدولي للاقتصاد التضامني والاجتماعي، وفق

ما كرسته منظمة الأمم المتحدة في العديد من الصكوك الصادرة عنها (ثانياً)، لنتقل إلى أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد التضامني والاجتماعي (ثالثاً)، مع محاولة معرفة علاقة الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالتكامل الاجتماعي (رابعاً)، وبما أن العدالة الاجتماعية معياراً لتقدم الدول ورفاهية أفرادها، وشرطاً أساسياً ولازماً للتنمية، استناداً إلى أن العدالة الاجتماعية تعد من مبادئ حقوق الإنسان التي يفترض على الدول الالتزام بها أمام مواطنيها، لذلك فإن علاقة الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالعدالة الاجتماعية هي علاقة أساسية (خامساً).

### أولاً: تعريف الاقتصاد التضامني والاجتماعي

الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني أو الاقتصاد التكافلي أو الشعبي كلها مصطلحات تشير إلى معنى واحداً هو الاقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الرئيس للنشاط الاقتصادي-الذي يعني إنتاج السلع والخدمات- هو تلبية احتياجات الناس، ليس- كما هو في المفهوم الليبرالي-تحقيق الحد الأقصى من الأرباح. وبالتالي، فإن هذا النوع من الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية؛ بحث إن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يستثمر التقدم والتطور في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا لتحقيق التنمية الاجتماعية، وغايته في ذلك، تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثمة، فهو يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية، يأتي على رأسها الرفاه العام، والنمو للجميع، لذلك فهو يختلف عن النماذج التقليدية للأعمال التي تركز على تحقيق مكاسب ربحية فردية<sup>(1)</sup>.

إن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يركز أساساً على مؤسسات اقتصادية هدفها خدمة الناس وليس الأسواق، وتنتج سلعا وخدمات غايتها تحقيق الرعاية الاجتماعية وليس تحقيق الأرباح.

---

(1) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة

لتحقيق العدالة الاجتماعية، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة، العدد 4، ص 1.

أما المؤسسات المعنية بالاقتصاد التضامني والاجتماعي فهي التعاونيات، ومنظمات التجارة العادلة، والجمعيات والمؤسسات، والمؤسسات التعاقدية، والمؤسسات الاجتماعية، وقد تختلف المسميات ولكن الهدف واحد هو تحقيق الرعاية الاجتماعية.

وتنشط المؤسسات المعنية بالاقتصاد التضامني والاجتماعي في مجالات جد حساسة، منها الصحة والحماية الاجتماعية، والجوانب المالية، كالتموليات الخاصة بالمشاريع الصغيرة، والمصارف المحلية، كما تضمن وتأمين مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية ويأتي على رأسها توفير الغذاء.

إن الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالأساس، هي: معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالفقر، وقلة فرص العمل المستقر من خلال تسهيلات الوصول إلى التمويل، ومعلومات السوق، وعناصر الانتاج، والتكنولوجيا، وخدمات الدعم، والأسواق، للحد من عدم المساواة في سوق العمل وسوق المنتجات، وكذا تحسين مستوى الدخل مع ضمان استمراره.

### ثانيا: الإطار القانوني الدولي للاقتصاد التضامني والاجتماعي:

حدد القانون الدولي لحقوق الإنسان في صكوك عديدة، الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وسنستعرض بعض هذه الأحكام، دون أن نتناولها كلها، لأن المقام لا يسمح لنا باستعراضها كلها.

#### أ- ميثاق الأمم المتحدة:

جاء في ميثاق الأمم المتحدة<sup>(1)</sup> بعض الأحكام التي تدعو الدول إلى الالتزام بالاقتصاد التضامني والاجتماعي، سواء داخل الدول، أم بينها، ونذكر منها ما جاء في

---

(1) وقّع ميثاق الأمم المتحدة في 26 يونيو 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذا في 24 أكتوبر 1945. وقد اعتمدت الجمعية العامة في 17 ديسمبر 1963

ديباجة الميثاق نفسه، فقد عبرت شعوب الأمم المتحدة إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، لتضيف الديباجة بأن شعوب الأمم المتحدة تبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. كما تدفع بالرق الاجتماعي قدما، أن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وقد اعترمت شعوب الأمم المتحدة بأن تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا.

لذلك، فقد جعلت تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع البشر من أهم مقاصدها<sup>(1)</sup>.

كما أن المادة 13 من الميثاق قد أشارت صراحة إلى اختصاص الجمعية العامة في إنشاء دراسات وتشير بتوصيات بقصد إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

---

التعديلات التي أدخلت على المواد 23، 27 و61 من الميثاق، والتي أصبحت نافذة في 31 أغسطس 1965، كما اعتمدت الجمعية العامة في 20 ديسمبر 1965 التعديلات التي أدخلت على المادة 109 وأصبحت نافذة في 12 يونيو 1968. وقد انضمت إليه الجزائر بتاريخ 08 أكتوبر 1962. وثيقة متوفرة على الموقع <http://www.org/ar/charte-united-nation/index-utml>: تاريخ الاطلاع: 2021/03/29.

وقد انضمت الجزائر إلى الميثاق بتاريخ 08 أكتوبر 1962.

(1) انظر الفقرة 3 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أشار ميثاق الأمم المتحدة في الفصل التاسع والمعنون ب "في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي" في المادة 55 منه على سعي وعمل الأمم المتحدة لتحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتيسير الحلول الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، لذلك، فقد جاءت المادة 56، لتبرز التعمد الذي قطعتة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقيام سواء بصفة منفردة أم جماعية لإدراك وتحقيق المقاصد المنصوص في المادة 55 السالفة الذكر.

ليأتي الفصل العاشر تحت عنوان "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" والذي من أهم صلاحياته القيام بوضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها<sup>(1)</sup>.

### ب-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 :

نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(2)</sup> على أنه لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل

---

(1) انظر الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة، المواد من 61 إلى 72.

(2) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان-وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان-صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات والايديولوجيات الدينية والقانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وقد اعترف للمرة الأولى بحقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم صدقت الجمعية العامة في 10 ديسمبر/كانون أول 1948 بتصويت 48 دولة لصالحه، ولا دولة ضده، وامتناع 8 دول عن التصويت هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وجمهورية بولندا الشعبية، واتحاد جنوب أفريقيا

والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه. وهي بذلك، تخاطب الدول بحقوق الأفراد في مستوى معيشي يكفل لهم العيش في صحة ورفاهية، وهو ما يفرض على الدول الالتزام بهذه الأحكام.

### ج-العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966:

نصت الفقرة 3 من المادة 2 على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966<sup>(1)</sup>، بأنه على البلدان النامية أن تقرر، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان ولاتقصادها القومي، إلى أي مدى ستضمن الحقوق الاقتصادية المعترف بها في هذا العهد لغير المواطنين.

---

والمملكة العربية السعودية. وثيقة متاحة على الموقع: <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index>. تاريخ الاطلاع: 2021/03/29.

-واقفت الجزائر على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صراحة بموجب المادة 11 من دستور 1963.

(1) - صدر العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بقرار من الجمعية العامة للأمم بتاريخ 16 ديسمبر 1966، ودخلا حيز النفاذ تباعا بتاريخ 03/01/1976 و 23/03/1976. وقد انضمت إليهما الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 67-89 المؤرخ في 25 أبريل 1989، وهذا بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني على كل منهما تبعا بموجب القوانين الصادرة في 25 أبريل 1989 تحت رقم 08-89 بالنسبة للعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و9-17 بالنسبة للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، و89-09 بالنسبة للبروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية السياسية، وانضمت إليهما على التوالي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 67-89 المؤرخ في 16 ماي 1989. ج ر عدد 20 لعام 1989، ورقم 68-89 المؤرخ في 16 ماي 1989، ج ر عدد 20 لعام 1989.

وتقرر الدول الأطراف في المادة 11 من العهد نفسه، بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية<sup>(1)</sup>. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الإرتضاء الحر.

كما تعترف بأنه لكل إنسان حقاً أساسياً في التحرر من الجوع، وهو ما يفرض على الدول الأطراف في هذا العهد أن تقوم، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة مملوثة واللازمة لتحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية، عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية، واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إتماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها، كما يقع على الدول الأطراف في العهد واجب تأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعاً عادلاً في ضوء الاحتياجات، يضع في اعتباره المشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء.

صفوة القول، أنه بناء على هذه الأحكام يتضح بما لا يدع إلى الشك، بأن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يعد من أولويات منظمة الأمم المتحدة، لذلك، فقد

---

(1) تؤكد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن الحق في الغذاء الكافي يرتبط ارتباطاً لا انفصام فيه بالكرامة المتأصلة في الإنسان، ومن ثمة، فهو حق لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى المكرسة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وبالنتيجة، فإنه لا يمكن فصل هذا الحق عن العدالة الاجتماعية، وهو يستلزم انتهاج السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي الموجهة نحو القضاء على الفقر وأعمال كافة حقوق الإنسان للجميع. تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة العشرون (1999)، التعليق العام رقم 12، المتعلق بالحق في الغذاء الكافي (المادة 11)، المجلد الأول، الوثيقة رقم HRI/GEN/1/Rev.9. ص 61. تاريخ 2008/05/27.



أسبغت عليه الصفة القانونية حتى تلتزم به الدول سواء على مستوى الداخلي، وذلك في إطار قوانينها الداخلية واتخاذ إجراءات وتدابير أخرى تساهم في إرساء هذا الاقتصاد وتوسيعه ليشمل كل فئات المجتمع، أم على مستوى الدولي، في إطار التعاون فيما بينها لتأمين المواد الغذائية واستحداث أو إصلاح نظم توزيع للأراضي الزراعية والمواد الطبيعية، توزيعاً عادلاً يعود نفعه على كل فئات المجتمع.

### ثالثاً: المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد التضامني والاجتماعي:

يقوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي على مجموعة من القيم والمبادئ، وهذه القيم والمبادئ قد كرستها الأحكام والنصوص التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقرارات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية التابعة لها، ومن بينها منظمة العمل الدولي، لذلك، سنحاول استعراضها وفق في الجدول التالي:

<p>- الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي التضامني.</p> <p>- مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد في صنع القرار، ويتعلق الأمر بالمستخدمين والمستفيدين من هذا الاقتصاد.</p> <p>- خلق أجواء عملية قائمة على المشاركة.</p> <p>- أعمال مبدأ المساواة في إبداء الرأي والتصويت.</p>	<p><b>1-المشاركة</b></p>
<p>- إيجاد بديل ابتكاري يختلف عن النماذج الاقتصادية التقليدية.</p> <p>- هو من اقتصادات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرماناً وتهميشاً وفقراً، وما يصعب تحقيقه في إطار الخطط الاقتصادية العادية والنيوليبرالية، أو برامج المساعدة</p>	<p><b>2-التضامن والابتكار</b></p>

<p>والتنمية التقليدية.</p> <p>- الحاجة إلى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين.</p>	
<p>- أن يكون المشاركين في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني متطوعين.</p> <p>- أن تنشأ المؤسسات استناداً إلى الاحتياجات الاجتماعية حتى تكون نتائجها مثمرة وفعالة.</p> <p>- اقتصاد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني مستقلة بطبيعتها.</p> <p>- فتح حرية إنشاء المؤسسات وإنشاء المشاريع للمجتمعات، والعمل على إعطاء الحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصادات السوق.</p>	<p>3-المشاركة الطوعية والاستقلالية</p>
<p>- العمل على تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل.</p> <p>- المشاركة في المسؤوليات.</p> <p>- العمل على تحقيق الرفاه العام والنمو للجميع، مع مراعاة رفاه الأفراد في إطار المجموعة.</p>	<p>4-المصلحة العامة</p>

#### رابعاً: علاقة الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالتكامل الاجتماعي :

لقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون هدف التكامل الاجتماعي على أنه "بناء مجتمع للجميع". وقد عرّف إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية التكامل الاجتماعي على أنه هدفٌ وعملية

دينامية تشارك فيها المجتمعات من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

إن التكامل الاجتماعي شرط أساسي لإقامة مجتمع مستقر، آمن، يسوده الوثأم والسلام والعدل. لذلك، فإن العلاقة بين التكامل الاجتماعي والاقتصاد التضامني والاجتماعي علاقة أساسية، لأن التكامل الاجتماعي يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والقضاء على التمييز واحترام كرامة الإنسان والمساواة في الفرص والتضامن ومشاركة الجميع في المجتمع، وهو ما يهدف إليه الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالذات.

يعد التكامل الاجتماعي أحد أهم المواضيع التي طرحها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ لأن الهدف الذي يسعى إليه التكامل الاجتماعي هو توفير الفرص وإمكانيات الاستفادة للجميع على قدم المساواة في مجالات متعددة، ويأتي على رأسها الرعاية الصحية والتعليم، والإسكان، والعمالة الكاملة، والعمل اللائق. لذلك، فإنه يلتقي مع الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تحقيق الرفاه العام لكافة أفراد المجتمع، ومحاولة تقليل التفاوتات الاجتماعية إلى أدنى حد ممكن، واستبعاد التهميش لأيئة فئة مجتمعية كانت، وهو ما يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية وإحساس بالانتماء، والتقدير والشرعية والقيم المشتركة، مما يساعد على تقليل أوجه عدم المساواة في الثروة، والدخل، والعلاقات الإنسانية<sup>(2)</sup>.

### خامسا: علاقة الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالعدالة الاجتماعية:

إن العلاقة بين الاقتصاد بالعدالة الاجتماعية هي علاقة أساسية؛ لأن من مبادئ العدالة الاجتماعية هو التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات، والتضامن مع الفئات الأكثر حرمانا، وهي الأهداف نفسها التي يسعى إليها الاقتصاد التضامني والاجتماعي. فالاقتصاد التضامني والاجتماعي يعد بديلا يتسق مع مبادئ العدالة الاجتماعية يمكن من

---

(1) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 64، التنمية الاجتماعية، وثيقة رقم A/64/157،

2009/07/16.

(2) المرجع نفسه.

خلاله معالجة التحديات الدائمة، على عكس البرامج الإنمائية التي تسعى إلى منح المعونات فقط، فقد ثبت عدم فعاليتها بسبب الشعور بالمدونية للجهات المانحة والمجتمع الدولي، لأنها قد تحول عن إطلاق مبادرات اقتصادية وامتلاك زمامها، وهو ما قد يكون عائقاً في تحقيق عدالة اجتماعية قائمة على مبادئ المساواة والإنصاف والتمتع بالحقوق والمشاركة. وبالتالي، عندما تكون المجتمعات الأكثر عوزاً مجرد جهة متلقية للمساعدة الإنمائية تراجع قدرتها ويضعف استعدادها للمشاركة الفاعلة في تحقيق رفاهها الاجتماعي والاقتصادي<sup>(1)</sup>.

لذلك، فإن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يعد بديلاً يتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية، والذي يمكن من خلاله معالجة التحديات الدائمة والمستمرة التي تواجه المسار الإنمائي من جهة، كما يشكل وسيلة تحد من فرص العمل غير المستقرة من جهة ثانية؛ بحيث تمكن العمال والمنتجين في القطاع غير النظامي من إنشاء جمعيات ومؤسسات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل، والوصول إلى الأسواق، وتطوير أنشطة مدرة للدخل.

إن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يسعى إلى معالجة عدم المساواة في توزيع الدخل، وتوزيع الأصول، وفرص العمل، والعمل المأجور، والمشاركة في عمليات صنع القرار؛ وهذه المجالات كلها تندرج تحت مبادئ العدالة الاجتماعية.

إن علاقة الاقتصاد التضامني والاجتماعي مع العدالة الاجتماعية، له امتدادات تشمل تأمين وصول عادل إلى الموارد البيئية، كما له دور في تحقيق التنمية المستدامة. وهذه الأخيرة، هي الهدف الرئيس الذي يسعى إليه الاقتصاد التضامني والاجتماعي، ويأتي في مقدمة الأنشطة التي تحقق التنمية المستدامة تلك الأنشطة التي تعتمد على التجارة المحلية التي تنشط في المجال الزراعي مثلاً، لأنها تقدم حلولاً بديلة للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير، والطاقة المتجددة، والإنتاج العضوي للسلع. بالإضافة إلى ذلك،

---

(1) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 2.

فإنه من خلال الاقتصاد التضامني والاجتماعي يسهل على المجتمعات المحلية الوصول إلى الموارد البيئية، وبذلك تنتج سلعا وبضائع تستفيد منها هذه المجتمعات، وهو ما يسهل عملية التوزيع العادل<sup>(1)</sup>.

صفوة القول، أن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يعزز القيم والمبادئ التي تركز على احتياجات الناس ومجتمعاتهم، وهو يسعى في جو من المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات ومن خلال المؤسسات والمنظمات والتعاونيات إلى تحقيق توازن بين الازدهار الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية، انطلاقا من المستوى المحلي وصولا إلى المستوى العالمي.

### المحور الثاني: استراتيجيات منظمة الأمم المتحدة في تشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي

حددت منظمة الأمم المتحدة عدة استراتيجيات للقضاء على الفقر وتنمية القدرات الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، لذلك فإن منظمة الأمم المتحدة قد قررت اتخاذ يوم 17 أكتوبر من كل عام يوما عالميا للاحتفال بالقضاء على الفقر، وهذا بدءا من عام 1993 (أولا)، كما تم عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام 1995، بمبادرة من منظمة الأمم المتحدة، والذي يعتبر محطة أساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني (ثانيا)، ثم القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لعام 2000 (ثالثا)، وفي الإطار ذاته، ما جاء في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (رابعا)، وما جاء أيضا في قرار الجمعية العامة رقم 186/71 لعام 2016 بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع (خامسا)، بالإضافة أيضا إلى ما جاء في قرار الجمعية العامة رقم 233/72 المتعلق بتنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (2008-2017) الصادر عام 2017 (سادسا).

---

(1) المرجع نفسه، ص 3.

فهذه الجهود-وغيرها، والتي لا يسمح المقام لذكرها كلها-المتخذة من قبل منظمة الأمم المتحدة كلها تدخل ضمن استراتيجياتها المتعلقة بالقضاء على الفقر وتشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي حتى يتمكن الأفراد، وتتمكن الدول من الخروج من بوتقة الفقر إلى النمو والرفاه العام الذي يعود بالنفع على المجتمعات المحلية بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة<sup>(1)</sup>.

**أولاً: اعتماد يوم 17 أكتوبر من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للقضاء على الفقر:**  
يمكن القول إن الأمم المتحدة قد بدأت تحذر الدول من مخاطر الفقر، في كثير من اجتماعاتها، لكن يعتبر القرار رقم 196/47، المؤرخ في 22 ديسمبر 1992 من أهم القرارات التي أصدرتها، بحيث أعلنت من خلاله يوم 17 أكتوبر من كل عام يوماً دولياً للقضاء على الفقر، وقد جاء في هذا القرار، بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ تلاحظ بأن القضاء على الفقر والعوز في جميع البلدان، وبخاصة في البلدان النامية، أصبح أحد أولويات التنمية في التسعينات، كما ترى بأن تشجيع القضاء على الفقر والعوز يتطلب وعياً جماهيرياً، وبذلك فهي تدعو جميع الدول إلى أن تكرر يوم 17 أكتوبر من كل عام

---

(1) ترى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن إن أنسب الوسائل والأساليب لأعمال الحق في الغذاء الكافي تتفاوت حتماً تتفاوتاً كبيراً من دولة إلى أخرى، ولكل دولة طرف السلطة التقديرية بما تراه، يتناسب مع مناهجها الخاصة، غير أن العهد يشترط بوضوح، بأن تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من خطوات لتضمن لكل فرد التحرر من الجوع وأن يتمكن الفرد في أقرب وقت ممكن من التمتع بالغذاء الكافي. ويستلزم هذا الأمر اعتماد استراتيجية وطنية لضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان التي تحدد الأهداف، وتصمم سياسات وما يقابلها من مقاييس. وينبغي أيضاً أن تحدد الاستراتيجية الموارد المتاحة لبلوغ الأهداف وأنجع وسائل استخدامها من حيث التكلفة. تعليق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم التعليق العام رقم 12، الحق في الغذاء الكافي، مرجع سابق، الفقرة 21، ص 64.

للاضطلاع، بحسب ما يكون ذلك مناسباً في السياق الوطني، بأنشطة محددة في مجال القضاء على الفقر والعوز، والترويج لتلك الأنشطة<sup>(1)</sup>.

## ثانياً: إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:

جاء إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية<sup>(2)</sup> وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنظم من قبل منظمة الأمم المتحدة، بتاريخ 6-12 مارس 1995، في كوبنهاغن، ليحذر من مخاطر وآفة الفقر على الأفراد والشعوب والدول، وليحث الدول إلى اتخاذ تدابير اقتصادية، يأتي في مقدمتها تبني استراتيجيات الاقتصاد التضامني والاجتماعي كأسلوب فعال للقضاء على الفقر.

### أ-دواعي إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية:

اجتمع رؤساء الدول والحكومات، تلبية لدعوة الأمم المتحدة، لإقرار بأهمية التنمية الاجتماعية، وتوفير أسباب الراحة لجميع البشر، وهما هدفان، وضعا في أعلى مقام من الأولوية بداية من هذا التاريخ، أي من 1995، لذلك، فقد اعترفت، الدول المجتمعة، بالحاجة الماسة لمعالجة المشاكل الاجتماعية، بعيدة الغور، خاصة تلك المتعلقة بمشاكل الفقر، والبطالة والإقصاء الاجتماعي، التي لم تستثن أي بلد من البلدان. لذلك، فقد أعطت الدول المجتمعة المهمة الأساسية لمعالجة الأسباب الجذرية والهيكلية التي

---

(1) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 47، القرار 196/47، الاحتفال بيوم دول القضاء على الفقر رقم الوثيقة. A/RES/47/196, du 31/03/1993.

(2) الأمم المتحدة، إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، اعتمد في الجلسة العامة رقم 14، المعقودة في 12 مارس 1995، رقم الوثيقة:

.A/CONF.166/9

تنجم عنها تلك المشاكل؛ بالإضافة إلى الآثار المفجعة التي تترتب عليها<sup>(1)</sup>.

ومن ثمة، فقد اعترفت الدول بأنه يقع على مجتمعاتها مسؤولية تلبية على نحو أكفأ الاحتياجات المادية والروحية للأفراد وأسرهم، في جميع البلدان، باختلاف مكانها. وقد اقتنعت الدول المجتمعة بأن الديمقراطية وشفافية الحكم والإدارة هي دعائم أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الناس. وتؤمن الدول بأنه لا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السلم والأمن وصونهما داخل الدول، وفيما بينها، وبأنه لا سبيل لبلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية بدورها دون أن يسود السلم والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والذي أقر ميثاق الأمم المتحدة بهذا الترابط الجوهرى بينهما<sup>(2)</sup>.

إن الدول المجتمعة مقتنعة تمام الاقتناع، بأن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة عناصر مترابطة تعزز بعضها البعض في التنمية المستدامة التي تعتبر إطار الجهود التي تبذلها لتحقيق نوعية أرقى لحياة جميع الشعوب. لذلك، فهي ترى بأن التنمية المنصفة التي تعترف بتمكين الفقراء من استخدام الموارد البيئية استخداما مستداما هي أساس لا غنى عنه للتنمية المستدامة، ومن ثمة، فقد اعترفت الدول بأن النمو الاقتصادي العريض القاعدة والمتواصل في سياق التنمية المستدامة يعتبر ضروريا لدعم التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية<sup>(3)</sup>، وهو ما يشير صراحة إلى الاقتصاد التضامني والاجتماعي، حتى وإن لم يذكر بمصطلحاته المعروفة الآن.

---

(1) الأمم المتحدة، إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المرجع السابق، ص 2 الفقرتين 2 و 3.

(2) المرجع نفسه، ص 2، الفقرتين 4 و 5.

(3) الأمم المتحدة، إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المرجع السابق، ص 2، الفقرة 6..



إن الدول قد أقرت في هذا الإعلان، بأن للتنمية الاجتماعية أهمية فائقة لتلبية احتياجات جميع شعوب العالم وتحقيق أمانها، لذلك، فقد أكدت الدول بأن أنجع السياسات والاستثمارات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، هي تلك التي تمكن الناس من الاستفادة إلى أقصى حد مما هو متاح لهم من طاقات وموارد وفرص، دون إخلال بحق المساواة بين الرجال والنساء في هذا الجانب<sup>(1)</sup>.

هذا، وقد ألزمت الدول المجتمعة على العمل على تعزيز التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، لكي يتسنى لجميع الناس رجالا ونساء، وبخاصة، أولئك الذين يعانون الفقر، بممارسة حقوقهم، ومن بينها، تسخير الموارد وتقاسم المسؤوليات حتى يتمكنوا من العيش الرضي والمساهمة في توفير أسباب الراحة لأسرهم ومجتمعاتهم ولل بشرية جمعاء<sup>(2)</sup>. لذلك، فقد أعلنت الدول المجتمعة، رسميا، تعهدا بهذا الالتزام، الذي يأتي على رأس أولوياته بتحقيق التنمية الاجتماعية في كل بلد من بلدان العالم، وبدء عهد جديد من التعاون الدولي بين الحكومات والشعوب من أجل جعل احتياجات الشعوب وحقوقها وأمانها محورا أساسيا لكل القرارات التي ستخذها في هذا الجانب.

### ب-التزامات الدول في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية:

أهم التزامات الدول المجتمعة في كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية:

1-الالتزام بتهيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية، وفي هذا الإطار، تقوم الدول بتوفير إطار قانوني مستقر بحسب ما يتمشى مع منظوماتها القانونية، بتضمين وتعزيز المساواة والإنصاف بين الرجال والنساء، والاحترام التام لجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية<sup>(3)</sup>.

---

(1) المرجع نفسه، ص 2 و3 الفقرة 7.

(2) المرجع نفسه، ص 3 الفقرة 9.

(3) المرجع نفسه، ص 10.

2-التزام الدول بالقضاء على الفقر في العالم، وذلك باتخاذ الإجراءات الوطنية، ومن بينها ضمان وصول الناس الذين يعيشون في فقر إلى الموارد المنتجة، مع التزامها أيضا، بوضع سياسات تكفل حصول جميع الناس على حماية اقتصادية واجتماعية كافية في أثناء البطالة والمرض والولادة وتربية الأطفال وفي حالات التمرل والعجز والشيخوخة<sup>(1)</sup>.

3- الالتزام بتعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أساسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وبتمكين جميع الناس رجالا ونساء من الحصول على سبل العيش المأمونة والمستدامة من خلال العمالة والعمل المنتجين والمختارين بحرية. وفي هذا الإطار، تلتزم الدول بتوفير فرص العمالة، والحد من البطالة، وتعزيز العمالة بالأجر المناسب والكافي، مع الاحترام التام لحقوق العمال وبمشاركة أرباب العمل والعمال ومنظمات كل منهم. بالإضافة إلى وضع سياسات لتوسيع فرص العمل الإنتاجية في القطاعين الريفي والحضري، وذلك عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية<sup>(2)</sup>.

### ثالثا: إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية:

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(3)</sup>، صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 55 بتاريخ 2000/09/13، حددت فيه مجموعة من الأهداف، يأتي من بينها، هدف التنمية والقضاء على الفقر، وفي هذا الصدد، فقد التزمت الدول بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية من الفاقة، ومن أجل ذلك، لا بد من تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي للتنمية والقضاء على الفقر،

---

(1) الأمم المتحدة، إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المرجع السابق، ص 12.

(2) المرجع نفسه، ص 13.

(3) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الدورة 55، بتاريخ 2000/09/13، رقم الوثيقة: A/RES/55/2.

ولتحقيق هذه الأهداف، لا بد من توافر الحكم الرشيد في كل بلد، كما يتوقف على أيضا على وجود كم سليم على الصعيد الدولي، وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية<sup>(1)</sup>.

وقد تعهدت الدول المجتمعة، لمعالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً، كما دعت الدول المجتمعة الدول الصناعية إلى اعتماد سياسة تسمح بوصول جميع صادرات البلدان الأقل نمواً إلى أسواقها، دون فرض رسوم أو حصص عليها، مع تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع منح المساعدة الإنمائية بقدر أكبر من السخاء، خاصة للدول التي تبذل جهوداً حقيقية وفعالة لتوظيف مواردها للتقليل من الفقر<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان:

يقدم هذا التقرير بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان، وهو تقرير خاص بالمساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدعم التنمية الشاملة والتشاركية والحد من الفقر على الصعيد الوطني، وهو كما ظاهر من اسمه يُعنى، بدور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وهو بالتالي يندرج ضمن الاقتصاد التضامني والاجتماعي. ويغطي هذا التقرير فترة مدتها خمس سنوات (2009-2014)، وهي مدة زمنية يمكن من خلالها تقديم نتائج أولية<sup>(3)</sup>.

---

(1) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المرجع السابق، ص 5.

(2) المرجع نفسه، ص 5 و6.

(3) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والعشرون، التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، المساعدة التقنية لدعم التنمية الشاملة والتشاركية والحد من الفقر على الصعيد الوطني، 2015/07/19، رقم الوثيقة:

A/HRC/28/42، ص 3.

إن الإطار القائم على حقوق الإنسان للتعاون التقني والتنمية والحد من الفقر، لا يرجع الفقر والتمهيش والإقصاء الاجتماعي إلى مشكلة انعدام الموارد الاقتصادية، فمن منظور حقوق الإنسان يفهم الفقر على حرمان الشخص من قدرته على أعمال مجموعة من الحقوق الأساسية والتمتع بها، ويدخل ضمن هذه الحقوق الحق في الغذاء والصحة والتعليم والأمن واللجوء القضاء والمشاركة السياسية، لذلك، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يركز على تحقيق المساواة الفعلية بين الجميع، واتخاذ تدابير فعالة لإنهاء التمييز بين فئات المجتمع، خاصة ما تعلق منها بالتنمية الشاملة والحد من الفقر<sup>(1)</sup>.

وقد أشاد التقرير، ببعض الخبرات الوطنية في هذا المجال، فقد تعرض لتجربة كولومبيا في دعم التنمية الشاملة والحد الفقر، وذلك بمناسبة إنشائها في عام 2011، جهة إدارية يطلق عليها اسم إدارة الرفاه الاجتماعي باعتبارها السلطة المركزية المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى التغلب على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص في حالات الضعف<sup>(2)</sup>.

كما أشار التقرير أيضا، إلى مكتب المفوضية القطري في غواتيمالا المساعدة التقنية لوزارة العمل في إعداد دليل يمكن استخدامه للتحقيق من أعمال حقوق العمال المشتغلين بالزراعة، كما عزز ودعم إنشاء فريق عامل معني بحقوق الإنسان للمشتغلين بالزراعة يتألف من الفلاحين والمنظمات الأهلية والنقابات العمالية<sup>(3)</sup>.

---

(1) المرجع نفسه، ص 4.

(2) المرجع نفسه، ص 7.

(3) المرجع نفسه، ص 8.

خامسا: قرار الجمعية العامة رقم 186/71 لعام 2016 بشأن حقوق الإنسان  
والفقر المدقع:

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 186/71 في 2016/12/19، بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع<sup>(1)</sup>، والذي جاء فيه بأن الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان، وبأنه يتعين اتخاذ إجراءات وطنية ودولية عاجلة للقضاء عليهما، لذلك، فقد تم التأكيد في هذا القرار على ضرورة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا للناس الذين يعيشون في فقر. ومن ثمة، فإن الجمعية العامة ترى بأن حقوق الإنسان هي كل متكامل وهي حقوق عالمية، لا يجوز تجزئتها، وبذلك فإن الفقر المدقع والتفاوت الصارخ والإقصاء يشكلون انتهاكا لحقوق الإنسان، وبالتالي يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء الفقر<sup>(2)</sup>.

إن الجمعية العامة تؤكد في هذا القرار-على التزاماتها الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، خاصة ما تعلق منها بالالتزامات بكفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب، وبالوصول إلى أكثر الناس تخلفا عن الركب وأشدهم ضعفا، وتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، بطرق مختلفة منها عدم ادخار أي جهد في مكافحة الفقر المدقع، الذي يقاس حاليا بالعيش بأقل من 1.25 دولار أمريكي اليوم، والقضاء عليه لصالح جميع الناس أينما كانوا بحلول عام 2030<sup>(3)</sup>.

---

(1) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 186/71، المؤرخ في 2016/12/19، المتعلق بحقوق الإنسان والفقر المدقع، الدورة 71، رقم الوثيقة: A/RES/71/186.

(2) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 186/71، المؤرخ في 2016/12/19، المتعلق بحقوق الإنسان والفقر المدقع، المرجع السابق، ص 5.

(3) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والعشرون، التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، المرجع السابق، ص 6.

سادسا: قرار الجمعية العامة رقم 233/72 المتعلق بتنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (2008-2017):

أشار القرار رقم 233/ المتعلق بتنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (2008-2017)<sup>(1)</sup> بالقلق الذي يساور الأمم المتحدة من الطابع العالمي للفقر واللامساواة، وتؤكد بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وعلى الجوع هي ضرورة اخلاقية واجتماعية وسياسة وبيئية واقتصادية للجنس البشري بأسره، وهو ما يفرض فهما متعدد الأبعاد للتنمية والفقر.

كما تؤكد الأمم المتحدة بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، من أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في إفريقيا وفي أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وهو ما يبرز أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بهدف الحد من أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها<sup>(2)</sup>.

صفوة القول، أن منظمة الأمم المتحدة بسعيها نحو القضاء على الفقر على في البلدان النامية والفقيرة، ودعوة الدول على مساعدة هذه الدول للخروج من هذه الأزمات التي يولدها هذا الفقر والذي تنعكس آثاره السلبية على المجتمع الدولي بصفة مباشرة، قد حاولت وتحاول جاهدة في إرساء معالم الاقتصاد التضامني والاجتماعي،

---

(1) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 233/72 المتعلق بتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)، الصادر في 20/12/2017، رقم الوثيقة A/RES/72/233.

(2) المرجع نفسه، ص 6.

والهدف طبعاً هو تمتع الإنسان أينما كان، بالرفاهية والأمن الاقتصادي، سواء على مستوى الأفراد، أم الجماعات أم الدول.

### خاتمة:

على ضوء ما تناولناه، في موضوعنا هذا، فإننا توصلنا، إلى مجموعة من النتائج، مشفوعة بجملة من الاقتراحات، نستعرضها كالآتي:

### أولاً: النتائج :

- يعتبر الاقتصاد التضامني والاجتماعي اقتصاداً مبنياً على مشاركة جميع فئات المجتمع، مشاركة فعلية، الهدف منها بناء اقتصاد يستفيد منه الجميع دون أي إقصاء أو تمييز بين فئات المجتمع بأي سبب من الأسباب.
- إن من مقاصد منظمة الأمم المتحدة إرساء تعاون دولي يسعى إلى حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، أساسه تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، وهدفه، تحقيق مستوى معيشي عالٍ وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .
- كرست منظمة الأمم المتحدة الاقتصاد التضامني والاجتماعي في مجموعة عديدة من الأحكام القانونية في الصكوك الصادرة عنها بمختلف مسمياتها وقيمتها القانونية، الهدف منها التعريف بالاقتصاد الاجتماعي التضامني، وحث الدول على تبنيه في منظوماتها القانونية واتخاذ تدابير، فعلية لإرسائه.
- حثت منظمة الأمم المتحدة الدول على وضع برامج واستراتيجيات فعلية وحقيقية للقضاء على الفقر، مع توسيع دائرة الاستفادة حتى تشمل جميع فئات المجتمع، وإنشاء شركات وعقد اتفاقيات تعاون ثنائية وجماعية فيما بين الدول، للحد من البطالة، وإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية الهدف منها تأمين الجانب الاقتصادي للأفراد.

- يبقى دور الأمم المتحدة-رغم ترسانة كبيرة من القرارات والإعلانات والتوصيات- ضعيفا وغير مؤثر بالوجه المأمول من قبل الشعوب والدول الضعيفة لسيطرة الدول الكبرى على سياسة الاقتصاد العالمي، المؤسساتية منها والاستثمارية وهو ما عقد في كثير من الأحيان على الشعوب الضعيفة من استغلال ثرواتها ومصادرها المحلية، خاصة في وجود أنظمة سياسية هشة وفسادة.

### ثانيا: الاقتراحات:

- وضع برامج وخطط استشرافية تقوم على دراسة مبنية على معطيات حقيقة مركزية ومحلية، لإرساء اقتصاد تضامني واجتماعي يقوم على إشراك كل فئات المجتمع .
- توفر إرادة سياسية حقيقية للدولة لإرساء تنمية اقتصادية واجتماعية، مع اتخاذ تدابير فعلية قانونية وغيرها من أجل وتوسيع دائرة الاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- إنشاء هيئات وأجهزة خاصة تابعة لها لمراقبة المنظمات والمؤسسات المنشئة للاقتصاد التضامني والاجتماعي، ومعاينة مدى التزام هذه المؤسسات والمنظمات بالتعليمات والقوانين المتخذة في هذا الشأن.
- إصدار منظمة الأمم المتحدة اتفاقيات دولية تركز الاقتصاد التضامني والاجتماعي تلتزم الدول الأطراف المصدقة على هذه الاتفاقيات بها، مع إنشاء لجان خاصة لمراقبة مدى تنفيذ الدول لالتزاماتها في هذا المجال؛ انطلاقا من أن هذا النوع من الاتفاقيات يكرس حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان المتكاملة التي يفترض من أن كل إنسان له الحق في التمتع بها، دون أي تمييز.



# مساهمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي في برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية

The contribution of the solidarity and social economy to the ILO's  
Decent Work Agenda

د. أسماء حمايدية

جامعة أمجد بوقرة

a.hemaidia@univ-boumerdes.dz

## I. الملخص بالعربية:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاقتصاد التضامني والاجتماعي، فالأهمية التي يكتسبها اليوم جعلت منه قطاع جد مهم، وفاعل رئيسي في تحقيق العديد من الأهداف الانمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف والبرامج، بما فيها برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولي، التي سوف نركز عليها في هذه المداخلة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تقارب بين أهداف الاقتصاد التضامني والاجتماعي وأهداف برنامج العمل اللائق.

الكلمات المفتاحية بالعربية: الاقتصاد التضامني والاجتماعي، منظمة العمل الدولي، برنامج العمل اللائق.

## II. Abstract:

This study seeks to shed light on solidarity and social economy and its importance in the modern world. The importance of SSE today has made it a major actor in achieving many of the Millennium Development

Goals. It also plays a great role in accomplishing sustainable development goals along with other goals and programs. This includes the decent work program of the International Labor Organization (ILO). Our focus in this intervention will be mainly on what is discussed earlier. This study concludes that there is a great convergence between the goals of solidarity and social economy and those of the decent work agenda (DWA).

**Keywords:** SSE; ILO; DWA.

## 1. مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من البدائل الحديثة المطروحة اليوم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لم يعد بمقدور أي الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بأن تضطلع بكل المهام في المجتمع، فهو يعزز القيم والمبادئ التي تركز على احتياجات الناس ومجتمعهم، ويسعى بروح المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية، ومن خلال وسائل المؤسسات والمنظمات إلى تحقيق التوازن بين النجاح الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية.

وأمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تواجهها مجتمعاتنا اليوم، دفع وعلى الصعيد الدولي إلى وضع عدة أطر إنمائية لمعالجة هذه المشاكل بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة وغيرها، ونحن في هذه النقطة سوف نعالج الإشكالية التالية: كيف يساهم الاقتصاد التضامني والاجتماعي في أحد هذه الأطر الإنمائية الدولية وهي أجندة العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية؟

وعليه سوف يتم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة نقاط أساسية هي كالتالي:

- أولاً: فهم الاقتصاد التضامني والاجتماعي
- ثانياً: السياسات الداعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

▪ ثالثاً: دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تحقيق أهداف برنامج العمل اللائق.

### ▪ أولاً: فهم الاقتصاد التضامني والاجتماعي

يمكن فهم الاقتصاد والتضامني والاجتماعي على أنه يقع ضمن ما يسميه جون بيرس " Jhon Pearce" بالنظام الثالث للاقتصاد، مقابل النظامين الأول (الخاص/ الموجه للربح) والثاني ( الخدمة العامة / التخطيط). ويشمل النظام الثالث القطاع التطوعي ومجموعة من الجمعيات والاقتصاد الأسري، يتشاركون في التوجه إلى المساعدة الذاتية والمتبادلة، وتحقيق الغرض الاجتماعي من خلال أنواع مختلفة من المنظمات والجمعيات<sup>(1)</sup>.

والأنواع الأكثر شيوعاً هي: التعاونيات، جمعيات المنفعة المتبادلة، ومؤسسات ومنظمات تطوعية ومجتمعية وجمعيات خيرية ومنظمات غير حكومية مسجلة، ويُنظر إليها على أنها مكتملة للقطاع الخاص الذي يسعى إلى تعظيم الأرباح على حساب المجتمع والبيئة. في المقابل، فإن أجندة "الاقتصاد التضامني" ذات طبيعة تحويلية، وتسعى إلى تحويل النظام الاجتماعي والاقتصادي بأكمله، مع إعطاء الأولوية لرفاهية الناس والحفاظ على البيئة على الأولوية لتعظيم الأرباح والنمو الاقتصادي<sup>(2)</sup>

تشارك هذه المنظمات جميعها في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والقيم ومبادئ العمل. وتقدم العديد من المزايا النسبية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية

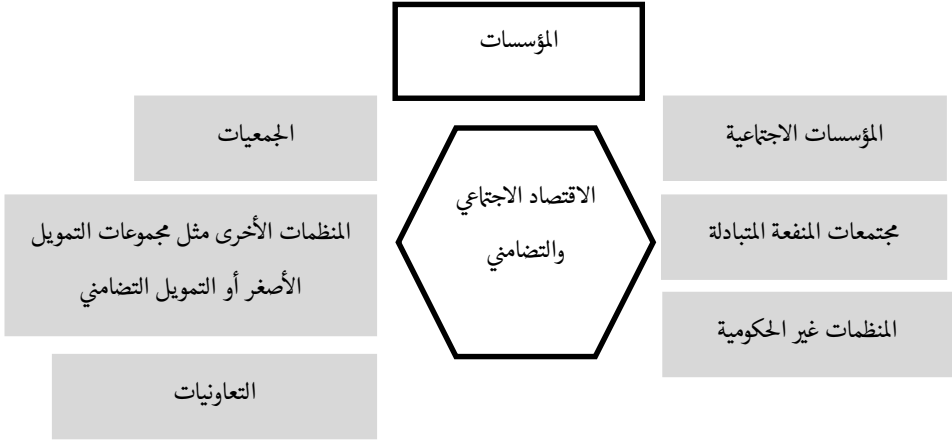
---

(1) -Papers and reports from the U.S forum 2007. Jenna Allard, "Carl Davidson Solidarity Economy: Building Alternatives for People and Planet", p29. Available at, <https://bit.ly/3g0htX9>

(2)- Budapest Conference Report, "The Role of the Social and Solidarity Economy in Reducing Social Exclusion", (UNIDO), 1-2 JUNE 2017,p.10.

والسياسية - البطالة، عدم المساواة، الاستبعاد الاجتماعي وتغير المناخ- بما في ذلك التماثل الاجتماعي، والاعتراف بالاقتصاد التعددي، تلبية احتياجات المجتمعات وإنشاء مجتمع شامل ومستدام حيث يتم تمكين الفئات الضعيفة اجتماعيًا، توليد قيم للمجتمعات المحلية والأفراد على أساس مبادئ المساواة والدمج والتعاون والتضامن والديمقراطية.<sup>(1)</sup>

### كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:



Source; Budapest Conference Report, "The Role of the Social and Solidarity Economy in Reducing Social Exclusion", (UNIDO), 1-2 JUNE 2017, p.11

تتميز منظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بسهات وعناصر هيكلية مشتركة نلخصها في التالي:

1- اقتصاد التضامني والاجتماعي هو بديل للرأسمالية وكذلك الأنظمة الاقتصادية الاستبدادية الأخرى التي تسيطر عليها الدولة. بحيث يسمح للناس العاديين بلعب

(1)-S. Lee, "Role of social and solidarity economy in localizing the sustainable development goals", <https://bit.ly/3yRHAHb>

دور نشط في تشكيل حياتهم الاقتصادية.

2- الهدف من مؤسسة الاقتصاد الاجتماعي هو خدمة أعضائها أو المجتمع، بدلاً من

السعي وراء الربح المالي فقط<sup>(1)</sup>.

3- اقتصاد التضامن الاجتماعي هو نهج أخلاقي قائم على القيم لتحقيق التنمية

الاقتصادية (على عكس النمو) يعطي الأولوية لرفاهية الناس والبيئة على الأرباح

والنمو الأعمى. وتمثل هذه القيم في:

• الإنسانية.

• التضامن / التبادلية / التعاون / المعاملة بالمثل، بما في ذلك عولة التضامن

(مناهضة الإمبريالية).

• الديمقراطية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

• الإنصاف / العدالة للجميع.

• تنمية مستدامة.

• التعددية / الشمولية / التنوع / الإبداع.

4- مؤسسة الاقتصاد الاجتماعي مستقلة عن الدولة تقوم على الإدارة الذاتية والملكية

الجماعية<sup>(2)</sup>.

---

(1) Nancy Neamtan, The Social and Solidarity Economy: Towards an 'Alternative' Globalisation, The Carold Institute, June 14-16, 2002, p.p.1-2, available at; <https://bit.ly/3jxA39O>

2) )Emily Kawano; Social Solidarity Economy: Toward Convergence across Continental Divides, 26 Feb 2013 UNRISD, <https://bit.ly/37vIVZb>

5- تركز أنشطتها على مبادئ المشاركة والتمكين والمسؤولية الفردية والجماعية<sup>(1)</sup>.  
فاقتصاد التضامن يركز على تمكين المرأة والفئات المهمشة الأخرى، فضلاً عن  
الإنخراط في أعمال مكافحة الفقر والإدماج الاجتماعي...<sup>(2)</sup>

وعليه، يمكن القول أن مصطلح الاقتصاد التضامني والاجتماعي يشير إلى إنتاج السلع والخدمات من قبل مجموعة واسعة من المنظمات والمؤسسات التي لها أهداف اجتماعية وغالباً ما تكون بيئية واضحة، وتسترشد بمبادئ وممارسات التعاون والتضامن والأخلاق والإدارة الذاتية الديمقراطية. ويشمل مجال الاقتصاد التضامني والاجتماعي التعاونيات والأشكال الأخرى لمشاريع الاجتماعية، ومجموعات المساعدة الذاتية، والمنظمات المجتمعية، ورابطات عمال الاقتصاد غير الرسمي، والمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات، وخطط التمويل التضامني وغيرها...

### ثانياً: السياسات الداعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

إن المزايا والسمات التي تتمتع بها منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي خاصة الحكم الديمقراطي والادارة المستقلة، جعلها تحظى بالدعم، أو على وشك الحصول عليه. وعلى هذا تم انشاء سياسات عامة لدعم وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستويات الدولية والوطنية وحتى المحلية، فلا يمكن تطوير هذا الاقتصاد أو الحفاظ عليه من قبل منظماته ومؤسساته بشكل منعزل، بل من أجل استدامتها تحتاج إلى دعم من قبل الحكومات وحتى منظمات دولية، ونحن هنا نركزنا على منظمة العمل الدولي.

ولا يخفى أهمية منظمة العمل الدولي في دعم وتعزيز الاقتصاد التضامني والاجتماعي منذ انشائها في 1920، حيث يعد مفهوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي جزء لا يتجزأ من العديد من المبادرات وبرامج منظمة العمل الدولي، لاعترافها بدوره في انعاش الاقتصادات

---

(1) Nancy Neamtan, Op. cit, p.p.1-2

2) )Emily Kawano,Op. Cit.

وتحقيق الأهداف الاجتماعية. ويشمل هذا الدعم التدريب والتعليم والتأهيل المهني، والمساعدة على تطوير التقنيات الأساسية، وحتى التمويل والحصول على ائتمان. بالإضافة إلى أن منظمة العمل الدولي وضعت مجموعة من الاستراتيجيات لخدمة الناس في تدعيم سعيهم لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال "برنامج العمل اللائق".

وعليه، تدعم منظمة العمل الدولي منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لمساهمة هذه الأخيرة بشكل متزامن وبطريقة متعاضدة في كل بُعد من أبعاد برنامج العمل اللائق. فالمؤسسات والمنظمات في الاقتصاد الاجتماعي تعمل على خلق واستدامة الوظائف وسبل العيش، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتقوية وتوسيع الحوار الاجتماعي لجميع العمال، وتعزيز تطبيق وإنفاذ المعايير للجميع. وعليه يعد تعزيز الاقتصاد الاجتماعي ضمن إطار برنامج العمل اللائق حليفاً مهمًا لتنفيذ ميثاق الوظائف العالمي، من المستويات المحلية إلى المستويات العالمية. وهذا ما سوف نفصل فيه في النقطة الأخيرة بالتطرق الى دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تحقيق أهداف برنامج العمل اللائق<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً: دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تحقيق أهداف برنامج العمل اللائق.**

إن منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي، من خلال أهدافها الاجتماعية والاقتصادية المشتركة ومبادئ عملها، في وضع جيد يسمح لها بالمساهمة في السياسات التنموية، مثل سياسات واستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. وهذا من خلال الوفاء بالوظائف الأساسية المختلفة، بما في ذلك الوصول إلى السكان الضعفاء، وتقديم الخدمات، تمثيل مجموعات مختلفة وكسب التأييد. كما تساهم أيضاً أو

---

(1)-Bénédicte Fonteneau and others, "Social and Solidarity Economy: Building a Common Understanding" In support of the First edition of the Social and Solidarity Economy Academy, 25 -29th October 2010, ITC ILO, Turin, Italy, p.60.

يمكنها المساهمة بشكل أكبر في تنفيذ إطار دولي محدد، أي برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية.

تُلخص أجندة العمل اللائق "Decent Work Agenda" (DWA) لمنظمة العمل الدولي "تطلعات الناس في حياتهم العملية - تطلعاتهم إلى الفرص والدخل؛ الحقوق والاعتراف؛ الاستقرار الأسري والتنمية الشخصية؛ والإنصاف والمساواة بين الجنسين. في نهاية المطاف، تدعم هذه الأبعاد المختلفة للعمل اللائق السلام في المجتمعات المحلية والمجتمع ككل. كما يعكس العمل اللائق مخاوف الحكومات والعمال وأرباب العمل، الذين يزودون منظمة العمل الدولية معاً بهويتها الثلاثية الفريدة.<sup>(1)</sup>

ويتجسد برنامج العمل اللائق في أربعة أهداف استراتيجية مترابطة وامتداعية:

- المساواة والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولي؛
- ضمان فرص العمل والدخل اللائق؛
- الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي؛
- والحوار الاجتماعي والهيكلي الثلاثي.

تنطبق هذه الأهداف على جميع العمال، نساءً ورجالاً، في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي؛ في العمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص؛ في الحقول والمصانع والمكاتب؛ في منزلهم أو في المجتمع. وتعتبر منظمة العمل الدولية العمل اللائق أمراً محورياً في الجهود المبذولة للحد من الفقر ووسيلة لتحقيق التنمية العادلة والشاملة والمستدامة.<sup>(2)</sup>(...)

---

(1) Ibid, p.77.

(2) Bénédicte Fonteneau and others, op.cit, p.77.



ومن خلال مراجعة منهجية للركائز الأربع لبرنامج العمل اللائق، تبين أن هناك تطابق واضح بين الأهداف التي تسعى إليها منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي وأهداف برنامج العمل اللائق، للأسباب التالية:

- حيث تشمل القيم والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد التضامني والاجتماعي احترام مبادئ وحقوق الأساسية في العمل ( الهدف الأول للبرنامج)،
- بينما تسعى منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية على حد سواء، فإنها تلعب دورًا رئيسيًا في خلق وتأمين فرص العمل والدخل اللائقين. ففي عديد من الدول يوفر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرص عمل لأكثر من 10% من السكان الناشطين اقتصاديا (الهدف الثاني للبرنامج، العمالة)
- أثبتت مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي، منذ فترة طويلة قدرتها على تعزيز وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية للأشخاص والمجتمعات التي لا تغطيها أنظمة الضمان الاجتماعي. تعد منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي في العديد من الدول الشمال جهات فاعلة رئيسة في توفير خطط التأمين الصحي، وكذا تسهيل وصول أعضائها إلى آليات التأمين ( وهنا يتجسد الهدف الثالث لبرنامج العمل اللائق وهو الحماية الاجتماعية)<sup>(1)</sup>.
- يمثل عدد كبير من المنظمات الاقتصاد التضامني أصوات أولئك الذين لا يمثلهم عادة الشركاء الاجتماعيون التقليديون، أي نقابات العمل ومنظمات اصحاب العمل، وصغار المزارعين الممثلين من خلال تعاونيات التسويق، ومشتغلي الاقتصاد غير الرسمي.
- نظرًا لأن منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي غالبًا ما تكون قائمة على المجتمع وبالتالي فهي قريبة من اهتمامات الناس والمجتمعات، وهذا ما يسمح لها باكتشاف القضايا الاقتصادية والاجتماعية الناشئة، والجماعات المعرضة للخطر والاحتياجات

---

(1) Ibid, p.p..80-85.

الجديدة. وبالتالي فإن اتخاذ القرارات وأساليب العمل الشاملة والثقافة التي تميز منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تؤسس لثقافة الحوار التي تلقي ضوءاً جديداً على قضايا الحوكمة. قد يكون من مصلحة هياكل الحوار الاجتماعي الكلاسيكية الثلاثية (الحكومات، العمال، وأرباب العمل) إشراك أو التشاور مع منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني التي تمثل السكان المعرضين للخطر في عالم الشغل (مثل النساء والعمال المهاجرين والمجموعات التي تتمتع بالحماية الاجتماعية والأشخاص الذين ليس لديهم وظائف لائقة). (يتحقق الهدف الرابع لبرنامج العمل اللائق وهو الحوار الاجتماعي الذي تُعرِّفه منظمة العمل الدولية الحوار الاجتماعي بأنه جميع أنواع التفاوض أو التشاور أو تبادل المعلومات بين أو فيما بين ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية).<sup>(1)</sup>

وعليه، يعد الاقتصاد التضامني والاجتماعي مساراً تكميليًا لمعالجة العمالة الهشة ولجسر الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي في ظل ظروف العمل اللائق. في إطار سياسة تمكينية وبيئة مؤسسية، يمكن لمنظمات ومؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف العمل اللائق الذي يقوم على توليد فرص العمل، والحوار الاجتماعي ومعايير العمل المرتبطة بكل من حقوق العمال والحماية الاجتماعية. وبشكل عام، يمكن لهذه المنظمات تسهيل الوصول إلى التمويل والمدخلات والتكنولوجيا وخدمات الدعم والأسواق، وتعزيز قدرة العمال والمنتجين على التفاوض والتعبير عن مطالبهم المشتركة والدفاع عنها وتوجيهها نحو الفاعلين الاقتصاديين والسلطات العامة ذات الصلة، كما يمكن لها أن تقلل من عدم تناسق القوة والمعلومات داخل

---

(1)- Ibid, p.87.

أسواق العمل والمنتجات وتعزز مستوى وانتظام الدخل<sup>(1)</sup>.

وفي الأخير، يبدو أن الصعود السريع لأشكال جديدة من منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي ذات الأنشطة المتنوعة قد أوجد فرص عمل كبيرة في مناطق مثل أوروبا وشرق وجنوب شرق آسيا، على الرغم من أن البيانات المتعلقة بالمساهمة الإجمالية لهذه المنظمات في خلق فرص العمل للفئات الهامشية لا تزال غير متوفرة<sup>(2)</sup>.

### خاتمة:

يتسم نظام الاقتصاد التضامني والاجتماعي بطابع عابر؛ أي أنه يمكنه تعبئة مجالات مختلفة للعمل العام. فبالإضافة إلى أهدافه الاقتصادية (توليد فرص العمل والدخل)، والأهداف الاجتماعية (تحسين الظروف الاجتماعية، وتعزيز الروابط الإقليمية)، والأهداف السياسية (خلق مساحات عامة لمناقشة المشاكل وحلها)، يستطيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي تعبئة بُعد ثقافي وبيئي، وكلها أهداف يتضمنها برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولي.

إذن، فإن الصفة المداخلة للاقتصاد التضامني جعلته يساهم وبشكل فعال في تجسيد أهداف برنامج العمل اللائق، خاصة في دول المتقدمة، غير أن هذه المساهمة لا ترقى للمستوى المقبول في دول العالم الثالث وبخاصة الدول العربية، لأسباب عدة من بينها طبيعة الاقتصادات الوطنية التي أغلبها اقتصاديات ريعية والتي لا تشجع على نشوء منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والخلافات السياسية والهشاشة المؤسسية.

---

(1) -Social and Solidarity Economy and the Challenge of Sustainable Development, A Position Paper by the United Nations Inter-Agency Task Force on Social and Solidarity Economy (TFSSE), June 2014, p.p. 1-2, available at; <https://bit.ly/2WbqAwT>

(2) -Ibid, p.2.

وكذلك تعد حادثة الموضوع مهمة أيضاً، حيث يجب استكشافه بشكل أفضل من قبل صانعي السياسات والمجتمع ككل، فلا يمكن بناء الاقتصاد التضامني إلا من خلال ارادة سياسية توفر بيئة ملائمة وأطر تشريعية مناسبة، وتوجه حقيقي ينبثق من خصوصيات المجتمع. وعليه، فمن المهم بالنسبة لهذه الدول أن تدرك أن تقدم الاقتصاد التضامني يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ويخلق فرص للعمل اللائق.

-الهوامش:

1. Papers and reports from the u.s forum 2007. Jenna Allard, "Carl Davidson Solidarity Economy: Building Alternatives for People and Planet", p29. Available at, <https://bit.ly/3g0htX9>
2. Budapest Conference Report, "The Role of the Social and Solidarity Economy in Reducing Social Exclusion", (UNIDO), 1-2 JUNE 2017,p.10.
3. S. Lee, "Role of social and solidarity economy in localizing the sustainable development goals", <https://bit.ly/3yRHAHb>
4. Nancy Neamtan, The Social and Solidarity Economy: Towards an 'Alternative' Globalisation, The Carold Institute, June 14-16, 2002, p.p.1-2, available at; <https://bit.ly/3jxA39O>
5. Emily Kawano; Social Solidarity Economy: Toward Convergence across Continental Divides, 26 Feb 2013 UNRISD, <https://bit.ly/37vIVZb>
6. Nancy Neamtan, Op. cit, p.p.1-2
7. Emily Kawano,Op. Cit.
8. Bénédicte Fonteneau and others, "Social and Solidarity Economy: Building a Common Understanding" In support of the First edition of the Social and Solidarity Economy Academy, 25 -29th October 2010, ITC ILO, Turin, Italy, p.60.
9. Ibid,p.77.
10. Bénédicte Fonteneau and others, op.cit, p.77.

11. Ibid, p.p..80-85.

12. Ibid,p.87.

13. Social and Solidarity Economy and the Challenge of Sustainable Development, A Position Paper by the United Nations Inter-Agency Task Force on Social and Solidarity Economy (TFSSE), June 2014, p.p. 1-2, available at; <https://bit.ly/2WbqAwT>

# التوجه نحو الاقتصاد التضامني الاجتماعي في رسم السياسات العامة الاقتصادية

أحمد طيب

أستاذ محاضر (أ)

جامعة خميس مليانة

البريد الإلكتروني: taileb.ahmed@yahoo.fr

## مقدمة:

لقد طرحت الازمات المتعددة التي اثارها الاقتصادي الليبرالي العديد من التساؤلات حول مستقبل الاقتصاد الوطني في ظل تنامي القطاع الخاص ونمو الثروة عن اقلية على حساب الأغلبية الساحقة، وبروز تفاوت طبقي في المجتمع الليبرالي بشكل رهيب عجل بضرورة توجه السياسات العامة للدولة نحو الفعل الاقتصادي من منظور اجتماعي يركز على الفواعل الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في بناء التوجهات التنموية، بالتركيز على حماية الطبقات الاجتماعية الهشة، والعدالة الاجتماعية وواجهة مضاعفات التحرير الاقتصادي والخصخصة، وكذا تدافع ضغوط العولمة مع تنحي الدور المالي والنظامي للدولة وتزايد حجم الانفاق والعجز الحكومي.

وعليه اصبح هذا التوجه رؤية استراتيجية لإعادة الاستغلال والاثار السلبية التي كرسها النظام الليبرالي، ما يستجيب إعادة التوازن في بناء السياسات بين الدولة والقطاع الخاص وفواعل الاقتصاد التضامني. حيث يسعى الاقتصاد التضامني إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ويجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة مثل الربح أو التراكم.

على هذا الأساس النظري نريد في هذه الورقة العلمية الى الإشارة الى ضرورة التوجه الى سياسات عامة اقتصادية تشرك كل الفاعلين الاجتماعيين، قصد التوجه الى الاقتصاد التضامني كمدخل للتنمية الاجتماعية المتوازنة، والقضاء على الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر والتوزيع العادل للثروة، وذلك في اطار الإشكالية التالية:

### كيف ترسم سياسات الاقتصاد التضامني الاجتماعي؟

والاجابة على الإشكالية تكون من خلال معالجة السؤالين الفرعيين التاليين :

- ماهي ابرز فواعل الاقتصاد التضامني الاجتماعي؟
- كيف يساهم هذا النوع من السياسات في تعزيز العدالة الاجتماعية المتوازنة؟

### المحور الأول: فواعل صنع سياسات الاقتصاد التضامني الاجتماعي

لابد من التطرق الى اهم من يجب اشراكهم في صنع السياسات العامة الاقتصادية المتجهة الى الفئات الاجتماعية الهشة، واحداث نوع من التوازن في توزيع الثروة والقضاء على الفوارق الطبقية، حيث ترى منظمة العمل الدولية (ILO) ان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمفهوم يتطلب مشاركة الشركات والمنظمات التعاونيات، الجمعيات، المؤسسات، المؤسسات الاجتماعية، التي تتمثل خصوصيتها في إنتاج السلع والخدمات والمعرفة.

وفي الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشبه التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال الابتكارات الاجتماعية، من أجل مكافحة الاستبعاد وضمان تكافؤ الفرص . ومن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني التعاونيات، ومنظمات التجارة العادلة، والجمعيات والمؤسسات، ومؤسسات التعاضد، والمؤسسات الاجتماعية . والأنشطة التي تقوم بها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني تتناول الصحة والحماية الاجتماعية، والتمويل الصغير والمصارف مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية المحلية.



والهدف من الاقتصاد الاجتماعي معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية كالقفر وقلة فرص العمل المستقر من خلال تيسير الوصول إلى التمويل، ومعلومات السوق، وعناصر الإنتاج، والتكنولوجيا، وخدمات الدعم، والأسواق، للحد من عدم المساواة في سوق العمل وسوق مستوى الدخل وضمان استمراره .

حيث يدعج رواد الأعمال الاجتماعية مشاريع الأعمال التجارية بالأهداف والنتائج الاجتماعية التي تشكل محور عملهم، لتحقيق أهداف اجتماعية مستدامة وليس فقط الأرباح، فيشاركون باستمرار في عمليات الابتكار والتكيف والتعلم، لتستفيد منها شريحة كبيرة من المجتمع إن لم يكن المجتمع بأكمله. فزيادة الأعمال الاجتماعية تساهم في معالجة مشاكل تهميش واستبعاد شرائح تفتقر إلى الوسائل اللازمة (الاقتصادية والاجتماعية) لتحقيق أهداف تنشدها، كتوليد الدخل والنمو

لقد كشف العديد من الدراسات التي حاولت مقارنة موضوع الاقتصاد التضامني وتشخيص واقعه وأحواله، أنه بشكل عام يقوم على التعاونيات والتعاضديات والجمعيات، إضافة إلى المقاولات الاجتماعية.

- **التعاونيات:** وهي عبارة عن تنظيمات تتألف من مجموعة من الأشخاص اتفقوا على أن ينضم بعضهم لبعض من أجل العمل سوية في سبيل تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وفقا للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها عالميا. ويشكل النسيج التعاوني المكون الرئيسي لقطاع الاقتصاد التضامني، وذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التنمية الاقتصادية وقدرته على الإدماج الاجتماعي (عدد مناصب الشغل).

- **التعاضديات:** هي هيئات لا تهدف إلى اكتساب الأرباح، وإنما تسعى بواسطة واجبات أعضائها للقيام لفائدة هؤلاء الأعضاء أو عائلاتهم- بعمل من أعمال الإسعاف والتضامن، مداره التأمين من الأخطار اللاحقة بالأشخاص. ويتركز عمل التعاضديات أساسا في قطاعي التغطية الصحية والتأمين على المخاطر، كما تعمل

بعض التعاضديات في مجال منح القروض الاستثمارية أو ضمان قروض أعضائها لدى المؤسسات الائتمانية.

- **الجمعيات:** هي اتفاق بين شخصين أو أكثر من أجل السعي في سبيل غاية غير توزيع الأرباح. وكان عملها تاريخيا يتركز بالأساس في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والأعمال الاجتماعية، إلا أن بعض الجمعيات التي رأت النور خلال العقود الأخيرة اختارت الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية المحلية خصوصا في الأرياف.

- **المقاولات الاجتماعية:** وهي مقاولات تحصل على صفة "مقاولات اجتماعية" من الدولة إذا استوفت عدة شروط مثل التنصيب على احترام مبادئ الاقتصاد التضامني في قوانينها الأساسية، وتوجيه جزء من الأرباح بشكل دائم نحو غايات اجتماعية (دعم التشغيل أو التعليم أو بناء مساكن لفائدة العمال). وتخضع أنشطة هذه المقاولات للتتبع والرقابة من طرف الهيئات المختصة داخل الدولة، من أجل التأكد من صبغتها التضامنية<sup>(1)</sup>.

وبالتالي يجب على الدولة اذا إرادة خلق اقتصاد تضامني لابد من دعم كل هذه الفواعل واعطائها دورا محوريا في رسم السياسات العامة الاقتصادية، سيما المتعلقة بخلق الثروة والخدمات والنشاطات الاجتماعية الهادفة في كل المجالات، ودورها في تقديم البدائل والحلول للنهوض بهذا التوجه الذي اضحي اكثر من ضرورة، في ظل تنامي الثروة في يد اقلية وزيادة الفوارق الاجتماعية وارتفاع مستويات البطالة والفقر.

لذلك وجب إنشاء حوافز ضريبية لتشجيع الجهات الفاعلة الخاصة على الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامن. علاوة على ذلك يجب على الحكومة إنشاء

---

(1) مركز الجزيرة للدراسات، مفهوم الاقتصاد التضامني، في الموقع:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/10/24/>، تم

تصفحه في 2021/03/20، 21:11.

الإطار المؤسسي اللازم وإنشاء التسهيلات الإدارية للحصول على التراخيص وفتح الحسابات المصرفية، وتقديم المزيد من الدعم لنظام تمويل المشاريع الصغرى.

حيث تجذب هذه التدابير الأشخاص المنخرطين في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وتمكنها من تنفيذ مشاريع صغيرة أو متوسطة بطريقة منظمة لتعزيز التنمية الجهوية، يجب على السلطات إطلاق مبادرات لتسهيل إنشاء ونمو مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

غالبًا ما تكون هذه المؤسسات هي الخيار الوحيد للمجتمعات المهمشة حيث يميل المستثمرون من القطاع الخاص إلى التخلي عنها لأسواق أكثر ربحية أو مناطق أقل نائية. علاوة على ذلك يمكن للمؤسسات الاجتماعية دعم واستكمال تدابيرها، من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المواطنين، يجب أيضًا ضمان آليات التدريب والتعلم المناسبة.

وفي هذا الجدول توضيح لاهم الآليات للإشراك فواعل الاقتصاد التضامني:

<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني.</li> <li>- مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمي ومستفيدين في صنع القرار.</li> <li>- المسؤولية المشتركة.</li> <li>- تمكي المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة.</li> <li>- المساواة بين الناس في إبداء الرأي والتصويت</li> </ul>	<p>- المشاركة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بديل "ابتكاري" عن النماذج الاقتصادية التقليدية.</li> <li>- من الاقتصادات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرماناً تهميشاً وقرراً، ما يصعب وتحقيقه في إطار الخطط الاقتصادية العادية والنيوليبرالية، أو برامج المساعدة والتنمية</li> </ul>	<p>- التضامن والابتكار</p>

<p>التقليدية.</p> <p>- الحاجة إلى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين.</p>	
<p>- المشاركة طوعاً في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني.</p> <p>- نهج الانطلاق من القاعدة: إنشاء المؤسسات بناء على الاحتياجات الاجتماعية.</p> <p>- اقتصاد مستقل بطبيعته.</p> <p>- إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصادات السوق</p>	<p>- المشاركة الطوعية والاستقلالية</p>
<p>- تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل.</p> <p>- المشاركة في المسؤوليات.</p> <p>- الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع، دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموع</p>	<p>- المصلحة العامة</p>

المصدر: سلسلة السياسات العامة أوراق موجزة الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية العدد 4 الأمم المتحدة الاسكوا، بيت الامم المتحدة، بيروت، 2014، ص2، متاح على الموقع: [www.escwa.un.org](http://www.escwa.un.org)

يوضح الجدول اهم الاليات التي يجب على الدولة ترقيتها من اجل خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية تساعد على نمو الاقتصاد التضامني، ولا يمكن ان تساهم هذه المؤسسات الاجتماعية وتنمو وتساهم في الدخل القومي وفي نمو الثروة عند المجتمع، وامتصاص البطالة ومحاربة الفقر والقضاء على الفئات الهشة، وتحسين معيشة المواطنين ورفاههم الا من خلال هذه البيئة التي يجب على الدولة خلقها في صنع هذه السياسات التشاركية.

## المحور الثاني: فحوى وابعاد السياسات العامة للاقتصاد التضامني الاجتماعي

ان خلق بيئة تضامنية تشاركية في صنع السياسات العامة الاقتصادية الموجهة لخلق الثروة والمساهمة في تنمية اجتماعية متوازنة، يهدف الى ارساء اقتصاد اجتماعي وتضامني أمر ضروري لخلق فرص اقتصادية لصالح الفئات المهمشة، حيث في السنوات الأخيرة أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامن واحدة من أهم الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في العديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة في العالم بسبب مساهماتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الثروة وخلق فرص العمل .

فلا بد من وجود اطار سياسي وقانوني يأخذ بعين الاعتبار مفهوم اللامركزية الاقتصادية والذي يضمن مشاركة اجتماعية واقتصادية أفضل للجماعات والأفراد الذين يواجهون عقبات مختلفة للوصول إلى سوق العمل والسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد التقليدي، والمساهمة في تعزيز الإدماج الاجتماعي وزيادة مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الناتج المحلي الإجمالي سنويا لدعم القطاعين العام والخاص في جهود التنمية وخلق فرص العمل والثروة.<sup>(1)</sup>

حيث يخضع تطبيق هذا الاقتصاد الى المقاربات التالية:

- **المقاربة القانونية:** تهتم بالجانب القانوني المنظم للنشاط والأشكال والشروط التي يفرضها أو التي يجب احترامها من أجل اكتساب الإنتماء للقطاع وشرعية النشاط صلبه. في هذا السياق، نجد مثلا تعريف المركز الفرنسي للتوثيق في الاقتصاد والمالية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك باعتباره القطاع المتكون من مجموعة المؤسسات الناشطة تحت الشكل القانوني للتعاضديات والتعاونيات والجمعيات

---

(1): عمري محمد علي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: خطوة إلى الأمام للقضاء على الفقر في تونس.

الموقع: <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/social-and-> 2019/30/05|

solidarity-economy-step-forward-toward-ending-poverty-tunisia

والمؤسسات المانحة. وتتميز هذه المؤسسات بتركز نظامها الداخلي ومجمل أنشطتها على مبدأي التضامن والفاعلية الاجتماعية.

- **المقاربة الثانية ذات البعد التشغيلي:** وتركز بالأساس على دراسة الآليات والأشكال الرسمية وغير الرسمية للتنظيم الاقتصادي والتي تلجأ إليها الفئات الهشة من أجل تحسين أوضاعها الاجتماعية. نجد في هذا السياق مثلاً التصور الذي تتبناه المنظومة البرازيلية والذي يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والممارسات الاجتماعية التي تطورها المجموعات الشعبية لضمان تلبية حاجياتها عبر استغلال المقدرات أو الموارد المتوفرة لها.

- **المقاربة السوسيولوجية:** المتمثلة في كيفية إعادة هندسة الصلات بين الأفراد بهدف إيجاد بيئة أو نمط اقتصادي جديد يمكن من إدماج أكبر عدد ممكن من الفئات الهشة. وذلك من خلال التركيز على تقوية وتكثيف الروابط والصلات التطوعية والتعاقدية التي بينها الأفراد من أجل تحقيق حياة أفضل، عبر جمعهم ضمن مؤسسات إنتاجية تضمن الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي وتؤمنهم من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية.

- **المقاربة السياسية:** من خلال التركيز على الهدف الاجتماعي من المبادرة ومدى تناغمه مع مبدأ العدالة الاجتماعية من ناحية ومدى انخراطه في خط مناهضة العولة والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية من ناحية أخرى. ودفع تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي في حماية الفئات الهشة إلى إحياء صلات التضامن العائلية أو القبلية أو المحلية<sup>(1)</sup>.

---

(1) صفوان الطرابلسي، مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جدل التعريفات وعناصر التمايز، مجلة المفكرة القانونية، تونس، العدد 19، 2020/11/17.

## حيث يقوم الاقتصاد التضامني على:

- تفعيل دور العمل الجماعي ودعم المواطنة من أجل التمكين كركيزة أساسية للتنمية المستدامة.
- تشجيع تنمية تشاركية مستدامة.
- الديمقراطية التشاركية في الأنشطة الاقتصادية.
- إعطاء قيمة متقدمة للأخلاق والمساواة والتكافل والمواطنة في مناخ من الحرية أمر محوري لعملية التنمية<sup>(1)</sup>.

إن فحوى السياسات العامة الاقتصادية تتجه الى الشمول والتوازن والفاعلية الاجتماعية كلما كان هناك اشراك واعي ومسؤول للفواعل الأساسية المعنية بهذه السياسات، التي تمس مصالحها مباشرة، لذلك بدا هذا الاتجاه الثالث في الاقتصاد الحديث يتجه الى الاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي يكون فيه الفرد محور التنمية الاقتصادية، من خلال مؤسسات اجتماعية كالمقولات والتعاضديات والجمعيات ذات الطابع الاقتصادي.

حيث يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة كل الظواهر الاقتصادية الاستغلالية التي كرسها الاقتصاد الليبرالي، ومساهمة كل فئات المجتمع في خلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل، بعيدا عن المركزية الاقتصادية والاحتكار ونمو الثروة عند اقلية على حساب اغلبية، حيث اتبنت العديد من التجارب العالمية نجاح هذا النوع من الاقتصاد كتوجه عالمي جديد.

---

(1) كحال سعيدة، دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية: من أجل مقارنة مجالية للتنمية المستدامة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 5، العدد1، جيجل، 2020، ص 135.

## الخاتمة:

تحدثنا في الموضوع عن مرتكزات الاقتصاد التضامني من خلال البيئة التشاركية التفاعلية، التي تهدف الى بناء سياسات اقتصادية اكثر فاعلية واكثر مساسا وتوجها الى الفئات الاجتماعية الهشة، حيث كرست السياسات الاقتصادية التقليدية الليبرالية مشاكل اقتصادية يصحب تجاوزها، الا بهذا التوجه الاقتصادي التضامني الجديد باشارك فواعله الأساسية من تعاونيات وتعاضديات ومقاومات اجتماعية في كل المجالات. من اجل احداث تغيير في نمط الاقتصاد الحالي الى اقتصاد اكثر انسجاما مع حاجيات المجتمع اللامتناهية، ودولة الرفاه الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والقضاء على الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر والقضاء على البطالة، وتنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة ومستدامة، بعيدا عن النمطية والمركزية الاقتصادية بفتح المجال أمام الفواعل المحلية مع مراعات الخصوصيات المحلية في المقدرات والمتطلبات.



## قائمة المراجع:

1. صفوان الطرابلسي، مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جدل التعريفات وعناصر التمايز، مجلة المفكرة القانونية، تونس، العدد 19، 2020/11/17.
2. () : كحال سعيدة، دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية: من أجل مقاربة مجالية للتنمية المستدامة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 5، العدد 1، جيجل، 2020، ص 135.
3. مركز الجزيرة للدراسات، مفهوم الاقتصاد التضامني، في الموقع: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/10/24/>، تم تصفحه في 2021/03/20، 11: 21.
4. عمري محمد علي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: خطوة إلى الأمام للقضاء على الفقر في تونس. تونس. 2019/30/05، في الموقع: <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/social-and-solidarity-economy-step-forward-toward-ending-poverty-tunisia>

# دور التعاونيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

The role of cooperatives an economic and social nature in achieving sustainable development

ط.د-عيسو عز الدين

جامعة محمد البشير الإبراهيمي

برج بوعريش

issaounmahfoud@yahoo.fr

د-إسعون محفوظ

جامعة محمد البشير الإبراهيمي

برج بوعريش

issaounmahfoud@yahoo.fr

## I. الملخص بالعربية:

يهدف بحثنا هذا إلى محاولة إبراز دور التعاونيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة باعتبار التعاونيات أحد أهم أشكال تنظيمات المجتمع المدني، خصوصا مع الاهتمام الدولي المتزايد بها نظرا للنتائج الباهرة التي حققتها في مكافحة الفقر والبطالة. متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب لمثل هذه المواضيع. مستخدمين لانجازها مجموعة متنوعة من المراجع - خصوصا باللغات الأجنبية - كالتقارير، المقالات، الكتب والتشريعات الوطنية.

وقد توصلنا إلى مدى أهمية التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة وكونها بحق أداة مكتملة لأدوات التنمية التقليدية بحيث تمكن التعاونيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي من توفير حوالي 800 مليون منصب عمل مباشر وغير مباشر. خصوصا مع الفرص المستحدثة في مختلف المجالات لتوسيع العمل بهذه الأداة.

الكلمات المفتاحية بالعربية: التعاونيات، التنمية المستدامة، الفقر، التهميش.

## II. Abstract:

Our research aims to try to highlight the role of cooperatives of an economic and social nature in achieving sustainable development, considering as one of the most important forms of civil society organizations, especially with the increasing international interest in them due to the impressive results they have achieved in combating poverty and unemployment.

Following that the descriptive and analytical approach, being the most appropriate for such topics using a variety of references-especially in foreign languages – to create them, such as reports, articles, books and national legislation. We have reached the extent of cooperatives in achieving sustainable development and being truly a complement to traditional development tools, enabling cooperatives of an economic and social nature to provide about 800 million direct and indirect jobs. Especially with the opportunities created in various fields to expand the work with this tool.

**Keywords:** cooperatives, development, poverty, marginalization.

### 1. مقدمة:

بالرغم من النجاح النسبي الذي حققته النماذج الإنمائية التقليدية القائمة على دعم النمو خلال العقود الماضية، إلا أن ذلك لم يدرء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكررة.

ومع تفاقم الفقر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتغير المناخ، بين الأخصائيون في إطار سعيهم إلى تنمية تتسع لمزيد من العدالة الاجتماعية، الحاجة إلى أدوات شاملة وجامعة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني بأحد أهم وأكثر وسائله انتشارا متمثلا في "التعاونيات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي" وسيلة هامة لتكريس مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية تضمن مصالح أشد الفئات عوزا، وقد بدأ هذا المفهوم ينتشر في التسعينيات وأخذ يحض بتأييد متزايد باعتباره بديلا مبتكرا عن نموذج التنمية التقليدية القائم على دعم النمو.

تتضمن أهمية الموضوع في الدور المحوري الذي أصبحت تؤديه التعاونيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، في تحقيق التنمية المستدامة على المستويات المحلية، الإقليمية والعالمية، وللفرص الواعدة التي توفرها المجالات الجديدة خصوصا مع التطور التكنولوجي والعلمي الكبير في عديد المجالات الحياتية.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: أي دور تؤديه التعاونيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها شكلا من أشكال منظمات المجتمع المدني في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة؟.

وقد اتبعنا المنهج الوصفي لكونه الأنسب لسرد الوقائع المتعلقة المفاهيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبالتعاونيات كأحد أهم أدواتها، وكذلك على المنهج التحليلي وذلك بتحليل المعطيات والوثائق الرسمية المتعلقة بالتعاونيات من حيث دورها التنموي المستدام (التقييم) في مساعدة الفئات الفقيرة والهشة عن طريق العمل على توفير الحاجيات الأساسية لمعيشتهم، ومختلف المعوقات المادية والقانونية التي قد تحد من آثارها الايجابية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة واقتراحها.

وللإجابة على هذه الإشكالية ومعالجة هذا الموضوع إرتأينا تقسيمه إلى محورين: نتطرق في المحور الأول مدخل مفاهيمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، و في المحور الثاني دور التعاونيات (الجهود الأهلية) في تجسيد الاقتصاد التضامني والاجتماعي.

## 2. مدخل مفاهيمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

### 1.2 تعريف التنمية.

وهي مجموع النشاطات التي تسعى إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتهدف الاستدامة المحافظة على الموارد الطبيعية، وقد عرف هذا المفهوم صدى كبيرا على اثر تقرير اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية، انطلاقا من هذا التعريف أصبحت البيئة إلى جانب الاقتصاد والمجال الاجتماعي تشكل مكونات لإشكاليات التنمية المستدامة، مما يفسر أن التنمية المستدامة تدج ثلاثة أهداف: الفعالية الاقتصادية، احترام البيئة والمسؤولية الاجتماعية، وهي فكرة ثلاثية النتيجة:

- الفعالية الاقتصادية: تهدف ربح الرأسمالي المالي وهو أول هدف في سلوك المقاول (استهلاك أقل من الموارد الأولية والطاوية بإنتاج منافع وخدمات عبر إعادة التدوير واختراع مواد أخرى).
- احترام البيئة: حيث الاستدامة الإيكولوجية تهدف إلى الحفاظ على الانسجام والتوافق بين نشاط المقاول والحفاظ على المنظومات البيئية، وترجم صيانة الرأسمال الطبيعي.
- المسؤولية الاجتماعية: وترجم عبر الأخذ في الاعتبار العواقب الاجتماعية لنشاط المقاول لكل أصحاب المصلحة.

### 2.2 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تعد الممارسات التضامنية والتعاضدية مترسخة في ثقافة بلادنا ذلك أنها تستمد مبادئها من شعائر ديننا الحنيف كالزكاة والوقف، كما أن هناك مصطلحات خاصة تعبر

عن هذا النوع من المساهمة الجماعية، تختلف بحسب المناطق وطبيعة الأنشطة بدءا بالتوزيع إلى الشرد والتوزيع والخطارات.

اعترفت الجزائر بأهمية التعاونيات والجمعيات منذ سنوات عديدة وكذا بأهمية التعاضدات، وقد شرع القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في الظهور بصورة منظمة وهيكلية في بداية القرن الواحد والعشرون.

### - تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

يختلف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي باختلاف الدول، ومع ذلك فإن هناك اتفاقا عاما على الصعيد الدولي حول بعض القيم التي تؤطر مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وبناءا على ذلك يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التعريف التالي لهذا الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلية ومستقلة وتجمعات لأشخاص ذاتيين ومعنويين (جمعيات، تعاونيات، تعاضدات،... إلخ) بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا، كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تتركز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي من خلال تقديمها لنادج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء<sup>(2)</sup>.

---

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج، المغرب،

.2017

(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017، مرجع سابق.

حسب تعريف منظمة "الاسكوا" للأمم المتحدة "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الناس إلى الناس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو الاقتصاد الشعبي كلها مصطلحات تشير إلى الاقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي أي إنتاج السلع والخدمات، هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأدنى من الأرباح، وهذا الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية، إذ يستثمر التقدم والتطور في مختلف مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها لتحقيق التنمية الاجتماعية.

ويسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية همها الرفاه والنمو للجميع بدلا من تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال، ويرتكز على مؤسسات اقتصادية تخدم الناس وليس الأسواق وتنتج سلعا وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية وليس تحقيق الربح.

وقد عرفها القانون رقم 30 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جوان 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، بكونها "منوال اقتصادي يتكون من مجموع الأنشطة الاقتصادية ذات الغايات الاجتماعية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات وتحويلها وتوزيعها وتبادلها وتسويقها واستهلاكها التي تؤمنها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، استجابة للحاجيات المشتركة لإرضائها والمصلحة العامة الاقتصادية والاجتماعية ولا يكون هدفها الأساسي تقاسم الأرباح<sup>(1)</sup>.

### - الهدف من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

يهدف الاقتصاد الاجتماعي التضامني معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية كالفقر، وقلة فرص الشغل المستقر من خلال تسيير الوصول إلى التمويل ومعلومات السوق وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا وخدمات الدعم والأسواق، للحد من

---

(1) القانون رقم 30 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جوان 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني،

الجريدة الرسمية التونسية عدد 63 بتاريخ 03 جويلية 2020.

عدم المساواة في سوق العمل وسوق المنتجات وتحسين مستوى الدخل وضمان استمراره.

### - الفاعلون في مجال الاقتصاد الاجتماعي.

- **الفاعلون الحكوميون:** كل استراتيجية قطاعية للتنمية تنزل من خلال المؤسسات الحكومية بفعل مواردها البشرية والمادية واللوجستية، وهو الشأن بالنسبة للسياسة الاجتماعية للاقتصاد التضامني. بإحداث مؤسسات عمومية وشبه عمومية كوكالات التنمية الاجتماعية، بهدف تحقيق الإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي كدعم البرامج والأنشطة المدرة للدخل، دعم المقاولات النسائية...إلخ.

- **الفاعلون غير الحكوميون:** موازاة مع التدخل الحكومي للدولة ومؤسساتها العمومية، تقوم التعاونيات والجمعيات بمجهودات كبيرة لإنعاش الاقتصاد الاجتماعي، سواء بشكل فردي أو بعقد شراكات مع جهات رسمية أو القطاع الخاص إضافة إلى الاعتماد على تمويلات جمعيات القروض المصغرة لتنفيذ العمليات الاجتماعية-اقتصادية، كما أن جمعيات القروض المصغرة تمول العديد من المشاريع ذات الأثر المباشر على المستفيدين خاصة النساء<sup>(1)</sup>.

### التعاونيات:

يمثل النسيج التعاوني المكون الرئيس لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سواء من حيث عدد مناصب الشغل التي توفرها، أو من حيث مساهمته في التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي، فقد شمل القطاع التعاوني في المغرب مثلا ما يفوق 12.000 تعاونية في نهاية سنة 2013، وصل عدد منخرطها في نهاية سنة 2016 إلى أكثر من 450.000 منخرط ومنخرطة.

---

(1) الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، 2013، ص 14.



وتعرف التعاونية بأنها "مجموعة تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو هما معا، اتفقوا أن ينظموا إلى بعضهم البعض لإنشاء مقابلة تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدار وفق مبادئ القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها"<sup>(1)</sup>.

### الجمعيات:

هي اتفاق يضم شخصين أو أكثر يضعون بشكل مستمر معارفهم وأنشطتهم من أجل تحقيق هدف لا تسعى من ورائه إلى تقاسم الأرباح، تمثل الجمعيات أغلبية مؤسسات الاقتصاد التضامني، وهي موجودة في الميادين الرياضية والصحية والاجتماعية والثقافية والتربوية والعائلية والبيئية... إلخ.<sup>(2)</sup>

### التعاضديات:

هي تجمعات لأشخاص لهم نفس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، هذه التعاضديات تدار من طرف أعضائها ويتحملون مسؤوليات المخاطر على قاعدة المساواة في الحقوق والالتزامات لكل مساهم: كتعاضديات التجار أو تعاضديات البحارة أو تعاضديات الفلاحين أو مربّي الأبقار... إلخ.<sup>(3)</sup>

### المقاولات الاجتماعية:

هي مقاولات تحصل على صفة "مقابلة اجتماعية" من الدولة إذا استوفت عدة شروط مثل التنصيب على احترام مبادئ الاقتصاد التضامني في قوانينها الأساسية، وتوجيه جزء من الأرباح بشكل دائم نحو غايات اجتماعية (دعم التشغيل، أو بناء

---

(1) صباح بوصفيحة، الاقتصاد التضامني ورهان التنمية المحلية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، ص 15.

(2) محمد عدنان بن الضيف، دراسة في الاقتصاد التضامني صندوق الوقف الجزائري أنموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الحلقة، العدد الاقتصادي 29، دون سنة نشر، ص 11.

(3) محمد عدنان بن الضيف، المرجع السابق، ص 12.

مساكن لفائدة العمال)، وتخضع أنشطة هذه المقاولات للرقابة من طرف الهيئات الرسمية المختصة داخل الدولة من أجل التأكد من صبغتها التضامنية<sup>(1)</sup>.

### 3. دور التعاونيات في تجسيد الاقتصاد التضامني والاجتماعي.

تتعدد أطراف الهيكلية المجتمعية المكونة لهيكلية الاقتصاد التضامني، فهي تتكون من مجموعة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات المتنوعة، بالإضافة إلى التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمؤسسات والهيئات الأخرى التي تمارس نشاطا اقتصاديا، البنوك، تشمل أيضا تعاونيات الصحة، تعاونيات التأمين، مشاريع جمعيات دعم المقولة والتنمية المحلية وأنشطة الجمعيات الناشطة في المجال الصحي والاجتماعي، وهي تعنى بمجموعة حيوية ومتطورة من الفاعلين التي تدعم وتسير منظمات اقتصادية تركز على الإنسان، وتبرز التعاونيات كأكثر التنظيمات انتشارا وفاعلية، وقد ركز عليها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة. ونتيجة لاتساع وضخامة وكثرة تنظيمات الاقتصاد التضامني، ارتأينا التركيز على التعاونيات في هذا المحور حتى نبرز الدور الذي تؤديه من خلال المفهوم المتداول والانجاز المشهود.

### 1.3 المبادئ التي تقوم عليها التعاونيات.

تقوم التعاونيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي على عدة مبادئ، نذكرها كما يلي:

- العضوية الاختيارية المفتوحة: التعاونيات منظمات اختيارية تسمح بانضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع إمكانياتهم في خدمة الجمعية وقبول مسؤوليات العضوية دون أي تفرقة سواء في الجنس أو المركز الاجتماعي أو المعتقدات السياسية والدينية.

---

(1) محمد عدنان بن الضيف، نفس المرجع، ص 13.

- ممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطية: التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها ويراقبها أعضاؤها وهم يشاركون بحيوية في وضع السياسات واتخاذ القرارات، وللأعضاء حقوق متساوية في التصويت<sup>(1)</sup>.
- المشاركة الاقتصادية للأعضاء: يسهم الأعضاء بعدالة في الرقابة الديمقراطية، وفي رأس مال تعاونيتهم، ويعتبر جانب من رأس المال على الأقل ملكية تعاونية، ويتلقى الأعضاء تعويضا محدودا على رأس المال المسهم بموجب روابط العضوية، ويخصص الأعضاء فوائض عن طريق تكوين احتياطات للأغراض التالية: تنمية جمعيتهم التعاونية ويكون جانب من هذه الفوائض غير قابل للتقسيم ويتناسب مع معاملاتهم، ويدعم النشاطات الأخرى التي يوافق عليها الأعضاء.
- الاستقلالية والاستقلال: تخضع التعاونيات لمراقبة أعضائها ومن سياتها الاستقلالية والعون الذاتي.
- التعليم والتدريب والمعلومات: تخدم التعاونيات تعليم وتدريب أعضائها، والممثلين المنتخبين، و المديرين، والموظفين لكي يسهموا بفعالية في تنمية تعاونيتهم.
- التعاون بين التعاونيات: تخدم التعاونيات أعضائها بأكبر قدر ممكن من الفعالية بالإضافة إلى تدعيم الحركة التعاونية وذلك عن طريق عمل هياكلها معا على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- الاهتمام بالمجتمع المحلي: تعمل التعاونيات على التنمية المناسبة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يوافق عليها الأعضاء<sup>(2)</sup>.

(1) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، دور التعاونيات النسوية في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الاستخدام الأمثل للتمويل الأصغر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي بجامعة الأحفاد المنعقد بتاريخ 02 و03 أكتوبر 2011، ص 05.

(2) منظمة العمل الدولية(المكتب الإقليمي للدول العربية)، قطاع التعاونيات في لبنان ما دوره؟ ما مستقبه؟، تقرير تقني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2018، ص7.

## 2.5 أشكال التعاونيات ودورها في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

### أشكال التعاونيات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تتخذ التعاونيات أشكالاً عديدة، وقد تكونت لتقديم أفضل خدمة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة لأعضائها، وكذلك لتوفير فرص الحصول على عمل وتوليد الدخل، وفي حين أن التعاونيات الزراعية للتسويق وتوريد المدخلات هي الأكثر شهرة، ترد فيما يلي أمثلة قليلة عن تعاونيات أخرى ناجحة تقدم الدعم للجهات الفاعلة في الاقتصاد:

- تعاونيات الادخار والائتمان والمنظمات التعاونية المالية الأخرى، وهي تتيح الحصول على التمويل وكثيراً ما تلبى تحديداً احتياجات الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم لا سيما النساء.

- تعاونيات العمال لتوفير فرص العمل، بما في ذلك تولي العمال أمور المنشآت في شكل تعاونيات.

- التعاونيات الصحية لتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى.

### التعاونيات الزراعية من أجل توريد مدخلات التسويق:

تمكن هذه التعاونيات صغار المزارعين من دفع مداخيلهم وتحسين سبل عيشهم، يدفع كل عضو من أعضاء التعاونية مبلغاً مبدئياً ويساهم برسم سنوي وفقاً لحجم حيازة الأرض، وتوفر التعاونية الدعم التقني وخدمات الصيانة للهياكل الأساسية المشتركة، من قبيل القنوات المائية، مشاتل زراعية، توفير قروض المدخلات ودعم التسويق، كما توفر التعاونية صندوقاً من صناديق الصحة التأزيرية. ففي كينيا مثلاً يستمد 63 بالمائة من الكينيين سبل عيشهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الأنشطة القائمة على التعاونيات، ويصل عدد أعضائها 07 ملايين عضو على الأقل.

- **تعاونية الخدمات المالية:** تستفيد الفئات المهمشة التي لا تستطيع الحصول على الخدمات المالية، من دعم مالي من تعاونيات الادخار والائتمان والمنظمات التعاونية الأخرى<sup>(1)</sup>.

- **تعاونيات العمال:** هي منشآت يمتلكها ويتحكم فيها أعضاؤها الذين في الغالب إما عاطلون عن العمل أو مهددون بالتسريح ويرغبون في خلق فرص عمل لأنفسهم. فعلى سبيل المثال برزت مبادرات في الأرجنتين خلال الأزمة الاقتصادية للسيطرة على المؤسسات الاقتصادية غير القابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية، بهدف مواصلة الإنتاج والحفاظ على العمالة، و تشكلت "حركة وطنية للمصانع المستردة" والتي أعيد تنظيمها على شكل تعاونيات تتمتع بأنظمة أساسية وتراخيص لمباشرة الأعمال<sup>(2)</sup>.

- **تعاونيات لتوفير الرعاية الصحية:** بحيث تزيد هذه التعاونيات على فرص حصول المجتمعات المحلية على الرعاية الصحية وأشكال أخرى من الخدمات الاجتماعية. ففي دولة "نيبال" تأسس "الاتحاد العام لنقابات عمال نيبال" وهي كونفدرالية تتألف من 15 اتحادا من اتحادات النقابات الوطنية، تمثل ما يزيد عن 350 ألف عضو لعمال قطاعات كالزراعة والنسيج والسياحة وعربات النقل والنقل والبناء.

في سنة 2000م قام اتحاد نقابات عمال نيبال بتأسيس تعاونية صحية تهدف إلى توفير الرعاية الصحية، والخدمات السريرية بأسعار معقولة لأعضائها في الاقتصاد المنظم وغير المنظم على حد سواء، نظير دفع قسط تأمين شهري لصندوق التعاونية الصحية، يتيح لهم الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية ومن خدمات مستشفى "كاتماندو" النموذجي الذي أسسته الإدارة المعنية بالصحة العامة وتشغله أيضا باعتباره تعاونية.

(1) منظمة العمل الدولية، التنظيم والتمثيل والحوار، جنيف، ص 07.

(2) منظمة العمل الدولية، التنظيم والحوار، جنيف، ص 08.

- مبادرات التجارة الأخلاقية والمنصفة: بعد أن كانت تنحصر مبادرات التجارة الأخلاقية والمنصفة في قاعدة صغيرة نسبياً، زاد حالياً اتساعها وأصبحت جزءاً من المبادلات التجارية العامة، بحيث تسعى شبكات التحالفات بين الشركات والمنظمات غير الربحية في البلدان الصناعية والمنتجين في البلدان النامية إلى تحسين الأوضاع التجارية والإنتاجية وسبل النفاذ إلى الأسواق الدولية، من خلال إضفاء السمة المنظمة على التعاونيات وإصدار التراخيص أو تسليم الشهادات.<sup>(1)</sup>

هذا وتتيح الاتجاهات الحالية في مجالات العولمة والديموغرافيا والوعي البيئي فرصاً لظهور تعاونيات جديدة وخيارات جديدة أمام التعاونيات القائمة، فالتجارة العادلة هي تطور حديث تستخدمه التعاونيات الزراعية على نحو متزايد كوسيلة لتوسيع أسواقها وضمان دخل منتجها في مواجهة المنافسة العالمية المتزايدة، وفي ظل التجارة العادلة، تقيم التعاونيات الزراعية بالبلدان النامية شراكات مع تعاونيات التوزيع وتعاونيات المستهلكين، ومع مجموعات في البلدان المتقدمة النمو وتحصل على سعر عادل يغطي على وجه التأكيد التكلفة الكاملة للإنتاج مما يساعد التعاونيات على الاستمرار، وتستخدم ترتيبات التجارة العادلة في تسويق منتجات مثل البن والشاي والموز في بلدان مثل غانا وإثيوبيا والمكسيك<sup>(2)</sup>.

وبرز مفهوم مبتكر آخر هو مفهوم "تعاونيات الجيل الجديد" التي ظهرت في أمريكا الشمالية، بحيث تقوم الأنشطة التي تتم في المناطق الريفية بخدمة الأسواق

---

(1) منظمة العمل الدولية، التنظيم والتمثيل والحوار، جنيف، ص 09.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 154/62 المؤرخ في 2007/07/26، الدورة 62 البند 64

(ب) من جدول الأعمال (التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة

بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة)، دور التعاونيات في التنمية

الاجتماعية (تقرير الأمين العام)، ص 19.

المتخصصة بالاعتماد على ما يحدث من تحسينات في مجالي التكنولوجيا والاتصال. وتشجيع السياحة البيئية واتساع أسواق منتجات الفنون والصناعات الحرفية التقليدية يتيحان نماذج بديلة للتعاونيات الريفية والتعاونيات التي يديرها السكان الأصليون<sup>(1)</sup>.

ومن المجالات غير التقليدية الأخرى للنشاط التعاوني خدمات الرعاية الصحية وخدمات الرعاية الأخرى، فمع زيادة الطلب على رعاية المسنين وكون الخدمات التي تقدمها تعاونيات الرعاية الصحية كثيفة العمل بطبيعتها، تتيح هذه التعاونيات فرصا لتوفير مناصب العمل، ففي الصين، تؤدي إعادة بناء النظام الطبي التعاوني في الريف إلى توفير فرص العمل في الخدمات بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الصحية المحلية<sup>(2)</sup>.

إن الاتجاه إلى التحول الحضري السريع يتيح فرصا متزايدة لنمو التعاونيات، فمع زيادة الزحام وزيادة الأحياء الفقيرة، تستطيع تعاونيات المستهلكين تقديم خدمات أساسية مثل خدمات الإمداد بالمياه وخدمات جمع القمامة والصرف الصحي. ففي دولة "بوليفيا" مثلا تعمل بنجاح تعاونية "ساغواباك" وهي تعاونية حضرية للإمداد بالماء والقيام بخدمات جمع القمامة والصرف الصحي<sup>(3)</sup>.

تقوم كذلك التعاونيات على نحو متزايد بأنشطة متصلة بالبيئة خصوصا مع تزايد القلق العالمي بشأن التدهور البيئي، فتعاونيات "الغابات" مثلا منتشرة في بلدان الشمال

---

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 154/62 المؤرخ في 2007/07/26، نفس المرجع، ص 20.

(2) Xinhua News Agency, "China to Promote Rural Cooperative Medical System

تم الاطلاع بتاريخ 2007/05/30، الرابط:

<http://www.china.org.cn/english/features/poverty/138123.htm>

(3) Ruiz-Mier and Van Ginneken, "Consumer Cooperatives: An Alternative Institutional Model for Delivery of Urban Water Supply and Sanitation Service" مذكرة البنك الدولي رقم 05، 05 جانفي، 2006.

كدولة "فنلندا" وهي محل تنظيم في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تقوم مجموعات صغيرة من ملاك الأراضي بتكوين تعاونيات، لجعل ما يملكونه من الأراضي الحراجية تحت إدارة واحدة. فحاليا توجد ما يقارب 56 ألف فدان من الأراضي الحراجية جاهزة للإدارة المستدامة تحت إشراف تعاونيات ملاك الأراضي الحراجية<sup>(1)</sup>.

### 3.3 أهداف التعاونيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بشكل عام؛
- القضاء على الفقر أو الحد منه بقدر المستطاع؛
- توفير فرص العمالة الكاملة المنتجة؛
- تعزيز الاندماج الاجتماعي؛
- خلق الوسائل المادية والمالية التي يمكن بها المساهمة في انجاز البرامج الاستثمارية للمجتمع بتجميع مساهمات الأعضاء سواء كانت مساهمات نقدية أو عينية تمثل أصولا إنتاجية أو حتى في صور قوة عمل أو معرفة فنية؛
- توسيع طاقة السوق الداخلي بزيادة لدخول السلع ومساهمتها الفعالة في تحقيق زيادة حقيقية للدخول والإنتاج.
- القيام بأدوار فعالة في مجالات بعينها مثل مجالات التنمية الريفية وتحديث الزراعة على وجه الخصوص، لمناسبة الروح التعاونية لطبيعة المزارعين وحل مشكلة الإسكان وتوزيع السلع الاستهلاكية في المناطق النائية.
- انجاز مهام اجتماعية وثقافية إلى جانب مهامها الاقتصادية، فعن طريق التعاون يمكن أن تنتشر بين الناس الأفكار الحديثة المتطورة ويتعودوا على ممارسة الديمقراطية والاهتمام بالبيئة وتحقيق جوانب متعددة للتنمية البشرية؛

---

(1) Padgham, J., "Sustainable Forestry Cooperatives in the Midwest", University of Wisconsin, Center for Cooperatives, Bulletin #1, July 2002.



- يمكن للتعاونيات أن تكون الإدارة الفعالة للتغلب على مشاكل شرائح اجتماعية كثيرة في المجتمع كالمعاقين والمرأة وكوسيلة لدمجهم في الحياة الاجتماعية وتعظيم الاستفادة من جهودهم<sup>(1)</sup>.

### 4.3 دور منظمة الأمم المتحدة في تشجيع التعاونيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أولت منظمة الأمم المتحدة أهمية خاصة للتعاونيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، نظرا للدور المهم الذي تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك فقد أصدرت جمعيتها العامة بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية عدة قرارات منها:

- 1- القرار رقم 90-47 المؤرخ في 16/12/1992م؛
- 2- القرار رقم 155/49 المؤرخ في 23/12/1994م؛
- 3- القرار رقم 58/51 المؤرخ في 12/12/1996م؛
- 4- القرار رقم 114/56 المؤرخ في 19/12/2001م؛
- 5- القرار رقم 132-60 المؤرخ في 16/12/2005؛
- 6- القرار رقم 128-62 المؤرخ في 18/12/2007.<sup>(2)</sup>

وبموجب القرار رقم 136-64 المؤرخ في 18/12/2009 م تم إعلان سنة 2012 ك"سنة دولية للتعاونيات" بعنوان "المؤسسات التعاونية تبني عالما أفضل"، بعد أن تم إعلان يوم السبت الأول من شهر جوان من كل سنة كيوم دولي للتعاونيات بموجب القرار رقم 90-47 المؤرخ في 16/12/1992م.

---

(1) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، المرجع السابق، ص 12.

(2) منظمة الأمم المتحدة(الجمعية العامة)، قرار رقم 136-64 مؤرخ في 18/12/2009 بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، الدورة 64 البند 61 (ب) من جدول الأعمال، ص 01.

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 136-64 المؤرخ في 2009/12/18، تم دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لتشجيع نمو التعاونيات كمؤسسات تجارية واجتماعية قادرة على أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتهيئة سبل العيش في مختلف القطاعات الاقتصادية في المناطق الحضرية والريفية، وتوفير الدعم لإنشاء تعاونيات في المجالات الجديدة والناشئة<sup>(1)</sup>.

وعليه أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بجملة أمور منها:

- استخدام وتطوير إمكانيات التعاونيات ومساهماتها على الوجه التام من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛
- تشجيع وتيسير إنشاء التعاونيات وتطويرها، وذلك بتمكين أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع (النساء، الشباب، المعوقون، المسنون... الخ)، من المشاركة في التعاونيات.
- اتخاذ تدابير مناسبة تهدف إلى تهيئة بيئة داعمة مواتية لتطوير التعاونيات كإقامة شراكة فعالة بين الحكومات والحركة التعاونية.
- إذكاء الوعي العام بمساهمة التعاونيات في إيجاد فرص العمل وفي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز البحوث الشاملة وجمع البيانات الإحصائية بهدف وضع السياسات الوطنية السليمة توائم المنهجيات الإحصائية<sup>(2)</sup>.

#### 4. خاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الباهرة التي حققتها التعاونيات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي في تجسيد التنمية المستدامة في المجتمع، حيث وفرت ملايين مناصب العمل على المستوى العالمي (أكثر من 800 مليون منصب عمل مباشر وغير

(1) منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، قرار رقم 136-64 مؤرخ في 2009/12/18 نفس المرجع، ص 02.

(2) منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، قرار رقم 136-64 مؤرخ في 2009/12/18 نفس المرجع، ص 03.

مباشرة) بالإضافة إلى تمكينها من تحسين المستوى المعيشي لعدد الفئات التي همشتها السياسات الاقتصادية للدول، وعليه يمكن القول أنها بحق مثلت أداة مكملة لأدوات التنمية التقليدية خصوصا مع الفرص المستحدثة في مختلف المجالات لتوسيع العمل بهذه الأداة من أدوات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ومن جانب آخر أكدت هذه الدراسة أن لا تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية، وأن قدر لها ذلك فهي لمن تكون إذا، ولا يمكن التحدث عن تنمية اقتصادية إن لم تتم في إطار اجتماعي يراعي الحاجة الملحة للطبقات المهمشة في التنمية المستدامة، فالترابط قائم ومتين ولا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، فالإنسان هو جوهر التنمية وغايتها أو هو هدفها ووسيلتها، وأن أداة التعاونيات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي أحد أكثر أدوات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فعالية وانتشارا.

وفي ختام هذه الدراسة تمكنا من الوصول إلى بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار لتحسين وتثمين دور التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة، وهي على النحو التالي:

- تشجيع نمو التعاونيات باعتبارها مشاريع أعمال يمكنها الإسهام في توفير فرص العمل وسبل العيش المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالمناطق الحضرية والريفية، وتقديم الدعم في إنشاء التعاونيات في المجالات الجديدة والمجالات الناشئة؛
- اعتماد السياسات التي توسع نطاق أنشطة التمويل البالغ الصغر التي تقوم بها التعاونيات المالية والاتحادات الائتمانية؛
- تشجيع وتيسير تكوين التعاونيات بين الفئات المستبعدة من أجل إيجاد فرص العمل واستغلال إمكانيات الفئات المهمشة وقدراتها الإنتاجية. وينبغي تعزيز الجهود التي تبذلها لتيسير المشاركة الكاملة للنساء والشباب والمعوقين والمسنين والسكان الأصليين في التعاونيات؛
- الاشتراك في حوار حول السياسات مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق باستعراض

وتعديل التشريعات التعاونية، لإتاحة فرص متكافئة للتعاونيات في مواجهة مشاريع الأعمال الأخرى، بما في ذلك توفير الحوافز الضرورية وتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق؛

- تعزيز الجهود التعاونية التي تبذل من أجل بناء القدرة على التنمية التعاونية من خلال التدريب، وخاصة في مجالات الإدارة ومراجعة الحسابات والمهارات التسويقية، وتقديم المساعدة التقنية. كما تستطيع الحكومات المساعدة في توفير الموارد التي تحتاج إليها التعاونيات عند تكوينها، مع القيام في الوقت ذاته بالتشجيع على استقلال التعاونيات وانفرادها بإدارة شؤونها؛

- تشجيع تكوين الاتحادات التعاونية ومنظمات "أبكس" التي يمكنها أن تأخذ باستراتيجيات موحدة ومنسقة، في مجالات مثل التسويق والشراء، تعود بالنفع على كل واحدة من التعاونيات، وتشجيع إقامة الشراكات فيما بين التعاونيات من أجل تعزيز نجاح المشاريع التعاونية؛

- زيادة وعي الجمهور فيما يتعلق بإسهام التعاونيات في توفير فرص العمل وفي التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وتشجيع إجراء البحوث الشاملة وجمع البيانات الإحصائية عن أنشطة التعاونيات وأثرها بالنسبة للعمالة وأثرها الاجتماعي-الاقتصادي بوجه عام على الصعيدين الوطني والدولي، للاستفادة منها عند تقرير السياسات من أجل تعريف الجمهور بوجه عام بدور التعاونيات؛

- ينبغي للحكومات أن تعزز الدور الهام للتعاونيات في تحويل الأنشطة الهامشية وغير المنظمة في الاقتصاد إلى عمل محمي قانوناً، ومندمج تماماً في التيار الرئيس للحياة الاقتصادية.

## 5. الهوامش:

- (1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندج، المغرب، 2017.
- (2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017، مرجع سابق.
- (3) القانون رقم 30 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جوان 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الجريدة الرسمية التونسية عدد 63 بتاريخ 03 جويلية 2020.
- (4) الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، 2013، ص 14.
- (5) صباح بوصفيحة، الاقتصاد التضامني ورهان التنمية المحلية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، ص 15.
- (6) محمد عدنان بن الضيف، دراسة في الاقتصاد التضامني صندوق الوقف الجزائري نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الاقتصادي 29، دون سنة نشر، ص 11.
- (7) محمد عدنان بن الضيف، نفس المرجع ص 12.
- (8) محمد عدنان بن الضيف، المرجع السابق، ص 13
- (9) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، دور التعاونيات النسوية في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الاستخدام الأمثل للتمويل الأصغر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي بجامعة الأحفاد المنعقد بتاريخ 02 و03 أكتوبر 2011، ص 05.
- (10) منظمة العمل الدولية(المكتب الإقليمي للدول العربية)، قطاع التعاونيات في لبنان ما دوره؟ ما مستقبله؟، تقرير تقني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2018، ص 7.
- (11) منظمة العمل الدولية، التنظيم والتمثيل والحوار، جنيف، ص 07.
- (12) منظمة العمل الدولية، التنظيم والحوار، جنيف، ص 08.
- (13) منظمة العمل الدولية، التنظيم والتمثيل والحوار، جنيف، ص 09.
- (14) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 154/62 المؤرخ في 26/07/2007، الدورة

62 البند 64 (ب) من جدول الأعمال (التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة)، دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية (تقرير الأمين العام)، ص 19. (15) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 154/62 المؤرخ في 2007/07/26، نفس المرجع، ص 20.

(16) Xinhua News Agency, "China to Promote Rural Cooperative Medical System" تم الاطلاع بتاريخ 2007/05/30، الرابط: <http://www.china.org.cn/english/features/poverty/138123.htm>

(17) Ruiz-Mier and Van Ginneken, "Consumer Cooperatives: An Alternative Institutional Model for Delivery of Urban Water Supply and Sanitation Servic 05 رقم الدولي البنك مذكرة 05 جانفي، 2006.

(18) Padgham, J., "Sustainable Forestry Cooperatives in the Midwest", University of Wisconsin, Center for Cooperatives, Bulletin #1, July 2002

(19) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، المرجع السابق، ص 12.

(20) منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، قرار رقم 136-64 مؤرخ في 2009/12/18 بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، الدورة 64 البند 61 (ب) من جدول الأعمال، ص 01.

(21) منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، قرار رقم 136-64 مؤرخ في 2009/12/18 نفس المرجع، ص 02.

(22) منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، قرار رقم 136-64 مؤرخ في 2009/12/18 نفس المرجع، ص 03.

# صبيغ التمويل الاسلامي في الاقتصاد التضامني

## دراسة مقارنة بين الصندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة السوداني

د/ بحدّة صفيان

أستاذ محاضر (أ)

تخصص قانون دولي والعلاقات الدولية

جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة\* الجزائر\*

Sofiane.bekhedda@univ-saida.dz

### ملخص

في السابق كان الافراد يقومون بإخراج الزكاة بأنفسهم على الفقراء والمساكين، اما في الوقت الحاضر ومع تزايد عدد الفقراء في البلدان الاسلامية، نشأت مؤسسات تلعب دور الوسيط بين الاغنياء والفقراء للقيام بعملية جمع وتوزيع الاموال الزكوي، ومن هنا ظهر مفهوم التمويل الاسلامي في الاقتصاد التضامني.

ونظرا للمستوى المعيشي المتدني للعديد من العائلات والحاجات المتزايدة للأفراد في دول الاسلامية بصفة عامة، والجزائر والسودان بصفة خاصة، بدا البحث عن ايجاد طرق واساليب لتوظيف الاموال في مشاريع تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، وما صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة السوداني لا خير مثال عن ذلك.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد التضامني، التمويل الاسلامي، صندوق الزكاة،

ديوان الزكاة السوداني

### ABSTRACT:

In the past, individuals used to pay zakat themselves to the poor and

needy, but nowadays, with the increasing number of poor in Islamic countries, institutions have emerged that play the role of mediator between the rich and the poor to carry out the process of collecting and distributing Zakat money, and from here the concept of Islamic financing appeared in the solidarity economy.

In view of the low standard of living of many families and the increasing needs of individuals in Islamic countries in general, and Algeria and Sudan in particular, the search for ways and means to invest money in projects that benefit the individual and society, and what is the Zakat Fund in Algeria and the Sudanese Zakat Bureau is no good example of that

**key words :** Solidarity Economy, Islamic Finance, Zakat Fund, Sudanese Zakat Bureau

### مقدمة:

يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دورا مهما في بلوغ أهداف التنمية المستدامة الأساسية وذلك بتشجيع تنمية تشاركية ومستدامة، وهذا بواسطة تجديد الممارسات المموسة في المجال الاجتماعي.

ويتفق المختصون في هذا النوع من الاقتصاد أنه يمثل نموذجا تنمويا جديدا وجديا يسمح بتأمين حماية اجتماعية شاملة وضمان تنمية مع الحفاظ على استدامة البيئة للأجيال القادمة.

ففي السودان والجزائر مثلا تلعب الزكاة دور في دعم الاقتصاد التضامني من خلال اعادة توزيع الدخل وتمكين العاطلين عن العمل اقتصاديا خاصة في ظل



الازمة الاقتصادية العالمية، والتي ادت الى تزايد معدلات الفقر والبطالة مما جعل الكثير من المختصين ينادون بضرورة اعادة الاعتبار للعمل الخيري.

ما جعلنا نسلط الضوء على الزكاة التي تعد من اهم التشريعات الالهية الحكيمة التي ترسخ مبدا التوازن الاقتصادي بين فئات المجتمع والعدالة الاجتماعية.

وهذا ما تجلى في الاهتمام الاسلامي بإحياء هذه الشعيرة في النفوس وفي ارض الواقع ومن امثلة ذلك صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة السوداني

### الاشكالية المطروحة:

- إلى أي مدى تعد الزكاة دعامة من دعائم الاقتصاد التضامني؟
- وما هو دورها في استئصال الفقر وترقية التنمية وحفظ التوازن الاقتصادي وارسال قواعد العدالة؟
- وهل وفق صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة السوداني في تحقيق تنمية اجتماعية عادلة؟

وبناء على هذه الاشكالية انتهجنا المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، ومن خلال ذلك قسمنا بحثنا هذا الى ثلاثة مباحث اساسية، حيث تطرقنا في المبحث الاول الى الزكاة كدعامة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

اما في المبحث الثاني فتطرقنا الى واقع صندوق الزكاة في الجزائر في مواجهة اللامساواة الاجتماعية اما في المبحث الثالث فتطرقنا الى واقع ديوان الزكاة السوداني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية.

ثم أنهينا بحثنا بخاتمة تتخللها مجموعة من النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول: الزكاة كدعامة لتحقيق التنمية الاجتماعية

تعتبر الزكاة كألية فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الافراد، كما لها أثر ايجابي على التكافل الاجتماعي بين الافراد.

ومن خلال ذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، حيث تطرقنا في الاول الى كيفية تحصيل الزكاة في الاسلام، اما في المطلب الثاني فتطرقنا فيه الى ضمانات تحصيل الزكاة في الاسلام.

### المطلب الأول: تحصيل الزكاة في الاسلام

يقصد بالتحصيل هو جمع الأموال من المكلفين بها وفق قواعد وأساليب تعتمد عليها الإدارات المعنية، وذلك بهدف تحقيق قاعدة العدالة الاجتماعية.

يفرق المشرع الإسلامي بين أجهزة تحصيل الزكاة وأجهزة تحصيل الجزية والخراج وذلك ضمانا لتحقيق العدالة في الجباية. فوجب أن يقوم بيت المال أو الدولة بالمفهوم العصري بتنظيم تحصيل الزكاة وتوزيعها، وكان بيت المال العنصر المحرك لإدارة الزكاة إذ كان يشمل إدارتين<sup>(1)</sup>:

■ إدارة تحصيل الزكاة والتي بدورها تنقسم إلى:

- ✓ قسم للركاز والمعادن وهو ما يجب فيه الخمس
- ✓ قسم للحبوب والثمار وهو ما يجب فيه العشر أو نصفه.
- ✓ قسم للماشية من إبل وبقر وغنم ولها حساب خاص بها.
- ✓ قسم للأموال والنقود والتجارة وما يجب فيه ربع العشر.

■ إدارة توزيع الزكاة.

---

(1) غازي عناية، أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة

الإسكندرية، مصر، 2003، ص08

ويحدد القرآن الكريم القائمين على تحصيل الزكاة وهم العاملون عليها يعينهم الأمام أو الوالي لتحصيل الزكاة من أربابها وتقديرها وجمعها ونقلها وحفظها. وكان يرأس كل طائفة من عمال الصدقات عامل هو " المستوفي " يقوم بتحصيل الزكاة وجمعها من العمال.

- وقد اهتم المشرع الإسلامي بالعاملين على الزكاة من حيث الكفاءة والصلاح فهو يضع شروط محددة يجب توافرها في من يقوم على الزكاة ومنها:
- الإسلام: لأنها ولاية على المسلمين ويشترط فيها الإسلام كسائر الولايات ويستثنى من ذلك الأعمال التي لا تتعلق بالجباية والتوزيع كالخارس والسائق ولأن ما يأخذه عن العمالة أجرة عمله فلا مانع من أخذه كسائر الإيجارات<sup>(1)</sup>.
  - البلوغ والعقل.
  - الأمانة: لأنه مؤتمن على أموال المسلمين فلا يجوز أن يكون فاسقا خائنا.
  - العلم بأحكام الزكاة: لأنه إذا كان جاهلا بذلك لم تكن له كفاية لعمله وكان خطأه أكثر من صوابه لأنه يحتاج لمعرفة ما يؤخذ وما لا يأخذ ويحتاج إلى الاجتهاد الجزئي فيما يعرض من وسائل الزكاة وأحكامها، وأما إذا كان عمله جزئيا محمدا بدائرة معينة مهمته أن ينفذها فلا يشترط علمه إلا بما كلف به.
  - الكفاية للعمل: أن يكون كافيا لعمله أهلا للقيام به قادرا على أعبائه فإن الأمانة وحدها لا تفي ما لم يصحبها القوة على العمل والكفاية فيه لقوله تعالى ﴿إِنْ خَيْرٍ مِنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِي الْأَمِينِ﴾<sup>(2)</sup>.

---

(1) عثمان حسين عبد الله، الزكاة الضمان الاجتماعي الاسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع،

المنصورة، مصر، 1989، ص 33

(2) القصص الآية 26

ويتمثل عدل اختيار العاملين على الزكاة بجعلهم من أصحاب المقدرة وبمقدار الثمن المحدد مساواة لغيرهم من مستحقيها، وإن زاد عن الثمن فمن غير مصارف الزكاة وكذلك في وجوب عدم الاختيار من الأقارب تجنباً لمحاباتهم.

وقد لخص الأمام أبو يوسف مبادئ اختيار العاملين على الزكاة في وصية "لهارون الرشيد" ومريا أمير المؤمنين باختيار رجل أمين، ثقة، عفيف، ناصح، مأمون عليك وعلى رعيتك فوليه جميع الصدقات في البلدان ومره فليوجه فيها أقواما يرتضيهن ويسأل عن مذاهبهم وطرائقهم وأماناتهم، يجمعون إليه صدقات البلدان، فإذا جمعت إليه أمرت فيها بما أمر الله جلّ ثناؤه به، فانفذه ولا توليها عمال الخراج فإن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج"<sup>(1)</sup>.

كما هناك أسلوبين لتحصيل الزكاة ويتمثلان في:

### الفرع الاول: أساليب التعامل في تحصيل الزكاة مع الأفراد

#### اولا: أسلوب التحصيل الإداري المباشر للزكاة من المكلفين

حيث تتولى أجهزة الزكاة تحصيلها مباشرة من الأفراد المكلفين أو المؤسسات أو الشركات سواء في مقار أجهزة الزكاة أو في مقار المكلفين وسواء تم التحصيل أو الدفع من قبل المكلفين أنفسهم أو ممن ينوب عنهم من الوكلاء. ولقد جرت السنة الحميدة أن يتم تحصيل الزكاة من المكلفين في ديارهم ومقارهم وذلك تيسيرا على المكلفين في الدفع واختصارا لنفقات الجباية وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب في تحصيل زكاة الأموال الظاهرة كالزروع والتجار والماشية.

---

(1) عبد العزيز قاسم محارب، اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العملية، المكتب الجامعي

الحديث، القاهرة، مصر، 2014، ص 66

## ثانياً: أسلوب التحصيل بالاقتطاع عند المنبع

وهي من الأساليب المعروفة قديماً والمتبعة حديثاً حيث يقوم المسؤول عن الجباية بتحصيل الزكاة من الدخل قبل أن يسلمه لصاحبه ثم يرده بالتالي لخزينة الدولة ومن ثم يستلم المكلف دخله صافياً وتصبح ذمته بريئة من دين الزكاة وغالباً ما يستخدم هذا الأسلوب في قطع الزكاة وخصمها بالنسبة لدخول الأعطيات والرواتب. ولا شك أن أسلوب الحجز عند المنبع يتسم بإقامة العدل في تحصيل الزكاة بين المكلفين فضلاً عن الاقتصاد في النفقات الجبائية وحيث يضمن الجباة توريد حصائل الزكاة بالكامل إلى بيت المال ويوفر في نفس الوقت من نفقات الجباية سواء بالنسبة لأجهزة التحصيل أو المكلفين الدافعين.

## ثانياً: أسلوب الدفع المباشر من قبل المكلفين أنفسهم

وهذا خاص بزكاة الأموال الباطنة لزكاة النقدين وعروض التجارة، ويحكم هذا الأسلوب في الدفع إيمان المكلف ذاته وحسابه لرقابة الله عليه فيعمد من تلقاء نفسه مخافة من الله إلى حصر أمواله ومن ثمة تقدير الزكاة وتقديمها وإنفاقها في مصارفها علانية أو سرية أو دفعها لأجهزة تحصيل الزكاة.

## الفرع الثاني: أساليب التعامل في تحصيل الزكاة مع الزكاة ذاتها

الزم المشرع المالي الإسلامي على تحصيل الزكاة نقداً أو عيناً حسب ظروف المكلفين أنفسهم ومصالحة بيت مال المسلمين فزكاة النقدين من زكاة المال تُجبي نقداً وزكاة التركات والثمار تُجبي عيناً وزكاة الماشية تُجبي عيناً وزكاة الفطر تُجبي نقداً أو عيناً.

أما مواعيد تحصيل الزكاة، فهي محددة بحولان الحول، في حين أن الزكاة في الثروة الزراعية فهي محددة بوقت جنيهاً وحصادها وذلك لتفادي تحصيل نفس الوعاء في الزكاة مرتين خلال نفس المدة وهو ما يعرف بظاهرة الازدواج في الزكاة<sup>(1)</sup>.

(1) غازي عناية، المرجع السابق 96

## المطلب الثاني: ضمانات تحصيل الزكاة

لقد قطع المشرع المالي الإسلامي شوطا كبيرا في ميدان ضمانات التحصيل للزكاة مراعيًا في ذلك حقوق بيت مال المسلمين، وقد بنى في ذلك قواعد ضمانات تحصيل الزكاة على أسس عقائدية ودينية وإيمانية وأخلاقية إلى جانب أسس إدارية وإجرائية زمانية، وبشكل لم تعهده التشريعات المالية الوضعية قديما أو حديثا، وهذه الضمانات تتمثل في:

### الفرع الأول: ضمانات العقيدة في تحصيل الزكاة

وهي ضمانات فعالة مبنية على أسس العبادة في التكليف وضمان الالتزام الشرعي بأداء ذلك التكليف، وبوازع ديني وأخلاقي ينبع من عقيدة المسلم وإيمانه بالرضا والتكليف الإلهي استجابة وطاعة له في الأمر والنهي، وهذا أقوى ضمان في الالتزام والتقيّد.

كما يقول "الكساني الحنفي" الملقب بملك العلماء: "الركن الزكاة هو إخراج جزء من النصاب إلى الله تعالى وتسليم ذلك إليه، وذلك برفع المالك يده عنه وتمليكه للفقير وتسليمه إليه أو إلى يد من هو نائب عن الله تعالى في التمليك والتسليم إلى الفقير، ومصداقا لقوله تعالى ﴿وما أتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون﴾<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: ضمانات الإجراءات الإدارية في تحصيل الزكاة

وهي ضمانات يبررها "إن النفس لأمانة بالسوء"، وإن الله يرزق بالسلطان ما لا يرزق بالقرآن، وتبني على ضعف الإيمان في عدم الالتزام في التكليف فهناك ضمانات في التحصيل تردع بها المتهربين ضعاف النفوس والإيمان ومن هذه الضمانات:

■ حصر الممولين: بتناول رؤوس أموالهم وأوعية المال التي تتناولها الزكاة عند استحقاقها ونسبها وشروطها والقيام بمسح الأراضي، فقد قام عمر بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

(1) سورة الروم الآية 39

بإحصاء عدد المولدين في مصر<sup>(1)</sup>.

- عدم سقوط الزكاة بالموت: وتستوفي من تركة الميت لأن دين الزكاة دين قائم لله تعالى ولمصارفه الثبانية.
- عدم سقوط الزكاة بالتقادم: وهذا ما فعله الخليفة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حيث ألزم المكلفين زكاة عامين بسبب عام الرمادة حيث أجل زكاة عام لعام مقبل.
- التحصيل الجبري: من أموال المكلفين المتهربين والمتخلفين إستنادا إلى الحديث النبوي الشريف في كل إبل سائمة وفي كل أربعين إبنة لبون لا تفرق إبل عن حسابها، ومن أعطاها مؤجرا فله أجرها ومن منعها فأنا أخذها وشرط إبله، عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى " وهو حجة في أخذها من الممتنع ووقوعها موقعها<sup>(2)</sup>.
- إنزال العقوبة بالممتنعين: ولو بحد السيف قال الصديق أبا بكر (والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق من المال والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونها على رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها)، ويقول ابن الحزم ( وحكم مانع الزكاة إنما هو أن تؤخذ منه أحب أم أكره فإن مانع دونها فهو محارب فإن كذب بها فهو مرتد فإن غيبها ولم يمانع دونها فهو آت منكرا فوجب تأديبه أو ضربه حتى يحضرها أو يموت) وقد تتمثل العقوبة بالنسبة للمسلم الممتنع عن أداء الزكاة بالتحصيل الجبري لها، بالغرامة أيضا إلى نصف ماله، وهذا رأي الأمامين أحمد والشافعي، وقد تتمثل أيضا بالتعزير أو السجن أو الضرب أو بما يراه الأمام عقوبة ناجعة.
- إبطال التصرفات المتعلقة بأموال الزكاة: كهبة المال قبيل حولان الحول أو التزوير في الأرقام والأوراق.....الخ.

(1) عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق ص 102

(2) حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة \* حالة صندوق

الزكاة في الجزائر\*، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010- 2011 ص 66

■ التعاون مع الجبابة: قال عليه الصلاة والسلام (سيأتيكم ركب مبغضون فإذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون فإن عدلوا فلا أنفسهم وإن ظلموا فعليها فإن تمام زكاتهم رضاهم وليدعوا لكم).

وتكريسا لهذه الضمانات لابد من توحيد الزكاة على شكل قانون ملزم لجميع الناس دون لبس ولا تفرقة ولا يكون ذلك إلا بإنشاء هيئة خاصة بذلك تحت جهاز إداري يقوم بمهمة جمع وتوزيع الزكاة على المستحقين لها، وستتناول بالدراسة كنموذج عن ذلك مؤسسة الزكاة وما يندرج ضمنها من أجهزة أو ما يصطلح عليه حديثا بصندوق الزكاة.

### المبحث الثاني: واقع صندوق الزكاة في الجزائر في مواجهة اللامساواة الاجتماعية

إن الدافع لإنشاء مؤسسة الزكاة يرجع إلى كون الزكاة تجسد آثار عديدة على الفرد والمجتمع من حيث أنها فريضة دينية ذات بعد روحي وفقهي وأداة مالية لها استخدامات مختلفة كحاربة الاختلالات الاقتصادية والتضخم والكساد مما يجعل إنشاء مؤسسة الزكاة يعد أكثر من ضرورة حتمية ببعدها الديني والاجتماعي والاقتصادي.

### المطلب الاول: مؤسسة الزكاة

#### ■ تعريف مؤسسة الزكاة:

تعرف مؤسسة الزكاة على أنها مؤسسة إنسانية خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وترسيخها في أذهان المسلمين وفي معاملاتهم فهي تسعى لتحقيق التكافل والتراحم والوقوف إلى جانب أهل الفقر والحاجة كما كان لإنشائها ضرورة دينية، اجتماعية واقتصادية<sup>(1)</sup>. وإذا كانت مؤسسة الزكاة ضرورة إلزامية فإن ذلك يتطلب البحث في كيفية تنظيمها وبيان هيكلها وقبل ذلك لابد من تحديث الجهة المسؤولة عنها.

---

(1) [www.marwafk.dz.org/zakat.php](http://www.marwafk.dz.org/zakat.php) موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على الأنترنت



## ▪ مسؤولية الدولة نحو مؤسسة الزكاة:

تعتبر الدولة في الإسلام هي المسؤولة عن الزكاة جباية وإنفاقا وتتجلى هذه المسؤولية من خلال الأمر الموجه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم ﴾<sup>(1)</sup>

وبما أن جمع الزكاة من طرف الدولة يتضمن الموازنة بين الأصناف الثمانية المقررة لها ويحافظ على شعور أفراد المجتمع لذلك ينبغي في العصر الحالي قيام الدولة بولاية جباية الزكاة فهي حق ثابت بالأصالة لولي الأمر وهو ما عمدت إليه الجزائر من خلال إنشاء صندوق الزكاة.

## ▪ الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزكاة:

تتمثل في الإدارة المركزية على مستوى عاصمة الدولة ولها فروع على مستوى الأقاليم التابعة لها وتنقسم إدارة الزكاة من حيث النشاط الذي تمارسه إلى جهازين:  
1/ جهاز خاص بجمع وتحصيل الزكاة.  
2/ جهاز خاص بتوزيع وصرف الزكاة<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثاني: صندوق الزكاة في الجزائر

### ▪ مفهوم صندوق الزكاة

يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة اجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا في إطار الشريعة الإسلامية والقوانين السارية العمل بها في مجال الشعائر الإسلامية، وتتكون موارد الصندوق من:  
✓ أموال الزكاة التي تقدم من الأفراد أو المؤسسات والشركات تنفيذا لأمر الله تعالى.

(1) سورة التوبة الآية 103

(2) محمد طينة، مؤسسة الزكاة ودورها في الاقتصاد الوطني، دراسة حالة صندوق الزكاة في الزكاة، المعهد الوطني للتجارة، ملحق متليلي 2004 ص 28-29

✓ أموال الصدقات والتبرعات التي يرغب أصحاب الأموال بتقديمها للصندوق.

### ▪ مرجعية صندوق الزكاة:

ويستند صندوق الزكاة على المرجعية التالية<sup>(1)</sup>:

✓ المرجعية الشرعية: قال الله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم

بها<sup>(2)</sup> ﴾، وقال ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة<sup>(3)</sup> ﴾، وقال رسول الله ﷺ (بني الإسلام

على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت) وإجماع الأمة خلفا وسلفا على أن الزكاة فريضة دينية.

✓ المرجعية القانونية: تعتبر عملية تنظيم الزكاة وصرفها مهمة أصلية من مهام وزارة

الشؤون الدينية والأوقاف، ويدل على ذلك:

- الدستور المادة 02 منه (الإسلام دين الدولة)

- المرسوم التنفيذي رقم 99/89 المؤرخ في 27 يونيو 1989 المحدد لصلاحيات وزير

الشؤون الدينية، لا سيما المادة 10 و14 منه.

- المرسوم التنفيذي رقم 81/91 المؤرخ في 23 مارس 1991 المتضمن ببناء المسجد

وتنظيمه وتسييره وتحديد وظيفته لا سيما المادة 22 منه.

- المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 23 مارس 1991 المتضمن إحداث

مؤسسة المسجد لا سيما البند (د) من المادة 05 منه.

- المرسوم التنفيذي رقم 146/2000 المؤرخ في 28 يونيو 2000 المتضمن تنظيم الإدارة

المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

---

(1) [www.marwafk.dz.org/zakat.php](http://www.marwafk.dz.org/zakat.php) موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على الإنترنت

(2) سورة التوبة الآية 103

(3) سورة المزل الآية 20

## ■ أهداف الصندوق:

تتضمن أهداف الصندوق في جباية فريضة الزكاة من الأفراد، وكذا التكفل بتوزيعها على أصحابها، سعياً للقضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، كمساعدة الفقراء، المحتاجين، طلبة العلم، الأيتام...، وكذلك إيصال لحوم الأضاحي للفقراء وتقديم العون للمعسرین الذين أمت بهم ضائقة مالية، المساهمة في مشاريع اقتصادية واستثمارية من خلال القرض أو الإيجار أو غيرها.

وقد حقق صندوق الزكاة نتائج لا بأس في الجزائر رغم أن تجربتها حديثة فيما يتعلق بصندوق الزكاة المنشئ سنة 2003، حيث كانت أول بداية له بولايتي عنابة وسيدي بلعباس ثم عمت سنة 2004 ليشمل الثانية والأربعين ولاية<sup>(1)</sup>.

على الرغم من أن صندوق الزكاة قد حقق العديد من الإنجازات في شتى المجالات إلا أن الشيء المستحدث في صندوق الزكاة هو خروجه إلى عالم الاستثمار وهو ما نحاول التطرق إليه فيما يلي:

## ■ استراتيجية استثمار أموال صندوق الزكاة بالجزائر:

إن الحديث عن صندوق الزكاة في الجزائر يطرح العديد من التساؤلات، وهذا أمر معتاد في المشاريع الجديدة، ومن بين التساؤلات التي تطرح نفسها بشدة نجد فكرة استثمار أموال الزكاة، والصيغ التي يمكن على أساسها أن يتم الاستثمار خاصة ونحن نتحدث عن استثمار ما يعادل 30% من مجموع حصيلة الزكاة لفائدة الشباب البطل.

✓ الصيغ التمويلية المعتمدة من قبل صندوق الزكاة:

### 1- التمويل عن طريق التأجير:

ويقصد به تملك الصندوق لأصول مادية كالآلات مثلا ويقوم بتأجيرها للمتمول

(1) حفصي بونبعو ياسين، المرجع السابق ص 98

الفقير، على أن تكون الحيازة للمتمول والملكية للصندوق، والتأجير نوعان، تأجير تشغيلي وتأجير المنتهي بالتمليك.

## 2- التمويل عن طريق المشاركة:

المشاركة أسلوب يشترك بموجبه الصندوق مع المتمول الفقير في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، على أن توزع نتيجة الاستثمار بين الصندوق والمتمول الفقير بنسب محددة مسبقا في عقد التمويل وهناك نوعين للمشاركة، المشاركة الدائمة والمشاركة المنتهية بالتمليك.

## 3- التمويل عن طريق المضاربة:

ويستعمل هذا الأسلوب مع الأشخاص القادرين على العمل والابتكار لكن يفتقدون المال لتحقيق ذلك، كخريجي الجامعات والمعاهد وأصحاب الشهادات العليا وشهادات التكوين المهني، إذ يمول الصندوق مشاريعهم عن طريق المضاربة، وللمضاربة شكلين، مضاربة دائمة تستمر باستمرار المشروع ومضاربة منتهية بالتمليك<sup>(1)</sup>.

## 4- التمويل عن طريق القرض الحسن:

ويوجد التمويل هذا لأصحاب النشاطات الاستثمارية البسيطة التي تحتاج إلى تمويل لضمان استمرارها وإمكانية رد المال المقترض ضعيفة لذلك مشكلة العجز عن السداد أو طلب تمديد الأجل.

## ✓ المشاريع ذات الأولوية في التمويل:

نظرا لخصوصية تعاملات صندوق الزكاة فإن المشاريع التي يفضل أن يمولها لابد أن تتميز بموجب من الخصائص هي:

1/ مشاريع ذات آثار اجتماعية إيجابية (باغناء الفقير وجعله قادرا على دفع الزكاة بدوره)

---

(1) محمد طينة، المرجع السابق ص 63

2/ مشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة (بتخفيف البطالة وزيادة الإنتاج)  
3/ مشاريع تحترم قواعد الشريعة الإسلامية منها: مشاريع طبية وشبه طبية، بشرط أن تضمن العلاج بتكلفة أقل ومناصب شغل دائمة مع استمرارية التدفقات النقدية، مشاريع حرفية بشرط أن تضمن استمرار الحرف والمناصب شغل دائمة وتدفعات نقدية مستمرة وتكاليف تمويلها معتدلة منها: النقش على الخشب والنحاس، مشاريع خدماتية، ومشاريع إنتاجية، ومشاريع فلاحية.

**المبحث الثالث: واقع ديوان الزكاة السوداني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية**  
لعب ديوان الزكاة السوداني دور في تنمية المجتمع المحلي، حيث قدم هذا الأخير مساعدات للمستفيدين منها بهدف تقليل المشكلات التي تواجه الفقراء، وتحسين مستوى المعيشة وتقديم الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية.  
ومن خلال هذا البحث سنتطرق الى ماهية ديوان الزكاة السوداني، وهذا في المطلب الاول، اما في الثاني فسننتظر فيه الى انجازات هذا الديوان.

### **المطلب الاول: ماهية ديوان الزكاة السوداني**

بتاريخ اول جمادى الثانية 1404هـ الموافق 14 مارس 1984م صدر قانون صندوق الزكاة لسنة 1984م.

والهدف من اصدار هذا القانون هو جمع وتوزيع الزكاة على سبيل التطوع، ولكن سران ما الغي، وصدر قانون 1986 الذي نظم عمل ديوان الزكاة، ثم عدل بقانون 1990 ثم قانون 23 جوان 2001

### **الفرع الاول: قانون ديوان الزكاة 1986**

مميزات هذا القانون:

- أ- أمن وأكد على إلزامية دفع الزكاة للدولة.
- ب- فصل الزكاة عن الضرائب وأنشأ ديوان للزكاة له شخصية اعتبارية وهيكل إداري

- على رأسه أمين عام يعينه مجلس الوزراء مباشرة  
ج- تبع الديوان لوزارة الرعاية الاجتماعية.  
د- أنشأ مكاتب للزكاة في ولايات السودان.

### الفرع الثاني: قانون الزكاة لسنة 1990م

سمت هذا القانون:

- 1/ أوجب الزكاة على كل ما يطلق عليه مال ويبلغ النصاب.
- 2 / أكد على البعد الشعبي للديوان بإنشاء المجلس الأعلى لأمناء الزكاة وإنشاء لجان شعبية تساعد في عمل الزكاة على مستوى الحي.
- 3/ وضع موارد الديوان.
- 4/ حدد القيد المكاني لصرف الزكاة.
- 5/ أمر السودانيين العاملين خارج السودان بدفع الزكاة للديوان على ان تصرف في الأماكن التي يختارها المجلس الأعلى.
- 6/ ينص على عقوبات توقع على من يمتنع أو يتهرب أو يتحايل على دفع الزكاة.
- 7/ نص على إعفاء أموال وأعمال الديوان من جميع الضرائب.
- 8/ نص على انه لا يجوز منح أي مستندات أو تسهيلات أو امتيازات مالية إلا بشهادات خلو طرف من الزكاة.
- 9/ نص القانون على نسبة 20% من الزكاة المستحقة ليصرفها المكلف على الفقراء والمساكين.

### الفرع الثالث: قانون الزكاة لسنة 2001

نص قانون الزكاة لسنة 2001<sup>(1)</sup> في فصله الثاني على انشاء " ديوان الزكاة " واعتبر كهيئة مستقلة ولها الشخصية الاعتبارية.

---

(1) صدر هذا القانون في 23 جوان 2001

## • أهداف الديوان:

يعمل الديوان على تحقيق الأهداف الآتية:<sup>(1)</sup>

- أ) تطبيق فريضة الزكاة وجمع و صرف الصدقات بما يحقق طهارة المال و تزكية النفس
- ب) الدعوة والإرشاد إلى أهمية الزكاة والصدقات و بسط أحكامها بين الناس
- ج) تأكيد سلطان الدولة المسلمة في جمع وإدارة الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها
- د) تلقي وجباية وإدارة وتوزيع الزكاة بما يحقق التراحم والتكافل الاجتماعيين.

## • اختصاصات الديوان وسلطاته:

- يكون الديوان مسؤولاً عن تحصيل الزكاة وإدارتها وتوزيعها ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم تكون له الاختصاصات والسلطات الآتية:
- أ. تنظيم الشؤون الإدارية والمالية وسائر مناشط الديوان
  - ب. تعيين العاملين بالديوان وتحديد شروط خدمتهم وفق هيكل تنظيمي ولائحة خدمة يجيزها المجلس طبقاً لما يتطلبه العمل في الديوان من أهلية
  - ج. تحصيل الزكاة المستحقة بالطرق التي تحددها اللوائح
  - د. طلب وقبول إقرارات دافعي الزكاة واعتمادها
  - هـ. دخول الأمكنة والمعاينة والاطلاع على المستندات بغرض تحديد المقدار الصحيح للزكاة
  - و. الحجز على الأموال بأنواعها بالقدر الذي يضمن الوفاء بالزكاة التي لم تدفع في وقتها دون عذر مقبول، وبيعها بالمزاد وفق ما تحدده اللوائح

---

(1) عثمان محمد بابكر محمد احمد، دور اموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان ( 1990 - 2013)، رسالة

دكتوراه في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان 2017. ص 55

- ز. إيداع أموال الزكاة في بنك السودان أو المصرف الذي يحدده المجلس أو مجلس أمناء الولاية بحسب الحال
- ح. تشكيل لجان للتفتيش على أعمال ديوان الزكاة بالولاية
- ط. تشكيل لجان للمظالم تحدد اللوائح عددها وإختصاصاتها وسلطاتها
- ي. صرف الزكاة على المصارف المقررة شرعاً بناء على الأسس التي يضعها المجلس
- ك. العمل على تمليك الفقراء والمساكين وسائل للكسب ما أمكن ذلك حتى يستغنوا عن الزكاة
- ل. المساهمة في الخطط والبرامج لتخفيف وطأة الفقر والمعاناة
- م. ممارسة أي اختصاصات أو سلطات أخرى لتحقيق أهداف الديوان.

### المطلب الثاني: برامج المنفذة من قبل ديوان الزكاة السوداني وإنجازاته

لقد سطح ديوان الزكاة السوداني العديد من البرامج بغرض تحقيق اقتصاد تضامني ذو طبيعة اجتماعية واقتصادية، يهدف الى تحقيق العدالة بين الافراد، ونتيجة لهذه البرامج فقد حقق إنجازات كبيرة.

### الفرع الاول: أهم البرامج المنفذة خلال هذه الفترة (2001- 2006م)

#### 1/ برنامج كفالة الطالب الجامعي:

بدأ البرنامج عام 2001م بعدد 6650 طالب وتدرج الي أن بلغ العدد بنهاية عام 2006م (35.667) طالب وطالبة يتم التنسيق مع صندوق دعم الطلاب في تحديدهم ويتولى الديوان كفالتهم بولاياتهم عن طريق بنك الادخار بالولايات بتحويل الدعم الشهري حيث يبلغ دعم الطالب 5.000 دينار بتكلفة سنوية قدرها 1.2مليار دينار<sup>(1)</sup>.

(1) عثمان محمد بابكر محمد احمد، المرجع السابق ص 99



## 2/ برنامج التأمين الصحي:

كانت البداية بحوالي 5000 أسرة عند بدء برنامج التأمين الصحي الي أن بلغ عدد الأسر الفقيرة المؤمن عليها بواسطة الديوان علي مستوى ولايات السودان في 2007م (119.969) أسرة يدفع الديوان سنوياً ما يعادل (3.5) مليار دينار.

## 3/ برنامج كفالة الأيتام:

بلغ عدد الأيتام المكفولين بواسطة الديوان علي مستوى ولايات السودان (63.737) يتيم حتي 2007م بتكلفة سنوية قدرها (9.2) مليار دينار، حيث كانت البداية في عام 1988م بحوالي 3000 يتيم.

## 4/ برنامج تعظيم شعيرة الزكاة:

من المشاريع الرائدة في تخفيف حدة الفقر حيث يتم التركيز علي ولايتين سنوياً وتقدم برامج تنمية بدعم من المركز (الأمانة العامة) إضافة إلي ميزانية الولاية المعنية ويتم اختيار المشروعات التنموية والاحتياجات الضرورية لإنسان الولاية بواسطة ديوان الزكاة بالولاية وفق طبيعة وملائمة المشروعات المقترحة مع بيئة الولاية. وتشمل المشروعات: (مشروعات مياه، تعليم، صحة، قوت عام، وسائل إنتاج، توفير سكن وخلافه من المشروعات المقترحة) ورغم أن تكلفة المشروع لا تتجاوز مبلغ اثنين مليار دينار إلا أن هذه المشروعات المقترحة عبر هذه البرامج كان لها الأثر الكبير علي الفقراء والمحتاجين بالولايات، حيث شمل المشروع حتي هذا العام كل الولايات عدا جنوب دارفور للظروف الأمنية.

## 5/ مشروعات التعليم:

معلوم أهمية التعليم للأسر الفقراء والمساكين الذين لا يستطيعون توفير ما يلزم لأبنائهم حتي يتمكنوا من اللحاق أو مواصلة تعليمهم يقوم الديوان بتوفير المستلزمات

المدرسية (شنتة مكاملة ) ودفع الرسوم الدراسية والزي المدرسي لطلاب الأساس والثانوي وكفالة الطالب الجامعي .

كما قام الديوان بتأهيل بعض المدارس الفنية والمعاهد الحرفية كمعهد أبو عزة الذي يؤهل حفظة القرآن لتعليم حرفة حتي يتمكنوا من مواصلة حياتهم العملية وكسب قوتهم. ومن المدارس الفنية التي قام الديوان بتأهيلها مدرسة كسلا الفنية ومدرسة النيل الأزرق الفنية وذلك بتوفير ماكينات ومعدات وتدريب<sup>(1)</sup>.

## الفرع الثاني: إنجازات ديوان الزكاة السوداني

### 1/ انشاء الصيدليات الشعبية

لديوان الزكاة تجربة رائدة في مجال توفير الدواء للفقراء والمساكين، ففي البداية كان هنالك اتفاق بين مكاتب الزكاة والصيدليات الشعبية تقوم بموجبه الصيدليات الشعبية بتسليم المرضى من ذوى الحاجات ما يحتاجونه من أدوية بموجب تصديقات تصدر من إدارة الزكاة حيث يقوم الديوان بعد ذلك بتسديد المبالغ للصيدليات.

ومع تطور التجربة وتجويداً للأداء والاهتمام بالمستجدات في أحوال الفقراء والمساكين وأولويات الصرف قام الديوان بإنشاء أكثر من (35)صيدلية شعبية على مستوى ولايات ومحافظات السودان حيث تقدم هذه الصيدليات الدواء مجاناً للفقراء والمساكين بموجب دراسة ولكافة المواطنين بأسعار تقل كثيراً عن أسعار الدواء بالسوق وذلك تخفيفاً للمعاناة عن المواطنين<sup>(2)</sup>.

### 2/ نماذج من بعض المؤسسات العلاجية التي تم دعمها من قبل ديوان الزكاة:

- مركز القلب بمستشفى الخرطوم

(1) عثمان محمد بابكر محمد احمد، المرجع السابق ص 102

(2) عثمان محمد بابكر محمد احمد، المرجع السابق ص 81

- قطع غيار للمركز القومي للعلاج بالأشعة ( الخرطوم)
- جهاز تخطيط المخ لمستشفى التجاني الماحي
- المركز القومي لأمراض وجراحة الكلي بابن سينا
- جهاز منظار هضمي لمستشفى طب المناطق الحارة
- مستشفى سوبا الجامعي
- قطع غيار لجهاز العلاج بالإشعاع الذري لمستشفى الذرة
- المركز القومي لأمراض الجهاز الهضمي والكبد
- شراء اجهزة طبية لمستشفى نور العيون العسكري
- مستشفى الشهيد د. احمد البشير الحسن بالمتمة
- دعم غير المستطيعين بمستشفى الولادة بأمدردمان
- أدوية لمستشفى كوبر التخصصي بالسجن الاتحادي
- إنشاء غرفة العناية المركزة بمستشفى امدرمان
- مستشفى كريمة بمحافظة مروى.

### الخاتمة

في هذا الوقت التي تزداد فيه حدة الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية يظهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال عديد المبادرات القيمة باعتباره بديلا ممكنا وجديا من الناحية الاقتصادية يحترم البعد الإنساني والبيئي ويراعي خصائص المجال ..

فالهدف من وراء الاعتماد على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو تمشين مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتعرف على الممارسات المستخدم في هذا الاقتصاد من اجل مقاومة اللامساواة.

وفي الاخير استخلص مجموعة من النتائج اهمها:

1/ إنطلاقا تجارب كلا من الجزائر والسودان بالنسبة لمؤسسة الزكاة فإن نجاحها مرهون بوجود إدارة منظمة تسهر على التحصيل والتوزيع المحكم والفعال لحصيلة الزكاة، فدور هذه المؤسسة يبرز من خلال الهيئة التي تشرف على جمع وتوزيع الزكاة على مستحقيها.

2/ حقق صندوق الزكاة بالجزائر وديوان الزكاة السوداني، نتائج متفاوت بين البلدين، ففي السودان فقد حقق ديوان الزكاة انجازات مهمة جدا، ساهمت في القضاء على اللامساواة بين الافراد، وهذا نتيجة وجود ارادة سياسية وحقيقة من طرف صناع القرار في السودان.

اما في الجزائر فتعد تجربتها حديثة، حيث انشئ صندوق الزكاة سنة 2003 ولم يحقق الهدف المرجو منه، نتيجة لعزوف الافراد في المساهمة في تمويل هذا الصندوق، نتيجة لانعدام الثقة بين المساهمين والدولة.

ونتيجة لذلك قدمنا مجموعة من التوصيات والحلول اهمها:

1/ نشر الوعي الديني والثقافي في أوساط المسلمين عبر وسائل الإعلام وحثهم على ضرورة تفعيل دور مؤسسة الزكاة، فأيتاء الزكاة شعيرة وعبادة يبتغي بها المسلم وجه الله لتنفق في مصارفها المشروعة وبذلك تؤدي أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

2/ تشجيع مختلف المبادرات الهادفة إلى إخراج الدراسات الشرعية الاقتصادية من المجال النظري التاريخي إلى المجال التطبيقي الواقعي وذلك بتقنين أحكام الزكاة لتنظيم جبايتها وإنفاقها.

3/ ضرورة ايجاد تكامل بين نشاطات إدارة الأوقاف في الجزائر ونشاطات صندوق الزكاة خاصة في المجال الاستثماري، ذلك أن العقار الوقفي قد يكون الميدان الأمثل لتطبيق المشاريع الاستثمارية الزكائية، بما يضمن السيطرة على وضعيتها من خلال متابعتها ومراقبتها وضمان احترامها لقواعد الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية.

## المراجع

### الكتب

- 1/ عثمان حسين عبد الله، الزكاة الضمان الاجتماعي الاسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 1989.
- 2/ عبد العزيز قاسم محارب، اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العملية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 2014.
- 3/ غازي عناية، أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
- 4/ محمد طينة، مؤسسة الزكاة ودورها في الاقتصاد الوطني، دراسة حالة صندوق الزكاة في الزكاة، المعهد الوطني للتجارة، ملحق متليلي، الجزائر، 2004 ص 28-29
- 5/ محمد عبد الحميد فرحان، مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2009.

### رسائل الدكتوراه

- 1/ حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة \* حالة صندوق الزكاة في الجزائر\*، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010- 2011
- 2/ عثمان محمد بابكر محمد احمد، دور اموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان ( 1990- 2013)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان 2017.

# دور الاقتصاد الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تحقيق التنمية المستدامة

The role of socioeconomic in achieving social justice within the framework of sustainable development

جرمولي مليكة أستاذة محاضرة (أ)

جامعة جيجل

myma06@yahoo.fr

## I. الملخص:

يعمل الاقتصاد الاجتماعي التضامني على جعل الاقتصاد في خدمة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعها التنمية المستدامة، وهذا من خلال تحقيق التوزيع العادل للثروة لتشمل الفئات الأكثر حرمانا، وهذا من خلال مشاريع ذات طابع اجتماعي مفتوحة للانضمام للجميع تحقق القضاء على الإقصاء، واللامساواة بكل أنواعها، وتبذد الربح المادي وتركز على الأفراد ومشاركتهم الديمقراطية بكل شفافية ومساواة، من أجل إقامة مشاريع تحقق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتشجيع على المشاريع المحلية الذاتية لتقضي على الفقر واللامساواة وتواجه بها الأزمات الاجتماعية والاقتصادية بما يحافظ على البيئة ليستفيد منها الأجيال اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية، محاربة الإقصاء، المساواة، التنمية

المستدامة.

## II. Abstract:

Social solidarity economy aims at making economy at the service of

society and achieving social justice including sustainable development, this is by equally distributing wealth to the most disadvantaged groups. Particularly, through accessible social projects that eliminate exclusion and inequality of all kinds and rejects material profit, meanwhile, focus on individuals and their democratic participation in full transparency and equality in order to establish projects that achieve the goals of sustainable development in its economy, social and environmental dimensions, and to encourage private locale projects to get rid of poverty and inequality as well as face, social and economy crisis in a way that protects environment for the future generations.

**Key words:** social justice, eliminating exclusion, equality, sustainable economy.

### 1. مقدمة:

إن أكثر ما خلفه الاقتصاد الرأسمالي هو جعل الغني أكثر غنى والفقير أكثر فقرا، ويزداد الأمر سوءا في فترات الأزمات المالية حيث تبقى الطبقات الاجتماعية الهشة هي الأكثر حرمانا، ولقد جاء الاقتصاد التضامني الاجتماعي للأخذ بعين الاعتبار هذه الطبقات الهشة ليكون مشروعا لتحقيق العدالة الاجتماعية بل ليشترك في مشروع بعيد المدى للتنمية بتحقيقه للتنمية المستدامة.

يبقى السؤال المطروح كيف يمكن للاقتصاد الاجتماعي التضامني أن يحقق العدالة الاجتماعية ويكون وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ننتقل من الفرضية التالية:  
كما تم تطبيق مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالتركيز على أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كما تحققت العدالة الاجتماعية ومعها التنمية المستدامة.

ولقد اعتمدنا في تناول الموضوع على المنهج الوصفي من خلال تحديد مفهوم الاقتصاد التضامني الاجتماعي ووصف ما يمكن أن يحققه من مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيق لأبعاد التنمية المستدامة.

وهدف دراستنا هذه هو إبراز ما للاقتصاد التضامني الاجتماعي من فوائد مجتمعية على المدى القصير والبعيد من خلال ما يحققه من مظاهر العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة على المدى البعيد.

وسنتناول هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

- أولاً: حول مفهوم الاقتصاد التضامني الاجتماعي
- ثانياً: الاقتصاد الاجتماعي التضامني: النظر في الأهداف.
- الخاتمة

## 2. حول مفهوم الاقتصاد التضامني الاجتماعي

### 1-2 ظهور الاقتصاد الاجتماعي التضامني

يعود ظهور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي إلى اجتهادات مجموعة من الباحثين الفرنسيين، حيث منذ سنة 1977 أعادوا المفهوم من جديد ليستعمل في الحديث عن مجموعة التنظيمات التي تتكون من الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات، ولقد تطور



المفهوم ليربط بمفهوم التضامن، ولهذا منذ بداية الألفية توسع الحديث عن الاقتصاد الاجتماعي التضامني<sup>(1)</sup>.

وتتجه فلسفة الاقتصاد التضامني الاجتماعي نحو قلب المعادلة لجعل الاقتصاد في خدمة المجتمع حيث يكون هدفه ليس الربح بل تحقيق سعادة الإنسان وتطوره ونموه من أجل تحقيق المساواة بين الأفراد وبين المناطق وبين الأجيال.<sup>(2)</sup>

وسبب ظهوره يعود إلى عدة تحولات اقتصادية وسياسية مصحوبة بمقترحات الحركات الاجتماعية، والتي ركزت على عناصر الجماعية والأخلاقية والعدالة، وتزامن ظهوره مع ذلك مع تراجع دور الدولة الاجتماعي، ما دفع بالأفراد بالبحث عما يعوضها أو يتولى دورها من خلال مؤسسات اجتماعية، ولقد كانت للعائلة الدور في ترسيم الحدود للعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، فلم يكن دورها مقتصرًا على التنشئة الاجتماعية فحسب بل كان لها الدور في العملية الإنتاجية وتراكم الثروة وإعادة توزيعها. وحسب الدراسات السوسيولوجية فدور الأسرة تراجع مع ظهور مفهوم الدولة الوطنية وإنخراط النخب السياسية في مسار تحديث المجتمع، ومع بداية فترة ما بعد الاستعمار تراجع دور الأسرة لينحصر في دور التنشئة الاجتماعية في حين تقاسمت الدولة باقي الوظائف مع السوق الرأسمالية. ومع هذا التطور أصبح الفرد أكثر استقلالية وهو ما نتج عنه انحلال جزئي للعلاقات غير الرسمية بين الأفراد وذات الطابع غير التعاقدية بين الأفراد والمؤسسات

---

(1) عصام الدين الراجحي، "الاقتصاد الاجتماعي التضامني حلم تونسي مشروع، 28 أكتوبر 2016، من الرابط <https://www.sasapost.com/opinion/social-economy>، يوم الاطلاع 28 مارس 2021، على الساعة 12:25.

(2) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: بديل تنموي أو واجهة سياسية خاوية؟ (حوار)، من منتدى منظم من منظمة انترناشيونال الرت حول الاقتصاد التضامني في حوار مع د لظفي بن عيسى، 30 نوفمبر 2019، من الرابط <https://news.barralaman.tn/la-loi-ess-alternative-economique-ou-vitrine-politique>، يوم الاطلاع 31 مارس 2021، على الساعة 10:55.

مقابل رفع العلاقات الرسمية التعاقدية. لكن الأزمات الهيكلية للرأسمالية المتسلسلة ودخول الحقبة النيوليبرالية بعد أزمة سنة 1970، والتوجه نحو نظام يلغي الحواجز أمام التعاملات التجارية، ومع ضعف تدخل الدولة لتتحول إلى مجرد دولة مراقبة تخلت عن دورها كسائد للفئات الهشة خاصة مع توسع الفقر المصحوب بغياب سياسات عمومية تعمل على دعم العدالة الاجتماعية. ولقد أدى تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي في حماية الفئات الهشة إلى إحياء صلات التضامن العائلية أو القبيلة أو المحلية<sup>(1)</sup>

## 2-2 تعريف الاقتصاد التضامني الاجتماعي:

لقد عرفه كل من الباحثان برنار ايمي وجون لويس لافيل " مجموع الأنشطة المساهمة في ديمقراطية الاقتصاد، انطلاقا من التزامات مواطنة، وبعيدا من أن يعوض فعل الدولة، فهو يبحث عن تمفصل معها، مع إعادة إدراج الاقتصاد في مشروع إدماج اجتماعي وثقافي<sup>(2)</sup>.

كما يعرف على أنه " مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في شكل بنيات مهيكلية أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والاجتماعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل ديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيه حرا"

---

(1) صفوان الطرابلسي، "مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: جدل التعريفات وعناصر التمايز"، مجلة المفكرة القانونية، تونس، عدد 19، نوفمبر 2020، ص 16. من الرابط [https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/Legal-Agenda\\_Tunisia\\_19\\_web.pdf](https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/Legal-Agenda_Tunisia_19_web.pdf) يوم الاطلاع 31

مارس 2021، على الساعة 13:35.

(2) عصام الدين الراجحي، المرجع السابق الذكر.

وتعرفه منظمة العمل الدولية على أنه "المؤسسات والمنظمات خاصة الجمعيات والتعاونيات ذات الطابع الاجتماعي والتعاضدي والتي تمتاز بإنتاج سلع وخدمات في إطار سعيها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".

وتتمثل المجالات والأنشطة التي تقوم بها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الصحة والحماية الاجتماعية والتمويل الصغير والبنوك المحلية وتأمين مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية كتوفير الغذاء<sup>(1)</sup>. وتعمل في شكل تعاونيات والتي هي جمعيات مستقلة تضم أشخاصا متحدين طوعية لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مؤسسات مملوكة بشكل مشترك وتدار ديمقراطيا. ولهذا التعاونيات مبادئ تلتزم بها هي:

- العضوية المفتوحة والطوعية.
- مراقبة الأعضاء لها بشكل ديمقراطي.
- مشاركة الأعضاء اقتصاديا.
- استقلالها الذاتي.
- التعاون والتدريب والحصول على المعلومات.
- التعاون بين التعاونيات.
- الاهتمام بالمجتمع المحلي<sup>(2)</sup>.

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية"، سلسلة السياسات العامة، عدد 4، مارس 2014، ص 1.

(2) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "تقرير عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية"، الدورة الثانية والسبعون، 17 جويلية 2017، ص 2.

## 2-3 عناصر تمايز الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

في مضمون الاقتصاد التضامني الاجتماعي نجد ثلاث مكونات أساسية وهي:

أ- **المكون الاقتصادي:** ويعني النسق الإنتاجي والذي يقوم على منظومة قيمة والتي تضبط من خلالها شروط الإنتاج، يضاف لها الهدف الأخلاقي المحرك للفاعلين الذين يشاركون فيها، ويتحقق هذا الهدف من خلال إنتاج الثروة وتراكمها والذي يتم عن طريق تطوير نشاط إنتاجي مؤطر داخل مؤسسة رسمية أو غير رسمية.

ب- **المكون الاجتماعي:** ويقصد به الإطار الفكري والسياسي الموجه للمنظومة القيمة والتي يدخل فيها النسق الإنتاجي المنتج والخالق للثروة، وهو المحدد لشروط الإنتاج وإعادة توزيع الثروة طبقا لموازن قوى جديدة مخالفة لموازن التي يفرضها الاقتصاد الرأسمالي المعولم وهو الذي يحد من عزل الفئات الهشة ويؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

ج- **المكون التضامني:** وتعني الشبكة من الصلات الاجتماعية التي يعاد رسمها من أجل حشد الموارد لبناء النسق الإنتاجي الجديد وتحقيقا للأهداف الاجتماعية المنتظرة منه، ويشمل هذا المكون الآليات التي تجعل الاقتصادي يحقق الاجتماعي، أي إعادة صياغة الاقتصادي ليحقق الاجتماعي. والجديد فيه أنه يعيد رسم وهندسة التضامني من أجل إعادة بناء الاقتصادي بالطريقة التي تحقق الاجتماعي. وهي عملية إعادة تشكيل اجتماعية شاملة تمس الاقتصادي والتضامني والاجتماعي في معانيه الشاملة، وتتم هذه العملية (إعادة التشكيل) من خلال تلقين الأفراد معايير جديد تحكم العملية الاقتصادية، حيث تؤسس المعايير بناء على القيم البديلة والتي تمكن من استثمار الصلات لإنتاج الثروة والتي سيصبح لها مفهوم جديد، حيث بالربط بين الاقتصادي والاجتماعي والتضامني سيتم الخروج من المفهوم المادي للثروة نحو مفهوم أوسع ومفتوح على رؤوس الأموال الممكنة (المادية

والمعرفية والاجتماعية والعلائقية)<sup>(1)</sup>.

### 3. الاقتصاد التضامني والاجتماعي النظر في الأهداف:

يهدف الاقتصاد التضامني في الأساس إلى تحقيق العدالة الاجتماعية كما يعد السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة.

#### 1-3 تحقيق العدالة الاجتماعية

إن الهدف الذي يسعى إليه الاقتصاد التضامني هو التوفيق بين أهداف النمو والتنمية ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية، حيث يجعل من الإنسان مركز اهتمام عملية التنمية وفوق اعتبارات الربح والتراكم. حيث حسب العديد من الخبراء وعلى رأسهم جوزيف ستيجليتز فإن الاقتصاد التضامني هو دعامة ثالثة إلى جانب القطاعين العام والخاص، حيث ينبغي أن يتأسس على ذلك أي اقتصاد يسعى إلى تحسين الأداء ودعم التماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع. فهو ليس بديل لاقتصاد السوق المهيمن، لكن يمكن أن يشكل اقتصادا موازيا يمكن له أن يحرر ديناميات النمو المدمج الذي يدمج شرائح واسعة من المجتمع في الحياة الاقتصادية، كما يعيد التوازن للمجتمعات وذلك من خلال الحد من التفاوت والفوارق الاجتماعية<sup>(2)</sup>.

وتتمثل فوائد هذا الاقتصاد في:

أ- الفائدة الجماعية والاجتماعية لمشاريعه: حيث الشركة لا تكون في خدمة شخص واحد بل تعمل على تحقيق المصلحة الجماعية منها مثلا التجارة العادلة والزراعة العضوية، والشركات المساعدة للأشخاص المواجهين لصعوبات في إيجاد فرصة عمل.

(1) صفوان الطرابلسي، المرجع السابق الذكر، ص 17.

(2) "تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني"، من الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/10/24/>. يوم الاطلاع

7 أبريل 2021، على الساعة 10:00.

ب- نبذ الربح الفردي: فهو لا يسعى إلى تقسيم الأرباح بين فئة قليلة كما تفعل ذلك بعض الشركات، حيث في هذا النوع من الاقتصاد الأرباح توزع بشكل عادل أو تستثمر من جديد في المؤسسة<sup>(1)</sup>. فهو اقتصاد يقوم على التعاون والتضامن لا المنافسة<sup>(2)</sup> وتحقيق حد أدنى من احتياجات الناس وليس الأرباح<sup>(3)</sup>.

ج- الحكم الديمقراطي: فالقرارات المهمة في الشركة يتم اتخاذها في اجتماعات عامة في هذا النوع من الاقتصاد حيث لكل شخص صوت واحد<sup>(4)</sup>. وهو يدعو إلى حكم يحترم جميع الموظفين ومنتجه نحو اتخاذ القرار الأكثر ديمقراطية<sup>(5)</sup>.

د- المزج بين الموارد: حيث الموارد في هذا القطاع هي القطاع الخاص (التعاونيات والتبادلات) والمختلط (الجمعيات)<sup>(6)</sup>.

هـ- التركيز على الأفراد: حيث يعمل على تقديم منتجات وسلع وخدمات تقوم من خلالها بالتركيز على العنصر البشري<sup>(7)</sup> وتحقيق المنفعة الاجتماعية في معنى الاقتصاد التضامني الاجتماعي أساسه لا من أجل الربح ولا من أجل العمل الخيري بل من أجل الخدمة كما يرى ذلك الباحث فريدريش رايفايسن Friedrich Raiffeisen،

---

(1) «l'économie sociale solidaire qu'est ce que c'est?», in:

<https://www.choisyleroi.fr/citoyennete/leconomie-sociale-et-solidaire-ess-quest-ce-que-cest/>, consulté le 7 avril 2021, à 11:35.

(2) «ESS», in <https://www.lelabo-ess.org/ess>, consulté le 7 avril 2021; à 10:45.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق الذكر، ص 1.

(4) «l'économie sociale solidaire qu'est ce que c'est?», **op.cit** .

(5) «ESS», **op.cit** .

(6) «l'économie sociale solidaire qu'est ce que c'est?», **op.cit**.

(7) بوقوم محمد وآخرون، " مساهمة صندوق الزكاة في ارساء مفهوم الاقتصاد التكافلي دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية ميلة خلال الفترة 2004-2017"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مجلد 3، عدد 6، 2018، ص 3.

حيث الدعامة الأساسية لهذا الاقتصاد هو إقامة نشاط اقتصادي مربح ومفيد اجتماعيا أي مشروع ذات خدمة اجتماعية يحقق ثروة منتجة ليعاد استثمارها في هذا المشروع<sup>(1)</sup>. حيث يبقى الهدف الأساسي لإنتاج السلع هو تلبية حاجات الناس وليس تحقيق الربح، فهو يستثمر التطور والتقدم التكنولوجي والاقتصادي في خدمة التنمية الاجتماعية، كما يوظف الإمكانيات والأدوات الاقتصادية لأغراض اجتماعية، وكما يركز على المؤسسات التي تخدم الناس وليس الأسواق، وتنتج سلع وخدمات تحقق الرعاية الاجتماعية للجميع وليس الربح<sup>(2)</sup>.

و- **مكافحة الإقصاء**: فهو اقتصاد يعمل بذلك على مكافحة الإقصاء وإيجاد فرص عمل مستدامة وتعزيز الإقليم وتحقيق منافع اجتماعية عامة، حيث تقاس عوائده بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي ككل<sup>(3)</sup>. فبفضل الاقتصاد التضامني يتحقق الاقتصادي باعتباره نشاطا اقتصاديا بديلا يقوم على قيم مختلفة عن تلك التي في السوق الرأسمالية، كما يتحقق الاجتماعي من خلال تحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية عن طريق فك العزلة عن الفئات الهشة، وهو الأمر الذي لم يتحقق في السياسات الاجتماعية للقطاع العام للدولة والتي تمنح الأسبقية لمبدأ العطاء المشروط على مبدأ الإنتاجية والفاعلية، في حين لا يتوفر في السوق الرأسمالية والقطاع الخاص التي

---

(1) DEKHERA Elhidri «l'économie sociale et solidaire pour une révolution économique, center for applied policy reserch, CA perspective in tunisia,n°3,2017; p 3,in <https://knowledge.ucdga.org/IMG/pdf/economiesocialeetsolidaireunlevierpourunerevolutioneconomie-2.pdf>, consulté le 6 avril 2021,à 11:00.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق الذكر، ص 1.

(3) DEKHERA Elhidri «l'économie sociale et solidaire pour une révolution économique, center for applied policy reserch, CA perspective in tunisia, n°3,2017; p 3, **op.cit.**

تعطي أهمية للجانب المادي وإنتاج للثروة ولمبدأ المنافسة وقانون العرض والطلب على حساب العدالة الاجتماعية ومبدأ التضامن<sup>(1)</sup>.

ز- تقليص اللامساواة والتفاوتات سواء في التفاوت في الدخل أو التفاوت الجغرافي والمناطق أو التفاوتات الاجتماعية الأفقية (الجنس، العمر، الإثنية...) <sup>(2)</sup>. ولهذا اعتبر الاقتصاد التضامني الاجتماعي بديلا يحقق العدالة الاجتماعية، حيث يعد وسيلة لمواجهة فرص العمل غير المستقرة من خلال إنشاء العمال والمنتجين غير الرسميين لجمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والولوج للأسواق، وتطوير أنشطة توفر الدخل. في البرازيل 22 ألف مؤسسة في الاقتصاد التضامني تعاونيات عمالية في معظمها تشغل 1,7 مليون شخص. ولهذا يعتبر هذا الاقتصاد معالج لعدم المساواة في توزيع الدخل والأصول والعمل والمشاركة في صناعة القرار وهي كلها تتجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية<sup>(3)</sup>. خاصة وأنه سجل معاناة قرابة 80 بالمائة من سكان العالم من عدم توفرهم على أسباب الوصول إلى أنظمة شاملة للحماية الاجتماعية أي عدم توفر الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية ذات النوعية التي تشمل الجميع وتوفير ضمان اجتماعي وهذا من خلال وضع سياسات تقدم قدرا كافيا من الضمان في الحالات الطارئة التي تخرج عن سيطرة الفرد (بسبب البطالة، العجز، الشيخوخة...) <sup>(4)</sup>. كما يحقق المساواة بين الجنسين بتوسيع فرص إشراك المرأة في

---

(1) صفوان الطرابلسي، المرجع السابق الذكر، ص 17.

(2) سعيدة كحال، "دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية: من أجل مقاربة مجالية للتنمية المستدامة"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 5، عدد 1، جيجل، سبتمبر 2020، ص 133.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق الذكر، ص 1.

(4) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية الاقتصادية، "المسائل الناشئة: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة"، الدورة الثانية والخمسون، فبراير 2014، ص 5، 6.



الاقتصاد والمجتمع المحلي، حيث تفيد الفتيات على مستوى الأسرة والتي لم تعد تختصر وظيفتها في تربية أطفالهن، وتساهم في إدماج النساء في المجتمع وتمكينهن (تزايد مشاركة المرأة الإفريقية في التعاونيات بوتيرة أسرع من الرجل، في اسبانيا وإيطاليا واليابان وجودهن في تعاونيات المستهلكين والعمال، في جنوب آسيا تزايد حجم تشغيل النساء في التعاونيات التي تؤسسها النساء وهو ما زاد من فرص النساء الأخريات، في الشرق الأوسط مكنها من الحصول على فرص اقتصادية والمشاركة في الحياة العامة). رغم ذلك تبقى المرأة مهمشة في مجال في قيادة التعاونيات وفي بعض القطاعات (التعاونيات المالية) (1).

### 2-3 تحقيق التنمية المستدامة:

أ- تعمل التعاونيات في جميع أنحاء العالم على تشجيع التنمية المستدامة بكل أبعادها: أي بأبعادها الثلاث (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية)، وهي موجودة بشكل كبير سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، وتخدم أكثر من بليون عضو أو عميل ومجموعة، كما توظف أكثر من 100 مليون شخص في كل ربوع العالم، أي بأكثر بـ 20 بالمائة من نسبة ما توظفه الشركات المتعددة الجنسيات، وحققت 300 مؤسسة منها في سنة 2014، 2,5 ترليون دولار من العائدات في قطاعات عدة (2).

وفي المجال البيئي يعمل على خلق فرص عمل في قطاعات وأنظمة إنتاج لا تؤدي إلى الإضرار بالبيئة وتدهورها وهذا بالتركيز على ما يسمى بالفعالية البيئية وكذا الوظائف الخضراء والتي ترتبط بالزراعة والصناعة والبحث والتطوير والخدمات الإدارية والتي تساهم في الحفاظ على البيئة أو في إصلاحها. ولا تتوقف في مجرد توفير طاقة

---

(1) المرجع نفسه، ص 5.

(2) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "تقرير عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية"، الدورة الثانية

والسبعون، 17 جويلية 2017، ص 3.

وتكنولوجيا نظيفة فقط بل خلق فرص عمل من خلال توسيع مجالاً قطاع الخدمات الاجتماعية المنخفضة الكربون (التعليم، الصحة، النقل، الترفيه، وتحسين السكن).<sup>(1)</sup>

ب- تتوفر المؤسسات التعاونية الناشطة في الاقتصاد التضامني على شروط تحقيق التنمية المستدامة: وهذا من خلال طريقها في التنمية والمبادئ التي تعمل على تحقيقها التي تركز على الأفراد المطلوبين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعمل لتحقيق رفاهية أعضائها وتنمية المجتمعات المحلية التي تنشط فيها وحماية العلاقات المجتمعية وتثمين الموارد المحلية، والتشجيع على المسؤولية الجماعية والاعتماد على أساليب مستدامة وطويلة الأجل.<sup>(2)</sup>

ويعمل هذا الاقتصاد على التركيز على ما هو اجتماعي حيث يقدم نماذجاً مستدامة ومدججة من الناحية الاقتصادية<sup>(3)</sup> حيث يميل الفواعل في الاقتصاد المالي الحالي إلى التركيز على الأرباح القصيرة الأجل في حين تعمل الفواعل المستثمرة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الاستثمار في مشاريع مستدامة (المتوسطة والطويلة المدى)، وهذه الفواعل تأتي من مجالات متنوعة البيئة (خاصة من المؤسسات والهياكل التي تعمل على انتقال إلى الطاقة والمواطنة، والمالية من المنتجين في الدوائر القصيرة، وغيرها، كما تعمل على التعاون خاصة في مجال العمل والتوظيف. كما أن أرباح هذا الاستثمار لا توجه للثروة الفردية بل يعاد استثمارها مرة أخرى في مرافق اجتماعية جديدة أو يعاد توزيعها على أعضائه<sup>(4)</sup>.

---

(1) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق الذكر، ص 4.

(2) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، المرجع السابق الذكر، ص 3.

(3) بوقوم محمد وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 3.

(4) ESS, in <https://www.lelabo-ess.org/ess>, op.cit.

ج- يعد نموذجاً بديلاً لنموذج التنمية الاقتصادية: التي تقوم على دعم النمو، ويعمل من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومحاربة الإقصاء ومحاربة المشاكل الناتجة عن الفقر والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما تسببته تغيرات المناخ<sup>(1)</sup>. حيث يخلق فرص عمل مستدامة<sup>(2)</sup> وهو ما يضمن استقرار وظيفي لوظيفة دائمة.

د- يدعوا الفاعلون إلى إضفاء المحلية على النشاط الاقتصادي: رغم هذا العالم المعولم، فهو يوجه الفاعلون إلى إضفاء المحلية على النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه والذي يدمج احتياجات كل إقليم، حيث أن هذه الأقاليم لم تعد هي من ينبغي عليها التكيف مع النموذج المهيمن اقتصادياً بل على الاقتصاد أن يأخذ هو بخصوصياتها وهذا لتمكين تحويل فوائد التنمية نحو السكان.

هـ- يؤدي الانتقال نحو هذا النموذج إلى خلق حلقة إيجابية، وهذا من جوانب عدة، فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فالأنشطة ذات الطابع الإقليمي العالي ستوفر مصادراً هامة للوظائف غير المنقولة، في حين تسمح على مستوى آخر باستحداث طريقة استهلاك مسؤولة تتلائم مع البيئة، وعلى المستويين الاجتماعي والإنساني فإنه إقليمياً يجعل من الممكن إعادة إقامة الروابط الاجتماعية وهو الأمر الذي تلاشى في مجتمعاتنا بسبب استيعابها من طرف الدوائر الاقتصادية غير الشخصية.<sup>(3)</sup>

و- تحقيق مبدأ المساواة بين الشركاء: وهو ما يؤدي إلى الشفافية وتعزيز مبادئ الحوكمة: ويتحقق ذلك بفضل منح وإعلاء قيمة الإنسان على قيمة الرأس مال، وكما أنه يقوم على مبدأ صوت واحد لكل شريك وهو ما يمنع من سيطرة مالكي الحصص

---

(1) بوقوم محمد وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 3.

(2) DEKHERA Elhidri «l'économie sociale et solidaire pour une révolution économique, center for applied policy reserch, CA perspective in tunisia,n°3,2017, p 3, op.cit.

(3) ESS, in <https://www.lelabo-ess.org/ess>, op.cit.

الأكبر من الرأس المال على الإدارة، ونتيجة ذلك هو إمكانية الحصول على المعلومات حول كل المعاملات المالية من طرف الجميع بشفافية وهو ما يضمن الحوكمة في الاقتصاد التضامني<sup>(1)</sup>.

ز- اقتصاد مكرس للإنسان: ويسعى نحو تحقيق أهداف مجتمعية، كما يعمل على تعزيز التنمية المحلية من خلال خلق الثروة (نشاطات، عمالة، روابط اجتماعية)، وتجمع هذه الشركات بين الأداء الاقتصادي المستدام والأثر البيئي وتنمية العمالة والروابط الاجتماعية والنفوذ الإقليمي(المحلي)<sup>(2)</sup>.

ح- ضمان الإنصاف والعدالة بين الأجيال: وهذا بضمان الأجيال اللاحقة في حقهم في التنمية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تركيزه على التجارة المحلية وحفاظه على الموارد غير المتجددة

ط- محاربة الفقر، والابتكار في استخدام الموارد المتجددة وهو ما يضمن بذلك الاستدامة البيئية، وكذا بتأسيس أدوات تجارية تقوم على التوزيع العادل للموارد الطبيعية وللثروات بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة<sup>(3)</sup>. والتي هي هدف التنمية المستدامة لخطة الأمم المتحدة لسنة 2030، وتعمل التعاونيات على المساهمة في الحد من الفقر من خلال إتاحة الفرص الاقتصادية لأعضائها، تمكين المحرومين بشكل متساو في مختلف جوانب التعاونيات وفي المجتمع عامة ومن الدفاع عن مصالحهم، تحويل المخاطر الفردية إلى الجماعة ومنه توفير الأمن لهم من خلال التضامن، إتاحة

---

(1) محمد العفيف الجعيدي، "معادلة مؤسسات الاقتصاد التضامني الصعبة: الخصوصية والديمومة"، مجلة الفكرة القانونية، تونس، العدد 19، نوفمبر 2020. ص 18.

(2) CNCRES, "Presentation de l'économie sociale solidaire(ESS)", in

<http://www.esspace.fr/presentation-de-l-ess.html>, consulté le 7 avril 2021, à 11:25.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق الذكر، ص 2، 3.

الفرص للأعضاء بالتوسط لهم للوصول إلى الأصول المستخدمة لكسب عيشهم<sup>(1)</sup>. وأهم شيء أنه يعمل على تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة بعدالة، والتمكين على الصعيد الاجتماعي، وإتاحة الحصول على عمل لائق والخدمات الاجتماعية، وإتاحة الحصول على الموارد وزيادة المشاركة والانخراط في صنع القرارات وهو ما يحقق نتائج أكثر استدامة<sup>(2)</sup>.

ي- قدرة التعاونيات الناشطة فيه على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والمالية: وهذا بالمقارنة مع نظيراتها من المؤسسات، حيث تساهم في إدامة العمالة والنمو الاقتصادي الشامل، ويجعلها للإنسان محوراً الأساسي فهي مستعدة لمزاولة نشاطها مقابل ربح ضئيل. كما أنه في فترة الأزمة الاقتصادية الأخيرة كانت تلجأ إلى تقليص أرباحها وتخفيض ساعات عملها أو العمل بالمناوبة من أجل الحد من تكاليف تسريح العمال، في حين اتبعت الشركات الخاصة سياسة تقليص حجمها وخفض عدد وظائفها<sup>(3)</sup>.

#### 4. الخاتمة:

في الأخير ما توصلنا إليه هو أن تطبيق الاقتصاد التضامني الاجتماعي يحقق فعلاً العدالة الاجتماعية على المدى القصير والبعيد كما يحقق التنمية المستدامة في كل أبعادها. فهو بذلك يعد البديل الأمثل للاقتصاد الرأسمالي كونه اقتصاد في خدمة المجتمع والإنسان ويحقق التنمية المستدامة.

---

(1) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، المرجع السابق الذكر، ص 3.

(2) المرجع نفسه، ص 2.

(3) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، المرجع السابق، ص 5.

ما استنتجناه هو أن الاقتصاد التضامني الاجتماعي يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وذلك من خلال:

أ- إقامة اقتصاد محوره الأساسي هو الإنسان وليس الربح المادي.

ب- العمل على تحقيق الفائدة الجماعية بدل الربح الفردي.

ج- اقتصاد يدعم الديمقراطية والحوكمة في إدارته فالجميع يتساوى في التصويت.

د- يحارب الإقصاء وكل أشكال التفاوت واللامساواة (في الدخل أو الجنسين أو جغرافيا...).

هـ- اقتصاد حريص على البيئة والتنمية المستدامة

و- يشجع على المسؤولية الجماعية والاعتماد على أساليب مستدامة وطويلة الأجل.

ز- نشاطاته صديقة للبيئة فهي لا تؤدي إلى تدهورها.

ح- تحارب الفقر واللامساواة وتدعم احتياجات كل إقليم وتحفظ حقوق الأجيال اللاحقة في التنمية.

### التوصيات:

أ- ضرورة إجراء دورات تكوينية حول هذا المفهوم في الجزائر للتشجيع على تطبيقه وتوسيع انتشاره.

ب- وضع سياسات تشجع على تفضيل إقامة تعاونيات لدعم الطبقات الهشة.

ج- زيادة الاهتمام بالاقتصاد التضامني الاجتماعي لأهميته في التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

د- التوعية بأهمية المحافظة على البيئة وعلى الثروات من النضوب لضمان حق الأجيال اللاحقة. وهذا من خلال تشجيع الاستثمارات صديقة البيئة.

## قائمة المراجع

### - باللغة العربية

#### أ- التقارير

- 1- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية الاقتصادية، " المسائل الناشئة: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة"، الدورة الثانية والخمسون، فبراير 2014.
- 2- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، " تقرير عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية"، الدورة الثانية والسبعون، 17 جويلية 2017.

#### ب- المقالات:

- 3- الجعيدي محمد العفيف، "معادلة مؤسسات الاقتصاد التضامني الصعبة: الخصوصية والديمومة"، مجلة المفكرة القانونية، تونس، العدد 19، نوفمبر 2020.
- 4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية"، سلسلة السياسات العامة، عدد 4، مارس 2014.
- 5- بوقوم محمد وآخرون، " مساهمة صندوق الزكاة في ارساء مفهوم الاقتصاد التكافلي دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية ميله خلال الفترة 2004-2017"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مجلد 3، عدد 6، 2018.
- 6- كحال سعيدة، " دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية: من أجل مقارنة مجالية للتنمية المستدامة"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 5، عدد 1، جيجل، سبتمبر 2020.

#### ج- الروابط الإلكترونية

- 7- الطرابلسي صفوان، "مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: جدل التعريفات وعناصر التمايز"، مجلة المفكرة القانونية، تونس، عدد 19، نوفمبر 2020، ص 0، ص 16. من الرابط

[https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/Legal-](https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/Legal-Agenda_Tunisia_19_web.pdf)

Agenda\_Tunisia\_19\_web.pdf، يوم الاطلاع 31 مارس 2021، على الساعة 13:35.

8- الراجحي عصام الدين، "الاقتصاد الاجتماعي التضامني حلم تونسي مشروع، 28 أكتوبر 2016، من الرابط <https://www.sasapost.com/opinion/social-economy/>، يوم الاطلاع 28 مارس 2021، على الساعة 12:25.

9- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: بديل تنموي أو واجهة سياسية خاوية؟ (حوار)، من منتدى منظم من منظمة انترناشيونال الرت حول الاقتصاد التضامني في حوار مع د لطفي بن عيسى، 30 نوفمبر 2019، من الرابط <https://news.barralaman.tn/la-loi-ess-alternative-economique-ou-vitrine-politique/>، يوم الاطلاع 31 مارس 2021، على الساعة 10:55.

10- "تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني"، من الرابط:

[https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/10/24/)

[economy/2016/10/24/](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/10/24/)، يوم الاطلاع 7 أفريل 2021، على الساعة 10:00.

## باللغة الفرنسية

### A- Les liens:

11- DEKHERA Elhidri «l'économie sociale et solidaire pour une révolution économique», center for applied policy reserch, CA perspective in tunisia, n°3,2017,p 3, in:

<https://knowledge.uclga.org/IMG/pdf/economiesocialeetsolidaireunlevie-rpourunerevolutioneconomique-2.pdf>, consulté le 6 avril 2021, à 11:00

12- CNCRES, « Presentation de l'économie sociale solidaire(ESS)»,in <http://www.esspace.fr/presentation-de-l-ess.html>, consulté le 7 avril 2021, à 11:25.

13- « ESS», in <https://www.lelabo-ess.org/ess>, consulté le 7 avril 2021; à 10:45



# إسهامات الاستثمار الوقي في تحقيق متطلبات القطاع الثالث

Contributions of endowment investment to achieving the requirements

of the third sector

حسية زغلامي

جامعة العربي التبسي - تبسة

hassiba.zoghlami@univ-tebessa.dz

## I. الملخص بالعربية:

تعالج هذه الورقة البحثية مدى ارتباط الوقف كنظام قديم نابع عن الشريعة الإسلامية بمقومات القطاع الثالث كمفهوم مستحدث في الاقتصاد المعاصر من حيث المبدأ والمساعي النبيلة التي يهدف كل منهما إلى تحقيقها، إذ يقوم كل منهما على تكريس فكرة العمل الخيري التطوعي وتجسيدها من خلال تكاتف جهود المجتمع المدني وتكافلها من أجل إحداث نقلة نوعية في مجال التنمية على مختلف أنواعها سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو البيئية منها، ولقد احتل الوقف صدارة الأنظمة الخيرية نظرا لمرورته واستيعابه لشتى صور فعل الخير والبر ما جعل منه مجالا خصبا للاستثمار المستدام ومصدرا تمويليا معتبرا لمشاريع التنمية من خلال اتاحة الفرصة أمام كافة شرائح المجتمع للمساهمة في البناء الاجتماعي والاقتصادي الشامل وهو ما يحقق متطلبات القطاع الثالث الذي يركز على حيز كبير من العمل الميداني الذي يساعد ويكمل بدوره عمل القطاعات الأخرى على اختلاف أنواعها.

الكلمات المفتاحية بالعربية: وقف؛ استثمار؛ قطاع ثالث؛ تنمية مستدامة.

## II. Abstract:

This research paper examines the extent of endowment of correlation between endowment as a system stemmed from shariah, and

the constituents of the tertiary sector as a new concept in the contemporary economy, in terms of the principles and the noble endeavors which both of them aim to achieve. As each one of the mis based on devoting the notion of voluntary charitable work and its embodiment through intensity of the efforts undertaken by civil society, and its solidarity in order to make an awareness leap in different developments, whether socially, economically, culturally, or even environmental ones.the endowment has occupied the forefront of charitable systems, due to its flexibility and comprehension of the various forms of doing good and righteousness which made of it a fertile ground for sustained investment, and a significant source of financing for developmental projects. By giving the opportunity to all the fragments of society to contribute in the social and economic constructions. Which fulfils the requirements of the tertiary sector based on a large amount of field work. The latter helps and completes the work of the other different sectors.

**Keywords:** endowment; investment; tertiary sector; sustained development.

## 1. مقدمة:

يشكل الاستثمار الوقفي مظهرا من مظاهر القطاع الثالث الذي يعتبر كدعامة ثالثة إلى جانب كل من القطاعين العام والخاص، كون أن هذا القطاع التكافلي كما يطلق عليه يهدف إلى التوفيق بين النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، ومبادئ الانصاف والعدالة

الاجتماعية من جهة أخرى، بحيث يركز على الإنسان ويجعله في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة هدفها البحث بتحقيق الربح، وهو ما يتحقق في نظام الوقف كونه من الأدوات التنموية التي قدمها الاقتصاد الاسلامي علاجاً لما تعانيه المجتمعات الإنسانية من اختلال في توزيع الثروة والدخل وعدم القدرة على تقليص الفوارق الاجتماعية، بحيث اعتبر الوقف نظاماً خيراً متميزاً احتل صدارة الأنظمة الخيرية نظراً لمرونته وكذا لاستيعابه لشتى أنواع الخير والبر، الأمر الذي جعل منه مجالاً خصباً للاستثمار المستدام باعتبار أن الرابط الجوهرى الأساسي بين الوقف الاسلامي والتنمية المستدامة يتمثل في ضمان استمرار استغلال الأملاك الوقفية فيما عينت له من جيل إلى آخر.

وعلى هذا الأساس يمكن الاستعانة بالقطاع الوقفي كمصدر تمويلي يمكن أن يساهم في تمويل مشاريع التنمية عن طريق الاستثمار في أصوله وموارده وعائداته، إذ يمكن الاستثمار الوقفي الاستفادة من الموارد البشرية واطاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في البناء الاجتماعي والاقتصادي الشامل، وعليه يمكن طرح الاشكال المحوري التالي: إلى أي مدى يساهم الاستثمار الوقفي في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة من القطاع الثالث؟  
للتعامل مع إشكالية هذه الورقة البحثية سنحاول ضبط المادة العلمية المتوفرة لدينا وفق إطار منهجي يستند أساساً على المنهج الوصفي التحليلي في الدمج بين معطيات متعددة وفقاً لخطة عمل تعتمد على تقسيماً ثنائياً على النحو التالي:

## 2. مفهوم الاستثمار الوقفي ومقومات اعتباره من القطاع الثالث

سنعرض من خلال هذا المبحث الى مفهوم كل من الاستثمار الوقفي ومفهوم القطاع الثالث، بهدف الوصول الى تحديد ملامح الارتباط بينهما في الآتي:

### 1.2 مفهوم الاستثمار الوقفي:

قبل التعرض الى تحديد المقصود من الاستثمار الوقفي وجب أولاً تحديد المقصود بكل من الوقف والاستثمار، حتى نصل الى وضع مفهوم شامل للاستثمار الوقفي.

### 1.1.2 تحديد المقصود بالوقف والاستثمار:

لقد حثت الشريعة الإسلامية الغراء على عمل الخير والإنفاق في سبيله، ووقف مال المسلمين على أهل البر والإحسان، وذلك عن طريق ما يسمى بنظام الوقف كونه يتميز بحبس المال وتسبيل منفعته، فهو من الصدقات الجارية التي يعول عليها المتصدق حال حياته وبعد وفاته، باعتبار أن الوازع الديني هو الدافع الأساسي لإنشائه.

وللوقف دور جد فعال سواء على الصعيد الإنساني، إذ يعتبر عملاً خيراً، أو على الصعيد الاقتصادي باعتباره عملية تجمع بين الادخار والاستثمار، وعليه فالوقف هو عبارة على مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية شأنها في ذلك شأن صناديق الزكاة.

وسيتم في هذا الصدد التعرض إلى تعريف الوقف ثم إلى تعريف الاستثمار لنصل إلى وضع تعريف للاستثمار الوقفي فيما يلي:

### ✓ مفهوم الوقف:

- **الوقف من منظور قانوني:** لقد تم تعريف الوقف من خلال نص المادة 03 من القانون رقم 91-10 المؤرخ في 27 افريل 1991 المتعلق بالأوقاف<sup>(1)</sup> على أنه "حبس العين عن التملك على وجه التأييد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير".

---

(1) لقد تم تعديل القانون رقم 91-10 المتعلق بالأوقاف الصادر بالجريدة الرسمية رقم 21 لسنة 1991 بالقانونين 01-07 المؤرخ في 22 ماي 2001، جريدة رسمية رقم 29 مؤرخة في 2001، والقانون رقم 02-10 المؤرخ في 14 ديسمبر 2002، جريدة رسمية رقم 83 مؤرخة في 2002.

ما نستنتجه من نص المادة أعلاه أن المشرع الجزائري حذا حذو ما جاء به الأمام الشافعي وفقهاء الشريعة المحدثين في تعريفه للوقف<sup>(1)</sup>، فالمشرع الجزائري أخرج ملكية العين الموقوفة من ملكية الواقف ولم ينقلها إلى الموقوف عليهم، بل اعترف للوقف بشخصية مستقلة عن شخص منشئه من جهة وعن شخصية المنتفع به من جهة أخرى، حيث مكن هذا الأخير فقط من الانتفاع به.

- **الوقف من منظور اقتصادي:** وهو تحويل جزء من الخول والثروات الخاصة الى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات المستفيدة مما يساهم في زيادة القدرات اللازمة لتكوين ونمو القطاع الخيري الذي يعد اساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الاسلامي<sup>(2)</sup>.

### ✓ تعريف الاستثمار:

- **الاستثمار من منظور قانوني:** تم تعريفه من خلال نص المادة 02 من القانون رقم 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار<sup>(3)</sup> على أنه: "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

- اقتناء اصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الانتاج و/أو اعادة التأهيل.
- المساهمة في رأسمال الشركة".

---

(1) خير الدين بن مشرن، إدارة الوقف في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 13.

(2) أمينة عبيشات، ابراهيم عماري، الاساليب الحديثة في استثمار الاوقاف في التشريع الجزائري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، جامعة الشلف، جانفي 2019، ص 101.

(3) الجريدة الرسمية رقم 46، مؤرخة في 2016.

- الاستثمار من منظور اقتصادي: يقصد به الانفاق على أصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة بمعنى الاضافة الى اصول المؤسسة وتشمل المعدات والآلات والاصلاحات الجوهرية التي تؤدي الى عمر الالة وغيرها من الأصول وزيادتها وبالتالي فهو يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع<sup>(1)</sup>.

نستنتج من التعاريف أعلاه، وجود علاقة تكاملية واضحة بين الاستثمار والوقف مرتكزها الوصول إلى تحقيق التنمية، باعتبار أن الاستثمار يتضمن تكوين رأسمالي بمعنى انشاء مشروعات استثمارية، كما أن الوقف ينطوي في انشائه وتجديده واحلاله على عملية تكوين رأس مال مشروع استثمائي، وعليه يفهم أن الوقف يقوم على تقديم رأس المال اللازم للاستثمار<sup>(2)</sup>.

### 2.1.2 تحديد المقصود بالاستثمار الوقفي:

يجب التمييز بين الاستثمار في الوقف بمعنى انشائه والإضافة عليه والمحافظة على قدرته الانتاجية بإصلاح ما خرب منه (التجديد)، أو استبداله بوقف آخر (الاحلال)، وفي هذه الحالة يكون الوقف طالبا للتمويل<sup>(3)</sup>، وبين استثمار الوقف بمعنى استخدام مال الوقف للحصول على المنافع التي تصرف في أوجه البر الموقوف عليها، وهنا يكون الوقف مصدرا للتمويل، وعليه تم تعريف الاستثمار الوقفي على انه تنمية الاموال الوقفية سواء كانت اصولا أو ريعا بوسائل أو مجالات استثمارية ماحة شرعا<sup>(4)</sup>.

---

(1) هيكل فهمي عبد العزيز، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، الطبعة 06، دار النهضة العربية، لبنان، 1985، ص 965.

(2) أمينة عبيشات، ابراهيم عماري، مرجع سابق، ص 101.

(3) عز الدين شرون، أساليب استثمار الوقف في الجزائر، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الاسلامية والعربية، العدد 02، جدة، اوت 2014، ص 168.

(4) عز الدين شرون، مرجع سابق، ص 168.

ويخضع استثمار الاملاك الوقفية الى مجموعة من القيود أهمها<sup>(1)</sup>:

- ثبات الملكية: فإذا كانت الأصول الموقوفة أعيانا، فإن استثمارها يجب أن يكون بما لا يؤدي إلى زوال ملكيتها، باستثناء حالة استبدال أعيان الوقف، وإن كانت نقودا فيمكن أن تكون محلا لجميع صيغ الاستثمار المشروعة كالمضاربة والمراجحة والاستصناع... الخ.
  - الأمان النسبي: ويقصد بذلك دراسة المخاطر جيدا أثناء المبادرة في استثمار الأملاك الوقفية خشية هلاكها، بحيث يجب الموازنة بين نسبة الأمان ومعدل الربحية.
  - تحقيق عائد مستقر: ويقصد بذلك اختيار مجالات وصيغ الاستثمار التي تحقق عوائد مرضية وتتسم بالاستقرار، أي بمعنى ألا تكون محفوفة بالتقلبات والتذبذبات.
  - المرونة في تغيير مجال وصيغة الاستثمار: ويقصد بذلك امكانية تغيير مجال وصيغة الاستثمار اذا ثبت عدم جدوى الاستثمار في مجال أو صيغة معينة.
- التوازن بين العائد الاجتماعي والاقتصادي: ومفاده توجيه الاستثمارات نحو المجالات الخيرية والاجتماعية التي تعتبر المقصد الاساسي من الوقف.

## 2.2 مفهوم القطاع الثالث:

سنحاول من خلال هذا المطلب اعطاء وصف شامل لمفهوم القطاع الثالث، من خلال تأصيل نشأة هذه الفكرة، وتعريفه وبيان أهم خصائصه فيما يلي:

### 1.2.2 تأصيل نشأة فكرة القطاع الثالث:

تعتبر الطبقيّة والفوارق الاجتماعيّة الصارخة من أبرز التدايعيات التي أفرزتها الرأسمالية في المجتمعات الغربيّة، التي انقسم فيها المجتمع بين طبقة غنية مبتزة يهملها فقط جمع المال وتحقيق الربح بكل السبل دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة

---

(1) بهاء الدين عبد القادر بكر، سبل تنمية موارد الوقف في قطاع غزة، بحث مقدم لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص 41.

العامة، وطبقة أخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية للحياة دون أن يشملها شيء من التراحم والتعاطف المتبادل، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمات اجتماعية حادة تسببت في ارتفاع كبير في معدلات البطالة وتفاقم الفقر وتردي الأوضاع المعيشية، وفي ظل هذه الأوضاع لم يعد بالإمكان التعويل على السوق وحده مثلاً لا يمكن للدولة وحدها أن تحل كل المشكلات التي تواجه المجتمع، ومن هنا جاءت فكرة تأسيس قطاع ثالث يلعب دور فعال إلى جانب القطاع العام والخاص، عن طريق إيجاد بيئة عمل تحفيزية من شأنها أن توسع من نطاق الأنشطة غير الربحية بما يتناسب مع حاجات الناس والمجتمع، ومن هنا ظهرت فكرة ما يسمى بالاقتصاد التكافلي أو التضامني، وهو ما يصب في مفهوم القطاع الثالث الذي يركز قوامه على العمل الخيري بجميع صورته.

حيث صرح الخبير الاقتصادي المشهور جوزيف ستيغليتز في مداخلته ضمن أشغال المؤتمر الذي نظمه المركز الدولي للأبحاث والمعلومات حول الاقتصاد العمومي والاجتماعي والتعاوني بإشبيلية في سبتمبر 2008، بأن نموذج المستقبل هو وجود اقتصاد متوازن بقطاع خاص تقليدي وقطاع عمومي فعال، واقتصاد اجتماعي في طور التقدم<sup>(1)</sup>، وهو يقصد بذلك الاقتصاد التضامني الذي يقوم عليه القطاع الثالث محل الدراسة.

---

(1) مقال منشور على موقع الجزيرة بتاريخ 2016/10/24، تحت عنوان تعرف على مفهوم الاقتصاد

التضامني، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia->

economy/2016/10/24/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-

%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%8A

الاطلاع 2021/03/06، على الساعة 22:20.



وظهر مفهوم القطاع الثالث على يد الاجتماعي الأمريكي اميتاي اترزيوني Amitai Etzioni، من خلال مقاله " القطاع الثالث والمهمات المحلية"، باعتباره قطاعا يتميز عن القطاع العام والقطاع الخاص، فهو مفهوم حديث ظهر في العالم الانجلوساكسوني<sup>(1)</sup>.

## 2.2.2 تعريف القطاع الثالث وبيان أهم مقوماته:

ارتبط مفهوم القطاع الثالث بترادفات عدة منها القطاع غير الربحي، القطاع التطوعي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني<sup>(2)</sup>، الاقتصاد التكافلي، وهي تسميات عديدة تجسد العلاقة الوثيقة بين المجتمع والاقتصاد، وما يجب أن تكون عليه هذه العلاقة.

لم يتوصل إلى وضع تعريف شامل للقطاع الثالث بسبب أنه لا يعني الشيء نفسه من بلد إلى آخر، حيث تم تعريف القطاع الثالث في قاموس كامبريدج على أنه: "الجزء من الاقتصاد الذي يتكون من الجمعيات الخيرية"، وعرفه قاموس أوكسفورد على أنه: "الجزء من الاقتصاد أو المجتمع الذي يشمل المنظمات أو الجمعيات غير الحكومية غير الهادفة للربح ومنها الجمعيات الخيرية وجمعيات العمل التطوعي والجمعيات التي تخدم فئة محددة والجمعيات التعاونية وما إلى ذلك"، في حين عرفه قاموس لاروس الفرنسي على أنه: "مجموعة الأنشطة الاقتصادية بتقاطعها مع القطاعين العام والخاص، تتطور وفقا لمنطق الاقتصاد الاجتماعي الذي يشمل الجمعيات الخيرية والمؤسسات التعاونية والمؤسسات التضامنية"<sup>(3)</sup>.

---

(1) عبد الرزاق سعيد بلعباس، مفهوم القطاع الثالث والاشكالات المعرفية التي تعترضه في ضوء التجربتين الانجلوساكسونية والأوروبية، اقتصاديات العمل الخيري، ورشة عمل، جامعة عبد العزيز، جدة، 2017، ص06.

(2) سهام ساري، دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الاول، جامعة سكيكدة، 2014، ص181.

(3) عبد الرزاق سعيد بلعباس، مرجع سابق، ص08.

وعلى هذا الأساس يرى الباحثين الأوروبيين أن على كل مجتمع أن يبتكر منظومة للعمل الخيري والبذل التطوعي التي تتلاءم مع رؤية للكون والحياة والإنسان والعلاقات الاجتماعية، حيث تتباين النظرة الى هذا القطاع كما يلي<sup>(1)</sup>:

- المنظور الأمريكي للقطاع الثالث: يركز على البعد غير الربحي والتطوعي، وعليه ينظر إلى القطاع الثالث على انه قطاع تطوعي غير ربحي.

- المنظور الأوروبي للقطاع الثالث: يركز على زيادة الأعمال الجماعية وينظر إلى القطاع الثالث بأنه في الأصل اقتصاد اجتماعي، ويركز أساسا على منظمات المجتمع المدني والتنمية المجتمعية وزيادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي والقطاع العام غير الربحي، وهو ما يحقق علاقة تفاعلية بين القطاعات الثلاثة.

وعليه تتمثل أهم مقومات القطاع الثالث فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- خلق روابط اجتماعية وفضاءات للممارسة الديمقراطية.
- إعطاء الأولوية للمنفعة الاجتماعية، والادارة القائمة على المشاركة المدنية لبناء مجتمع متحضر متلاحم، من خلال الموارد الناتجة عن التطوع والخدمة المجانية المتبادلة.
- القدرة على التغيير الاجتماعي وطبيعة المشروع الاجتماعي، حيث يؤخذ بعين الاعتبار كافة القدرات البشرية الى ابعد من الموارد المالية.
- مساهمة القطاع الثالث في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص العمل.
- تكوين جيل جديد يأخذ بزمام المبادرة ويخلق البدائل ولا يمحصر مصير حياته المعيشية في القطاع الحكومي أو في التكيف مع متطلبات السوق.

ايجاد الحلول المبتكرة التي تعود بالنفع على المجتمع لاسيا في مجال الاسرة والتعليم والصحة وذوي الاحتياجات الخاصة والاسكان والعمل على تمويلها.

---

(1) المرجع نفسه، ص 10.

(2) المرجع نفسه، ص 15-17.

### 2.3 ملامح الارتباط بين الاستثمار الوقفي والقطاع الثالث:

تحدد ملامح الارتباط بين الاستثمار الوقفي المستمد من الشريعة الإسلامية والقطاع الثالث باعتباره احد المفاهيم المستحدثة لدى المجتمعات الغربية فيما يلي:

#### 1.2.3 من حيث المبدأ:

كما سبق البيان، فقد تم الاهتمام بالقطاع الثالث أو القطاع الخيري من طرف المجتمعات الغربية الرأسمالية وتم تطبيقه من أجل تهذيب الرأسمالية وما ترتب عنها من انعكاسات على المجتمع، كون ان هذا النظام اعطاها دفعا آخر وجعلها اكثر إنسانية.

أما الوقف بصفة عامة والاستثمار الوقفي بصفة خاصة، فهي ليست بالأنظمة الحديثة أو المستحدثة، فهما تطبيقين واضحين لمنهج التكافل الاجتماعي في الاسلام، فالوقف جاء ليحقق مقاد الشريعة الإسلامية الغراء من خلال التبرعات الخيرية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لمصالح ضعفاء المسلمين وقضاء حوائجهم التي لا تستقيم حياتهم العادية إلا بتامها.

وعلى هذا الاساس يلتقي الاستثمار الوقفي مع الاعتبارات التي يقوم عليها القطاع الثالث في الاهتمام بالعمل الخيري وتجسيده في كل المجالات، كونه ركنا من أركان الحياة المعاصرة نظرا لما تحمله هذه القيمة الإنسانية من أبعاد اقتصادية واجتماعية بمساهمتها وبشكل كبير في تنمية المجتمعات والنهوض بها.

#### 2.2.3 من حيث الأهداف:

تهدف الأعمال الخيرية التي تعتبر أساس وجود نظام الوقف والقطاع الثالث إلى تحقيق التنمية، خاصة إذا ما تم توجيه هذا السلوك الإنساني بما يعود بالنفع العام على كافة أفراد المجتمع بدون تمييز وعلى الدولة ذاتها، إذ يعتبر كل من الوقف والقطاع الثالث مصادر تمويلية جديدة في ظل ضعف تعبئة المدخرات المحلية وتزايد مخاطر التمويل الخارجي، فالقطاع الثالث يعتبر قطاعا مستقلا، إذ يتضمن مجموعة من المنظمات ذات

الطبيعة المؤسسية المنفصلة عن الحكومة، لذلك يسمى أيضا بالقطاع غير الحكومي، ونفس الشيء ينطبق على الوقف الذي يعتبر مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتستقل في وجودها عن منشئها وعن المنتفع بها، وعن القطاع العام أساسا.

ونخلص بنتيجة مفادها أن نظام الوقف في حد ذاته يؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية الى جانب القطاع العام والقطاع الخاص، باعتباره يشكل عاملا أساسيا لدعم الاقتصاد والتنمية، كونه يعتبر أداة استثمارية تمول نفسها بنفسها فهو عملية تجمع بين الادخار والاستثمار، وهو ما يجعله قطاعا ثالثا من نوع خاص إن صح التعبير.

### 3. الأبعاد التنموية للاستثمار الوقفي في إطار تحقيق أهداف القطاع الثالث:

الوقف من اعظم صور الخير لذلك يدخل لا محالة ضمن القطاع الثالث لأنه في اصله عمل خيري، وصدقة جارية يسعى صاحبها لنشره من خلال مبدأ التكافل الاجتماعي بين افراد الامة الاسلامية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

حيث يعتبر من المؤسسات التي ساهمت في بناء الحضارة الاسلامية من خلال تمويله العديد من المرافق الاقتصادية والاجتماعية، لذلك في السنوات الاخيرة برز الاهتمام به كأداة تمويل غير ربحي الذي يتم توظيفه في جهود التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. حيث تعد التنمية من الضروريات الاساسية التي تحتاج موارد مالية كبيرة، وهذا ما يحققه العمل الخيري والقطاع التكافلي بشكل عام والوقف بشكل خاص.

لذلك سيتم في هذا العنصر التطرق الى علاقة الاستثمار الوقفي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقة الاستثمار الوقفي بالتنمية البيئية(الوقف المائي)، وعلاقة الاستثمار الوقفي بتنمية القطاع المصرفي.

### 1.3 علاقة الاستثمار الوقفي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر الوقف من أهم مكونات القطاع الثالث الذي لا يهدف الى تحقيق الربح، وإنما على سبيل التطوع من قبل المتبرعين<sup>(1)</sup>.

ويساهم الوقف في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها. ويعمل على تخفيف العبء على الدولة ويسد الفراغ الذي تتركه في مجال الرعاية والخدمات<sup>(2)</sup>.

#### 1.1.3 من الناحية الاقتصادية:

- تعتبر الاوقاف بأشكالها المختلفة، رأس مال عقاري، فلاحي، نقدي...الخ جزء لا يتجزأ من الثروة الوطنية، وإذا تم استغلالها بشكل جيد تكون لها آثارها الاقتصادية، ونشير في هذا الصدد إلى بعض اسهامات الوقف في الجانب الاقتصادي كالآتي:
- العملية الانتاجية من خلال العمليات الاستهلاكية المختلفة وخاصة منها القروض.
  - تنمية راس المال من خلال زيادة مواده
  - توفير التمويل الذاتي من خلال ايجاد مصادر خيرية هدفها غير ربحي
  - تساهم الاوقاف ايضا في انعاش سوق العقارات، حيث تنتج سنويا العديد من الوحدات السكنية والمحلات التجارية ومن امثلة ذلك ( المركب الوقفي-حي الكرام، المسجد الأعظم، الوحدات السكنية في تيارت، الشركة الوقفية - ترانس وقف-)

---

(1) أمانة، المحمدي بوزينة، المرجع السابق، ص 65.

(2) صالح صالحي، نوال عمارة، الوقف الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة-عرض التجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2018، ص

حيث يركز الاستثمار الوقفي في الغالب على نوع واحد من الأصول الاقتصادية وهو العقار، حيث يتضح انه رغم ضخامة حجم الاملاك الوقفية إلا ان هناك قصور في عملية توزيعها<sup>(1)</sup>.

### 2.1.3 من الناحية الاجتماعية:

أيضا يعد الوقف احد اهم مقومات التنمية والاجتماعية، حيث يقوم بعمليات بناء اجتماعي غرضه تحقيق وإشباع حاجات الافراد وتقديم الدعم والخدمات المناسبة مثل الصحة، التعليم، السكن.....الخ.

وقد تنوعت المسائل الاجتماعية التي عاجها الوقف نذكر منها:

- المساهمة في تقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد على الطبقات الهشة والمتوسطة
  - بناء المدارس والمحاضن الخاصة بالأيتام وكفالة الفقراء والأرامل والمساكين
  - تحقيق التكامل الاجتماعي والحفاظة على الوحدة الاجتماعية
  - تعمل ايضا المؤسسة الوقفية على حل مشاكل الشباب المتمثلة في البطالة، توفير فرص العمل في الاوقاف (اراضي فلاحية، محلات، عقارات)
  - تعزيز ثقافة البحث العلمي من خلال تأسيس المكتبات وانجاز المستشفيات
- حماية البيئة ونشر الثقافة البيئية<sup>(2)</sup>.

---

(1) العيد صوفان، الدور التنموي للمؤسسة الوقفية في الجزائر، دراسة تقييمية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، ص 162.

(2) فارس مسدود، الريادة في العمل الخيري وربطه بالتنمية، الزكاة والاقواق-نموذجا- بحث منشور على الرابط التالي: [www.giem.info/article/details/ID/103](http://www.giem.info/article/details/ID/103) تاريخ الاطلاع: 2021-02-08 على

## 2.6 علاقة الاستثمار بالتنمية البيئية المستدامة-الوقف المائي-

يعتبر البعد البيئي أحد أهم أبعاد التنمية المعاصرة الذي تم فرضه من خلال ضرورة المحافظة على القاع الثابتة من الموارد الطبيعية. وقد ارتبط الوقف بحماية البيئة وتسهيل الانتفاع بخيرات الطبيعة وضمان البيئة المستدامة التي ينتفع بها الإنسان والحيوان. بشكل يوفر أمن البيئي مستدام، منها الأمن المائي والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأمن البيئي وهذا من خلال الوقف على المياه.

لذلك فإن دور الوقف الخيري المائي مهم جداً في توفير الامن المائي للمسلمين، وهو رهن من رهانات تحقيق الأمن البيئي وتنمية مستدامة، حيث جاء في نص المادة 04/03 من القانون رقم 03-01 المتضمن قانون التنمية المستدامة للسياحة مفهوم التنمية المستدامة بأنها: "نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة"<sup>(1)</sup>.

حيث يلاحظ من المادة أعلاه ادراج البعد البيئي في اطار التنمية إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي. وتبرز أهمية استخدام الوقف المائي في الاستعمال الأكفأ للمياه وتحقيق المنافع الآتية:

- تقليل الضخ الجائر من الاحواض المائية
- تقليل الاجراءات المتعلقة بالصرف الزراعي والحد من الانجراف
- تحسين ظاهرة الري<sup>(2)</sup>

---

(1) القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، الجريدة

الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.

(2) الوقف المائي، مناهج مبتكرة في التمويل، حلقة نقاشية على هامش المؤتمر العربي الاقليمي الثالث

للمياه، القاهرة، مصر، 10 كانون الاول 2006، ص 07.

بالنسبة لوقف المياه هو وقف الموارد المائية لجهة عامة أو خاصة بشكل مؤقت أو دائماً. وتعود فكرة الوقف المائي إلى الحضارة الإسلامية منذ عهد النبوة والصحابة، وتقوم على أساس الصدقة الجارية وفي الأصل تعمل على المحافظة على الموارد المائية، ومن أشهر الاوقاف المائية في التاريخ الاسلامي:

- عين زبيدة هي من أشهر الاوقاف الاسلامية للمياه العذبة
- بئر رومة<sup>(1)</sup>

حيث كان للوقف المائي دور كبير في توفير الامن المائي للمسلمين وقد شجع الوقف لهذا الوجه من البر، ويعتبر ميزة حضارية اسلامية قامت على أساس مرجعين أساسيين:

- الاولى دينية: ارتبطت بدعوة الاسلام الى التكافل الاجتماعي والبر والإحسان قصد المثوبة والغفران

- الثانية طبيعية: ارتبطت بالطبيعة حيث الماء اصل الحياة وقد تطور فقه الاوقاف المائية خلال النوازل والقضايا التي كانت تعرض على فقهاء الامة الاسلامية

فمن خلال الوقف المائي يتضح انه ساهم بشكل كبير في حماية البيئة والحفاظ على كافة عناصرها الطبيعية، ويمثل الوقف في حماية البيئة اجمالا فيما يلي:

- الوقف على المياه ومواردها وقنواتها من اجل حمايتها من التلوث
- الوقف على الاشجار لحماية البيئة من تلوث الهواء
- ويتأكد دور الوقف في حماية البيئة والموارد المائية ودفع صور التلوث من عناصرها الطبيعية كالمياه والاشجار

- انشاء صناديق استثمارية خاصة من اشهرها، الصندوق الوقفي للترشيد وكذلك الصندوق الوقفي للتربية والوعي المائي

---

(1) أمينة عبيشات، ابراهيم عماري، الوقف المائي ودوره في تفعيل الامن البيئي المستدام، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد الخامس، جانفي 2018، ص 295-297.



الأمن البيئي أصبح اليوم من أهم م مهدات الأمن القومي<sup>(1)</sup>.

### 3.3 علاقة الاستثمار الوقفي بالأدوات المالية المعاصرة - الصكوك الوقفية:-

تدرج الصكوك الوقفية كأسلوب لاستثمار الوقف النقدي ضمن الاوراق المالية الحديثة التي افرزتها الهندسة المالية الاسلامية من خلال فكرة الصكوك الاسلامية الاستثمارية التي اصبحت تعتبر من أهم ادوات التمويل الاسلامي، نظرا لما يمكن أن تقدمه من مساعدة فاعلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تخطط لها المنشآت، البنوك والأسواق المالية، كبديل عن ادوات الاستثمار التقليدية التي تقوم على الغرر والفوائد الربوية، حيث تمكنت هذه الصكوك من استقطاب العديد من المستثمرين الذين يجذب الكثير منهم للجوء الى ادوات مالية ذات عائد ثابت ومخاطر متدنية، وهو ما تتيحه الصكوك الاستثمارية التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة<sup>(2)</sup>.

#### 1.3.3 تعريف الصكوك الوقفية وبيان أنواعها:

تعرف الصكوك الوقفية على أنها الوثائق المحددة القيمة التي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها للجهة الموقوف عليها أو من يمثلها، وذلك بقصد تنفيذ مشروع وقفي معين أو استغلاله وتحقيق الغايات والحاجات الوقفية المقصودة من ورائه سواء كانت هذه الحاجات اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو غير ذلك<sup>(3)</sup>، وتسمح هذه

---

(1) المرجع نفسه، ص 301-303.

(2) حكيم براضية، التصكيك ودوره في ادارة السيولة بالبنوك الاسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2010-2011، ص131.

(3) أبو بكر بوسالم وآخرون، مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية بالإشارة الى تجارب بعض الدول الاسلامية، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص17.

الصيغة المبتكرة لاستثمار الوقف لجميع أفراد المجتمع بالمشاركة والمساهمة في الوقف مهما كانت مداخيلهم<sup>(1)</sup>.

يتم استثمار الاصول النقدية من خلال الصناديق الوقفية باستخدام صيغ التمويل المعروفة في الفقه الاسلامي، كالمشاركة والاجارة والمزارعة وغيرها، وتتمثل اهم الصكوك الوقفية التي تساهم في استثمار الوقف في صكوك الاسهم الوقفية وصكوك السندات الوقفية<sup>(2)</sup>.

✓ صكوك الاسهم الوقفية: ويقصد بها وقف الأسهم في شركات الأموال ذات الانشطة الجائزة شرعا، وفي هذه الحالة يمكن للواقف أن يقف ما يملكه من أسهم سواء كلها أو جزء منها حسب ارادته، ثم تصرف أرباحها على جهة الوقف عامة كانت أم خاصة<sup>(3)</sup>.

✓ صكوك السندات الوقفية: تقوم فكرة السندات الوقفية على تحديد مشروع وقف لخدمة المجتمع وتحديد حجم التمويل اللازم له، ثم اصدار سندات بقيمة اسمية مناسبة وطرحها للاكتتاب العام لتجميع المال اللازم للمشروع الوقفي، حيث يمكن انشاء صندوق استثمار وقفي لا دارة هذه السندات، ويستند هذا النوع من الصكوك الوقفية على اسس تمويلية تختلف اشكالها بين سندات المشاركة الوقفية سندات الاعيان، سندات التحكير وسندات المقارضة<sup>(4)</sup>.

---

(1) أحمد صديقي وآخرون، الصكوك الوقفية ودورها في استثمار الوقف النقدي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي ميله، جوان 2018، ص 301.

(2) مريم عبايدية، محي الدين بن عبد العزيز، الوقف النقدي وسبل استثماره الحديثة- الصكوك الوقفية نموذجاً-، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 03، جامعة سوق أهراس، جوان 2020، ص 92.

(3) مريم عبايدية، محي الدين بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 86.

(4) مريم عبايدية، محي الدين بن عبد العزيز، المرجع نفسه، ص 87.

### 2.3.3 أهمية الصكوك الوقفية في تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

تعمل الصكوك الوقفية على تجميع الموارد لدى الراغبين في وقف اموالهم في مشاريع كبيرة، التي لا يتسنى لصغار المستثمرين القيام بها كل على حدة، وكذا التوسع من نطاق مجتمع الواقفين ومن سبل العمل الخيري، وعليه يتمثل دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية بمختلف اوجهها كما يلي:

#### ✓ دور الصكوك الوقفية في التنمية الاجتماعية<sup>(1)</sup>:

- تساهم الصكوك الوقفية في انشاء صناديق وقفية للحد من ظاهرة البطالة عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة واحتضانها.
- تساهم الصكوك الوقفية في انشاء صناديق وقفية لرعاية الفقراء والمعوزين والأرامل والأيتام عن طريق توفير بعض الخدمات التي لا يمكن لهذه الفئات الحصول عليها من الدولة في مجالات عديدة كالتعليم والصحة وغيرها.

#### ✓ دور الصكوك الوقفية في التنمية الاقتصادية<sup>(2)</sup>:

- تساهم الصكوك الوقفية في مساعدة الدولة وتخفيف العبء الملقى على عاتقها وذلك بتوجيه الفوائض المالية التي كان مقرر انفاقها على الجانب الاجتماعي غير الانتاجي الى مشاريع استثمارية انتاجية مدرة للربح.
  - تساهم الصكوك الوقفية في تمويل المشاريع الصغيرة واستغلال الثروات المحلية وزيادة الانتاج وزيادة المداخيل ومنه زيادة الادخار والاستثمار.
- تساعد الصكوك الوقفية في زيادة الناتج المحلي الخام من خلال القيم المضافة التي تحققها المشاريع التي تم انشاؤها وتمويلها بصكوك الوقف.

(1) أبو بكر بوسالم واخرون، مرجع سابق، ص 22.

(2) المرجع نفسه، ص 21، 22.

#### 4. خاتمة:

- تتمثل اهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية فيما يلي:
- وجود علاقة تكاملية واضحة بين الاستثمار والوقف مرتكزا الوصول إلى تحقيق التنمية، باعتبار أن الاستثمار يتضمن تكوين رأسمالي بمعنى انشاء مشروعات استثمارية، كما أن الوقف ينطوي في انشائه وتجديده واحلاله على عملية تكوين رأس مال مشروع استثماري، وعليه يفهم أن الوقف يقوم على تقديم رأس المال اللازم للاستثمار.
  - ارتبط مفهوم القطاع الثالث بترادفات عدة منها القطاع غير الربحي، القطاع التطوعي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الاقتصاد التكافلي، وهي تسميات عديدة تجسد العلاقة الوثيقة بين المجتمع والاقتصاد، وما يجب أن تكون عليه هذه العلاقة، فالقطاع الثالث يلعب دور فعال إلى جانب القطاع العام والخاص، عن طريق إيجاد بيئة عمل تحفيزية من شأنها أن توسع من نطاق الأنشطة غير الربحية بما يتناسب مع حاجات الناس والمجتمع، حيث الذي يركز قوامه على العمل الخيري بجميع صوره.
  - تتحدد ملامح الارتباط بين الاستثمار الوقفي المستمد من الشريعة الاسلامية والقطاع الثالث باعتباره احد المفاهيم المستحدثة لدى المجتمعات الغربية سواء من حيث المبدأ أو من حيث الاهداف، حيث تهدف الأعمال الخيرية التي تعتبر أساس وجود نظام الوقف والقطاع الثالث إلى تحقيق التنمية، خاصة إذا ما تم توجيه هذا السلوك الإنساني بما يعود بالنفع العام على كافة أفراد المجتمع بدون تمييز وعلى الدولة ذاتها، إذ يعتبر كل من الوقف والقطاع الثالث مصادر تمويلية جديدة في ظل ضعف تعبئة المدخرات المحلية وتزايد مخاطر التمويل الخارجي.
  - يعتبر الاستثمار الوقفي في بيئتنا الاسلامية من أهم مكونات القطاع الثالث نظرا لمساهمته في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية منها (الوقف المائي)، ومن اهم الاساليب الاستثمارية المبتكرة للاستثمار الوقفي الحالي هو الصكوك الاستثمارية الوقفية التي تسمح لجميع أفراد المجتمع بالمشاركة والمساهمة في الوقف مهما

كانت مداخيلهم، حيث يتم استثمار الاصول النقدية من خلال الصناديق الوقفية باستخدام صيغ التمويل المعروفة في الفقه الاسلامي، كالمشاركة والاجارة والمزارعة وغيرها، وتتمثل اهم الصكوك الوقفية التي تساهم في استثمار الوقف في صكوك الاسهم الوقفية وصكوك السندات الوقفية.

## قائمة المصادر والمراجع:

### 1- أولا- النصوص القانونية:

- القانون رقم 91-10 المتعلق بالأوقاف الصادر بالجريدة الرسمية رقم 21 لسنة 1991 بالقانونين 01-07 المؤرخ في 22 ماي 2001، جريدة رسمية رقم 29 مؤرخة في 2001، والقانون رقم 02-10 المؤرخ في 14 ديسمبر 2002، جريدة رسمية رقم 83 مؤرخة في 2002.
- القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.
- القانون رقم 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46، مؤرخة في 2016.

### 2- ثانيا- الكتب:

- هيكل فهمي عبد العزيز، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، الطبعة 06، دار النهضة العربية، لبنان، 1985.

### 3- ثالثا- المقالات في المجالات العلمية:

- أبو بكر بوسالم وآخرون، مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية بالإشارة الى تجارب بعض الدول الاسلامية، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 17.
- أحمد صديقي وآخرون، الصكوك الوقفية ودورها في استثمار الوقف النقدي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، جوان 2018، ص 301.
- أمينة امحدي بوزينة، دور القطاع الخيري في تمويل مشاريع التنمية- الوقف نموذجاً-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 04، جامعة تلمسان، 2018، ص 63.

- أمينة عيشات، ابراهيم عماري، الاساليب الحديثة في استثمار الاوقاف في التشريع الجزائري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، جامعة الشلف، جانفي 2019، ص 101.
- أمينة عيشات، ابراهيم عماري، الوقف المائي ودوره في تفعيل الامن البيئي المستدام، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد الخامس، جانفي 2018، ص 295-297.
- العيد صوفان، الدور التنموي للمؤسسة الوقفية في الجزائر، دراسة تقييمية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، ص 162.
- مريم عبايدية، محي الدين بن عبد العزيز، الوقف النقدي وسبل استثماره الحديث-الصكوك الوقفية نموذجا-، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 03، جامعة سوق أهراس، جوان 2020، ص 92.
- سهام ساري، دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الاول، جامعة سكيكدة، 2014، ص 181.
- عبد الرزاق سعيد بلعباس، مفهوم القطاع الثالث والاشكالات المعرفية التي تعترضه في ضوء التجربتين الانجلوساكسونية والأوروبية، اقتصاديات العمل الخيري، ورشة عمل، جامعة عبد العزيز، جدة، 2017، ص 06.
- عز الدين شرون، أساليب استثمار الوقف في الجزائر، مجلة الحجاز العالمية المحكّمة للدراسات الاسلامية والعربية، العدد 02، جدة، اوت 2014، ص 168.
- صالح صالح، نوال عمارة، الوقف الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة- عرض التجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2018، ص 156.

#### 4- رابعا- الرسائل والاطروحات :

- بهاء الدين عبد القادر بكر، سبل تنمية موارد الوقف في قطاع غزة، بحث مقدم لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.

- حكيم براضية، التصكيك ودوره في ادارة السيولة بالبنوك الاسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2010-2011.

#### 5- خامسا- المقالات على مواقع الانترنت :

- مقال منشور على موقع الجزيرة بتاريخ 2016/10/24، تحت عنوان تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/10/24/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%8A> تاريخ الاطلاع 2021/03/06، على الساعة 20:22.

- فارس مسدود، الريادة في العمل الخيري وربطه بالتنمية، الزكاة والاقواف-نموذجا- بحث منشور على الرابط التالي: [www.giem.info/article/details/ID/103](http://www.giem.info/article/details/ID/103) تاريخ الاطلاع: 2021-02-08 على الساعة 23:29



# الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

## حدود المعنى والمفهوم

طالب دكتوراه: بن سيتواح سمير

### ملخص عام:

شهدت عوامة النظام الاقتصادي ومستوى تذبذبات النمط الرأسمالي محطات من الفشل والعجز على مستوى الخطط الاقتصادية والغايات الاجتماعية أدت إلى وقوع عدة أزمات اقتصادية واجتماعية، خاصة في الدول التي تعتمد بالدرجة الأولى على ريعها النفطي في تمويل مشاريعها التنموية، مما أدى إلى إرتفاع درجة عجزها في تحقيق أدنى مستويات الرفاه الاجتماعي لمواطنيها، هذا ما يقودنا إلى التعمق في البحث عند طرح السؤال المتعلق بطبيعة دور الدولة في القطاع الاقتصادي ومدى إمكانية تحقيقها للتنمية المستدامة، في ظل الاعتماد على الدولة كقطاع عام بما له من مقدرات يسعى من خلالها للتسيير العمومي (تقديم الخدمات)، ومبادرات القطاع الخاص الذي يسعى وراء تحقيق الأرباح بإعتباره نمطا اقتصاديا يتميز بالتنافسية.

وعليه، يبقى حضور الدولة في مكافحة الفقر والتخلف وتحقيق التنمية المستدامة غير كافي، لذلك كان من الضروري لفت إنباه الأفراد في المجتمع إلى التوجه نحو خلق مشاريع مختلفة على شكل تعاضديات، تعاونيات، مؤسسات وجمعيات تشكل في مجملها ما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هذا الاقتصاد الذي يضع الفرد في مركز العملية التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي للاستجابة لمختلف التحديات التي تواجهه أمام تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

من خلال تدرج السياق التاريخي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومراحل تطوره يظهر الدور الأساسي والمهم لهذا القطاع في تسهيل عمليات التنظيم المجتمعي على المستوى القاعدي ( المحلي)، نظرا لتميزه بديناميكية محلية، وممارسات اجتماعية تشاركية تعتمد مقارنة تضامنية بحتة، تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الأفراد من جهة وتستثمر مقدراته الممكنة من جهة أخرى، هذه القناعة أفرزت في العديد من دول العالم شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تضم السلطات المحلية والفاعلين بالاقتصاد الاجتماعي، الذين قرروا العمل معا من أجل تنمية ترابية مستدامة، تتميز بالتنوع هدفها الأساسي هو محاربة كل أنواع الإقصاء الاجتماعي.

#### **RESUME:**

L'économie sociale et solidaire « ESS » est un concept qui s'est récemment stabilisé mais qui s'inscrit dans une réalité économique et dans des réflexions théoriques et politiques remontant à plus deux siècles.

« ESS » est donc fille de la nécessité, elle provient d'une volonté de réduire les inégalités, et garantir légalité des chances entre les membres de la société dans un cadre de solidarité lié à une activité économique non lucratif.

Le tiers secteur présuppose l'existence de deux autres secteurs, un secteur public ou étatique dont l'activité cherche à satisfaire l'intérêt général, et un secteur privé ou concurrentiel dont le but et la rentabilité des investissements par la recherche de profit.

## مقدمة:

في الحقيقة يخضع مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لعدة تعاريف حسب المعيار، كالتعريف التشريعي أو القانوني، التعريف الفقهي والتعريف التنظيمي أو المؤسساتي، لكن حسب المطالعة التي قمنا بها نعتقد بأن التعريف التنظيمي أو المؤسساتي هو الأقرب والأشمل عن باقي التعاريف، لكونه جاء تعريفا جامعاً لمختلف الجوانب المفسرة لهذا المفهوم، حيث سنتطرق له لاحقا ضمن المحور الأول من الدراسة.

كما يمكن لمعيار التعريف بالتنظيمات المكونة لهذا القطاع المساهمة في صياغة مقارنة معرفية له من خلال القراءة في مضامين قوانينها الأساسية التي تبرز مختلف الخصائص والمميزات المشتركة فيما بينها، باعتبارها تنظيمات أفراد بالدرجة الأولى وليست مؤسسات لتراكم رؤوس الأموال.

ولفهم حقيقة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لابد من العودة إلى السياق التاريخي الذي تطرقت له عدة تيارات فكرية وأشكال تنظيمية ذات إنتاج مشترك إنطلاقاً من الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد التضامني، وصولاً إلى المقاولاتية الاجتماعية، حيث يعتبر حركة مهيكلية تدريجياً، وتمثل الفترة ما بين: 1750-1850 في أوروبا الفترة الأهم من حيث بداية التفكير في إيجاد بدائل يتم طرحها لمواجهة الرأسمالية الصناعية المهيمنة، من خلال إسهامات عدة مفكرين اقتصاديين أشاروا إلى شدة تأثير النظام الرأسمالي الصناعي على الجانب الاجتماعي للأفراد، لاسيما منهم المفكرين الفرنسيين **CHARLES FORRIER** (1837-1772) و**SAINT-CIMON** (1760-1825) الذين أسسوا لأفكار اقتصادية تربط بين ما هو اقتصادي واجتماعي في ظل إنشاء ما عرف حينها بالجمعيات الاجتماعية والجماعية.

وتعتبر بداية التسعينيات من القرن الماضي الفترة التي من خلالها توسع مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليشمل مجموع النشاطات الاقتصادية التي تشترك في تحقيق غاية واحدة أساسها تقوية الروابط الاجتماعية، بواسطة برامج طموحة لا تكتفي

بتحقيق مصالح الأفراد المندمجين ضمن إطاره فقط، بل يسعى لتحقيق المصلحة العامة.

يفرض هذا النموذج من الاقتصاد نفسه على شكل اقتصاد ثالث إلى جانب القطاعين العام والخاص، خاصة في ظل محدودية هذين الأخيرين في تحقيق الحد الأدنى من الوفرة المستقرة الكفيلة بإشباع الحاجيات الضرورية للأفراد في المجتمع، على غرار العدالة في توزيع الثروة، تقليص الفوارق وتساوي الفرص بين أفراد المجتمع الواحد.

انطلاقاً من ذلك، يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نتيجة حتمية لاهتمامات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تركز أساساً على تحقيق مبدأ المساهمة الجماعية في التنمية الشاملة والمستدامة، وتمكين مختلف الأفراد من توظيف قدراتهم الذاتية للمساهمة بفاعلية في نمو المجتمع وترقيته من خلال تهيئة الظروف المناسبة والشروط الضرورية التي تسمح لهم بالقيام بدور إيجابي في مجتمعهم.

تستهدف هذه الورقة البحثية محاولة لرسم الحدود بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الاقتصاد الثالث) كمفهوم مغاير للاقتصاد الكلاسيكي بقطاعيه العام والخاص والاقتراب أكثر من تقديم تعريف محدد لهذا المفهوم.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه المداخلة ضمن معالجة هذه الفكرة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (القطاع الثالث)، وما هي طبيعة الحدود التي تميزه عن الاقتصاد الكلاسيكي؟

وسيتم معالجة هذه الإشكالية ضمن المحاور التالية:

- المحور الأول: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مقارنة تاريخية.
- المحور الثاني: المبادئ والأسس الموجهة للقطاع الثالث.
- المحور الثالث: الحدود الفاصلة بين الاقتصاد الكلاسيكي (القطاعين العام والخاص) والقطاع الثالث.

## المحور الأول: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مقارنة تاريخية.

### تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني\*:

- قبل التطرق إلى الحديث عن السياق التاريخي لتطور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سنقدم بعض التعاريف لهذا المفهوم أولاً، وهي كما يلي:
- كنا قد ذكرنا في محتوى المقدمة بأن التعريف التنظيمي أو المؤسساتي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو التعريف الأقرب والأشمل عن باقي التعريفات، بإعتباره جاء جامعاً لعناصر هذا القطاع وتطبيقاته، وربط في صياغة تعاريفه له بين ما هو فقهي وتشريعي، فنجد من بين هذه التعاريف:
  - حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي: (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو جميع المؤسسات الخاصة ذات التنظيم الهيكلي والتي تتوفر على إستقلالية القرار وتتمتع بحرية الإنخراط، والتي أنشأت لتلبية حاجيات أعضائها عبر السوق، وذلك بإنتاج سلع أو خدمات التأمين أو التمويل، حيث أن القرارات وأي توزيع للأرباح أو الفائض بين الأعضاء لا ترتبط مباشرة برأس المال أو مساهمة كل عضو، بل لكل منهم صوت واحد، وجميع الأحداث تجري من خلال قرار ديمقراطي تشاركي)<sup>(1)</sup>.
  - حسب منظمة العمل الدولية: (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مجموعة من المقاولات والهيئات، وخصوصاً التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمؤسسات والمقاولات الاجتماعية، التي تقوم على مبادئ التضامن والمشاركة والتي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمصارف، مع الحرص في الوقت ذاته على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية)<sup>1</sup>.

---

(1) أحمد خلف حسين الدخيل، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إطار مفاهيمي ودعوى للاعتماد،

مجلة العلوم القانونية، كلية القانون جامعة بغداد، العراق، 2018، ص: 78، 79.

- حسب المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي المغربي: ( الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلية أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين بهدف تحقيق المصلحة الجماعية المجتمعة، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي يكون الإنخراط فيه حرا)<sup>(1)</sup>.

نلاحظ من خلال هذه التعاريف بأن المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية حاولت تقديم صورة مفصلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال الربط بين تطبيقاته ومكوناته، والنمط الذي يعمل به والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

كذلك توجد عدة تعاريف تعتمد على معايير أخرى، نذكر منها بشكل مختصر ما يلي:

- (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعبر عن ذلك الاقتصاد المتنوع، الذي لا يطرح نفسه بديلا جذريا عن السوق أو الدولة، بقدر ما يسعى إلى تلبية حاجيات اجتماعية ذات طابع شعبي، أبقاها السوق في دائرة الظل ولم تستطع الدولة الحديثة تغطيتها)<sup>(2)</sup>.

- (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مجموع النشاطات المتنوعة ذات البعد الاجتماعي، التي تضع مبدأ التضامن هدفا أساسيا بين الجماعات المجتمعية غايته ترقية الروابط الاجتماعية والقضاء على الإقصاء الاجتماعي)<sup>(3)</sup>.

---

(1) أحمد خلف حسين الدخيل، المرجع نفسه.

(2) الحبيب الدرويش، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكاسب والرهانات، ندوة دولية بالمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس، 2008، ص: 43.

(3) CHRISTINE COLETTE, BENOIT PIGE, **Economie Sociale et Solidaire, gouvernance et contrôle**, dunod, Paris, 2008, P. 7.

## السياق التاريخي لتطور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: \*

تقودنا النظرة الواقعية للمجالين الاقتصادي والاجتماعي إلى تصور اقتصاد ذو نمطية بديلة عن اقتصاد السوق، أي قطاع هجين يمزج الإثنين في آن واحد، أين يتعايش ويكمل الاقتصادي نظيره الاجتماعي في إطار مبدأ التضامن المهيكلي على أسس قانونية تصوغها الدولة ويجسده الأفراد.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مفهوم ديناميكي أعطيت له عدة تعاريف بناء على السياقات التاريخية التي مر بها، ونظراً لأهميته في عديد المجالات، حظى هذا القطاع بعدد متزايد من الوثائق والإعلانات والقرارات والاتفاقيات المشتركة الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية المهتمة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى العموم عرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تاريخياً ثلاثة مراحل تطور من خلالها وهي<sup>1</sup>:

### 1- مرحلة ما قبل - وإلى غاية الثورة الفرنسية (1789):

للقطاع الثالث جذور سوسولوجية تبرز من خلال ممارسات قديمة، حيث ظهرت في العصور السابقة جمعيات التشغيل والتجمعات من أجل الإنقاذ التعاضدي في مصر وعرى اليونان القديم عدة جمعيات وهياكل تهتم بالشأن الاجتماعي والحقوق، وذلك من خلال بروز نموذج الأكاديمية، والمدرسة الفلسفية التي أنشأها أفلاطون في حدائق أثينا أين دامت أكثر من ثمانية قرون.

في العصر الوسيط ظهر ما يعرف حينها بالتعاونيات ذات الإختصاص الواحد، أو ما يسمى بالخدمة المشتركة التي تأخذ بعين الإعتبار مشاكل العاملين في القطاع الواحد وتشكلت منظمات المهن بصيغة مؤسسات تشاورية أخوية رافقت تطور التجارة الدولية المرتبطة بالمعارض الميدانية لمختلف الحرف والنشاطات.

خلال القرنين 17 و 18 ظهرت هيئات علمية وأدبية وموسيقية ساهمت في ترقية حيوية المجتمع المدني، وكذلك ظهرت خلال هذه الفترة جمعيات سياسية وفلسفية سبقت ظهور المنظمات المدنية للدفاع عن حقوق الإنسان بروح ما قبل الثورة.

الثورة والإمبراطورية هما مرحلتا القطيعة، حيث ظهر عداء لثوار التنظيمات غير الربحية التي كانت تتضمن الامتيازات لأعضائها فقط، حيث أصبحت هذه الفكرة مرفوضة منذ حل هذه الامتيازات يوم 04 أوت 1798، ومن جهة أخرى سعى الثوار المناهضين للكهنة إلى القضاء على الجمعيات الخيرية التابعة للكنيسة الكاثوليكية، حيث تجسد ذلك من خلال مرسوم 1791 المتضمن حل وتصفية هذه التنظيمات ومنع إنشاءها مجددا، مع العلم أن الحق في إنشاء الجمعيات لم يتم إدراجه ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1789، وهذا ما يشير إلى انهيار القطاع الثالث خلال فترة الثورة الفرنسية.

## 2- مرحلة النموذج الإشتراكي:

بدأت حركية القطاع الثالث هنا مع الكونت الفرنسي SAINT CIMON (1825-1760) الذي إنتقد بشدة تشغيل الأطفال القصر في مجال التوسع الصناعي والأشغال الكبرى وعدم إقحام العاطلين عن العمل في هذا المجال، وجاء في نفس هذه الفترة CHARLES FORRIER (1772-1837) لينتقد الفوضى الصناعية والتطفل التجاري ودعاة جماعات المنتجين، مقترحا إنشاء أرضية اجتماعية تستوعب ذوي الحقوق في العمل، هذه المؤسسة تكون حرة متكونة من أفراد يخضعون لمبدأ: لكل عمل يكافأ من أجله، وسمعته هي رأس ماله، وكل قراراتهم تتخذ خلال الجمعية العامة بدون ممثلين ولا مندوبين، هذه الديمقراطية مباشرة أصلها مبدأ: رجل واحد بصوت واحد، لكن اقتراحات FORRIER لم تؤخذ بعين الاعتبار إلا في بعض النوادي المهنية والجمعيات العائلية.



بعد ذلك جاء منظر النشاط التعاضدي والفدرالية PIERE JOSEF PROUDHON (1809-1865)، الذي اقترح فكرة التعويض التعاضدي على أساس أوقات العمل المضافة، وذلك بإنشاء مؤسسات الضمان التعاضدي المختلفة التي تتضمن الحماية من مخرجات حرية المنافسة الاقتصادية، كما أن النموذج الفدرالي والنظام السياسي يتناسق مع التعاضدية، باعتباره عقد اجتماعي يخلق التوازن بين السلطة والحرية حيث النموذج الفدرالي يقوم على مبدأ: التبعية، أين الدولة لا تتدخل في حل الأزمات الاجتماعية بوجود وسائط أخرى مثل الجمعيات، التعاضديات والجماعات المحلية وبشكل مختلف، فإن قصة النشاط التعاوني في بريطانيا قد تطورت من خلال مساهمات المفكر الاجتماعي RICHARD OWEN (1858-1771)، الذي إقترح وجود اشتراكية مجتمعية تتميز بالبحث عن توازن اجتماعي جديد، وذلك من خلال تشييد قرى اجتماعية وخلق نظام تعاوني يجسد الملكية المشتركة بدل الملكية الخاصة، بعد ذلك تطورت هذه المبادرة عن طريق ROCHDAL في مقاطعة LANCASTRE، بتجربة عدالة رواد روشدال، تتعلق بمجموعة عمال النسيج الذين قاموا بتأسيس تعاونية للمواد الغذائية سنة 1844، حيث يتم تقسيم الأرباح حسب معدلات الشراء، تطورت تعاونية مستهلكي رواد روشدال سريعا، وقامت بفتح فروع مختلفة في عدة مجالات، لعبت هذه التعاونية دور صندوق التوفير، وأنشأت بنكا ومركزا للتأمين، ولكن بالمقابل قامت ببناء مكتبات ومدارس للتعليم بهدف تنمية مختلف المقاطعات الناشطة فيها، في سنة 1863 أصبح لهذه التعاونية أكثر من 500 قاعدة تجارية في بريطانيا، لتبقى هذه التعاونية من أبرز الأمثلة الناجحة في المجال التعاضدي في أوروبا خلال تلك الفترة.

يعتبر الألماني FRIEDRICH WILHELM RAIFFERISEN (1818-1888)، أول من أطلق مبادرة التعاونية المصرفية سنة 1848، من خلال إنشاء صناديق قروية (CAISSES VILLAGEOISES) للقرض التعاضدي الفلاحي، على أساس التوفير في اقتصادات المساهمين، بهدف قبول القروض الفردية على أساس الكفالة، بقي هذا

النموذج يعمل في حلقة مغلقة، إلى غاية ظهوره بالضرورة على مستوى شبكات جهوية ثم وطنية، ثم على أساس هذا النموذج تم إنشاء صندوق القرض الفلاحي في فرنسا بصفة رسمية بموجب قانون 5 نوفمبر 1894.

### 3- مرحلة دور الكنيسة: من التسيير المباشر إلى التأثير المعنوي:

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كان محل نزاع بين الكنيسة والدولة في الفترة ما بين 1789-1905، تحت مظلة النظام القديم أو ما سمي حينها بنظام الكاثوليك ودين الدولة، حيث لا تعتبر الكنيسة نفسها منافسا للدولة، ولكنها بالمقابل تهتم بشؤون التعليم، الصحة والنشاط الخيري، في حين تسهر الدولة على سن القوانين والاهتمام بالمشاكل الأمنية، وبقي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لفترة طويلة مسيرا بتأثير من الكنيسة، على الأقل قبل ظهور فكرة فصل الدين عن الدولة، وحدثت أزمات مالية استدعت بالضرورة تدخل الدولة من خلال التمويل العمومي لامتناس شدة تلك الأزمات.

وبالعودة إلى دور الكنيسة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تراجع دورها بشكل كبير في عدة مجالات، وحاولت مراجعة آليات نشاطاتها الخيرية من خلال تركيزها على التعليم فقط باعتباره مرتبطا بالعقيدة، تاركة للدولة المجال للاهتمام بباقي القطاعات، لكن سرعان ما عاد دور الكنيسة للبروز مجددا، مع عودة الدعوى للأفكار المثالية بسبب قضايا العمال، ونشر البابا ليون الثالث عشر (Pape Léon 13) عريضته المشهورة بعنوان "من الملكية إلى الملكية الجديدة" (DE RERUM NOVARUM) سنة 1981، تحدث فيها عن معاناة العمال ومؤسسا بموجبها قواعد الكاثوليك الاجتماعي ثم انشقت عنها مجموعة من التعاونيات والجمعيات المتأثرة بالبعد الديني في ثقافتها الاجتماعية، ومثال ذلك قيام البابا خوسي ماريا أرزماندياريتا (Pape José Maria Arizmendiaria) بتأسيس مشروع مساهمة عمال المؤسسات، الذي أخذ مسارا ناجحا في تعاونيات الاستهلاك ومجموعات تعاضد الباسكيين في إسبانيا خلال ثمانينيات القرن الماضي.

اليوم، ورغم تقلص دور الكنيسة ودور العبادة بشكل عام في تسيير الحياة العامة إلا أن معظم الديانات لا تزال تتمتع بالبعد المعنوي المؤثر على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث نلاحظ مثلا أن الممارسات الدينية في الدول الأنكلوسكسونية لا يزال لها التأثير الكبير على النشاطات التطوعية، على غرار الدول الإسلامية من خلال انتشار الجمعيات الخيرية التابعة لدور العبادة ونماذج صناديق الزكاة التي أفرزت العديد من صيغ منح القروض الإسلامية، وليبقى الاستثناء موجودا في دول أوربية مثل بريطانيا، ألمانيا وإيطاليا، حيث تقلص دورها كثيرا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أساس الاعتماد على نظام الدولة العلمانية، عكس فرنسا التي تبنت ممارسة دينية منضبطة يمكنها المساهمة في القطاع الثالث بنشاطها التطوعي.

1: CHRISTINE COLETTE, BENOIT PIGE, **OP CIT**, P.10-14.

لا يكتمل الحديث عن السياق التاريخي الذي ذكرناه آنفا حول تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلا بالحديث على الفترة المتعلقة بسبعينيات القرن الماضي، أين عاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للظهور كمفهوم جديد، يبحث عن صيغة لخلق الثروة بالتمييز بين النموذجين الرأسمالي والإشترائي، حيث توجهت الأنظار نحو ضرورة مأسسة وهيكله فواعل القطاع الثالث وتأطيرها عن طريق صياغة قوانين أساسية رسمية لها، وإدخاله ضمن الحقول الأكاديمية بهدف ترقيته وعدم إعتبره مجرد ممارسات أو ردود فعل في حالات ظرفية فقط، رغم أن مفهومه إرتبط ولفترة طويلة بمرجعية التقليد التاريخي، ولعل أهم مثال لهكذا مبادرة، كانت في فرنسا حين تم إدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدراسات العليا للحقوق سنة 1981 وإنشاء مندوبية ما بين الوزارات المكلفة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني<sup>(1)</sup>.

---

(1) GERALDINE LACROIX, ROMAIN SLITINE, **L'économie Sociale et Solidaire**, nouvelle imprimerie laballery, France, 2017, P. 10.

## المحور الثاني: الأسس والمبادئ الموجبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

على ضوء التعريفات التي تطرقنا إليها في بداية الدراسة، نستخلص بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يضم مجموعة من التنظيمات، تتوزع على حقوق مختلفة تتميز بالمبادرة والنشاط وبأشكال مختلفة.

### 1- خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني<sup>(1)</sup>:

- عدم الربح الفردي: حيث لا تنفي هذه الخاصة أحقية تحقيق الربح، ولكن تجيزه بالتقاسم بين جميع الأعضاء، مع عدم إغفال البعد الاجتماعي للمشروع.
- تتيح فوائد معتبرة: لكنها بالمقابل لا تجيز أحقية الملكية الفردية والاستغلال الفردي للأرباح.
- أولوية المنفعة الجماعية والاجتماعية للمشروع: بحيث تستلزم هيكلية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجود مشروع يخدم المجتمع، وليس مشروع يخدم المصلحة الشخصية.
- اقتصار المسافة بين المنتج والمستهلك عن طريق الاتصال المباشر دون وسيط.
- حرية الانتساب: بحيث للفرد كل الأحقية في اختيار التنظيم الذي يراه مناسباً للانضمام إليه.

### 2- الأسس والمبادئ:

- يجب على المؤسسات والتنظيمات المنضوية تحت لواء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تحترم الأسس والمبادئ التالية:
- إتباع أهداف أخرى غير ما يتعلق بتقسيم الفوائد.

---

(1) زاوية لزهاري، السياسات الاجتماعية للدولة وفق مقارنة الاقتصاد التضامني، الدروس المستفادة من تجربي البرازيل والمكسيك، مجلة اقتصاد، معهد إسطنبول للدراسات الاقتصادية والتعاون الدولي، العدد 3، أكتوبر 2018، ص: 339، 340.

- أن تكون الإدارة ديمقراطية، معرفة ومنظمة عن طريق قوانين أساسية.
- الأخذ بعين الاعتبار للأعضاء المشاركين وليس للقيم المالية التي يساهمون بها.
- أولوية خدمة المنظمة والمنفعة العامة في نفس الوقت.
- مساهمة الجميع في ترقية المنظمة أو المؤسسة على أساس غير ربحي، أو على أساس ربحي محدود، تقدره الإجراءات القانونية المتعلقة به<sup>(1)</sup>.
- صنع القرار بشكل تشاركي وديمقراطي عملاً بمبدأ: عضو واحد = صوت واحد.
- تنوع مصادر التمويل، بحيث يمكن استثمار مختلف مصادر التعاضد المالي المتاح مثل إمتيازات القطاع الخاص (التعاضديات والتعاونيات)، وإمتيازات القطاع العام (السلطات العمومية والجمعيات)، ومنه يتيح هذا المبدأ لهماكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إمكانية إستقبال الهبات من القطاع الخاص والاعتمادات المالية العمومية والإمتيازات الجبائية والإشتراكات والإقتطاعات.
- تكريس مبدأ ما بين الهياكل والتنظيمات: حيث يتيح هذا المبدأ إمكانية تظافر الجهود لمواجهة التنافسية الشديدة التي تتميز بها مؤسسات القطاع الخاص، بشرط تنظيم التعاون بين الشركاء الاجتماعيين على أساس الدفاع عن نفس القيم وتطبيق المبادئ المتفق عليها خلال تأسيس مبادرة التعاون فيما بينها.
- كما تجدر الإشارة إلى وجود قيم أخرى يتمتع بها القطاع الثالث لا يسعنا التفصيل فيها مثل الابتكار والإبداع، الانطلاق من القاعدة، تعزيز ثقافة مجتمعية على أساس الدعم المتبادل، خلق فرص النجاح خارج اقتصاد السوق والمرونة في توجيه الإمكانيات والموارد.

(1) GERALDINE LACROIX, ROMAIN SLITINE, **OP CIT**, P.20-21.

## المحور الثالث: الحدود الفاصلة بين الاقتصاد الكلاسيكي (القطاعين العام والخاص) والقطاع الثالث.

1- الربحية: يعتمد الاقتصاد الكلاسيكي على توفير مناحات وآليات للاستثمار الرأسمالي، أو تنفيذ مخططات الدولة في الاقتصاد الاشتراكي، وذلك لخلق فرص أكثر للتشغيل وضمان الحد الأدنى من الخدمات، مع استهداف أكبر قدر ممكن من الأرباح لدى الخواص، وتقديم دائرة أوسع من الخدمات العمومية من قبل الدولة، لكن في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تكون الأولوية لاستهداف المصلحة العامة، من خلال ترقية عديد المجالات التي تمس مباشرة الحياة اليومية للأفراد، مثل الجانب الصحي التعليم، الثقافة والبيئة، فالغرض هنا غير ربحي رغم حفاظه على نمط الربحية المحدودة لتمويل تطبيقاته من أجل الاستمرار في نشاطه<sup>(1)</sup>.

2- أولوية البعد المعنوي على البعد المادي: يكبح البعد المعنوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني النزعة الفردية التي يتميز بها اقتصاد السوق، لكن بالمقابل يمنح للاقتصاد الكلاسيكي بشكل عام فرصة التواجد، من خلال تجسيده لآليات التضامن الطوعي الذي يشكل علاقات بين الأطراف الفاعلة في الاقتصاد، في مجال الاهتمامات المشتركة من ناحية، والحفاظ على علاقات القوة والمصلحة الاقتصادية من ناحية أخرى<sup>(2)</sup>.

3- الضرورة الاقتصادية: يفقد اليوم القطاعين العام والخاص للتوازن الاقتصادي فيما بينهما، نظرا للتجاذب الحاصل بينهما حول أحقية الواحد منهما في قيادة عجلة التنمية فمن جهة يحاول القطاع العام فرض نفسه من خلال إجراءات التأميم والملكية العمومية كرهان تنموي.

---

(1) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، محاولة في الفهم، في: [csds-center.com](https://csds-center.com)، (2021/04/15).

(2) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحديات الشغل، في: [https://m.facebook.com/houna\\_fedi](https://m.facebook.com/houna_fedi)

./posts، (2021/04/15).

ومن جهة أخرى تخضع الدولة (السلطات العمومية) لخدمة الخوصصة، وذلك بتقديم التنازلات والإميازات للقطاع الخاص، في إطار التكامل والمساهمة الثنائية لتحقيق التنمية الاقتصادية، هذا ما يشير إلى فقدان تصور سياسي مستقر في المجال الاقتصاد والتنموي في مختلف بلدان العالم، لذلك تبرز الضرورة الاقتصادية للقطاع الثالث كبديل لتحقيق التكامل الوظيفي بين هذه القطاعات للقضاء على الثنائية السلبية، أي جدلية العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وإعادة هيكلتها بناء على مبدأ التكامل في ظل الإمكانيات والإختصاصات المتاحة<sup>(1)</sup>.

4- الموقع: يقول جيمس جوزيف (jims joseph) رئيس مجلس المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية سابقا: (أنه في كل بلد تقريبا يحتفظ الناس لأنفسهم بمساحة وسطى بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، حيث يمكن تسخير الطاقة الخاصة للنفع العام، وقد نما القطاع الثالث بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، وهو يتحول سريعا ليصبح قوة مؤثرة في حياة مئات الملايين من الناس في عشرات الدول<sup>(2)</sup>).

نهم من هذه المقولة بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو المجال الذي تحل فيه العلاقات الاجتماعية محل الترتيبات الرسمية، ويحل فيه تكريس الوقت الخاص لخدمة الغير محل علاقات السوق المفروضة والقائمة على قاعدة: القيمة = العمل، فلا طالما لعب القطاع الثالث دور الوسيط بين اقتصاد السوق والدولة، من خلال التكفل بمهام وخدمات يعجز ربما القطاعين العام والخاص تأمينها أو لا يرغبان في ذلك.

---

(1) <https://ar.leaders.com.tn>, (15/04/2021)

(2) برة سيف الدين، آليات وشروط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، دراسة مقارنة: فرنسا، المغرب والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، 2015/2016، ص: 21.

5- التركيز على المجتمع المدني: إذا كان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حتمية اقتصادية واجتماعية، في ظل هشاشة القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المنشودة، فإنه يبدو أكثر عمقا لدى الفئات المهمشة في المجتمع، بحيث كما تزيد الحاجة إليه بإعتباره حافزا للشعور بالإنتاء إلى مجموعة اجتماعية متضامنة لها نفس المصير ونفس الأهداف.

لذلك يعتمد القطاع الثالث على المجتمع المدني بثنائية إيجابية، الأولى هي تمكين الأفراد وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في صنع القرار على أساس حرية الإنتساب الغير مشروط - وهذا ما لا يمكن أن يوفره القطاعين العام والخاص - والثانية هي الوقوف على الوعي الجماعي للتعبير عن المصير المشترك أكثر من التعبير عن الهوية الجماعية.

#### الخاتمة:

رغم الانتشار العالمي لفكرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتبنيه من طرف مختلف دول العالم، سواء المتقدمة منها أو التي هي في طريق النمو، وبروزه بداية الألفية الثالثة كمقاربة اقتصادية ذات أبعاد إنسانية بغض النظر عن التطبيقات التي يحملها، تبقى حدود معنى ومفهوم القطاع الثالث غير واضحة وغير ثابتة عند الكثيرين، وذلك نظرا لاختلاف البيئات التي نشأ فيها عبر الحقب التاريخية، وخصوصية المجتمعات فيها، والظروف المحيطة بها، واختلاف الفلسفة الاقتصادية المتبناة من دولة إلى أخرى، لكن يبقى هذا القطاع حتمية وبديل اقتصادي لا غنى عنه لما يحمله من بعد إنساني واجتماعي يجعل فيه الفرد في عمق العملية التنموية دون شروط، ولما له من دور رئيسي في تحقيق التوازن الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص، ولما قد يحققه من أهداف سوسيو-اقتصادية عجز عن تحقيقها الاقتصاد الكلاسيكي في ظل تبنيه لمبدأ التضامن والتعاقد الطوعي في تحقيق الأهداف المشتركة على أساس التمكين والإدراك بالوعي الجماعي.



تختلف تسميات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من دولة لأخرى رغم عالميته في السنوات الأخيرة، كما تختلف تعاريفه باختلاف معايير تناوله، ولكن لا يمكن النظر إليه كوحدة منقطعة عن باقي الاقتصادات المألوفة، ليبقى التحدي الكبير هو محاولة معرفته بشكل أكثر دقة من طرف السلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين، لما له من دور محوري في المساهمة بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، وترقية الكثير من المجالات التي تمس الحياة اليومية للأفراد، ومنه تأمين تنمية مستدامة للأجيال القادمة.

## - توصيات ملتقى الاقتصاد الاجتماعي التضامني

- وضع برامج وخطط استشرافية وطنية تقوم على دراسة مبنية على معطيات حقيقية مركزية ومحلية، لإرساء اقتصاد تضامني واجتماعي يقوم على إشراك كل فئات المجتمع.
- توفر إرادة سياسية حقيقية لدى الدولة لإرساء تنمية اقتصادية واجتماعية، مع اتخاذ تدابير فعلية قانونية وغيرها من أجل وتوسيع دائرة الاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- ضرورة صياغة قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر بهدف إضفاء على هذا القطاع الصبغة التنظيمية أو المؤسساتية.
- ضرورة تشمين مختلف المبادرات التي يأتي بها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من طرف جميع الفواعل الاقتصاديين بما في ذلك الأفراد، الخواص والسلطات العمومية قصد إحياء روح الانتماء الجماعة وترسيخ الشعور بالإدراك والوعي الحقيقي بالمصير والأهداف المشتركة.
- ضرورة دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي بجميع آلياته وأشكاله وبكل الطرق سواء تلك المتعلقة بالدعم المادي والقانوني ولاداري.
- ضرورة الرجوع إلى التكوينات الاجتماعية وخصوصا الفوارق في قدرة المجتمعات على الاستفادة من الفرص.
- التركيز على الدور المحوري للاستثمار البشري عن طريق التعليم والصحة كمتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.
- العناية بالإنسان وتنمية الثروة البشرية وإتاحة الفرص للعامل البشري للإبداع والمشاركة النوعية هي سر نجاح الدول الآسيوية من خلال التعليم والتدريب.
- ضرورة تفعيل دور الوقف والاستثمار الوقفي في الجزائر لأنه اهم مقوم من مقومات القطاع الثالث.

- ضرورة العمل على تشجيع قيام جمعيات خيرية وتطوعية ومؤسسات غير ربحية ومؤسسات وقفية متخصصة تعنى بقضايا خدمة وتنمية المجتمع في المجالات الأساسية كالتعليم والصحة والبيئة.
- الدفع باستصدار تشريعات تعيد هيكلة الواقع المؤسسي للدولة بشكل يسمح للقطاع الثالث ممارسة دور أكبر لاسيما في فترات الأزمات الكبرى.

# الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر: المؤسسات

## الصغيرة والمتوسطة نموذجا

**Social and Solidarity Economy in Algeria: Small and Medium**

**Enterprises as a Model**

د. عميري عبد الوهاب

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة بومرداس - الجزائر

a.omiri@univ-boumerdes.dz

### ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لما لهذه المؤسسات من فرص لتوفير مناصب الشغل وتقليص الفوارق الاجتماعية، ونظرا لتقاطعها مع الاقتصاد التضامني والاجتماعي في نفس المكونات الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية. وتأخذ الورقة بنموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتبحث تقاطعها مع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في نفس ملامح الأهداف. وهذا عبر معالجة الإشكالية البحثية التي تدور حول موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسات صغيرة ومتوسطة، اقتصاد اجتماعي وتضامني، تقاطع أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

## **Abstract**

This research article discusses the role of small and medium-sized enterprises in achieving a social and solidarity economy, because of their intersection with the solidarity and social economy in the same economic, social and solidarity components. This article uses the model of small and medium-sized enterprises in Algeria, and discusses its intersection with the social and solidarity economy with the same objectives. and this, by addressing the problem of research which revolves around the position of small and medium-sized enterprises in the objectives of the social and solidarity economy in Algeria

### **key words:**

Small and medium enterprises, a social and solidarity economy, the intersection of the objectives of small and medium enterprises with the goals of the social and solidarity economy, activating the social and solidarity economy

## **مقدمة:**

أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، بسبب مساهماته في توفير مناصب الشغل وتقليص نسب البطالة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي والثروة.

كما يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دورا في تعزيز الإدماج الاجتماعي للمواطنين، من خلال مشاركتهم النشطة في تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي كموظفين، وحتى كأصحاب أعمال.

وقد عبرت الجزائر كغيرها من الدول عن اهتمامها بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كأحد البدائل الممكنة لتحقيق التماسك الاجتماعي، وباعتباره قطاع ثالث مع القطاع العمومي والقطاع الخاص، وذلك في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

ومن أهم الإجراءات العملية التي اتخذتها السلطات الجزائرية في هذا الخصوص، هو تشريع قانوني يسمح بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهو إجراء يدخل ضمن استراتيجية تجسيد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لما لتلك المؤسسات من فرص لتوفير مناصب الشغل وتقليص الفوارق الاجتماعية، واستقطاب الفئات الهشة والمهمشة، والولوج للمناطق النائية، وهي جميعها أهداف تتماهى مع أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ومن هنا، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدخل ضمن استراتيجية الحكومة الجزائرية لتجسيد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نظرا لتقاطعها مع هذا الأخير في نفس المكونات الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية، أو بمعنى آخر تقاطعها معه في نفس ملامح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية.

وهذا ما تبخه الدراسة من خلال الإشكالية التالية:

ما هو موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- كلما جسدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهداف الاجتماعية والتضامنية، كلما ساهمت في تحقيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- تتقاطع أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- كلما تمت مراعاة آليات تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلما ساهم ذلك في تحقيق الأهداف الاجتماعية والتضامنية للاقتصاد.

### منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لبيان مكونات الاقتصاد التضامني الاجتماعي، وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتأكيد دور هذه المؤسسات في تحقيق أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

### أهداف الدراسة:

تكن أهداف الدراسة في تبيين دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واقتراح سبل تفعيل هذه المؤسسات، ومراجعة اختلافاتها ونقائصها، حتى تحقق أكثر أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية..

### المحور الأول: خصائص ومكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

#### أولا: خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- التكيف مع سياقات مختلفة في بلدان مختلفة ووفقا لتجارب محلية متنوعة. وتعود تلك الخاصية التكيفية إلى ديناميته وقدرته على استيعاب الخصوصيات المحلية لكل مبادرة. وهذا ليس بالغريب على مفهوم تبلور في عصر الحداثة السائدة كما يقول عالم الاجتماع البريطاني من أصل بولوني "زيغمونت باومن". هذا العصر الذي يتميز بسيولة المفاهيم وصعوبة ترسيم حدودها حيث تخضع إلى دينامية دائمة من التعريف وإعادة التعريف وفقا للسياقات المتواترة. ولكن هذا لا يعني أن المفهوم مفتوح على كل التجارب مهما كانت صيغتها. ولذلك عمدت الكثير من التعريفات إلى وضع ما يمكن اعتباره تحديدا إجرائيا تقنيا لجملة المبادئ القيمة والأسس المعيارية التي

تضمن اندراج هذه المبادرة أو تلك ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعدم اندراج غيرها من الأنشطة الاقتصادية.

ومن أهم المبادئ القيمة والأسس المعيارية نذكر:

- الأولوية لجودة الخدمات مقارنة بالربح
- الأولوية لمبدأ التبادل على مبدأي السوق الحر وإعادة توزيع الثروة
- الإدارة الذاتية للمبادرة
- اعتماد الديمقراطية القاعدية (فرد واحد/صوت واحد) منهجا لاتخاذ القرار
- أولوية العمل مقارنة برأس المال
- تهجين مصادر التمويل (تنويع المصادر)
- تهجين فائض الإنتاج (فائض إنتاج مادي/ فائض إنتاج اجتماعي/ فائض إنتاج سياسي)
- الربحية المحدودة
- الانتماء الحر
- الملكية الجماعية غير القابلة للتقسيم
- الفاعلية الاجتماعية للمبادرة
- القرب من الفئة المستهدفة<sup>(1)</sup>.

### ثانيا. المكونات النظرية الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

انطلاقا من السياقات السياسية والاجتماعية التي حدّدت نشأة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسياقات الثقافية والمعرفية التي تأسست عليها المقاربات المتعددة في تعريفه وتحديد شروط تأسيس مبادراته، فإن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي

---

(1) صفوان الطرابلسي، مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: جدل التعريفات وعناصر التمايز

(العدد 19 من مجلة المفكرة القانونية تونس)، 2020-11-17، في <https://legal-agenda.com>



والتضامني يدمج ثلاثة مكونات نظرية أساسية، هي المكون الاقتصادي، والمكون الاجتماعي، والمكون التضامني:

### المُكوّن الاقتصادي:

بما هو نسق إنتاجي يرتكز على منظومة قيمية تضبط شروط الإنتاج بالإضافة إلى الغاية الأخلاقية التي تحرك الفاعلين المشتركين فيه. ويمر تحقيق هذه الغاية الأخلاقية عبر إنتاج الثروة ومراعتها وذلك من خلال تطوير نشاط إنتاجي مؤطر داخل شكل مؤسسي رسمي أو غير رسمي.

### المُكوّن الاجتماعي:

بما هو الإطار الفكري والسياسي الذي يوجه المنظومة القيمة التي ضمنها ينضوي النسق الإنتاجي الخالق للثروة والذي يحدّد بالأساس شروط الإنتاج وإعادة توزيع الثروة طبقاً لموازن قوى جديدة تخالف موازين القوى التي يفرضها الاقتصاد الرأسمالي المعولم وهو ما يحد من عزلة الفئات المهشة ويدفع نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

### المُكوّن التضامني:

بما هو شبكة الصلات الاجتماعية التي يتم إعادة هندستها بهدف تجميع الموارد من أجل بناء النسق الإنتاجي الجديد وتحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة منه. وعليه، يضمّ المكوّن التضامني مجموعة الميكانيزمات التي تمكّن الاقتصادي من تحقيق الاجتماعي.

ويتجسد البعد التضامني في إعادة هندسة العلاقات والصلات الاجتماعية التي تؤدي إلى تحقيق البعد الاجتماعي المتمثل في العدالة والرفاه الاجتماعي عبر فك عزلة الفئات المهشة اقتصادياً، وهو الأمر الذي يغيب من ناحية في السياسات الاجتماعية للدولة التي تسبق مبدأ العطاء المشروط بمواصفات على مبدأ الإنتاجية والفاعلية، كما يغيب من ناحية أخرى في السوق الرأسمالية التي تثمن أنشطتها الرأسمال المادي أساساً وتنتج الثروة من خلال تغليب قيمة التنافس ومبدأ العرض والطلب، على حساب قيمة

العدالة الاجتماعية ومبدأ التضامن<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً. أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يسعى الاقتصاد التضامني إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ويجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة مثل الربح أو التراكم.

ووفق العديد من الخبراء على غرار "جوزيف ستيغليتز"، فإن الاقتصاد التضامني يعد دعامة ثالثة، إلى جانب كل من القطاعين العمومي والخاص، ينبغي أن يتأسس عليها أي اقتصاد يهدف إلى تحسين أدائه وتعزيز التماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع.

ولا يشكل الاقتصاد التضامني بديلاً عن اقتصاد السوق المهيمن في العالم حالياً، ولكن بإمكانه أن يكون اقتصاداً موازياً قادراً على تحرير ديناميات النمو المُدمج وإعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحد من حجم التفاوت والفوارق الاجتماعية الصارخة.

والنمو المُدمج هو النمو الذي لا تتركز ثماره في أيدي الأغنياء فقط، وإنما تتوزع على شرائح واسعة من المجتمع تدمجهم في الحياة الاقتصادية.

وقد تزايد اهتمام العالم بالاقتصاد التضامني بعد الأزمة الاقتصادية عام 2008 التي أبانت عن مساوئ نمط الإنتاج الرأسمالي وعدم استقراره البنوي. وكثيراً ما أثير الاقتصاد التضامني في اللقاءات الدولية التي ناقشت آثار الأزمة ومحتت عن سبل ناجعة كفيلة بتحسين البشرية من التداعيات الاجتماعية لمثل هذه الأزمات.

وفي هذا السياق، صرح الاقتصادي "جوزيف ستيغليتز" في مداخلته ضمن أشغال المؤتمر الذي نظمه "المركز الدولي للأبحاث والمعلومات حول الاقتصاد العمومي

---

(1) صفوان الطرابلسي، نفس المرجع السابق.

والاجتماعي والتعاوني" في إشبيلية في سبتمبر 2008، بأن "نموذج المستقبل هو وجود اقتصاد متوازن، بقطاع خاص تقليدي وقطاع عمومي فعال، واقتصاد اجتماعي في طور التقدم"<sup>(1)</sup>.

### المحور الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية وتضامنية، حيث تحمل تلك الأدوار والأهداف التي تطمح الى تحقيقها تلك المؤسسات، ملامح المكونات الثلاثة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ألا وهي المكون الاقتصادي، والمكون الاجتماعي والمكون التضامني. حيث تجمع أحيانا في هدف واحد كل المكونات وتتفاوت في أهداف أخرى، ويمكن ملاحظته من خلال الأدوار والأهداف التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة مشكلة البطالة واحتواء الضغط الاجتماعي الذي تواجهه الحكومة، ومن ثم تحقيق الأهداف الاجتماعية بتخفيض مستوى الفقر وزيادة التشغيل. (المكون الاقتصادي والاجتماعي)
- استيعاب اليد العاملة غير المؤهلة أو غير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة، ونظرا لتمييزها بالاعتماد على كثافة اليد العاملة وقلة رؤوس الأموال، فهي بذلك تعتبر مركزا للتدريب والإلتقان<sup>(2)</sup> (المكون الاقتصادي والتضامني)
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الموارد المحلية، وبالتالي تقلل من الاستيراد. (المكون الاقتصادي)

---

(1) تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني

<https://www.alfazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/10/24/>

(2) العايب ياسين، دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، في:

<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2525/1/5.pdf>

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم هذه المؤسسات بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساعد في تهيئة مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى. (المكونات الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية)

- تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة، لأن أصحاب هذه المؤسسات يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل. (المكون الاقتصادي)

- ارتفاع معدلات الإنتاجية في المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام<sup>(1)</sup>. (المكون الاقتصادي)

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان. (المكون الاقتصادي)

■ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل. (المكونات الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية)

■ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة

---

(1) مراكشي بوشلاغم، دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) ورقة بحثية، مقدمة على هامش ملتقى وطني حول: "مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، في:

وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة. (المكونات الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية)

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي. (المكون الاقتصادي)
- يمكن أن تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتنميين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق. (المكونات الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية)
- يمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات. (المكون الاقتصادي)
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية. (المكونات الاقتصادية والتضامنية)
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحديها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة. (المكون الاقتصادي)
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.<sup>(1)</sup> (المكونات الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية)

---

(1) مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية الصناعة والمناجم ولولاية مسيلة، في:

## المحور الثالث: تقاطع أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر

### 1. الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم، وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة، والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر، وتكلفة محدودة وسرعة متباينة، وبالتالي الوصول إلى تنمية متوازنة شاملة<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق التضامني إن صح التعبير فإن هذه المؤسسات تساعد على استخدام الموارد المحلية، حيث أنه من المعروف أن طلب هذه المؤسسات على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة للإفراد والعائلات قد تكون كافية لإقامة مشروع ما بدل تعطيل كلي لتلك الأموال على قلتها، مع القيام في نفس الوقت باستغلال المواد الأولية الموجودة محليا، وتصنيع منتجات ثانوية للمصانع الكبيرة، ورسكلة النفايات لتحويلها إلى مواد أولية في العملية الإنتاجية. وهكذا، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية من خلال رفع المشاركة المجتمعية.

### 2. تعزيز فرص العمل للفئات الهشة ومحاربة الفقر في مناطق الظل

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتدعيم الاقتصاد التضامني والاجتماعي، بحيث بإمكانها توفير مناصب شغل حتى للفئات الهشة من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن فئة الإناث وحتى الماكثات بالبيت.

---

(1) مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية

المستدامة، ماجيستير اقتصاد، جامعة سطيف، 2011، ص 91

وحسب منظمة العمل العربية، فإن هذه المؤسسات تساعد على الانتقال بأفراد المجتمع إلى درجة الاعتماد على الذات، من خلال تامين التشغيل الذاتي وتناميته.

وبتوفير مناصب شغل في مختلف أقاليم الوطن، تكون المؤسسات مساهما رئيسا في الحد من الفقر بالوصول إلى مناطق الظل التي تقل حظوظها في النمو والمشاريع التنموية، فتجد البديل في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يقلص الآثار الاجتماعية السلبية للبطالة لدى ساكنة هذه المناطق.

إن ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمناطق النائية والمعزولة، يجعل أهدافها تتقاطع مع أهداف الاقتصاد التضامني والاجتماعي، فمن خلال ذلك الولوج تسبب في ضمان دخول لساكنتها، وتؤسس لإدماج تلك المناطق في الحياة الاقتصادية ما يشعرها بدورها في التنمية الوطنية، ويحقق التوازن المجتمعي.

### 3. المساهمة في التوزيع العادل للدخول والتخفيف من المشكلات الاجتماعية

في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة يعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف تنافسية.

ومن خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره، فإنها تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتمهيش والفراغ، وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.

#### 4. توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجمع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة والدقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه تقسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق والتحكم في الجانب التكنولوجي.

وبتناسق أدوارها مع المؤسسات الكبيرة، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج المحلي؛ حيث تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات وخاصة في الدول النامية<sup>(1)</sup>.

ولعل هذا الدور يعد عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد التضامني بالمعنى المزدوج، المعنى الأول التضامن مع الفئات المحرومة والهشة من خلال توظيفها وضمان دخل يكفل لها العيش الكريم، والمعنى الثاني هو التضامن الاقتصادي بين مكونات الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تنعكس إيجابا على الجوانب الاجتماعية.

#### 5. الأهداف التضامنية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورها

##### في التنمية المستدامة

تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسمها في ثلاث مجموعات وهي:

---

(1) برنو نور الهدى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها وودورها في التنمية"،

في: <https://democraticac.de/?p=40830>



## 1.5. أهداف اجتماعية:

تهدف التنمية المحلية المستدامة في منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، من صحة وذلك بفرض معايير للهواء والماء والضوضاء تهدف إلى تحقيق الحماية الصحية للبشر وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمالات المعيشية<sup>(1)</sup> وذلك لأن المياه تعتبر من الأولويات التي تسعى كل المجتمعات للحصول عليها مهما اختلفت طبيعتها ودرجات نموها، وضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع من خلال توفير الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني بغية خلق الإنسان الذي لا يقف مكفوف الأيدي أمام ما يدور حوله من عبث وتلويث للبيئة بل يقوم بدور فعال في توجيه النصح والإرشاد الصحيح لكيفية التعامل مع البيئة ومواردها وعناصرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة ورفع مستوي الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، ويجب مراعاة أن ذلك لا يكفي وحده بل يتطلب إحداث تطوير في قيم الإنسانية ليتيح لهم فرصة التكيف مع الظروف الجديدة وأن يكرز هذا التطور ديناميكيا ليتلاءم مع سرعة التغير والتأقلم مع الآلات الجديدة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا<sup>(2)</sup>، واستحداث مناصب شغل جديدة،

---

(1) أحمد تي، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كدخل لتحقيق التنمية المستدامة تجارب بعض الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 7-8 أبريل 2008، ص 23

(2) عمر شريف، تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريش، 14-15 أبريل 2008، ص 3

والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي، والعمل على دمج واستغلال الثقافات في سياساتها واستراتيجياتها الترقية والتنمية.

كما يساعد الاكثار من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعميمها على المناطق المحرومة، يساعد على الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق الغير مراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتوسع الأحياء العشوائية وانتشار الأمراض الاجتماعية مثل التشرذم والتسول والإجرام<sup>(1)</sup>، وذلك بسبب تفاوت مستويات المعيشة ومعدلات الازدهار والتي لا يمكن التخلص منها إلا من خلال تنمية المناطق الريفية.

كما تهدف التنمية المحلية المستدامة إلى مواجهة التوزيع السكاني الغير المنظم والغير مدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية جديدة منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكدس والضغط السكاني وبشرط أن تكون هذه المناطق والمدن الجديدة متوفرة على جميع المرافق الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح بالعيش والإنتاج والاستثمار، وتسعى التنمية المحلية المستدامة في مضمونها إلى محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من

خلال التوزيع العادل للدخل المحلى وعدم حصول الفوارق والطبقات وكذا العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع

---

(1) شريقي عمر، الإطار العام لجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر) واقع وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008، ص2

وإعطاء الفرصة لكل الفئات لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج بالتالي دعم الاقتصاد المحلي والقومي.

## 2.5. أهداف اقتصادية:

إن التنمية المحلية المستدامة بمنظورها الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلي مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي ومنصف يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل: ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء لمواد البناء وأيضا ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء للطاقة سواء في مجال الصناعة أو الاستعمال المنزلي وتوفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة لسهولة نقل عناصر الإنتاج وتخفيض تكاليف الإنتاج واستغلال الموارد المحلية والقدرات المتاحة ومنع هدر الطاقات للوصول إلى متطلبات الاستدامة.

إن التنمية المحلية المستدامة تهدف إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والوطني<sup>(1)</sup>، كما تسعى إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي وإعطاء الفرصة للمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين للمساهمة في تمويل هذه

---

(1) نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3-4 مارس 2008، ص 8

المشاريع وخاصة تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب خصائصها وطبيعتها التي تمكنها خلق القيمة المضافة بأقل التكاليف.

كما نجد أنها تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء دفعة الحقيقية للاقتصاد. الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة<sup>(1)</sup>.

وفي سياق الأهداف الاقتصادية دائماً، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب، وقد يكون التدريب داخل المؤسسة، وهو التدريب الذي يعد للعاملين في مؤسسة ما، على أن يتم بداخلها وقد تقوم بتصميم برامجها جهة خارجية وقد يكون تدريب خارج المؤسسة، يحتاج التدريب على بعض الأعمال الخروج بالمتدرب عن الموقع الطبيعي للعمل أو موقع التدريب لاكتساب المهارات التي يتطلبها العمل<sup>(2)</sup>.

### 3.5. المشاركة الشعبية

لتجسيد التنمية المحلية المستدامة: وذلك من خلال الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم

---

(1) أحمد شرفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009، في:

WWW.ULUM.NL

(2) علي غربي، بلقاسم سلاطية، إسماعيل قيرة، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2000، ص 109

بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف<sup>(1)</sup>، وذلك من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات. فالمشاركة الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الفعالة والفعالية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية، كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية.

#### المحور الرابع: آليات تفعيل اقتصاد اجتماعي وتضامني عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

##### أولاً: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر مجموعة من الاجراءات نذكر منها ما يلي:

- تبسيط الإجراءات عند التأسيس وتسهيل أمور التمويل والإجراءات الضريبية والتأمينية:

ويساعد هذا الإجراء على محاربة كل أنواع البيروقراطية التي يتم من خلالها تعقيد الإجراءات والقوانين التي تعيق من إنشاء هذه المؤسسات والتي تزيد من تكلفة وأعباء المستثمر.

---

(1) هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة

الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 179 .

## - التعليم والتكوين لتطوير روح المقاولة:

وتستند أهمية هذا الإجراء على سبيل المثال لا الحصر، إلى كون المقاولاتية أصبحت سبيل المؤسسات الجزائرية الكبرى من أجل تقليل تكاليف الإنتاج، وبالتالي تقليل الأسعار ومنافسة الأسعار العالمية

## - تقوية إمكانيات الجماعات المهنية وتطوير المهارات :

ويتطلب ذلك زيادة تدعيم المؤسسات المهنية وبالتالي زيادة عدد الخريجين حاملي الشهادات ومستواهم العلمي والعملي مما يعطي لهم الفرصة للتقرب للهيئات المسؤولة عن دعم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

## - الابتكار والبحث والتطوير :

وقد سعت الجزائر في هذا الخصوص إلى ترقية عمليات الابتكار والبحث والتطوير من خلال دعم وتمويل وتهيئة مراكز البحث وتطوير برامج الابتكار كالجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010 التي أعلنت عليها الوزارة المسؤولة بناء على المرسوم التنفيذي رقم 08 - 323 الصادر في 14 أكتوبر 2008 لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، حيث تتمثل الجوائز في مبالغ مالية وميداليات وشهادات استحقاق.

## - تقوية تشابك المؤسسات والشراكة وتدعيم الجودة والنوعية :

يتم ذلك من خلال توقيع الاتفاقيات والبروتوكولات يتم خلق مجال واسع وأكثر تجانس لخدمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة ودعمها لتحسين نوعية منتوجاتها وبالتالي الوصول إلى تبوء المكان التي تضمن لها الاستمرارية والمنافسة، وتحقيق فكرة العناقيد الصناعية يعطي الفرصة لتعاون وتكامل وتبادل الأفكار

والمعلومات بين المؤسسات بما يخدم زيادة التخصص وتقسيم العمل بغية تحسين الكفاءة الإنتاجية<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: تفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يبدو أن الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يجب أن يأخذ مسارات تدل على الاهتمام به، وهذا عبر اتخاذ تدابير في هذا الخصوص.

من بين التدابير التي يستحسن اتخاذها، سن قانون يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يأخذ بعين الاعتبار مفهوم الأركزية الاقتصادية والذي يضمن مشاركة اجتماعية واقتصادية أفضل للجماعات والأفراد الذين يواجهون عقبات مختلفة للوصول إلى سوق العمل والسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد التقليدي. قانون خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من شأنه أن يعمل على إيجاد طرق لتمكين الفئات المهمشة والهشة على غرار سكان مناطق الظل والمناطق الريفية النائية، وبالأخص من فئة النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تدعيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليلعب دوره في تعزيز الإدماج الاجتماعي للناس، خاصة الأكثر تهميشاً، من خلال توفير النفاذ المستدام إلى سوق العمل بالإضافة إلى التعليم والصحة والسكن. فإن الاستبعاد من سوق العمل يعرض الأفراد للفقر المدقع وتدني جودة الحياة وضعف الثقة في النفس وتهديد الكرامة الإنسانية. تمثل المشاركة النشطة للأشخاص المهمشين في تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي (كموظفين، ولكن بشكل مثالي كأصحاب أعمال، خطوة رئيسية في مكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتحقيق مستوى معيشي لائق.

---

(1) مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص ص 114-115

وفي سياق متصل وجب إنشاء حوافز ضريبية لتشجيع الجهات الفاعلة الخاصة على الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتقديم المزيد من الدعم لنظام تمويل المشاريع الصغرى. ستجذب هذه التدابير الأشخاص المنخرطين في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وتمكنها من تنفيذ مشاريع صغيرة أو متوسطة بطريقة منظمة، من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المواطنين .

كما يستحسن الاجتهاد الحكومي أكثر في إطلاق مبادرات لتسهيل إنشاء ونمو مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. غالبًا ما تكون هذه المؤسسات هي الخيار الوحيد للمجتمعات المهمشة حيث يميل المستثمرون من القطاع الخاص إلى التخلي عنها لأسواق أكثر ربحية أو مناطق أقل نائية.<sup>(1)</sup>

#### خاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البدائل المهمة في تحقيق أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك راجع لكونها تتضمن نفس المكونات التي يتضمنها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وبناء على تقاطعها مع أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في توفير مناصب الشغل التي تقلل من هامش الفقر وتؤسس للاستقرار الاجتماعي والأمن المجتمعي.

ومن خلال توسيع تواجدها على مستوى القطر الوطني، ووصولها إلى المناطق المهمشة والفقيرة، وربط علاقات تشاركية فيما بين هذه المؤسسات، فإن النتائج الإيجابية

---

(1) محمد علي عمري، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: خطوة إلى الأمام للقضاء على الفقر في



على المستوى التنموي ستظهر تباعا على الصعيد المحلي ثم على الصعيد الوطني،  
وسيتحقق البعد التضامني الذي يوفر بيئة مواتية للتماسك الاجتماعي.

وبعد الأشواط الطويلة التي قطعتها التجربة الجزائرية فيما يخص المؤسسات  
المتوسطة والصغيرة، فإن من السهل حصر الثغرات والاختلالات، وتقديم المقترحات  
التي تساعد على تفعيل هذه المؤسسات لتؤدي دورها على أحسن وجه.

إن ترقية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر يمر عبر قناعة رسمية بأن  
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل "القطاع الاقتصادي الثالث" (إلى جانب القطاع  
العام والقطاع الخاص).

وعندما تترسخ هذه القناعة، يترجم ذلك بسعي الجهات الرسمية للدفع بهذا القطاع  
الاقتصادي الثالث حتى يرفع من إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الإسهام في  
دعم القطاعين العام والخاص، وكحصلة لذلك تزداد فرص دعم جهود التنمية المحلية  
والوطنية، وتزيد فرص العمل والتشغيل، واستيعاب فائض البطالة.

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيوفر ثروة إضافية، ما يعني إضافة  
نقطة سنوية إلى معدل النمو. وعموما يمكن إعطاء التكامل الاقتصادي والاجتماعي، وفقا  
للخبراء، آمالا جديدة ويفتح آفاقا واسعة لجزء كبير من الجزائريين الذين يشعرون اليوم  
بأنهم "خارج" المجال الاقتصادي والاجتماعي.

يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يلعب  
دورا هاما في التنمية المستقبلية للبلد وفي استقراره، كونه اقتصاد قائم على التضامن، ويشجع  
العدالة الاجتماعية، ويعيد للطبقات الهشة والمهمشة كرامتها الاجتماعية.

وحتى نرتقي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وندفع بها لتحقيق اهدافها  
الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية على أحسن وجه، لا بد من سن قانون يتعلق  
بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يأخذ بعين الاعتبار مفهوم الأركزية الاقتصادية،

ويضمن مشاركة اجتماعية واقتصادية أفضل للجماعات والأفراد الذين يواجهون عقبات مختلفة للوصول إلى سوق العمل والسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد التقليدي. فهذا القانون الخاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من شأنه أن يعمل على إيجاد طرق لتمكين الفئات المهمشة والهشة على غرار سكان مناطق الظل والمناطق الريفية النائية، وبالأخص من فئة النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

كما يستحسن إنشاء حوافز ضريبية لتشجيع الجهات الفاعلة الخاصة على الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتقديم المزيد من الدعم لنظام تمويل المشاريع الصغرى. فهذه التدابير ستجذب الأشخاص المنخرطين في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وتمكنهم من تنفيذ مشاريع صغيرة أو متوسطة بطريقة منظمة.

هذا وحتى تكون الفعالية أكثر، لابد من الابتعاد عن التوزيع النمطي للمشاريع الاستثمارية عبر التراب الوطني، بمعنى مراعاة تلك المشاريع للحاجيات المحلية كما يجب تطبيق وتعميم صيغ تمويل غير ربوية، فن شأن ذلك أن يحفز أصحاب المؤسسات على العمل أكثر، ويجلب آخرين بدون عائق مثبط.

ولإعطاء نفس إضافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لابد من دعم صيغ المناولة في القطاعات الصناعية والانتاجية التي تسمح بذلك، على غرار قطاع المركبات الصناعية والسيارات، وذلك برفع نسب الشراكة مع الشركات الأم واشتراط ذلك في اتفاقيات الشراكة التي تشرف عليها الحكومة، وعدم الاكتفاء بصيغة الشراء المكتمل لهذه المركبات.

إن هذه الإجراءات وغيرها، كفيلة بتعزيز فرص تجسيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمكونات وأهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

## الهوامش:

- صفوان الطرابلسي، مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: جدل التعريفات وعناصر التمايز (العدد 19 من مجلة المفكرة القانونية تونس)، 2020-11-17،  
في <https://legal-agenda.com>

- تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/10/24/>

- العايب ياسين، دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، في: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2525/1/5.pdf>

- مراكشي بوشلاغم، دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (ورقة بحثية، مقدمة على هامش ملتقى وطني حول: "مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، في:

<http://univ-blida2.dz/fr/wp-content/uploads/sites/3/2017/06/%D9%85%D8>

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، في: <https://dim-msila.dz/?>

- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ماجستير اقتصاد، جامعة سطيف، 2011.

- برنو نور الهدى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها وودورها في التنمية"، في: <https://democraticac.de/?p=40830>

- أحمد تي، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي

- حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 7-8 أبريل 2008.
- عمر شريف، تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر) واقع وأفاق(، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعرييج، 14-15 أبريل 2008.
  - شريقي عمر، الإطار العام لجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعرييج، 14-15 أبريل 2008.
  - نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3-4 مارس 2008.
  - أحمد شرفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009، في: WWW.ULUM.NL
  - علي غربي، بلقاسم سلاطينة، إسماعيل قيرة، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2000.
  - هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
  - محمد علي عمري، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: خطوة إلى الأمام للقضاء على الفقر في تونس | 05/30/2019

<https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/social-and-solidarity-economy-step-forward-toward-ending-poverty-tunisia>

# L'environnement dans la perspective de l'économie solidaire.

La part des acteurs locaux dans la promotion de  
l'économie circulaire en Algérie.

سعدوني توفيق

طالب دكتوراه علوم في علم الاجتماع البيئية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

البريد الإلكتروني: sadounitewfik@hotmail.fr

## Résumé

Les initiatives dans le secteur économique en Algérie continuent de se multiplier. En effet, s'appuyant sur les politiques économiques de l'Etat via la création de plusieurs mécanismes d'aide et l'ouverture vers le développement de nouvelles idées créatrices de richesse suite à la mise en place du ministère des incubateurs, les jeunes entrepreneurs penchent vers un investissement durable et inclusif. Pour cela, avec le réveil écologique, la part de l'environnement dans l'économie solidaire a pris une marge parmi les investisseurs. Suite à plusieurs programmes développés par le ministère de l'Environnement, les perspectives d'une économie circulaire sont de plus en plus enthousiastes. Dans cette présente communication, nous avons basé notre communication sur l'analyse de la faisabilité technique et financière pour créer une entreprise solidaire et verte en Algérie et quels sont les différents obstacles rencontrés pour les lever. Notre analyse dans ce cas est basée sur une technique d'analyse par parcours individuels de quelques agents entrepreneurs et en retour,

nous avons analysé les motivations des acteurs locaux pour le lancement d'un investissement dans le domaine de l'environnement.

**Mots clés: environnement, acteur social, communication, économie circulaire, économie solidaire.**

**The environment in the perspective of the solidarity economy. The share of local actors in encouraging the circular economy in Algeria.**

### **Summary**

The initiatives in the economic sector in Algeria continue to increase. Indeed, based on the economic policies of the State via the creation of several aid mechanisms and the opening towards the development of new wealth-creating ideas following the establishment of the ministry of incubators, young entrepreneurs lean towards a sustainable and inclusive investment. For this, with the ecological awakening, the share of the environment in the solidarity economy has taken a margin among investors. Following several programs developed by the Ministry of the Environment, the prospects for a circular economy are becoming increasingly enthusiastic. In this present communication, we have based our communication on the analysis of the technical and financial feasibility to create a united and green company in Algeria and what are the various obstacles encountered in order to raise them. Our analysis in this case is based on a technique of analysis by individual pathways of a few agent entrepreneurs and in return, we analyzed the motivations of local actors for the launch of an investment in the field of the environment.

**Keywords: environment, social actor, communication, circular economy, solidarity economy**

# البيئة من منظور الاقتصاد التضامني

## حصة الفاعلين المحليين في تشجيع الاقتصاد الدائري في الجزائر

ملخص:

المبادرات في القطاع الاقتصادي في الجزائر مستمرة في الازدياد. في الواقع، بناءً على السياسات الاقتصادية للدولة من خلال إنشاء العديد من آليات المساعدة والانفتاح على تطوير أفكار جديدة لخلق الثروة بعد إنشاء وزارة الحاضنات، يتجه رواد الأعمال الشباب نحو الاستثمار المستدام والشامل. لهذا، مع الصحة البيئية، أخذ نصيب البيئة في الاقتصاد التضامني هامشاً بين المستثمرين. بعد العديد من البرامج التي طورتها وزارة البيئة، أصبحت آفاق الاقتصاد الدائري أكثر حماسة. في هذا الاتصال الحالي، اعتمدنا في تواصلنا على تحليل الجدوى الفنية والمالية لإنشاء شركة موحدة وخضراء في الجزائر وما هي مختلف العقبات التي نواجهها من أجل رفعها. يعتمد تحليلنا في هذه الحالة على أسلوب التحليل من خلال المسارات الفردية لعدد قليل من رواد الأعمال الوكلاء، وفي المقابل، قمنا بتحليل دوافع الجهات الفاعلة المحلية لإطلاق استثمار في مجال البيئة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الفاعل الاجتماعي، التواصل، الاقتصاد الدائري،

الاقتصاد التضامني

### Introduction:

L'Algérie, un pays caractérisé par une grandeur économique, une variation social et une diversité écologique. Cependant, l'économie nationale s'est basée depuis l'indépendance sur les rentes pétrolière qui ont occupé dans un temps 98% de PIB national. Mais, avec la chute des prix du pétrole, la nécessité de recourir vers d'autre solution socioéconomique est devenue primordiale. En effet, depuis la crise des prix du pétrole connu depuis 2012, les politiques publiques penchent vers la solution de

développement local et l'équilibre territoriale. A cet effet, plusieurs dispositifs étatique ont été créé et qui ont de mission encourager et développer les activités économiques dans les différents secteurs tels que le transport, l'artisanat, la production alimentaire et agroalimentaire.

Mais, le secteur environnemental en Algérie a resté toujours le dernier secteur consulté par les jeunes entrepreneurs. Nous trouvons à peine quelques entreprises de collecte de déchet, le recyclage qui représente un chiffre de **1134** sur **1020058** entités économique en Algérie soit **0.11% de taux d'occupation**. Un chiffre qui engendre une autre réflexion socioéconomique sur l'avenir d'investissement dans ce domaine de l'environnement.

Actuellement, l'environnement en Algérie, cette entité vue comme un élément accessoire et obstacle pour le développement économique, en effet, c'est une source incontournable dans l'économie moderne. Dans les quatre coins du monde, l'environnement devenu comme une source de richesse pour les nations. Mais, dans, la condition, de prendre que toutes opération sur l'environnement va maintenir les piliers de développement durable. En effet, toutes économies qui naissent s'appuient sur toutes richesses naturelles. Parfois avec une rationalité d'exploitation et parfois avec une surexploitation irrationnelle. Mais, l'économie circulaire est née par les résidus de l'économie industrialisant. Autrement dit, l'économie circulaire essaye de rectifié les erreurs que l'économie exploitante par de différentes manière et moyens pour qu'elle puisse garantir à d'autres activités économique des sources dont elle aura besoins par la suite pour qu'elle puisse survivre. Un élément qui se base sur une solidarité déjà entre les différentes économies, mais aussi entre les différents acteurs sociaux. L'économie solidaire et sociale qui se base sur



l'attractivité entre les différentes filières économique nécessite une action commune et concertée entre les différents acteurs sociaux impliqués. En Algérie, cette culture de concertation se trouve dans l'informalité des projets, c'est-à-dire d'une manière loin de dire illégale mais presque loin d'être formel.

Pour se lancer dans le développement d'une économie sociale et solidaire par voie de l'économie circulaire nécessite un effort et une préparation aux différents obstacles bureaucratique que l'administration algérienne développe sans cesse. La problématique dans ce cas se réside chez les acteurs institutionnels. Le gouvernement Algérien a développé plusieurs dispositifs afin de permettre l'apparition de jeunes entrepreneurs qui prétend d'avoir des idées révolutionnaire relative à l'économie circulaire. En effet, plusieurs projets ont été créé dans le cadre de trois dispositifs connus ANSEJ, CNAC et ANGEM. La problématique est dans leurs réussites et leur accompagnement et aussi leurs contrôles. En effet, l'ancienne tradition économique en Algérie se base sur trois opérations largement connue; ( Fabrication, consommation, Rejet) FCR. Cette culture irrite d'une économie, industrialisant, basée sur la satisfaction d'une demande populaire à une certaine époque. Nous ne pouvons pas discréditer l'effort de cette économie de reconstruire le pays, mais notre vision est celle d'un ralentissement dans l'investissement économique qui se base sur les hydrocarbures dans un moment où la matière première même celle de l'hydrocarbure peut être extrait des rejets naturels et industriels comme le plastique et les plantes. L'autre côté de notre réflexion s'est basé sur la positivité des démarches en Algérie. En effet, avec la création de ministère des incubateurs en Algérie en 2019, il apparut un soulagement dans les démarches de réaliser des startups dans le domaine de l'économie vert ou l'économie circulaire. Dans

notre étude, nous voulons accentuer notre travail sur le rôle de flexibilité et fluidité bureaucratique des acteurs institutionnels et politiques dans l'encouragement, l'accompagnement et le contrôle des agents entrepreneurs qui se développent de jours à l'autre dans le domaine de l'économie circulaire. Avec des inventions bioénergétique, énergie renouvelable, recyclage ou valorisation des déchets, les nouveaux promoteurs ont besoins d'un encadrement et facilité dans leurs démarches.

### **1. Problématique de recherche:**

L'engagement de l'Algérie dans l'économie du marché a provoqué un développement de la moyenne de consommation des algériens qui a provoqué ensuite une prolifération des déchets soit de ménages, soit industriels ou des déchets inertes. A une certaine époque, le manque d'une culture de recyclage a encouragé le gouvernement de pencher plus vers l'élimination des déchets. Ce dernier est considéré comme un élément non consommable et non recyclable. Mais, le développement d'une la conscience sur le rôle et l'importance de déchet, la course vers son exploitation à développer un conflit. Ce conflit est maintenu jusqu'à nos jours à travers le secteur dominat dans la collecte et le tri, le secteur informel. Le déchet en Algérie est monopolisé par un secteur informel qui oriente son intérêt dans le cadre de gagnant-gagnant. C'est-à-dire le marché le plus cher bénéficiera de ses services. Pour cela, les nouveaux promoteurs bénéficiaires des dispositifs étatiques ne sont pas autorisé pour développer un partenariat avec le service de l'informel parce qu'ils sont soumis à la réglementation de déclaration fiscales. Cet accès sera ouvert grâce à l'intervention des acteurs institutionnels pour réglementé leurs demandes. En effet, avec les signatures des conventions avec les centres d'enfouissements techniques et les centres de recyclages (s'ils

existent) permet au nouveau promoteur qui exerce dans le domaine de transformation et valorisation de déchets d'êtres actifs. Nous avons focalisé notre travail de recherche sur les bénéficiaires des dispositifs de l'état CNAC et ANSEJ dans les wilayas Béjaïa, Bouira, Boumerdes, Bordj Bouararedj et Tizi Ouzou.

L'objectif à travers notre enquête est de vérifier la situation active des nouveaux bénéficiaires de mettre en valeur les efforts de ces nouveaux promoteurs dans le développement d'un principe de l'économie circulaire et d'analyser enfin, les perspectives qui peuvent être liée à leur lancement. Ces deux objectifs seront notre cheminement d'enquête, mais qui seront orienté à partir d'une seule réflexion c'est **quels sera le rôle des bénéficiaires CNAC ANSEJ dans le maintien d'une économie circulaire et comment vont s'engager dans le développement d'une économie solidaire et participative?** La réponse à cette question nécessite des probabilités variées afin de s'y mettre dans l'enquête. Ces probabilités nous les avons structurées dans nos hypothèses. En effet c'est la démarche qui guide notre réflexion sur le terrain à travers une recherche inductive nous avons déduit nos hypothèses de recherche.

La première hypothèse désigne que on l'absence d'une action commune entre les acteurs institutionnels, environnementaux et acteur promoteur, le maintien d'une économie circulaire formel est loin d'être réalisable. En effet, en l'absence de cette concertation, le secteur informel trouve ses bénéfices et monopolise le marché de déchets.

La deuxième hypothèse confirme qu'avec une flexibilité et fluidité institutionnels, le développement actif des nouveaux promoteurs sera promettant et leurs contrôle, accompagnement et

encouragement développe une culture de la responsabilité sociale et solidaire de l'entreprise.

## **1.2. Méthodologie de recherche**

Notre enquête s'étale sur plusieurs acteurs sociaux à savoir, les promoteurs de l'ANSEJ, et CNAC, les acteurs institutionnels et les acteurs exécutifs dans le domaine de l'environnement. Notre objectif pour cela est d'analyser les différentes positions de ces acteurs, différents jeux et enjeux des acteurs. Pour cela, nous avons choisie l'usage d'une approche mixte. La méthode quantitative avec l'usage de questionnaire distribué sur 127 promoteurs dans les différents Wilayas. La méthode qualitatives avec l'usage des entretiens semis directif est destinée pour les acteurs institutionnels à savoir 03 trois directeurs de l'environnement Wilayas, 03 administrateurs Direction Administration et Local (DAL) et 02 responsable qui représente deux dispositif CNAC et ANSEJ. Dans notre enquête nous avons fait recours à la nouvelle technologie d'information et de communication destinée pour l'apprentissage à savoir le logiciel MACTOR et Nvivo. Le premier pour analyse les enjeux et les jeux d'acteur, le deuxième pour analyse qualitative des entretiens. Pour l'analyse de questionnaire, nous avons recours au logiciel IBM SPSS.

Le choix de l'échantillonnage est avec la méthode d'échantillonnage non probabiliste simple. Notre connaissance sur la population mère des bénéficiaires des dispositifs en relation à l'environnement et à l'économie verte nous a aidés à choisir un échantillonnage représentatif.

## **2. Résultats de recherche**

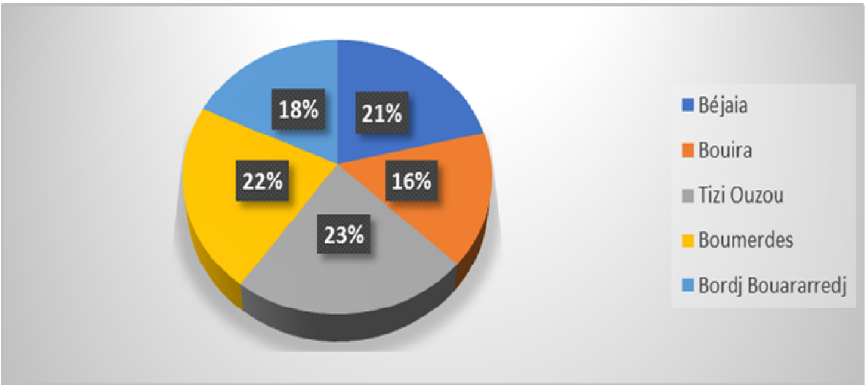
L'enquête de terrain est effectuée entre février et mars 2021. Durant le mois nous avons était orienté par les services de CNAC

et Ansej de chaque Wilaya pour pouvoir entré en contact avec les bénéficiaires et de voir leurs localisation. Déjà cela nous a aidés d’observé le choix de site des jeunes entrepreneurs. Afin ensuite d’analyser les capacités de chacun pour développer son activités.

### 2.1. Présentation des promoteurs CNAC et ANSEJ

La présentation des promoteurs ne sera pas précisément sur les catégories socioprofessionnelles mais sur cinq axes importants. Le premier axe c’est celui de sa mise en activité, le deuxième sur la wilaya d’exercice, le troisième sur le lieu d’exercice et le quatrième est celui de domaines d’activité. C’est-à-dire que ces trois axes feront nos variables indépendantes pour notre recherche.

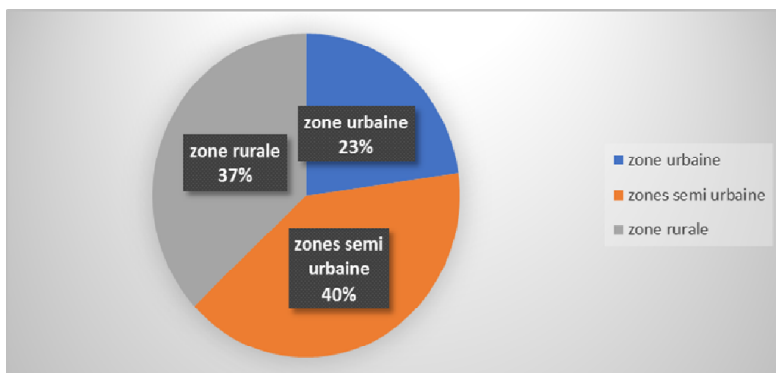
**Figure n° 1: répartition de l’échantillon selon leurs wilayas**



**Source: résultats d’enquête**

L’échantillon se réparti sur 5 wilaya selon la représentativité suivante. 21% de l’échantillon dans la wilaya de Béjaïa, 23% dans la wilaya de Tizi Ouzou, 22% dans la wilaya de Boumerdes aussi 23% à Bouira et 18% dans la wilaya de Bordj Bouarredj.

**Figure n° 2: répartition de l'échantillon selon le lieu d'exercice**



**Source: résultats d'enquête**

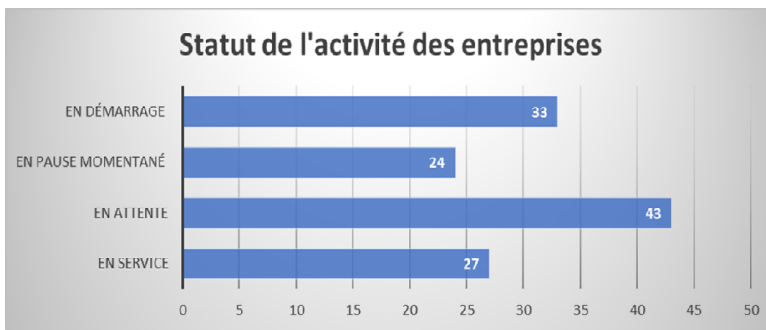
40% des promoteurs ont choisie s'installé dans La zone semi urbain. Le choix est étudié et planifié d'avance. Leur implantation dans ces zones semi urbaine et celle qui se situe dans les périphérique de la ville donne davantage pour rapprocher plus sur les zones d'activité et les zones industrielles. Le développement des ménages et le développement de l'activité industrielles et commerciales permet plus d'avoir la matière dont ils ont besoins pour se lancer dans le domaine.

37% sont installées dans les zones rurales. Ce choix que nous avons qualifié de stratégique étant donné que les zones rurales sont connues par la multiplication des décharges sauvages et des rejets de plusieurs entreprises ainsi que l'installation des centres d'enfouissement techniques dans ces zones. Chose que nous ne pouvons pas encourager mais c'est une réalité observé. Et avec le développement des zones rurales suite à l'implantation de quelques zones d'activité qui essayent de bénéficier de l'existence de l'infrastructure de bases, telle que l'Autoroute, la disponibilité de l'espace et la disponibilité de foncier non bâtis encourage les investisseur dans le domaine de l'environnement a y implanté.

23% dans les zones urbaines. Certes c'est difficile d'avoir l'accès mais c'est plus préférable pour les jeunes entrepreneurs de s'installer dans les zones qui sont dynamiques et qui comportent une densité démographiques et économiques importantes.

### 2.1.1. L'entreprise et les difficultés de mise en activité

Nous avons analysé l'entreprise avec leurs statuts d'activité. Autrement dit les entreprises qui sont en activité, au démarrage, en attente et en cessation d'exercice momentanée. Nous avons obtenu les résultats suivants:



**Source: Résultats d'enquête**

Nous avons remarqué que 43 des entreprises (33.5%) sont en attente. C'est-à-dire que les entreprises attendent les commissions de contrôle pour leur donner le feu vert de début d'activité. Il existe quelques entreprises qui restent jusqu'à 6 mois de leurs demande le Procès Verbale de la phase d'exploitation. 33 d'entreprise dans la phase de démarrage. Le retard accumulé par le Covid 19 n'est pas bénéfique pour les entreprises. En effet, les nouveaux entrepreneurs retombent sur leurs 2 ans d'exploitation mais juste dans les démarches administratives. En réalité l'activité a cessé de se développer et les retombe financière entravent leurs engagements. Les 24 entreprises en pause momentanée d'exploitation est cause en premier lieu à l'inactivité de secteur à cause de manque de matière

de travail qui réside des déchets. Ce manque provoqué par les collecteurs informel qui impose des prix plus cher que le marché formel. 50 da pour le prix de déchets en PET et PEHD. Le fil en plastique pour le reproduction des granulats semble être rare ou parfois introuvable. Les 27 entreprises en exploitations confirment qu'il est préférable d'acheter selon la disponibilité mais cela à un impact important sur le prix de la matière première. La hausse des prix est calculée à une augmentation de 80% de son prix normal.

Le changement de la culture de déchets d'une économie solidaire à une économie du marché a fait preuve de l'insuffisance de service formel dans la gestion des déchets. Soit dans leurs collectes, leurs tris et leurs mises en vente.

### **2.1.2. Le monopole de l'informel sur marché des déchets et sa capacité dans sa gestion**

La gestion des déchets comment nous l'avons constaté est sous les mains des privé non réglementé. Nous avons observé que plus de 540 collecteurs de déchets qui exercent se métiers dans l'informalité. Le contrôle fiscal est loin d'être à leurs culture chose qui leurs donne une liberté de vente et de collecte. Les promoteurs dans le domaine de recyclage ne trouve des solutions actuellement sauf avec l'intervention des acteurs institutionnels pour les éradiqué. En effet, « Ce sont eux qui imposent les prix. Nous devons payer les déchets, donc c'est un marché très instable. Comme il n'y a pas de réglementation, les prix peuvent augmenter chaque fois que les collecteurs le souhaite»<sup>(1)</sup> l'intervention de l'institutionnel dans le marché informel ne peut être rigide à cause

---

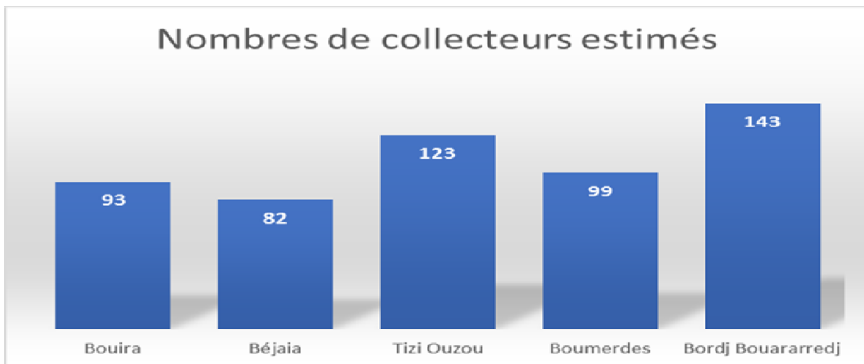
(1) [https://www.wamda.com/2017/08/le-recyclage-du-plastique-un-secteur-a-  
risque-pour-les-entrepreneurs-algeriens](https://www.wamda.com/2017/08/le-recyclage-du-plastique-un-secteur-a-risque-pour-les-entrepreneurs-algeriens)



de la fragilité de secteur. Plieurs collecteurs qui traversent les territoires pour récupérer les déchets sont bien organisés qu'ils se voient. Il essaye de donner des exclusivités pour chaque région et le nombre de collecteur augmente grâce aux gains faciles. Les promoteurs se trouvent devant une impasse à revendiquer leurs parts dans la gestion circulaire de déchets.

Les jeux d'acteurs donc ce cas est penché vers un pouvoir illégitime de l'informel sur les investisseurs qui sont soumis à un contrôle fiscal et financier sur chaque démarche à entreprendre. En effet le monopole s'étale plus sur leur facturation et leurs travaux dans le but de garantir un minimum retour pour le crédit accordé à ses investisseurs.

**Figure n°3**



**Source: résultats d'enquête par observation**

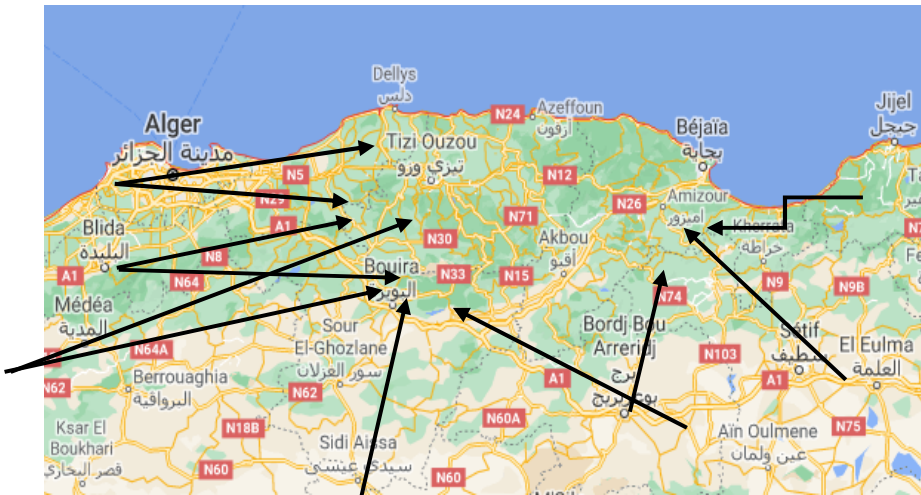
**Figure n° 4: répartition et intervention des collecteurs informels dans la région**

### **2.1.2.1. L'aspect anthropologique des collecteurs informel de déchet**

La répartition des secteurs de collecte de déchets est bien définie dans cette région d'étude. La répartition est astrologiquement compréhensive. En effet, le symbolisme dans

leurs organisations est justificatif. Dans les 5 cinq wilayas, il existe des intervenants en dehors de la wilaya et cela implique leurs compétences dans la collecte et la vente. « La prise en compte de la dimension anthropologique de cette question permettrait sans aucun doute d’assurer une transition douce et sans grandes retombées négatives sur une filière qui pose des enjeux de réorganisation importants. <sup>(1)</sup>» Pour cela nous avons attribué une carte sur les mouvements de collectes et les secteurs d’intervention.

**Carte n°1: répartition et mouvement des collecteurs de déchets dans la région**



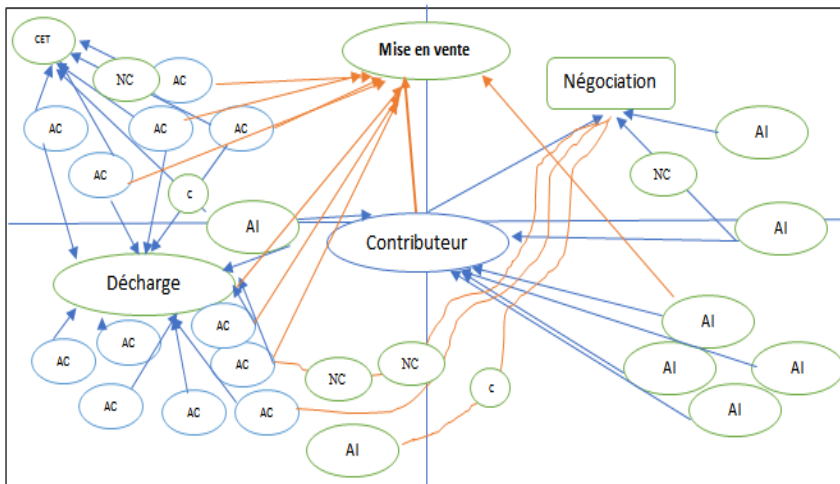
Source; Google map 2021. Retouché sous nos soins échelle  
 1 \_\_\_\_\_ 50km

(1) Safar Zitoun, Madani. “La reconversion économique des récupérateurs de la décharge d’Oued Smar (Alger) ou le dilemme communautaire”. Cirelli, Claudia, et Bénédicte Florin. *Sociétés urbaines et déchets: Éclairages internationaux*. Tours: Presses universitaires François-Rabelais, 2015. (pp. 101-119)

La répartition de secteur nous donne un flux de concurrence et de répartition entre les différents collecteurs. En effet, Médéa exerce dans trois wilayas à savoir Tizi Ouzou, Bouira et Boumerdes. Cette dernière est considérée comme un transit pour le passage vers Alger ou la vente se vise avec des tarifs et des quantités importantes. Les collecteurs de Bordj s'exercent dans deux wilayas différentes à savoir Bouira et Béjaïa. Sétif intervient directe mt vers Béjaïa. Les collecteurs sont désignés grâce à des fardeaux de colleurs différents. Celui de bordj porte la couleur jaune et ceux de Médéa avec la couleur bleu. Le clan de Médéa est composé des membres qui sont lié par liens de parenté ou de fraternité et aussi ceux de bordj. Les collecteurs véhiculé sont payé d'un pris à part ceux qui n'ont pas de véhicule. Cette organisation a monopolisé ce marché devant les investisseurs qui ne peuvent pas réaliser ce qu'ils peuvent aux a arrivé de le faire.

L'analyse avec le logiciel MAKTOR nous a donné les résultats sous des nœuds dans la figure suivante. Dans une approche de monopole, l'acteur collecteur essaye de garantir sa place dans tous les sens soit avec le tri dans les CET, soit avec la collecte des déchets directe soit avec la démarche de mise en vente directe. Le passage des Acteurs collecteurs pour le contributeur est faiblement remarqué et aussi l'engagement des acteurs investisseurs et trop faible dans toutes les démarches entreprises par l'acteur investisseurs.

**Figure n°4: analyse de convergence entre acteur investisseur et acteur collecteur des déchets dans la région d'étude**



**Source: Réalisé par nos soins**

**AI; Acteurs investisseur AC; acteurs collecteurs NV; non conventionné C; conventionné**

### **2.3. Le rapport de l'institutionnel dans la situation d'encouragement d'économie circulaire en Algérie**

L'acteur institutionnel représenté par les responsable d'accompagnement des dispositifs CNAC et Ansej, Les cadres dans les directions de l'environnement et les administrateurs de l'administration local des wilayas nous ont attribué des analyses réglementaire que ne peut classer comme étant des mesures léger pour sauver les promoteurs de secteurs de l'environnement. En effet, l'enquête n° 2 de la direction de l'environnement de Bouira nous confirme que « pour qu'une entreprise de recyclage bénéficie des déchets collecté dans les communes, il faut qu'il s'engage d'une manière réglementaire via la signature d'une convention d'exploitation avec l'Agence National des Déchets.» démarche qui

semble impossible pour un jeune promoteur qui n'as pas encore commencé l'exploitation dans son activité. Aussi ajouté à ces propos par un administrateur de la DAL de Béjaïa qui a déclaré « qu'en absence d'une procédure de contrat entre le Centre d'Enfouissement Technique et l'organisation de CNAC ou l'ANSEJ à propos d'un cas dans la wilaya, nous ne pouvons pas lui ordonné le tri ou l'achat de déchets en vue de son recyclage et mise en vente de sa matière première.»

Sauf quelques exceptions dans la wilaya de Bordj Bouararedj et Boumerdes ou la direction de l'environnement encourage les nouveaux jeune investisseur dans le domaine de l'environnement d'établir des relations même si étroite mais promettant avec les centre de tri et d'enfouissement technique. Pour cela, les démarches des entreprises de l'environnement s'engagent dans l'informalité pour satisfaire leurs demandes en matière de recyclage. Cette procédures est punis par la lois et cause parfois la cessation de travail des prometteur qui ne justifié pas les facteurs d'achat et de vente.

« La solution est de permettre à l'informel de prendre des mesures d'allégement dans leurs vente pour que les promoteurs gardant leurs petites unité en activité.» propos de l'enquête n° 3 de la direction de l'environnement bordj Bouararedj. Le vide juridique et l'incompétence administrative derrière un avenir mis à l'échec de secteur de l'économie circulaire et l'investissement de recyclage en Algérie. L'acteur institutionnel proclame un stade de réglementation de l'informel alors que dans la condition d'ouvrir des exclusivités dans l'exploitation de centre d'enfouissement technique sera une bénédiction pour le jeune entrepreneur.

### **2.3.1. L'acteur institutionnel local et la capacité des entrepreneurs dans la minimisation du conflit formel et informel.**

La réglementation algérienne donne la gestion des déchets pour les pouvoirs locaux. Ces derniers considérés comme un acteur incontournable dans la gestion, valorisation et élimination des déchets dans son territoire. Nous pouvons dire que l'ouverture pour l'entreprise privée de collecte de déchets peut engendrer des effets positifs dans la problématique de l'économie circulaire. A titre d'exemple quand on signe une convention avec une entreprise privé de collecte, cette dernière peut s'organisé avec un tri de déchets lors de la collecte et se mettre en faveur des jeunes entrepreneurs afin qu'ils bénéficiassent de la matière collecté avec un prix taxé et une convention bien révisé. Dans le cas où l'entreprise privée ouvre le droit pour la vente, le prix de la soumission sera réduit. Cette démarche fait gagner pour les pouvoirs locaux des prix supplémentaire et l'entreprise récupèrera ses arrangements avec la possibilité de vente dans le territoire et le centre d'enfouissement technique qui ne bénéficie pas d'un centre de recyclage gagne une opportunité de minimisation de la charge des déchets et la durée de vie de centre prendra un autre parcours. Avec une démarche gagnant-gagnant, le secteur informel se trouvera dans la condition de règlementé ses activités et cela il sera mis à la fiscalité.

### **2.4. Le rapport de la réglementation formel de secteur de déchet sur l'économie de sociale et solidaire**

«Le développement des modes de production et de consommation des économies industrialisées entraîne une forme de croissance aggravant les inégalités sociales. Tel est le constat fait

par le chapitre IV du plan d'Action 21, programme politique de la communauté internationale adopté lors du Sommet de la Terre en 1992. Ce document fournit des constats et pistes de réflexion utiles dans le cadre de la mise en œuvre d'un développement durable.<sup>(1)</sup>»

Dans la démarche réglementaire de règlementé la gestion des déchets et de laissé la place au promoteur de bénéficié de cette opportunité développera la vision sur le concept de l'économie sociale qui va bénéficier d'une légitimité qui n'est plus discutable

Le promoteur dans ce cas cherche à compléter une vision de l'activité économique basée sur le secteur privé classique, d'une part, et sur le secteur public, d'autre part. C'est pourquoi les acteurs de l'économie sociale souhaitent une clarification et une meilleure visibilité de leur spécificité au niveau local et national, et réclament des statuts pour les entreprises d'économie sociale ainsi que des instruments juridiques algériens permettant de créer des groupes d'entreprises d'économie sociale circulaire.

Les bienfaits de cet engagement donneront plusieurs résultats qui sont dans la perspective de développement d'une économie sociale et solidaire. En premier le lancement d'un marché d'employabilité, l'encouragement des investissements dans la collecte des déchets formel, création de la valeur ajoutée locale, participation dans la mise en valeur de l'environnement et préservation de l'écologie. Ensuite, le développement d'autre secteur tels que l'industrie basé sur la matière première qui vienne t de la transformation des déchets et minimisation de la dépendance hydrocarbure et développe une conscience sur la commercialisation

---

(1) Gillet, Martine. «Économie sociale et gestion des déchets ménagers», *Reflets et perspectives de la vie économique*, vol. Tome xli, no. 1, 2002, pp. 75-88.

directe étrange des matières première recyclé.

### **Conclusion:**

En guise de conclusion, nous pouvons dire qu'une démarche de concertation locale est imposée afin de permettre à tous les acteurs d'exposer leurs problématiques dans une démarche participative et délibérative des attentes et des perspectives multi-acteurs. L'économie sociale est un secteur dont l'identité est encore mal définie dans le domaine des déchets. La mise en place d'un agrément par les pouvoirs publics témoignerait de la reconnaissance de son utilité et justifierait la mise en place de discriminations positives au travers de réglementations sectorielles et de la réglementation des marchés publics. Certaines initiatives dispersées ont déjà été récemment mises en place. Elles reposent largement sur le recours aux instruments économiques (taux réduits de TVA, clauses sociales dans les marchés publics, subsides) et doivent encore être affinées ou développées. Leur efficacité dépendra de l'établissement d'une convergence d'objectifs entre les politiques environnementale, sociale et économique. Enfin, « dans les conditions actuelles, la situation économique d'un territoire dépend du jeu de différents acteurs et des relations établies avec d'autres espaces fournissant des financements, des informations ou plus prosaïquement des débouchés pour les productions locales. (...) Il existe ainsi des ensembles économiques locaux dynamiques, en général spécialisés dans un type de production, souvent innovants, que l'on appelle « districts. »<sup>(1)</sup>

---

(1) Glémain, Pascal. «Economie des res derelictae et gestion solidaire des déchets. Les écocycleries, des entreprises d'appropriateurs solidaires [1]», *Management & Avenir*, vol. 65, no. 7, 2013, pp. 154-168.



# L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE EN MALI (EMPLOI ET TRAVAIL, SÉCURITÉ ET SOUVERAINETÉ ALIMENTAIRE)

**Mme. Lydia MENNAI**

**Maitre de conférences (classe B)**

Département de sciences politiques

Faculté de droit et sciences politiques

Université Ibn Badis –Mostaganem Algérie

E-mail: lydia.mennai@univ-mosta.dz

## **Résumé**

Aborder la question de la sécurité et la souveraineté alimentaires, de l'emploi et du travail sous le prisme de l'économie sociale et solidaire (ESS) nécessite de s'appesantir sur les articulations entre les logiques d'acteurs représentant l'État, les professionnels de la base, les organisations de la société civile, les collectivités locales et le secteur privé.

La capacité de résistance des entreprises de l'économie sociale face aux crises systémiques, Leur importance dans la promotion de l'emploi, surtout pour les jeunes et les femmes, ainsi que l'amélioration des revenus des populations pauvres, ont fini par convaincre le gouvernement du Mali du bien fondé de la mise en place d'un meilleur cadre pour leur développement.

De même, le devoir de garantir la sécurité et la souveraineté alimentaires, notamment avec les défis démographiques, le changement climatique et les crises alimentaires répétitives, pousse

de plus en plus le gouvernement à promouvoir les filières agricoles comme un axe fort de sa stratégie nationale.

Il demeure cependant évident que pour la durabilité de toutes ces dispositions, il faudrait les adosser à des politiques nationales coproduites par l'État et les différents acteurs.

Parmi d'autres options, l'ESS, est pratiquée par l'ensemble des acteurs professionnels à faibles revenus qui se regroupent pour pouvoir accéder à la formation, au logement, aux soins médicaux, à la consommation et au moyens de financement des activités de production, de transformation et de commercialisation. Ces options sont de plus en plus explorées comme

alternatives crédibles pour la création d'emploi et la protection du droit au travail. En effet, l'ESS est une « pratique qui répond aux besoins économiques, professionnels et socioculturels collectifs de manière durable et équitable ».

**Mots clés:** Economie sociale et solidaire, emploi et travail, souveraineté alimentaire, cas du Mali, stratégie nationale.

**Abstract:**

Addressing the issues of food sovereignty and security as well as work and employment within the social and solidarity economy (SSE) necessarily involves exploring connections between the reasoning of actors representing the State, grassroots professionals, civil society organizations, local communities and the private sector. The ability of social economy enterprises to face systemic crises, their importance in promoting employment, especially for youth and women, as well as their impact on the income of poor populations, led the Malian government to be

convinced of the merits of putting into place a framework to encourage their development.

Moreover, the obligation to guarantee food sovereignty and security, especially within the context of demographic challenges, climate change and repetitive food crises, has led the government to promote agricultural as a key element of its national strategy.

**Key words:** The social and solidarity economy (SSE), food sovereignty and security, work and employment, Mali, National strategy

### **Introduction:**

La présente contribution a pour objet d'exposer la politique du Gouvernement Malien en matière de promotion du secteur de l'économie sociale et solidaire. Cette politique sert de cadre à la réalisation des plans, programmes et projets pour assurer le développement des entreprises et organisations entrant dans le champ de l'économie sociale et solidaire. Il vient compléter les dispositifs existant en matière d'orientations dans le cadre du développement social et de la solidarité. Au sens de la présente politique il est entendu par Economie Sociale et Solidaire l'ensemble des activités de production et de distribution de biens et de services, menées par les sociétés coopératives, les mutuelles, les associations et autres organisations. Ces entreprises de type particulier sont basées sur la solidarité, le partage et le fonctionnement démocratique en plaçant l'Homme au centre du processus de création et de jouissance de la richesse (Solidaire, 2010). Le concept de l'économie sociale combine donc deux idées qui renvoient à deux réalités: la première partie du concept, le terme « économie», renvoie à la production et à la distribution concrètes de biens et de services ayant l'entreprise comme forme

d'organisation; la seconde partie, les qualificatifs « sociale et solidaire», renvoie à la rentabilité sociale des activités, soit la responsabilité tant individuelle que collective dans le développement de l'entreprise, l'entraide et la solidarité mutuelle, la recherche de l'autonomie, la promotion de la créativité, de l'innovation et de la productivité des acteurs et de la communauté, ainsi que la recherche d'une plus grande équité et d'une plus grande durabilité du développement.

Cette politique sert de cadre à la réalisation des plans programmes et projets pour assurer le développement des entreprises et organisations entrant dans le champ de l'économie sociale et solidaire. Il vient compléter les dispositifs existant en matière d'orientations dans le cadre du développement social et de la solidarité (agées, 2013, Mali).

### **Pourquoi la Mali comme exemple:**

Les politiques de développement de la plupart des pays sont actuellement caractérisées par la dominance d'une économie de marché plurielle où le secteur privé à but lucratif et le secteur public sont les acteurs déterminants. Cependant au Mali et dans de nombreux pays, la contribution d'un « tiers secteur»

(Sociétés coopératives, mutuelles, associations gestionnaires) au développement des populations est indéniable. Ce secteur qui n'est ni public, ni privé à but lucratif est basé dans son organisation et sa philosophie sur la solidarité entre les membres qui sont en même temps propriétaires de leurs entreprises (Assogba, 1998)

Ces formes d'entreprises représentent une part non négligeable dans la création des emplois, des biens et des services, et doivent être considérées de plus en plus comme faisant partie

intégrante de l'économie plurielle, dans le processus de création d'emplois et de richesses.

Même si historiquement la présence des sociétés coopératives, des mutuelles et associations est assez connue dans le paysage des organisations, on découvre chaque jour davantage la diversité et l'importance des initiatives mises en avant dans des domaines variés: micro crédit, finance solidaire, commerce équitable, santé, production, assurances, éducation, etc. (Ibid).

En 2003, les acteurs maliens de l'ESS, avec l'appui du Ministère en charge de la Solidarité, ont mis en place une organisation faîtière dénommée Réseau National pour la Promotion de l'Economie Sociale et Solidaire (RENAPESS), qui est membre fondateur du RAESS et membre du RIPESS. Ce réseau compte actuellement 53 organisations membres.

Le paysage de l'économie sociale et solidaire et sa contribution à l'économie nationale en 2010 sont illustrés au Mali à travers les données suivantes:

**- 17 090 sociétés coopératives enregistrées avec:**

- 741 000 adhérents
- 12 milliards FCFA de chiffre d'affaires
- 2 000 emplois directs

**-175 mutuelles agréées en 2012 avec**

- 265 545 adhérents
- 612 612 bénéficiaires
- 961 millions FCFA d'encaissements

**- 125 institutions de finance solidaire**

- 1 0069 425sociétaires
- 118,706 milliards CFA de ressources
- 2 212 employés (agées M. d., 2013,Mali)

En 2008 la Direction Nationale de la Protection Sociale et de l'Economie Solidaire a recensé 2 763 sociétés coopératives qui répondaient à certains critères de fonctionnalité (DNPSES, 2009), soit 18,51% de l'effectif total.

Ces sociétés coopératives dites fonctionnelles ont généré en 2008 un chiffre d'affaires de près de 12 milliards FCFA et ont créé près de 2 000 emplois directs.

En fin 2012 on dénombrait 172 mutuelles sociales au Mali, dont 164 évoluant dans le secteur de l'assurance maladie exclusivement ou en combinaison avec d'autres types de prestation. Les 8 autres mutuelles offrent des prestations relatives à la retraite et/ou au décès. Ces mutuelles, regroupent ensemble 265 545 adhérents dont 156 257 à jour de leurs cotisations, pour 612 612 bénéficiaires dont 249 948 à jour vis-à-vis des mutuelles. Sur cet effectif de bénéficiaire, 49 403 dont 29 540 femmes et 19 569 hommes, ont bénéficié de prestations en 2012 pour un montant global de 429 482 465 Francs CFA.

Les taux de couverture de la population cible (78% de la population totale du Mali) en 2012 sont de, 4,81% pour l'ensemble des prestations et 4,01% pour la santé.

Du point de la situation financière, en 2012, les cotisations attendues étaient estimées à 662 811 036 Francs CFA, sur lesquels 414 820 538 ont été effectivement recouverts. Sur cette recette, 289 002 900 de Francs CFA ont été dépensés, dont 242 764 292 en prestations et 43 160 923 en fonctionnement. Le solde total en caisse en fin 2012 était de 272 944 996 Francs CFA.

Le Mali a vu naître au cours des vingt dernières années 125 structures autorisées de micro finance (non compris les caisses de base affiliées) se répartissant comme suit:

- 70 institutions mutualistes de caisses d'épargne et de crédit (IMCEC), soit 56%, dont 18 faitières (14%) et 52 caisses de base non affiliées (42%);
- 11 sociétés Anonymes, 9%;
- 44 Associations, soit 35, dont 25 associations de crédit solidaire (20%) et 19 associations de

CVECA (15%) (Ibid)

Les zones de grande concentration ont été, cette année, le district de Bamako et les régions de Mopti, Koulikoro et Ségou avec au total 74,16%. Le nombre de SFD autorisés a diminué de 49 en 2009, à 44 en 2010, ce, suite à des restructurations intervenues au niveau de certaines d'entre elles, et la reconfiguration du secteur.

Les institutions de micro finance maliennes regroupent 1 069 425 sociétaires, dont 39,68% sont des femmes, desservant ainsi plus de 45% des ménages maliens. Ces institutions de micro finance sont donc venues suppléer l'absence des institutions bancaires classiques auprès de la très grande majorité de la population et des entreprises opérant très souvent dans le secteur informel de l'économie. Elles constituent donc, dans les faits, la seule possibilité pour la population d'avoir accès aux services d'une institution bancaire.

Au 31/12/2010 l'encours des dépôts des membres des SFD s'est établi, à 54,876milliards de FCFA contre 52,056milliards de FCFA, en 2009, soit une augmentation de 5,42%.

Le niveau d'encours de crédit, enregistré au 31/12/2010, est en recul de 2,89% par rapport à celui de 2009 à la même date, qui était de 73,500 milliards FCFA,

Les encours de refinancements représentaient près de 35,706 milliards FCFA, soit une hausse de 3,30% par rapport à 2009. La même année, les ressources totales de ces institutions étaient de 118, 706 milliards FCFA (Rapport annuel 2010 sur l'évolution de la micro finance au Mali, CCS /SFD, Ministère des Finances) (INSTAT, 2001).

Le secteur associatif est un acteur très important de l'économie sociale et solidaire au Mali. L'action de ces organisations est fort visible sur le terrain dans les domaines de la santé, de l'enfance, du développement rural, de la promotion de la femme, de l'éducation, mais aussi de l'artisanat, de l'environnement, du commerce équitable, du tourisme, etc.

### **Problématique:**

Estimée à près de 16 millions d'habitants en 2012, avec un taux de croissance annuel moyen de 3,6%, suite au recensement général de la population (RGPH), la population du Mali a une forte proportion d'enfants de 0 à 14 ans (48,2%). Le fort taux de croissance de la population montre que la prédominance des enfants et jeunes dans sa structure ira en s'accroissant

Par rapport à l'Indice de Développement Humain (L'indice de développement humain (IDH) est un indice mesurant sommairement le développement d'un pays à travers trois dimensions:l'espérance de vie, le taux de scolarisation et le produit intérieur brut (PIB) par habitant) (IDH), le Mali qui était 175ième sur 187 pays en 2011 avec un IDH de 0,392 a reculé en 2012 pour devenir 182ième sur 187 pays avec un IDH de 0.344, soit un recul



de 0.048 point.8, indice mesurant sommairement le développement d'un pays à travers trois dimensions: l'espérance de vie, le taux de scolarisation et le Produit Intérieur Brut (PIB) par habitant.

L'exacerbation de la pauvreté et le mauvais score en matière d'IDH ont été provoqués d'une part, par la mauvaise campagne agricole de 2011 ayant entraîné une grave crise alimentaire et d'autre part, par la crise sécuritaire et institutionnelle survenue suite aux événements du 22 mars 2012. De façon générale, l'économie nationale a été fortement ébranlée par ces diverses crises. Les entreprises d'économie sociale et solidaire en ont particulièrement souffert, notamment dans les régions du Nord.

Ce qui nous conduit à poser la question suivante:

**Ainsi, les défis du développement économique et social au Mali sont-ils bien réels vue l'ampleur actuelle de la pauvreté humaine et son potentiel d'aggravation en l'absence de mesures idoines dont l'économie sociale et solidaire pourrait constituer l'une des composantes?**

Pour répondre à cette question, nous avons proposé trois **hypothèses**:

- Le renforcement de la solidarité et de la lutte contre l'exclusion sociale;
- Le renforcement de la protection sociale et de l'économie sociale et solidaire;
- La lutte contre la pauvreté.

**Les objectifs:**

La présente politique repose sur la conviction gouvernementale que le développement de l'Économie Sociale et Solidaire peut contribuer à la création d'entreprises et d'emplois, et,

d'une manière générale, au développement économique et social du Mali. Ainsi, son objectif global est de:

**«Contribuer à la promotion d'une économie sociale et solidaire qui participe de manière efficace et efficiente à la création de richesses et d'emplois et à la lutte contre la pauvreté au Mali».**

Cet objectif général sera atteint à travers les objectifs spécifiques ci-après:

- Créer un environnement législatif et réglementaire favorable à la promotion des entreprises de l'économie sociale et solidaire;
- Renforcer les capacités techniques des structures en charge de l'accompagnement des organisations de l'économie sociale et solidaire;
- Améliorer le fonctionnement et la gouvernance des entreprises de l'économie sociale et solidaire;
- Améliorer la visibilité des entreprises de l'économie sociale et solidaire et de leur contribution à la lutte contre la pauvreté;
- Assurer l'accès des entreprises de l'économie sociale et solidaire au crédit pour le financement de leurs activités.

### **Contexte général:**

#### **Présentation du Mali:**

La république du Mali peut se prévaloir d'être l'une des jeunes démocraties les mieux réussies de l'Afrique<sup>1</sup>. Elle a une culture riche et variée, héritée d'un passé historique glorieux encore chanté par les griots. D'ailleurs, sa démocratie, en particulier, fait du Mali un pays fort apprécié sur le plan international. L'environnement sociopolitique est donc propice à l'émergence et à la consolidation des activités d'économie sociale et de développement local (Bijard, Laurent (1999)).

Situé au cœur de l’Afrique de l’Ouest, le Mali couvre une superficie d’environ 1 240 000 km<sup>2</sup>. C’est un vaste pays sahélien enclavé, limité au nord par la Mauritanie, au sud par le Burkina Faso et la Côte d’Ivoire, à l’est par le Niger et l’Algérie, et à l’ouest par la Guinée Conakry et le Sénégal.

Traversé par les deux plus grands fleuves de l’Afrique occidentale (le Niger et le Sénégal), le Mali connaît une agriculture riche et variée, mais constamment soumise aux aléas climatiques. Néanmoins, il reste le deuxième producteur africain du coton et occupe également le troisième rang à l’échelle du continent pour sa production d’or. Le secteur agropastoral (coton, riz, fruits et légumes,

produits de cueillette, bétail) et le secteur minier (production de l’or) constituent les deux piliers de l’économie nationale.

En 1980, si le rapport sur le développement dans le monde de la Banque mondiale classait le Mali parmi les six pays les plus pauvres de la rubrique «pays à faible revenu», en 2000, il était encore le 164<sup>e</sup> sur 173 pays sous la rubrique «indicateur de développement humain». Et depuis 1985, le pays est soumis aux différents programmes d’ajustement structurel, établis avec le Fonds monétaire international (FMI) et la Banque mondiale.

Toutefois, ces dernières années, l’on semble unanime sur un certain boom socioéconomique du pays, qui voit également une multiplication des initiatives innovantes de développement local et d’économie sociale. Aux dernières nouvelles, sa croissance économique moyenne aurait été de 5% contre 3% pour toute l’Afrique. Les conditions socioéconomiques restent cependant très précaires au sein des communautés, surtout dans les villages.

Cette situation déjà difficile pourrait s'aggraver davantage chez les producteurs de coton qui, eux, doivent subir de lourdes pertes financières, en raison de la baisse des cours mondiaux engendrée par les importantes subventions données par les États-Unis et quelques pays européens à leurs agriculteurs, au mépris des règles de l'Organisation mondiale du commerce (OMC). Quand on sait

que le secteur du coton fait vivre 3,2 millions de Maliens et constitue la deuxième source de revenus du pays, on comprend alors les démarches de l'État malien auprès de l'OMC pour amener les pays riches à réduire les subventions à leurs paysans: Notons que ces démarches sont menées de concert avec d'autres pays africains producteurs de coton: Tchad, Burkina Faso, Bénin.

### **Faits majeurs et tendances des politiques de développement du Mali:**

#### **Les interventions des structures de l'État:**

Les interventions des structures de l'État que nous avons retenues touchent surtout le domaine du développement rural. Notons que diverses tendances les caractérisent: faible respect des logiques et préoccupations locales, divergences de visions entre populations locales et agents de l'État, crise socioéconomique et politique, multiplication des initiatives populaires pour plus d'autonomie, non réalisation des objectifs de développement fixés. Cependant, en dépit de cette caractéristique générale, il existe bien des différences liées dans une large mesure aux options politiques choisies.

### **Interventions des ONG et actions initiées par les populations:**

Les interventions des ONG au Mali ne datent pas de la troisième république elles remontent aux années 1970. De même, au Mali, il existe depuis toujours des organisations traditionnelles dont le fonctionnement et les activités s'inscrivent dans le cadre de l'économie sociale. Cependant, c'est la troisième république qui, par ses idéaux de décentralisation politique et économique, a créé un environnement sociopolitique favorable à l'émergence et à la multiplication des activités s'inscrivant dans l'économie sociale.

### **Santé: initiatives d'organisation sanitaire:**

Nous nous intéressons ici à l'organisation de centres de santé communautaire et aux mutuelles de santé. Les centres de santé communautaire ont été créés sur l'initiative des populations à Bamako, suite à une certaine carence de l'administration publique de la santé. Cette initiative fut adoptée par le gouvernement en 1990, comme élément de sa « politique sectorielle » financée par la Banque mondiale. Les populations locales regroupées en associations créent et gèrent les centres de santé communautaire. Ce sont les associations qui recrutent et paient le personnel. Les ressources proviennent de la tarification des activités, de la vente des médicaments essentiels et des subventions. En 1996, on comptait 25 centres de santé communautaire dans le district de Bamako (Coulibaly et Kéïta, 1996). Ils sont estimés à 500 au niveau national (Van Belle, 2002).

Quant à la mutualité en santé, elle reste encore embryonnaire. Elle est présente surtout à Bamako principalement avec la Mutuelle des travailleurs de l'éducation et de la culture (MUTEC) et la Mutuelle des travailleurs de la santé et de l'action sociale (MUTAS). Créée dans les années 1980, la MUTEC est la plus

active et ses activités ne cessent d'augmenter. Suite à une enquête effectuée auprès de ses adhérents, elle a créé un centre de santé en 1990. En 1996, elle couvrait déjà 2000 agents et leurs familles. En termes de prestation de services, les membres bénéficient de consultations de médecine générale, de soins maternels et infantiles, de soins infirmiers et de quelques examens de laboratoire, ainsi que de la vente des médicaments essentiels aux malades. Les cotisations forfaitaires des familles et les recettes issues des prestations permettent au centre de couvrir les charges. La deuxième mutuelle, la MUTAS, est plus récente et s'inspire de l'expérience de la première. On pourrait situer sa création en 1996; elle devait couvrir elle aussi 2000 agents et leurs familles et offrir les mêmes prestations que la MUTEC (Coulibaly et Kéïta, 1996) (Coulibaly, 1996).

### **Pratique:**

#### **I-Par rapport à l'emploi et le travail**

##### **1-Contribution et rôle de l'économie sociale et solidaire en lien avec l'emploi et le travail:**

Le tissu économique du Mali se caractérise d'une part, par la présence d'un secteur informel très important et d'autre part, par un secteur formel (activités) qui compte près de 100.000 employés. Le secteur étatique avec près de 40 000 agents, représente moins de 20 % des actifs salariés.

Le tissu industriel composé de quelques centaines d'entreprises de taille moyenne est assez faible et ne représente que 25 % du PIB. Le commerce est la branche d'activité la plus dynamique même s'il est fortement plombé par la concurrence déloyale.

En termes de contribution de l'ESS au développement de la main d'oeuvre sur le territoire national, il y a des initiatives d'appui porteuses en faveur des acteurs de l'économie sociale et solidaire, des entreprises de l'économie sociale et solidaire et des organisations d'appui à la base de la Société Civile.

- De manière régulière, les OSC ont animé, souvent en partenariat avec l'État et les partenaires techniques et financiers, des campagnes de plaidoyer sur l'ESS et ses acteurs (pour leur prise en compte dans les politiques publiques au regard de leur place dans l'économie nationale), des sessions de renforcement de capacités (employabilité des jeunes, création et gestion d'activités économiques) et des recherches/actions sur les bassins d'emploi et le développement l'entrepreneuriat social.
- Divers outils méthodologiques et services d'accompagnement ont été élaborés et mis à la disposition des entreprises sociales (accueil, information, orientation, diagnostic de situation, formations à l'entrepreneuriat et en élaboration de plan d'affaires, mise en relation d'affaires, etc.).
- Des salons et foires d'exposition sont organisés annuellement pour servir d'espace d'expression plurielle et populaire des acteurs de l'économie sociale et solidaire.
- Des appuis à la structuration des filières agricoles;
- La collecte et la diffusion des informations techniques et commerciales
- Des appuis pour la recherche et le développement
- Des appuis pour l'accès aux services et équipements sociaux de base:
  - \* Accès à l'éducation et à la formation
  - \* Alphabétisation initiale et fonctionnelle des jeunes filles et femmes

- \* Formation à la dynamique coopérative
  - \* Formation aux activités économique créatrices de revenus et d'emplois
  - \* Formation à la gestion d'activités économiques.
- Des appuis matériels:
    - \* Accès aux équipements de production et de transformation
    - \* Accès aux infrastructures de stockage et promotion commerciale des produits.
  - Des appuis financiers à travers les institutions de crédit aux membres.
    - \* Fonds d'acquisition des semences
    - \* Fonds dédiés aux travaux agricoles particuliers (prestations)
    - \* Fonds dédiés au fonctionnement et à l'entretien des équipements.

Ces appuis visent à améliorer les connaissances tant techniques que professionnelles des jeunes et des femmes porteurs d'initiatives et promoteurs de micros et petites entreprises.

Dans ce cadre, des formations modulaires, de perfectionnement professionnel et

d'apprentissage de métiers ciblés par région, ainsi que des formations techniques en création gestion et organisation d'entreprises, sont initiées à la carte après identification et analyse des besoins.

Le secteur de l'ESS contribue énormément à la création d'emploi (plus de 63 milliards FCFA /an), et comprend:

- **16.166 coopératives**, légalement constituées avec 25.000 membres (50% de femmes), 741000 adhérents, 12 milliards FCFA de chiffre d'affaires et **2000 emplois directs**;



- **128 mutuelles**, avec 105.000 adhérents, 375.000 bénéficiaires et 961 millions FCFA d'encaissements;
- **97 institutions de finance solidaire**, avec 950000 sociétaires, 95 milliards FCFA de ressources et 3129 employés
- **8.200 associations**, dont 904 ONG nationales signataires d'un accord-cadre avec l'État, 955 Associations de santé communautaire et 901 Centres de Santé communautaire avec **16.000 emplois recensés**;
- **Plus de 235.000 micro-entreprises sociales** pour la seule ville de Bamako ([www.fao.org/3/W4860/w560F01.htm](http://www.fao.org/3/W4860/w560F01.htm)).

## **2. Identification des organisations et réseaux existant:**

Les enjeux et défis pour la société civile malienne sont relatifs à, 1) son unité dans l'action face aux défis de la mondialisation ultralibérale et de la pauvreté 2) à sa participation, en tant qu'acteur et responsable à part entière, dans la conception et la mise en œuvre des politiques publiques de développement social et économique, répondant aux aspirations réelles des citoyens.

## **3. Synthèse très sélective de la littérature déjà existante:**

En plus des études sur la participation des OSC à différents processus, dont ceux relatifs à l'élaboration et l'évaluation de la mise en œuvre du Cadre Stratégique de Lutte contre la Pauvreté (CSLP), il existe certains documents (études et rapports), assez récents, sur la participation de la société civile dans les processus d'élaboration de politiques publiques favorables à l'économie sociale et solidaire, en lien avec l'emploi et le travail.

## **4. Identification des politiques publiques existantes en lien avec l'emploi et le travail:**

Dans le contexte actuel du Mali, il existe essentiellement une politique publique majeure qui concerne l'emploi et le travail en

lien avec l'économie sociale et solidaire. Il s'agit de la politique nationale d'emploi (PNE).

Dix-huit ans après l'étude réalisée par l'OIT, en 1980, dans le cadre du PECTA, le Gouvernement, face à la persistance de la crise de l'emploi, décidait de se doter d'une politique active de l'emploi et d'un programme d'action.

### **5. Répartition des responsabilités selon les niveaux gouvernementaux (municipaux, régionaux et nationaux):**

La décentralisation correspond à des modes de coordination entre l'État, et les collectivités territoriales pour faire face aux problèmes de développement.

Les collectivités territoriales apparaissent comme des acteurs pertinents qui pourraient, à la fois, répondre aux aspirations des populations, en assumant la responsabilité première des programmes de développement local multisectoriels, mais aussi à long terme, associer l'ensemble de la société civile à la planification, au financement et à la gestion des activités de développement, à différents niveaux.

Enfin, L'ESS comprend, au Mali, le secteur de l'artisanat, qui est le secteur de prédilection des travailleurs de l'économie informelle.

Le projet de PNESS permettra de créer des dynamiques locales pérennes, qui faciliteront l'amélioration des conditions de travail des travailleurs de l'économie informelle et certainement la mutation graduelle vers le cadre normatif. Il s'agit d'adopter une stratégie qui responsabilise les acteurs incontournables de la promotion de l'emploi (les élus locaux, les chambres des métiers, les associations socioprofessionnelles et les travailleurs), au niveau local.

Les collectivités locales sont capables d'assurer leur rôle de développement économique et social du territoire. Un dispositif participatif pour l'emploi local devra être créé au sein de chaque collectivité, pour promouvoir le potentiel économique local, la formation et l'emploi de tous les travailleurs (secteurs formel et informel) et garantir leur protection sociale. Il facilitera ainsi l'accès aux droits et aux avantages sociaux, pour tous les travailleurs de l'économie informelle. Il s'agit d'une action innovante car elle permettra, d'une part, d'améliorer la situation des travailleurs de l'économie informelle et, d'autre part, de favoriser l'insertion économique et sociale des personnes les plus vulnérables par un accès au travail décent (Ministère du développement social, sep 2000).

Par ailleurs, l'environnement juridique de création des coopératives ainsi que l'exercice de leurs activités restent à parfaire.

Une relecture de la loi coopérative est d'ailleurs proposée, dans le cadre de la nouvelle PNESS. Celle-ci vise, à la fois, à lever les confusions ayant trait aux droits dont disposent les coopératives et aux obligations qui leur incombent.

En termes d'avantage, la formule coopérative permet de palier les difficultés de constitution des capitaux de démarrage des entreprises, ainsi que la disponibilité d'une main d'œuvre de qualité. Elle participe par ailleurs à la création d'emplois pour nombre de personnes qui ne sauraient se lancer individuellement dans l'entreprenariat, compte tenu des barrières actuelles en la matière, au Mali.

En somme, en tant que pays à vocation agropastorale confronté à des défis cycliques de satisfaction des besoins

alimentaires fondamentaux, le Mali dispose d'un fort potentiel en matière d'emplois et de travail. L'élaboration et la mise en œuvre de politiques publiques cohérentes, visant la sécurité alimentaire, auront des effets multiplicateurs induits sur les emplois ruraux et les entreprises de l'ESS, évoluant dans la production, la transformation et la commercialisation des produits agro-sylvo-pastoraux.

## **II-La sécurité alimentaire et l'économie sociale et solidaire:**

La sécurité alimentaire est consacrée dans la Loi d'Orientation Agricole (LOA) comme un droit pour toutes les maliennes et tous les maliens. Le processus de son élaboration, en tant que politique publique, est une illustration de la réussite du partenariat entre les pouvoirs publics et les Organisations de la Société Civile (OSC), à travers les Organisations Paysannes (OP).

### **1. Contribution et rôle de l'économie sociale et solidaire en lien avec la sécurité alimentaire**

En Afrique, et particulièrement au Mali, l'agriculture (Quant nous parlons d'agriculture) occupe la grande majorité des populations. Elle est essentiellement une agriculture familiale et rurale développée autour des exploitations agricoles (Par définition) familiales. Celles-ci sont des entités ou des entreprises socioéconomiques (d'économie sociale et solidaire) dont le lien entre les membres **entrepreneurs** est un **lien familial**. Les membres mettent ensemble leurs moyens en termes de savoirs, savoir-faire, savoir-être (comportement et attitudes par rapport à la création de la richesse et sa redistribution) et savoir devenir (la capacité à analyser le contexte, l'environnement et à anticiper sur des réponses qui sont des stratégies anti-aléatoires), mais aussi en termes de ressources financières et matérielles pour produire et

satisfaire, en priorité, les besoins du ménage et de ses membres, et ensuite pour créer de la richesse avec la commercialisation du surplus. La production est dès lors, en priorité orientée vers l'alimentation de la famille, même si elle n'exclue pas les ventes du surplus pour satisfaire à d'autres besoins des membres. Cette vente se fait, soit à travers les coopératives organisées qui sont de véritables outils de promotion de l'ESS, soit à travers des commerçants et/ou des transformatrices et transformateurs de produits locaux. Elle est différente de l'entreprise agricole de type privé, dont le lien entre les membres est le **CAPITAL** (les ressources financières proviennent des contributions de chaque actionnaire ou du seul promoteur individuel).

Dans le document de la Loi d'Orientation Agricole du Mali, les exploitations Agricoles sont classées en deux catégories qui sont liées à deux modes de production très différents par leurs fondements:

- L'Exploitation Familiale;
- L'Entreprise Agricole privée/industrielle (agrobusiness et agro-industrie).

**L'exploitation agricole familiale est une personnalité morale qui est constituée de deux ou de plusieurs membres, unis par des liens de parenté ou des us et coutumes et qui exploitent en commun, les facteurs de production (en milieu rural et/ou urbain) en vue de générer des ressources (de production, financières, matérielles, morales, etc.), sous la direction d'un des**

**membres, désigné chef d'exploitation, qu'il soit de sexe masculin ou féminin. La priorité de l'EF est de produire pour nourrir les membres de l'exploitation et les communautés, et**

**ensuite créer des emplois et de la richesse pour le bien-être de l'ensemble de ses membres.**

Le chef d'exploitation (femme ou homme) assure la maîtrise d'oeuvre et veille à l'exploitation optimale des facteurs de production, dans le respect de l'environnement. Il exerce cette activité à titre principal et représente l'exploitation dans tous les actes de la vie civile. Il représente l'exploitation dans différentes formes d'organisations de l'ESS, que sont les associations de développement, les coopératives de différentes natures, les mutuelles de santé, etc. Les membres d'une exploitation familiale, qu'ils soient de sexe masculin ou féminin, ont l'obligation d'œuvrer à sa rentabilité économique et sociale et d'assurer la redistribution des revenus (M.Marx, avril 2009).

C'est dans ce secteur très stratégique de développement que se retrouve la plus grande concentration des emplois. En effet au Mali, environ 73% des actifs trouvent leurs revenus dans le secteur et contribuent à créer les conditions pour la création d'autres emplois non agricoles. Ainsi, plus de 35% des richesses du pays sont produites par les producteurs agro sylvo- pastoraux à travers différents modes de production.

Une étude menée en 2004 (l'emploi, 2004), autour de la question de l'emploi, a conclu qu'il y a un potentiel de plus de 3 millions d'emplois qui pourraient être créés autour des activités agro-sylvopastorales.

Un tel résultat montre toute l'importance du secteur dans la promotion socioéconomique des couches défavorisées du pays, à travers le potentiel de création d'emplois et de promotion du travail décent

## **1. Propositions de politiques (processus d'élaboration et de mise en œuvre) dans le cas où un vide existerait dans le domaine**

### **(Les insuffisances actuelles dans le dispositif de mise en œuvre)**

Malgré les nombreux acquis du processus d'élaboration, les productrices et les producteurs sont de plus en plus marginalisés dans la mise en œuvre. Cela se manifeste entre autres par:

- Des projets et des programmes dispersés dans les ministères, et en incohérence avec la ligne directrice qui est la SOUVERAINETE ALIMENTAIRE;
- Des lois élaborées, votées et promulguées en catimini, comme par exemple la loi sur la biosécurité, le projet de loi sur les semences, etc.;
- Des négociations difficiles sur les questions essentielles: le foncier, les semences, la gestion de l'eau, les priorités pour les subventions à l'agriculture, etc.;
- Des terres agricoles cédées aux investisseurs étrangers contrastant avec l'orientation pour une souveraineté alimentaire dans le pays. Ces cessions se font au détriment des exploitations familiales qui veulent un régime foncier sécurisé dans la logique de la souveraineté nationale.

A titre d'illustration, en novembre 2010, le Secrétariat de la LOA a fait savoir, lors d'un atelier, que 13 textes avaient été élaborés et certains validés par les autorités compétentes. Les OP ont fait le constat qu'elles n'avaient pas été associées à la très grande majorité des processus d'élaboration de ces documents. Le consensus dégagé lors l'élaboration de la LOA

41 est en train d'avoir une autre perspective, selon les interlocuteurs/leaders des OP responsables de conduire les consultations en vue d'élaborer la loi.

La co-réalisation et la co-évaluation doivent contribuer à consolider l'esprit de co -construction d'un tel processus (agées m. d., 2004).

## **2. Identification de politiques publiques complémentaires/ préalables à élaborer**

Il est nécessaire d'ouvrir le processus d'élaboration des composantes de la politique agricole du Mali, à la Société Civile de façon plus systématique. Un lien fort doit être établi entre la LOA et la Loi Coopérative qui organise les coopératives qui sont des outils importants de l'ESS dans un contexte comme celui du Mali. Ceci n'est pas le cas actuellement bien que l'existence de la LOA ait été l'élément de justification pour la mise en place de certains projets et programmes majeurs comme le PASE, qui étaient/sont basés sur la Loi Coopérative.

Pour compléter la LOA et pour avoir une véritable politique agro-sylvo-pastorale, il est important d'élaborer les textes complémentaires suivants:

- La loi foncière (pour gérer le foncier rural);
- La loi sur les semences pour mieux l'adapter à la souveraineté alimentaire;
- La relecture de la Loi sur la biosécurité pour l'adapter à la souveraineté alimentaire, notamment dans sa dimension d'analyse des risques et sur les formes de compensation en cas de dégâts;
- Les dispositifs de l'assurance agricole, la sécurité sociale pour les exploitants



familiaux, le fonds de calamité, le fonds de développement de l'agriculture, etc.

La mutualisation des ressources et des énergies doit permettre de créer une plus grande synergie d'actions.

## **CONCLUSIONS ET RECOMMANDATIONS**

Les deux dimensions de l'étude de cas sur le Mali, à savoir l'emploi, le travail et l'ESS et la sécurité alimentaire et l'ESS, montre bien que le paysage juridique et législatif est bien fourni en documents de référence, avec des faiblesses mais aussi des acquis importants. Les acquis sont entre autres:

- L'existence de documents de politiques, qui en principe engagent les décideurs et qui contiennent des dispositions pouvant permettre de promouvoir les entreprises de l'ESS;
- Les processus d'élaboration de certains documents de politique, comme la LOA, qui ont été relativement participatifs et avec un partenariat entre l'État et la Société Civile (SC);
- L'émergence de certaines organisations de l'ESS comme les mutuelles, les coopératives de différentes natures, les entreprises sociales, les exploitations familiales mieux structurées dans certaines zones aménagées, etc.

Les faiblesses sont relativement liées:

- La mise en œuvre des différentes politiques et les programmes initiés;
- Le manque de cohérence des différents textes qui quelques fois se « neutralisent » et ne permettent pas d'avoir des avancées significatives sur les modes de financement des entreprises d'ESS;
- La confusion et la stigmatisation du secteur dit « informel » qui est marginalisé à différents niveaux ne permettant pas à ces

activités d'évoluer vers de véritables entreprises d'économie sociale et solidaire répondant aux normes de création d'emplois et de richesses et de redistribution de cette richesse au sein de la société malienne.

La mise en cohérence des programmes et des projets nationaux et locaux, avec ces politiques nationales, demeure un défi majeur.

Le Mali a fait un pas important dans la collaboration entre l'État et la Société civile dans le processus de coproduction de politiques publiques. Cette collaboration est parfois allée plus loin en responsabilisant une Société civile dynamique à conduire certains processus d'élaboration et de validation de politiques publiques. Il en a été ainsi pour la Loi d'orientation agricole (LOA) et pour la Politique Nationale Genre-Mali (PNG-Mali).

Le processus d'élaboration de la LOA a, par exemple, été une opportunité pour tester un dispositif de collaboration entre l'État et la société, dans le cadre de l'élaboration d'une politique publique. Autant la phase d'élaboration a été ouverte et participative, autant des difficultés majeures existent de nos jours pour sa mise en œuvre. Cette situation est due au fait que les engagements pris dans le plan d'action n'ont pas pu bénéficier d'un financement autonome de l'État pour sa mise en œuvre. La recherche de financement de l'extérieur a très largement contribué à avoir des processus parallèles sur plusieurs chantiers, sans faire référence aux autres acteurs qui ont été responsabilisés dès le départ du processus.

Ces processus participatifs et responsabilisant n'ont pas levé toutes les contraintes liées à la mise en œuvre, au suivi et à l'évaluation des actions.

A l'issue de cette étude de cas, les recommandations suivantes ont été faites par les acteurs rencontrés.

**Par rapport à l'Emploi et au Travail:**

- Pour les organisations à vocation économique, il faut arriver à les renforcer sur les plans normatifs, de la gouvernance et des capacités techniques et professionnelles, en vue de leur mutation en entreprises sociales participant de manière optimale à l'édification du tissu économique national;
- Il faut évoluer vers une législation spécifique permettant le développement des entreprises sociales, la transformation de l'économie informelle et la finance solidaire au Mali;
- Les entreprises sociales, qui peuvent se créer dans tous les secteurs d'activité et plus adaptées aux pratiques socioculturelles des maliens et aux caractéristiques des économies locales, méritent une attention toute particulière. Elles sont à même de jouer un rôle fort éminent dans la création d'emplois et de revenus, particulièrement pour les jeunes et les femmes (en tant que majorité de la population malienne et déterminants essentiels de la stabilité sociopolitique), pour renforcer l'économie nationale, de part leur capacité de flexibilité et de résistance en période de crise économique et financière;
- En dépit de l'existence des dispositifs publics et associatifs susmentionnés, l'auto emploi, malgré son dynamisme, se fait en majorité dans un cadre informel et rencontre beaucoup de conditionnalité quant à la création d'entreprises viables -Le défi actuel est de travailler sur les conditions de viabilité et de pérennité par la création d'incubateurs et la mise place de fonds de capitaux patients, pour le financement du démarrage et du développement des entreprises de l'ESS.

-

### **Par rapport à la Sécurité Alimentaire:**

Consolider le processus à travers des actions communes entre tous les acteurs;

- Responsabiliser les OP pour la poursuite de l'élaboration des différents documents juridiques, prévus pour avoir une politique agricole plus cohérente;
- Procéder à une mise en cohérence des différentes politiques pour une meilleure promotion de l'économie sociale et solidaire.
- Faire une relecture de la loi pour mieux l'adapter au contexte national du Mali

### **Bibliographie:**

- 1- L'Académie sur l'Economie Sociale et Solidaire(25-26 octobre 2010) « Economie Sociale et Solidaire: construire une base de compréhension commune»,1ère édition, CIT-DIT, TURAIN, Italie
- 2- Ministère de l'action humanitaire de la solidarité et des personnes âgées (Mai 2013),Politique nationale de promotion de l'économie sociale et solidaire, version finale,
- 3- Assogba, Y. (1998) «Le paradigme interactionniste et le processus du développement communautaire: l'exemple des ONG en Afrique», in Revue canadienne d'études et du développement, vol. IX, no 2, pp. 201-218.
- 4- Ibid.
- 5- Ministère de l'action humanitaire de la solidarité et des personnes âgées (Mai2013), Politique nationale de promotion de l'économie sociale et solidaire, version finale,
- 6- Elément de contribution des sociétés coopératives fonctionnelles à l'emploi et à la création de richesse- DNPSES Mars 2009
- 7- Ibid.
- 8 - INSTAT, (2001), Le secteur informel dans l'agglomération de Bamako: Performances, insertion, perspectives Enquête1-2-3/Premiers résultats de la phase 2
- 9 - L'Indice de Développement Humain (IDH) est un indice mesurant sommairement le développement d'un pays à travers trois dimensions: l'espérance de vie, le taux de scolarisation et le Produit Intérieur Brut (PIB) par habitant.
- 10 - Coulibaly, S. O. et M. Kéïta (1996). «Économie de la santé au Mali,» in Cahiers « Santé», volume 6, pp. 353-359, novembre-décembre.

- 11 - Le secteur informel est constitué au Mali par des unités de production et de prestation n'ayant pas d'identification fiscale et qui ne tiennent pas de comptabilité régulière. Il se caractérise par une très grande précarité des conditions d'exercice des activités.
- 12- Pour plus d'information se référer à: <http://www.banque mondiale.org/fr/country/mali/overview>  
[www.fao.org/3/W4860/w860F01.htm](http://www.fao.org/3/W4860/w860F01.htm).
- 13 - Ministère du Développement Social, de la Solidarité et des Personnes Âgées, (Septembre 2000), Proposition de Politique et Stratégie Nationales de Promotion des Sociétés Coopératives,.
- 14 - Quand nous parlons d'agriculture il s'agit de l'ensemble des activités agro-sylvo-pastorales incluant la production agricole (végétale), l'élevage, la pêche, la foresterie.
- 15 - Par définition, une **Exploitation Agricole** est une unité/entité humaine de production dans laquelle l'exploitant ou les exploitants (et ses associés) mettent en œuvre un système de production Agricole
- 16 - M.Marx, FA, (Avril2009);Projet d'Accroissement de la Productivité Agricole du Mali,
- 17 -, Observatoire de l'Emploi (2004), Étude sur les bassins d'emplois, Bamako,
- 18 - Ministère du Développement Social de la Solidarité et des Personnes Âgées,( Septembre 2004), PRODESS II: Composante du développement social 2005-2009.

**Intitulé de la communication: L'entreprise industrielle face aux enjeux sociaux, quelle est la part de la responsabilité sociétale de l'entreprise dans la promotion de l'économie sociale et solidaire en Algérie?**

الشركة الصناعية والقضايا الاجتماعية، ما هو نصيب المسؤولية الاجتماعية للشركة في النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر؟

تيغدين حسينة

طالبة دكتوراه علوم في علم الاجتماع البيئية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية

tighedine@hotmail.com

**Résumé:**

L'entreprise industrielle en Algérie occupe une place lourde dans l'économie nationale, d'ailleurs depuis 1980 l'activité industrielle n'a pas cessé de croître. Jusqu'à nos jours, l'investissement dans ce domaine continue sa progression qui s'est soutenue par les dispositifs étatiques à savoir l'ANDI, l'ANGEM, l'ENSEJ, CNAC... etc. Donc, cette évolution rapide des PME industrielles se trouvent face à un changement dans les comportements et les représentations des entreprises influencés par les nouvelles stratégies, mode de gestion et qu'entrent dans le contexte de mondialisation. Ainsi, l'émergence accrue de la notion

de la responsabilité sociétale de l'entreprise, soutenue par le développement durable, puis la ratification des lois et normes nationales et internationales, constituent un nouveau défi pour le développement durable de ces dernières. Par voie de conséquence, l'entreprise industrielle se trouve dans un parcours à double angles, celui de profit et celui de répondre aux exigences sociales. Donc, afin qu'elle fasse face à cette problématique déconcertante, l'entreprise industrielle en Algérie doit s'orienter vers l'adoption des nouvelles stratégies d'ISO 26000 qu'implique la responsabilité sociétale de l'entreprise (RSE), et qui se considère comme un moyen lucratif qui peut lui donner une bonne image sociale en consolidant l'économie sociale et solidaire vers une entreprise acteur de développement durable.

**Mots clés:** l'entreprise industrielle, enjeux sociaux, la RSE, le développement durable, économie sociale et solidaire.

#### ملخص:

تحتل المؤسسة الصناعية في الجزائر مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني، علاوة على ذلك، منذ عام 1980، لم يتوقف النشاط الصناعي عن النمو. حتى يومنا هذا، يستمر الاستثمار في هذا المجال في النمو، والذي تم دعمه من قبل آليات الدولة، مثل ANDI و ANGEM و ENSEJ و CNAC وما إلى ذلك. لذلك، فإن هذا التطور السريع للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة يواجه تغييرًا في سلوك وتمثيلات الشركات المتأثرة بالاستراتيجيات وأساليب الإدارة الجديدة والتي تأتي في سياق العولمة. وبالتالي، فإن الظهور المتزايد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات المدعومة بالتنمية المستدامة، متبوعًا بالتصديق على القوانين والمعايير الوطنية والدولية، يشكل تحديًا جديدًا للتنمية المستدامة لهذه الأخيرة. ونتيجة لذلك، تجد المؤسسة الصناعية نفسها على مفترق طرق من زاويتين، وهما الربح وزاوية تلبية المطالب الاجتماعية. لذلك، من أجل مواجهة هذه المشكلة المقلقة، يجب على الشركة الصناعية التحرك نحو تبني استراتيجيات جديدة



للمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تعتبر نفسها وسيلة مربحة يمكن أن تعطي صورة اجتماعية جيدة من خلال ترسيخ المجتمع واقتصاد تضامني نحو شركة فاعلة في التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** المشاريع الصناعية، القضايا الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية للشركات، التنمية المستدامة.

### **Introduction:**

De nos jours, l'entreprise industrielle désigne un appui important pour le développement de l'économie. Certes, avec l'essor de la technologie, le développement des moyens de production et l'encouragement de l'innovation dans le domaine, l'activité industrielle a atteint un seuil élevé chez les pays développés et ceux en voie de développement. La multiplication des infrastructures et des entreprises issus de cette activité représente un signe de développement d'un pays, néanmoins ce secteur d'activité ne lui manque pas d'inconvénients qui peut perturber la chaîne de développement. Cela, à travers les accidents issus d'activité industrielle comme ceux de Bhopal en Inde 1983, et de Seveso en Italie 1976, etc. Ces derniers ont endommagé la pollution de l'environnement de toutes sortes (liquide, gazeux et solide), plus la mort des milliers des humains. En effet, suite à la fréquence des dégâts et des accidents causés par des activités anthropiques et industrielles ainsi que la dégradation de l'environnement naturel par la pollution, la sécheresse qui a frappée l'Afrique les 1980, les inondations et d'autres et différentes catastrophes naturelles et humaines ont poussé davantage le monde entier à réviser dans leurs comportements vis-à-vis de cette nature. Les années 1970 ont marqué plusieurs manifestations mondiales

comme réactions à cette situation alarmante à savoir l'intérêt accordé au concept de l'environnement et de développement durable par son intégration dans des affaires politiques et dans des manifestations scientifiques pour qu'il soit un concept pluridisciplinaire qui peut être étudié par plusieurs sciences comme la sociologie. En outre, le rapport de Brundtland en 1987 qui a donné pour la première fois une définition pour le concept de développement durable comme: «le développement durable désigne la capacité des générations présentes de répondre à leurs besoins sans compromettre la capacité des générations futures de répondre en leurs».

Depuis lors, l'organisation mondiale de la santé (OMS), les organisations non gouvernementales, l'Organisation des Nations Unies, les États et les associations ont consentis pour un objectif commun qui est la protection de l'environnement et le développement durable.

L'entreprise industrielle est conçue comme un agent le plus polluant, cela par rapport aux rejets industriels toxiques qu'elles jettent dans la nature (solide, liquide et gazeux). Plusieurs lois et chartes nationales et internationales ont vu le jour dans le cadre de l'environnement et de développement durable ainsi que l'entreprise est au centre de débat pour répondre aux exigences sociales qu'elle peut recevoir. Donc, le respect de l'environnement et sa volonté pour une économie sociale et solidaire entre dans le cadre de respect des trois piliers de développement durable sociale (éthique), environnement (viable) et une économie (équitable).

Dans ce cas, l'attention de l'entreprise industrielle accordée au développement durable se voit dans son économie sociale et solidaire. D'ailleurs, l'aspect social de l'entreprise révèle à

l'éthique des affaires vers XIX ème siècle comme le droit au travail, le salaire...etc. Puis, il se développe comme une responsabilité sociale de l'entreprise chez Bowen à partir de 1950 aux États-Unis, dans le début c'était d'ordre religieux puis elle s'est développée pour s'orienter vers les objectifs de développement durable. Certes, à partir de 1970 où le débat mondial au tour de développement durable et de l'environnement a occupé une place importante.

Aujourd'hui, l'enrichissement de la responsabilité sociale de l'entreprise en termes de lois, chartes et normes constitue un signe de son importance et de son obligation d'être adopté et appliqué par ses dernières. À titre d'exemple, la norme internationale sur la responsabilité sociale de l'entreprise ISO 26000 se considère comme un grand pas valorisant le maintien des objectifs de développement durable.

En effet, l'entreprise industrielle est considérée comme obligatoire dans son engagement dans la responsabilité sociale de l'entreprise (RSE) via l'adoption de la norme internationale ISO 26000, d'ailleurs l'entreprise engagée dans la responsabilité sociale de l'entreprise est observée comme protectrice de l'environnement dans le cadre de développement durable ce qui lui donne une bonne image sociale et comme signification d'une économie sociale et solidaire pour une entreprise acteur de développement durable.

### **I. Intérêt de sujet:**

La situation alarmante en termes de la dégradation de l'environnement et la prolifération des déchets industriels de toutes sortes nous pousse davantage à chercher au près des entreprises industrielles pour dégager les causes à effets de ce phénomène. En outre, la multiplication des débats au tour de la responsabilité

sociale de l'entreprise et la conscience prouvée chez les entreprises en générales et les entreprises industrielles en particuliers en termes de ses responsabilités sociales et de son économie solidaire soucient notre curiosité pour faire une recherche sur leurs situations et sur leurs engagements.

L'Algérie un pays en voie de développement qu'a entré récemment dans l'économie de marché et hérité d'un régime socialiste la chose qui a lui donné la chance d'être socialement engagé dans les situations difficiles tels que les aides et la solidarité avec la société dans crises qu'elle peut avoir, à titre d'exemple la crise sanitaire de Covid-19 de 2019 et qui a provoquée une crise économique, en ce moment difficile plusieurs entreprises algériennes ont engagé dans l'économie sociale et solidaire comme l'entreprise Soummam qui a donnée des aides aux hôpitaux avec de l'argent ou/et de matériels ainsi que des aides via le travail à l'aide des réseaux sociaux pour empêcher leurs arrestation et de faire baisser le prix de quelques produits etc.

Ainsi, l'apparition de plusieurs slogans, chartes et normes nationales et internationales comme l'ISO 26000, nous conduit vers la nécessité d'une recherche pour savoir le degré d'adoption et de la mise en application de ces dernières.

De ce fait, l'entreprise industrielle en Algérie occupe une place lourde dans l'essor de l'économie nationale doit être touché par les nouveaux mouvements mondiaux, pour cela nous voulons savoir la participation et la conscience de ces dernières en termes de l'économie sociale et solidaire dans le cadre de développement durable.

## **II. Objectifs de recherche:**

Malgré, ses biens bénéfiques dans le développement de la société à travers les rôles qu'elle peut jouer dans la création d'emploi et de la richesse, l'élimination de la pauvreté et de chômage, l'entreprise industrielle reste toujours un élément de surexploitation des ressources naturelles et l'agent le plus polluant de monde. En effet, les activités industrielles sont incluses dans la chaîne de perturbation des écosystèmes, de la nuisance, gaz à effet de serre et le changement climatique. Vu cette situation alarmante, l'entreprise en tant que acteur social est exposé aux enjeux sociaux tels que les revendications citoyennes et les manifestations politique de l'État. D'ailleurs, l'intégration de l'Algérie dans l'économie de marché et son ouverture vers l'extérieure ont conduit vers la ratification de plusieurs lois et normes nationales et internationale dans le cadre de la protection de l'environnement et de développement durable à savoir la norme internationale ISO 26000 proclamant la responsabilité sociale de l'entreprise. A ce moment, l'entreprise doit être consciente de ses activités sur la nature et la société et pour légitimer ses actes, elle doit être responsable par le respect de la loi et de la société, ce que l'on appelle, l'économie sociale et solidaire. De ce fait, la recherche que nous sommes entrainés de l'effectuer vise comme objectifs:

- L'enrichissement de la recherche scientifique dans le domaine de la sociologie de l'environnement;
- L'économie sociale et solidaire représente un sujet d'actualité qui nécessite des recherches, certes dans le domaine de la sociologie de l'environnement;
- Le changement social qu'a connu notre pays causé par la crise sanitaire Covid-19 constitue un enjeu social pour l'entreprise;

- La conscience montée chez les entreprises industrielles en termes de sa responsabilité sociale nous mène vers une curiosité scientifique pour montrer la mise en pratique de cette dernière;
- La richesse de la législation algérienne en termes de respect des normes sociales et environnementales nous pousse vers une réflexion sociologique pour prouver leurs adoptions et engagements dans ce domaine de l'économie sociale et solidaire;
- L'importance accordée à l'activité industrielle et les différents enjeux sociaux qu'elle peut l'entreprise subir nous oriente vers un objectif de savoir les différents mécanismes adoptés pour arriver à des solutions;
- Montrer le rôle de la responsabilité sociale de l'entreprise dans la promotion de développement durable.

Pour pouvoir répondre aux objectifs tracés, une question fondamentale est nécessaire pour structurer notre travail de recherche comme suit:

**Quelles sont les moyens adoptés par l'entreprise industrielle dans le cadre la responsabilité sociale de l'entreprise consolidant l'économie sociale et solidaire?**

### **III. Les hypothèses de recherche:**

Afin de répondre à notre question fondamentale de recherche nous sommes optés pour les hypothèses suivantes comme des réponses provisoires comme suit:

H1. L'adoption de la norme internationale ISO 26000 et qui représente la responsabilité sociale de l'entreprise désigne un facteur important communiquant que l'entreprise est inscrite dans l'économie sociale et solidaire.

H2. L'engagement social de l'entreprise industrielle à travers les subventions qu'elle entretient dans des périodes de crises semble être un élément favorisant l'économie sociale et solidaire.

#### **IV. La méthodologie de recherche:**

La méthode qui répond aux objectifs de notre recherche est la méthode quantitative, cela pour pouvoir toucher un nombre important d'entreprises industrielles. Ainsi que, la méthode quantitative sert un grand échantillon qui peut satisfaire notre enquête par la généralisation des résultats sur la population mère. La représentativité des résultats obtenus, donc la méthode quantitative nous mène vers le questionnaire et qui nous offre des données que nous pouvons quantifier et mesurer.

De ce fait, notre enquête se déroulera sur les entreprises industrielles en Algérie via un questionnaire qui sera distribué par internet à l'aide de site « Google Form », cette technique ça va nous faciliter la tâche par rapport au déplacement certes en ce moment de la crise sanitaire ainsi que gagner du temps par rapport à la distribution et à la collecte des données.

En outre, l'analyse et le traitement des données est fait à l'aide de logiciel SPSS qui est adéquat avec la technique de recherche qui est le questionnaire et la nature des résultats qui sont capables d'être quantifiés et mesurés. Ce logiciel joue un rôle important dans l'organisation de nos données, puis il facilite la tâche en termes de création des figures et tableaux...etc.

#### **V. Présentation, analyse et discussion des résultats de recherche:**

##### **1. La présentation de l'échantillon de recherche:**

Le travail de recherche que nous sommes aptes à effectuer se focalise sur les entreprises industrielles en Algérie en vue de

consulter sur leurs intérêt accordé à la responsabilité sociale de l'entreprise afin de faire face aux enjeux sociaux qu'elles peuvent rencontrer, ce qui lui permette d'être promu en tant qu'acteur de développement durable dans le cadre de l'économie sociale et solidaire.

En effet, nous avons choisi un échantillon de 61 entreprises industrielles en Algérie réparties selon le secteur d'activités et le lieu de l'entreprise comme variables indépendante, afin d'obtenir des corrélations qui peuvent influencer l'adoption et l'engagement de ces dernières dans la responsabilité sociétale de l'entreprise.

**Tableau n°1: la répartition de l'échantillon selon le secteur d'activité**

Secteur d'activité		Effectifs	Pourcentage
	<b>agroalimentaire</b>	<b>29</b>	<b>47%</b>
	<b>agricole</b>	<b>12</b>	<b>20%</b>
	<b>mines et agrégats</b>	<b>9</b>	<b>15%</b>
	<b>hydrocarbure et transformations</b>	<b>7</b>	<b>12%</b>
	<b>fabrication textile</b>	<b>4</b>	<b>7%</b>
	<b>Total</b>	<b>61</b>	<b>100%</b>

Source: résultats de l'enquête

D'après le tableau ci-dessus nous pouvons remarquer que la majorité des entreprises enquêtées est de secteur agro-alimentaire avec 47%, et 20% pour le secteur agricole, 15% pour le secteur de mines et agrégats, le reste d'entreprises représentent un pourcentage faible avec 12% pour l'hydrocarbure et 7% pour la fabrication textile.



**Tableau n°2: la répartition de l'échantillon selon le lieu de l'entreprise**

Lieu de l'entreprise	Effectifs	Pourcentage
ville	16	26%
périphérique de la ville	26	43%
rurale	19	31%
<b>Total</b>	<b>61</b>	<b>100%</b>

**Source: résultats de l'enquête**

Selon le tableau n° 2, nous constatons que presque la moitié de notre échantillon est installé au périphérique de la ville avec 43%, ce qui signifie que les entreprises industrielles en fonction de leurs activités polluantes s'orientent vers les périphériques de la ville pour éviter toutes sortes de réclamations et de revendications de la part de l'États ou/et des citoyens et riverains, ce que l'on appelle les enjeux sociaux. Puis, 31% d'entreprises sont installés dans les zones rurales et 26 % dans la ville. L'installation dans les villes est orienté directement dans les zones industrielles.

**Tableau n°3: La répartition de l'échantillon selon le capital social**

Capital social	Effectifs	%
-10	13	21%
(11-50)	29	48%
(51-499)	13	21%
+499	6	10%
<b>Total</b>	<b>61</b>	<b>100%</b>

Sources: Résultats de l'enquête

Selon le tableau ci-dessus, nous constatons que la moitié des entreprises interrogées sont de capital social moyen (ME) avec 48%, puis 21% représente les micros entreprises avec moins de 10 employés et 21% pour les grandes entreprises et seulement 10% représente les très grande entreprises. Le développement des PME ne cesse d'augmenter et comme il à déclaré Abdelhal Lamiri dans son livre l'économie algérienne 1999 perspective et redressement confirme que les PME sont la source pour une économie solidaire et sociale. En effet, le développement des PME peut engendrer une plateforme importante dans la promotion de l'économie sociale et solidaire.

## **2. L'analyse et l'interprétation des résultats**

L'orientation dans l'interprétation des résultats de recherche est mené par l'objectif d'arriver à admettre qu'une le maintien des entreprises pour les démarches de la RSE oriente facilement la logique d'intégration dans l'économie sociale et solidaire. À cet effet, nous avons encadré notre recherche sur quatre axes important. Le premier est celui de l'influence géostratégique du choix de site et de secteur d'activité. Le deuxième est celui de l'impact de capital social dans la démarche de la RSE. Le troisième orienté vers le capital financier et sa capacité d'impliquer l'entreprise dans son environnement PSTEL. Le dernier est orienté vers les liens d'interdépendance entre la responsabilité sociétale et l'ESS.

**Tableau n°4: de secteur d'activité sur le lieu de l'entreprise**

		lieu de l'entreprise						Total	
		ville		périphérique de la ville		rurale			
Secteur d'activité	agroalimentaire	8	50%	19	72%	2	11%	29	48%
	agricole	0	0%	1	4%	11	58%	12	20%
	mines et agrégats	0	0%	3	12%	6	31%	9	15%
	hydrocarbure et transformations	4	25%	3	12%	0	0%	7	11%
	fabrication textile	4	25%	0	0%	0	0%	4	6%
<b>Total</b>		<b>16</b>	<b>100%</b>	<b>26</b>	<b>100%</b>	<b>19</b>	<b>100%</b>	<b>61</b>	<b>100%</b>

**Source: résultats de l'enquête**

Selon le tableau n°4, nous pouvons remarquer que la nature de secteur d'activités influence sur le lieu de l'entreprise, et cela peut être expliqué par l'application de la réglementation qu'indique l'interdiction d'activités industrielles au niveau des villes ainsi, par précaution de leurs dommages sur les citoyens et les riverains. D'ailleurs, 72% d'entreprises d'agroalimentaire sont installées sur les périphériques de la ville. En outre, les entreprises qui sont connus par une pollution de plus par rapport aux autres comme mines et agrégats, hydrocarbures et transformations représente un taux très faible au niveau de la ville avec 0% pour les mines et agrégat et seulement 25% pour l'hydrocarbure et transformation. Donc, cette initiative désigne une sorte de la responsabilité sociétale de l'entreprise par respect et éthique et comme responsable de ses activités. L'explication sociologique de la démarche de l'entreprise répond à la question de réponse des entreprises sur l'environnement social. En effet, chaque entreprise installée essaye d'être dans la mesure de prendre en charge la

sécurité sociale et le respect des riverains pour garantir en premier lieu son profit et de garantir en deuxième sa durabilité et sa stabilité. Cela est intégré dans l'éthique sociale et la culture de l'entreprise. Nous pouvons dire que La nature de l'activité détermine le lieu de l'entreprise. Les entreprises enquêtées sont intelligentes dans le choix de site quand elles démarchent vers son implantation.

**Tableau n°5: Capital sociale et Engagement RSE**

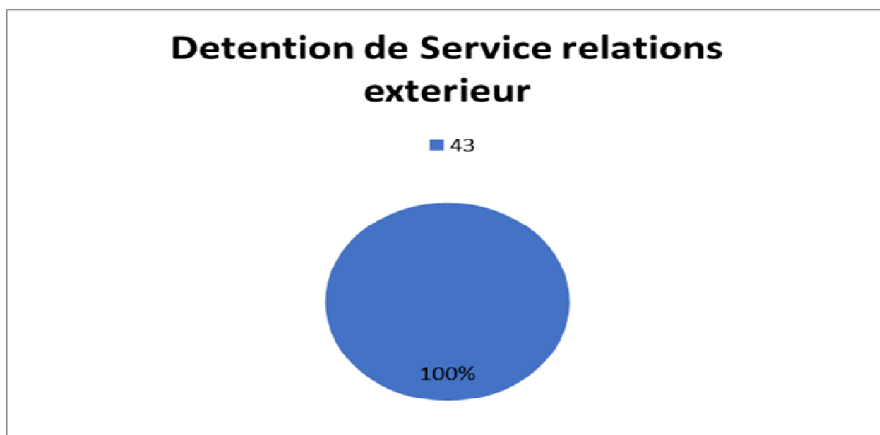
		Engagement RSE				Total	
		Oui	%	Non	%		
Capital social	-10	8	15%	5	59%	13	21%
	(11-50)	26	50%	3	32%	29	48%
	(51-499)	12	23%	1	9%	13	21%
	+499	6	12%	0	0%	6	10%
<b>Total</b>		<b>52</b>	<b>100%</b>	<b>9</b>	<b>100%</b>	<b>61</b>	<b>100%</b>

**Source:** résultats de l'enquête

D'après le tableau ci-dessus, nous ne dégageons que le capital social joue un rôle dans l'engagement de l'entreprise en termes de la responsabilité sociétale de l'entreprise. D'ailleurs, de plus que les entreprises ont un grand effectifs de plus que sont actives en termes d'engagement en RSE. Trouvons l'exemple de l'entreprise IFRI et CEVITAL à Béjaia. Ces entreprises sont engagées lors de la crise sanitaire par l'orientation de l'utilisation de leurs moyens qui détiennent au profit de la société.

En effet les entreprises que nous avons consultées ont confirmé leurs détentions ou pas de service des relations extérieures (SRE)

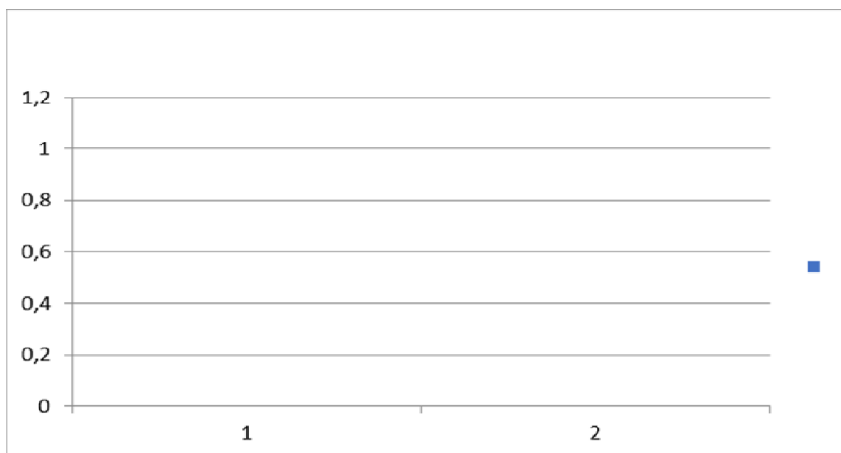
**Figure n° 1: Détention de SER**



**Source: résultats d'enquête**

En effet, malgré que les entreprises a 66% ne détiennent pas un service des relations extérieures, mais ils ont une culture de réorienté de ces travailleurs lors d'une campagne de sensibilisation ou un briefing. Nous avons obtenu les résultats qui confirme notre supposition.

**Figure n°2: Orientation des ressources humaines pour les briefings, les campagnes de sensibilisation et les volontariats.**



**Source: Résultats d'enquête**

47 des entreprises réorientent leurs travailleurs pour répondre aux appels de la société civile. Même si cela est effectué d'une manière informel mais il représente la volonté des entreprises pour maintenir un équilibre solidaire et sociale.

Ajoutons à nos commentaires sur le tableau n° 5, nous trouvons que 50% de moyens entreprises sont engagées dans la RSE, et 23% issus de grandes entreprises. Cela, peut être observé dans la participation à la réduction de chômage dans la région, la contribution dans la création de la richesse. En effet, l'observation de la participation des entreprises dans les salons de l'emploi en Algérie donne l'image de l'engagement des entreprises dans une démarche encourageante de l'économie solidaire et sociale.

**Figure n°3: Participation des entreprises dans les salons nationaux de l'emploi**

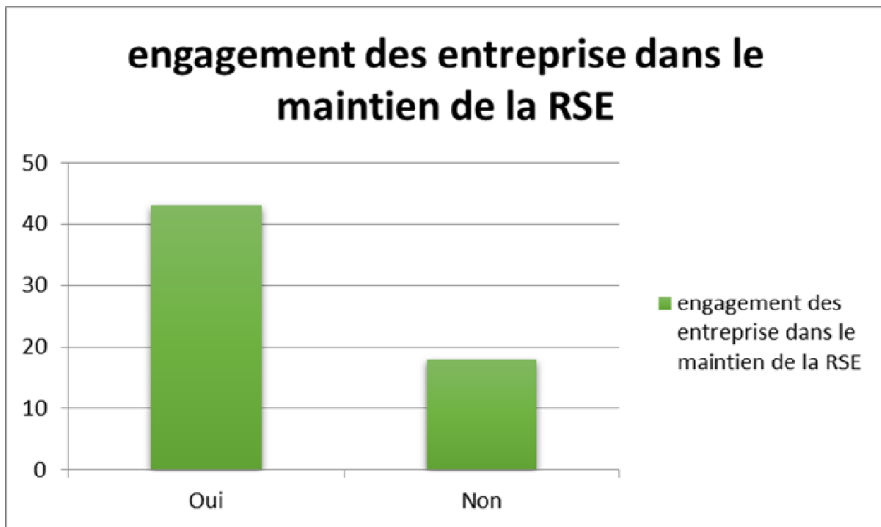


**Source: résultats d'enquête**

Participer à un salon pour l'emploi, c'est aussi l'opportunité de **faire parler de son entreprise**. Pour cela, il faut préparer une stratégie de communication afin **d'attirer les candidats** sur votre

stand. Mais le salon s'en chargera également ce n'est pas négligeable pour la **visibilité de l'entreprise**.

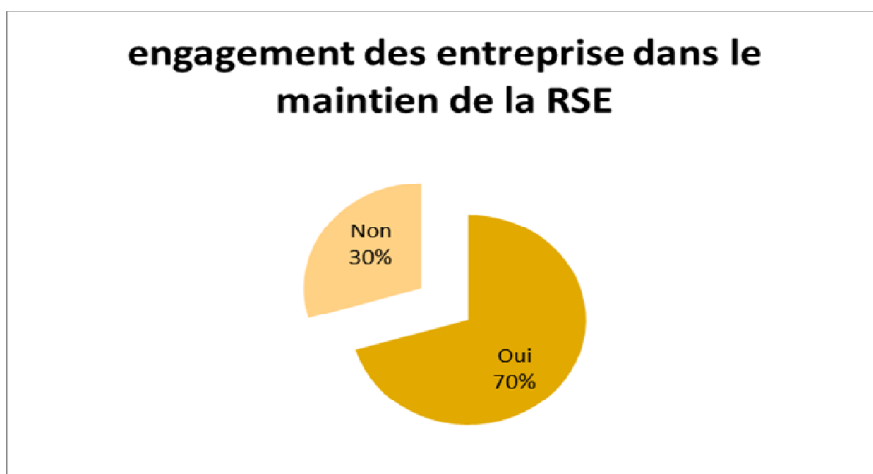
**Figure n° 4: Adoption des entreprises dans La responsabilité sociale des entreprises**



**Source: résultats d'enquête**

**83, 60%** des entreprise enquêtées ont adoptés la responsabilité sociale cela confirme la volonté des entreprises dans leurs engagement social et solidaire. En effet, cet engagement n'est pas tenu à 100% pour son engagement. Cela est confirmé dans la figure ci-dessous.

**Figure n° 5: l'engagement dans le maintien de l'adoption de la RSE**



**Source: résultats d'enquête.**

La figure montre que malgré l'adoption de la RSE mais le maintien dans l'engagement est toujours fort. Malgré que les entreprise n'adoptent pas réglementairement la RSE mais elles s'engagement. L'exception dans la culture des entreprises algériennes est toujours observée par une positivité. Nous pouvons dire dans ce cas que l'avenir promettant d'une économie solidaire apparu par la réglementation de tous engagements informels dans la RSE.

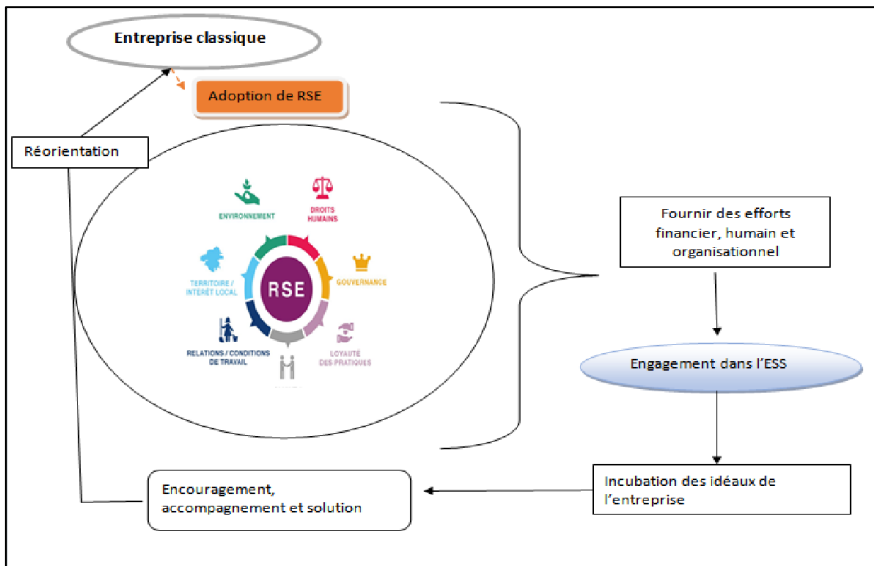
### **3. L'interdépendance de la Responsabilité sociétale et le développement de l'économie solidaire et sociale en Algérie**

On peut en effet identifier sans peine des traits caractéristiques de l'économie sociale et solidaire dans les réquisits de la RSE, et des organisations représentatives de l'économie sociale en Algérie, au niveau local comme au niveau international.



On veut ici l'éclaircir et le mettre en perspective, alors que les acteurs de l'ESS méconnaissent fréquemment la dynamique de RSE et que la RSE, de son côté, a un tel pouvoir d'attraction dans les mondes médiatique qu'il semble effacer les réalisations de l'ESS. Les organisations de l'économie sociale dans leur ensemble semblent à nouveau au-delà des entreprises classiques lorsque l'on interroge la dimension sociétale du développement durable appliqué aux entreprises. Cette avance s'explique à plusieurs niveaux: du point de vue des parties prenantes externes tout d'abord (et, parmi elles, particulièrement les clients, usagers et bénéficiaires), et d'un point de vue plus global ensuite, lié notamment à une question absente de la RSE: la durabilité de l'engagement sur un territoire. Nous avons réalisé une analyse microsociologique sur cette interdépendance. La figure n° 6 explique explicitement cette relation.

**Figure n°6: la relation d'interdépendance entre RSE, ESS et développement durable**



**Conclusion:**

L'adoption et l'engagement des entreprises industrielles en termes de la responsabilité sociétale de l'entreprise représentent une phase intermédiaire entre l'entreprise socialement responsable avec son intégration dans l'économie sociale et solidaire. En effet, l'entreprise est promu comme acteur de développement lorsqu'elle adopte des comportements sociales et solidaire, cela lui donne une bonne image par rapport à sa réputation et désigne au même une publicité à ses produits pour son public.

Donc, l'adoption et l'engagement des entreprises industrielles dans la RSE constitue un défi pour face à ses enjeux sociaux et aller dans la chaine de développement durable en consolidant l'économie sociale et solidaire.

ملتقى وطني حول:

الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة



## شركة الأصالة للنشر / الجزائر

ISBN: 978-9931-881-22-3



المقر: حي المندرين الصنوبر البحري قطعة رقم 161 المحمدية

الفاكس: 023 75 08 22 الهاتف: 0669 00 47 44

البريد الإلكتروني: assala@assala-dz.net

الموقع الإلكتروني: www.assala-dz.net